مخبر دراسات الإعلام والوسائط الرقمية (MESDIME)
جامعة أم البواقي

أعمال الملتقى الوطني:

ثنائية الانكشاف الإعلامي / الأمن الإعلامي ومتطلبات التأمين والحماية من مخاطر المعلوماتية

يوم 03 ماي 2023

إشراف وتنسيق:
د. نور العابدين قوجيل
أ.د لبنى رحموني

بمشاركة مجموعة من الأساتذة

مخبر دراسات الإعلام والوسائط الرقمية
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

أعمال الملتقى الوطني:

ثنائية الانكشاف الإعلامي / الأمن الإعلامي ومتطلبات التأمين والحماية من مخاطر المعلوماتية

إشراف وتنسيق:
د. نور العابدين قوجيل
أ.د لبنى رحموني
بمشاركة مجموعة من الأساتذة

Jouda
جودة للنشر والتوزيع

النّاشر دار جودة للنشر والتوزيع

الجزائر- (باتنة)

الطّبعة الأولى 1446 هـ- 2024م

الإيداع القانوني: 10/2024

ISBN: 978-9969-00-407-6

عنوان العمل: ثنائية الانكشاف الإعلامي / الأمن الإعلامي ومتطلبات التأمين والحماية من مخاطر المعلوماتية

تحت إشراف: د. نور العابدين قوجيل

أ.د لبنى رحموني

بمشاركة مجموعة من الأساتذة

تصميم الغلاف: زكريا رقاب

الهاتف: 00213671827876

البريد الإلكتروني: editionjouda@gmail.com

جميع حقوق النّشر الورقي والإلكتروني والمرئي والمسموع

محفوظة للمؤلف وغير مسموح بتداول هذا الكتاب بالقص أو النّسخ

أو التعديل إلّا بإذن منه. ويكون الكاتب مسؤولا عن كل تبعة أدبية أو مادية أو نظامية تنشأ عن جميع مطالب تتعلق بمادة الكتاب أو محتوياته أو رسومه.

تقديم:

يشهد العالم تحولًا سريعًا من الدولة التقليدية إلى المجتمعات الافتراضية، حيث تحل الفضاءات الرقمية محل الحياة الواقعية وتصبح المساحات الإلكترونية محركًا رئيسيًا للرأي العام ومصدرًا أساسيًا للبيانات. تتزايد وتيرة التحول إلى العالم الرقمي، وتتحول آليات التواصل الإلكتروني إلى محرك رئيسي للرأي العام في جميع أنحاء العالم.

إننا نعيش اليوم في عالم يتميز بأن المعلومات والبيانات فيه قد أصبحت متاحة بسهولة ويسر للمستخدمين، ولكن **آليات الرقابة** لا تزال قاصرة أمام التدفق الهائل للأخبار وصعوبة التحكم فيها، مما يتطلب تحقيق الأمن الإعلامي في المجتمع. فالأمن الإعلامي يصبح ضروريًا جدًا للحد من مخاطر الانكشاف الإعلامي، مثل الإرهاب الإلكتروني والجريمة الإلكترونية وغيرها من المخاطر الناجمة عن استخدام الميديا الاجتماعية بطريقة غير مشروعة، مثل القرصنة وترويج الأخبار الكاذبة.

إن **الأمن الإعلامي** هو اليوم مطلب رئيسي للمجتمعات الحديثة وله مقوّمات وأسس ومبادئ ومستلزمات وشروط، ودونها فالكلام عن **الأمن الإعلامي** يُعتبر ضرباً من الخيال. خاصة وأن العديد من المجتمعات تعاني من التبعية الإعلامية منذ زمن بعيد، وزادت هذه الخطورة حِدّةً مع العولمة والبثّ الفضائي المباشر وشبكة الإنترنت وثورة الاتصال. فكلما زادت التكنولوجيا تطوُّراً وانتشاراً، في ظل عولمة لا ترحم الضعيف والفقير ولا ترحم من لا ينتج ويساهم في صناعة الفكر والمعرفة والصورة، زادت أنماط وأشكال التبعية والتقليد والذوبان في الآخر.

والنتيجة الحتمية في النهاية هي انعدام **الأمن الإعلامي** الذي لا يمكن تحقيقه في غياب استراتيجية إعلامية واضحة، وفي غياب إنتاج مخطط ومبرمج ومدروس، وفي غياب ميزانيات معتبرة، وفي غياب إنتاج رسالة إعلامية تنبع من رحم المجتمع ومشكلاته وشجونه. فكلما زاد انتشار تكنولوجيا الاتصال عالمياً زاد احتكار صناعة الإعلام والمعلومات والمنتجات الثقافية والترفيهية، وهذا يعني عولمة الإعلام وعولمة الثقافة وزيادة التبعية وانخفاض درجة الأمن الإعلامي.

أما البعد الآخر للأمن الإعلامي فتصنعه سطوة الانكشاف اللافت الذي يعيشه إنسان القرن الحادي والعشرين، يعتبر الانكشاف الإعلامي والفضاءات الرقمية أحد المفاهيم الحديثة التي ظهرت مع التطور التكنولوجي والتحولات الثقافية والاجتماعية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية.

ويشير الانكشاف الإعلامي إلى تزايد الانفتاح والشفافية في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وزيادة الاهتمام بالتقارير الصحفية والمعلومات المفتوحة والمتاحة للجميع. ويتضمن ذلك نشر المعلومات الحساسة والمثيرة للجدل، والكشف عن الممارسات الفاسدة والغير قانونية، وتوفير المزيد من الشفافية والحقيقة في التغطية الإعلامية.

وبالنسبة للفضاءات الرقمية، فهي تشير إلى المنصات الإلكترونية المختلفة التي يستخدمها الأفراد والمؤسسات للتواصل والتفاعل ونشر المعلومات والأفكار. وتشمل هذه المنصات مواقع التواصل الاجتماعي والمنتديات والمدونات والمواقع الإخبارية الإلكترونية، وغيرها من المواقع والتطبيقات التي يمكن استخدامها لنشر وتبادل المعلومات.

ومن خلال هذه الفضاءات الرقمية، يمكن للأفراد والمجتمعات التفاعل والتواصل بشكل أسرع وأسهل، ونشر ومشاركة المعلومات والأفكار بشكل أوسع. كما يمكن للفضاءات الرقمية أن تساهم في توسيع نطاق الحرية الإعلامية وتشجيع الانكشاف الإعلامي وزيادة الشفافية في المجتمعات المختلفة. ومع ذلك، فإن استخدام الفضاءات الرقمية يحتاج إلى وعي وحذر من المخاطر المحتملة، مثل انتهاك الخصوصية الفردية والتعرض للتحرش والانتهاكات الإلكترونية والهجمات السيبرانية.

ولذلك، يتطلب الاستفادة الأمثل من الفضاءات الرقمية الحرص على حماية الخصوصية الشخصية وتوعية الأفراد بالمخاطر المحتملة وكيفية التصدي لها. كما يتطلب الأمر تنظيم المحتوى المنشور على هذه المنصات وتطبيق القوانين والأنظمة اللازمة للحفاظ على النزاهة والشفافية والمسؤولية في نشر المعلومات.

وبشكل عام، يمكن القول إن الانكشاف الإعلامي والفضاءات الرقمية يمثلان تحولاً هاماً في عالم الإعلام والتواصل الاجتماعي، وتقدم فرصاً كبيرة للتواصل والتفاعل والتعرف على

المزيد من المعلومات والأفكار. ومع ذلك، يجب على الأفراد والمجتمعات توخي الحذر والحكمة في استخدام هذه الفضاءات والاستفادة منها بطريقة أمنة ومسؤولة.

إن من مهام الصحافة والصحفيين اليوم، ومهام أقسام الإعلام والأكاديميين المتخصصين في مجال الإعلام والمعلوماتية، هو تنوير الرأي العام ومساعدته على الاستفادة القصوى من هذا الانكشاف الإعلامي وتجنب مخاطره من جهة أخرى، وهو ما يحاول هذا الملتقى بيانه وتحليل معطياته، بشكل يجعل من الأمن الإعلامي نتيجة حتمية لسلوك يبدأ بالاستخدام الأمثل لتكنلوجيا الاتصال الحديثة.

إن هذا الملتقى تعقيبا على ما سبق يبحث في موضوع ثنائية الانكشاف الإعلامي / الأمن الإعلامي ومتطلبات التأمين والحماية من مخاطر المعلوماتية، وهو يهدف بالأساس إلى التطرق لموضوع المكاشفة الإعلامية في علاقتها بالأمن الإعلامي باعتباره مطلبا أساسيا اليوم لحماية متلقي ومستخدمي الميديا الاجتماعية من المخاطر الناجمة عن الاستهلاك غير العقلاني وغير الواعي للمعلومة عبر الأفضية الافتراضية.

وهو الملتقى الذي يعتبر امتدادا لمسار مخبر دراسات الإعلام والوسائط الرقمية، بكلية العلوم الاجتماعية، وهو المخبر الذي دأب على مناقشة المواضيع التي لها علاقة براهن التحولات الرقمية وأثرها في سلوكات وممارسات المستخدمين للإعلام الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي، وهو بهذا اللقاء يضيف إلى رصيده موضوعا مهما من المواضيع التي تستقطب اهتمام الباحثين والدارسين في العديد من الجامعات، وقد اجتمع هؤلاء اليوم للإجابة على عدة تساؤلات قسمت على أربع محاور:

محاور الملتقى:

المحور الأول: التأصيل النظري لمفهومي الانكشاف الإعلامي والأمن الإعلامي

المحور الثاني: الأمن الإعلامي ومخاطر المعلوماتية عبر الفضاءات الرقمية

المحور الثالث: متطلبات تحقيق الأمن المعلوماتي والحماية من مخاطر المعلوماتية في ظل الانكشاف الإعلامية

المحور الرابع: آليات تحقيق الأمن المعلوماتي والحماية من مخاطر المعلوماتية في ظل الانكشاف الإعلامية

Overview of Media Security

Dr.Hana Achour

University of batna 1

achour.hana7@gmail.com

Abstract:

With the increasing use of digital media for communication, entertainment, and information dissemination, media security has become a critical concern for individuals, businesses, and governments alike. In this overview of media security, We discuss the various threats that digital media content faces, such as piracy, hacking, and data breaches, and the strategies and best practices that can be used to mitigate these risks. The overview also highlights both technical and non-technical aspects of media security, including legal and regulatory frameworks, user education and awareness, and collaboration among stakeholders...

Overall, this overview provides a comprehensive introduction to media security, which is essential for anyone interested in understanding the challenges and opportunities associated with protecting digital media content in today's rapidly evolving digital landscape.

Keywords: Media security, Digital media, hacking.

الملخص:

مع الإستخدام المتزايد للوسائط الرقمية في الاتصال، الترفيه ونشر المعلومات، أصبح الأمن الإعلامي موضوع مقلق بالنسبة للأفراد، الشركات والحكومات على حد سواء. في هذه الورقة البحثية سنناقش مختلف التهديدات التي يواجهها محتوى الوسائط الرقمية كالقرصنة وخرق البيانات، وكذا التطرق للإستراتجيات التي من شأنها التخفيف من هذه

المخاطر، كما نسعى من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على الجوانب الفنية وغير الفنية للأمن الإعلامي بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية، تثقيف المستخدمين وتوعيتهم ...

بشكل عام تتيح هذه المداخلة مقدمة شاملة للأمن الإعلامي وهو أمر ضروري لكل شخص مهتم بفهم التحديات والفرص المرتبطة بحماية محتوى الوسائط الرقمية في المشهد الرقمي سريع التطور اليوم.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإعلامي، الوسائط الرقمية، القرصنة.

1. Introduction:

In today's technologically advanced society, most individuals can't even begin to picture their lives without it. Applications, websites, or other new forms of online media that enable a large number of people to share information and establish appropriate social and professional contacts are referred to as social networking sites.

"Never trust, always verify" every user, device, application, and data stream are considered untrustworthy. Each of the above must be authenticated and then explicitly authorized with the minimum required privileges. This part taken from the book titled « CYBERSECURITY HANDBOOK » shows how dangerous the spontaneous use of digitization is.

The issue of media security has become one of the important topics in nowadays because it has an impact on various levels, whether for individuals or governments, this is due to the large number of mysterious threats that threaten any presence on digital platforms; allowing information to be disseminated and accessible to everyone made it difficult to know its details, control it, or prevent its spread.

The concept of media security refers to the protection of information and assets related to media, such as digital content, intellectual property, and confidential data. The importance of media security is shown through that it helps organizations protect their reputation, prevent financial losses, and ensure compliance with data privacy regulations. Media security also helps protect the privacy and security of users,

customers, and employees who rely on digital media to communicate and access information.

The value of media security appears more in social networking sites because the majority of social network users openly disclose a lot of their personal information there. This data includes everything from demographic data to contact details to comments, photos, and videos, among other things. social networks have become a large pool of sensitive data. Moreover, social network users tend to have a high level of trust toward other social network users. They tend to accept friend requests easily, and trust items that friends send to them (Majid & Kouser, 2019).

In this research paper, we will seek to learn more about media security, by asking a set of questions represented in:

- **What is media security?**
- **What is the importance of media security?**
- **What are the media security threats?**
- **How to maintain the effectiveness of media security?**

In order to answer these questions to reach the desired goals of this research paper, we will provide explanatory theoretical information represented in:

2. Definition of media security:

Media security is one of the family members of information security. Media security including information hiding is built upon cryptography and multimedia processing. There are many definitions od media security we will try to mention the most common :

Media security is the practice of protecting the reputation or brand image of an organization, group, or individual from attacks that use content and influence through any form of media (digital, social, broadcast, and beyond) to inflict harm. (Bauley, 2021) and it is the set of measures taken to ensure that media content, including audio, video, images, and text, is protected from unauthorized access, alteration, or

deletion. This includes protecting media assets during storage, transmission, and distribution.

In other researches they define media security is all the educational and enlightening media activities that the relevant authorities undertake, with the aim of preserving the security of the individual, the group, the security of the homeland, and its gains, in light of the "considered" purposes and interests. (Al-Emad, 2020)

In general, media security is crucial for safeguarding private data, ensuring compliance, upholding confidence, avoiding cyberattacks, and preserving reputation. The increased threat of cybercrime and information security breaches can be better managed by organizations that emphasize media security.

Media security involves both **technical and non-technical aspects**, as follows:

- **Technical aspects:**

⇒ **Encryption**: It is the process of converting digital data into a secret code that cannot be read by unauthorized persons. Encryption is used to protect media content from unauthorized access, theft, or tampering. There are mainly two types of Encryption Namely Symmetric and Asymmetric Encryption

- *Symmetric Encryption:* involves having a singular key to both encrypt the plaintext into cipher text and decrypt the ciphertext into plaintext.

- *Asymmetric Encryption:* involves having two keys (one public and the other private) where by one is used to encrypt the plaintext and the other to decrypt the ciphertext. (Olufohunsi)

⇒ **Digital Rights Management (DRM)**: DRM is a set of technologies used to control access to digital media content and enforce copyright laws. It is used to prevent unauthorized copying, sharing, and distribution of media content. Digital Rights Management is a collective name for technologies or a range of techniques that prevent one from using a copyrighted digital work beyond the degree to which the copyright owner (or a publisher who

may not actually hold a copyright) wishes to allow one to use it. (Chaudhuri)

⇒ **Watermarking**: It is a technique used to embed a digital watermark into media content to identify its origin and protect it from piracy or unauthorized use. Digital watermarking is the act of hiding a message related to a digital signal (i.e. an image, song, video) within the signal itself, watermarking tries to hide a message related to the actual content of the digital signal. (Averkiou, 2010)

⇒ **Content Protection**: It involves the use of encryption, DRM, and other technologies to protect media content from unauthorized access, copying, or distribution.

- **Non-technical aspects:**

⇒ **Legal and Regulatory Frameworks**: There are laws and regulations that govern the use, distribution, and protection of digital media content. Compliance with these laws is essential for protecting media content from legal and financial penalties.

⇒ **User Education and Awareness**: Users need to be educated on the risks and best practices for protecting digital media content. This includes training on how to use DRM, encryption, and other technologies to protect media content.

⇒ **Collaboration Among Stakeholders**: Effective media security requires collaboration among stakeholders, including content creators, distributors, and consumers. This collaboration involves sharing knowledge, information, and best practices to protect media content from various risks and threats.

⇒ **Human Factors**: Media security also involves human factors, such as social engineering, phishing, and other tactics used to trick users into revealing sensitive information or accessing unauthorized media content.

3. The importance of media security:

In the following, we will explain **the importance of media security:**

a. Protecting sensitive data: In the digital age, businesses produce and retain a lot of sensitive data, such as financial records, personal information, and intellectual property. By protecting unauthorized access and use of sensitive information, media security measures assist avoid financial losses and damage to reputation.

b. Ensuring compliance: A lot of businesses are bound by data privacy laws like the GDPR, CCPA, and HIPAA, which call for them to preserve sensitive data and notify others if a data breach occurs. These regulations include substantial fines and legal penalties for violations.

c. Upholding trust: Clients, users, and staff expect businesses to safeguard their security and privacy. By displaying a dedication to preserving sensitive information and preventing data breaches, media security measures support keep trust.

d. Maintaining reputation: Security events and data breaches can harm a company's reputation and diminish stakeholder trust. Organizations can avoid security issues and preserve their reputation as a reliable and secure company by giving media security priority.

e. Preventing cyberattacks: Media security measures help in the prevention of cyberattack, which defined that is cyber-attacks will include any attack or threats on a computer using the network connection onthe internet. (Zaidy, 2014)

4. Media security threats:

The most common security threats a corporate network faces are hackers, malicious code (spyware, adware, ransomware, viruses, worms, Trojan horses), and malicious insiders. (Stewart, Chapple, & Gibson, 2015).

These threats will be detailed in the following:

a. Hacking: Unauthorized access to computer systems or networks to steal information, disrupt operations, or cause damage; The term **Hackers** applies to computer fans who take pleasure in gaining access to other people's computers or networks. Many

hackers are content with simply breaking in and leaving their "footprints," which are joke applications or messages on computer desktops. Other hackers, often referred to as "crackers," are more malicious, crashing entire computer systems, stealing or damaging confidential data, defacing Web pages, and ultimately disrupting business. Some amateur hackers merely locate hacking tools online and deploy them without much understanding of how they work or their effects. (Cyber security Handbook, 2015)

b. Phishing websites: Attempts to trick users into giving up their personal information, such as usernames, passwords, and credit card details .Phishing websites are common entry points of online social engineering attacks, including numerous ongoing web scams. In such type of attacks, the attackers create website pages by copying genuine websites and send suspicious URLs to the targeted victims through spam messages, texts, or online social networking. An attacker scatters a fake variant of an original website, through email, phone, or content messages, with the expectation that the targeted victims would accept the cases in the email made. They will likely target the victim to include their personal or highly sensitive data (e.g., bank details, government savings number, etc.). A phishing attack brings about an attacker acquiring bank card information and login data

c. Malware: Software designed to damage, disrupt, or take control of computer systems or networks. Malware is a contraction of malicious software, is designed to destroy computer systems and programmes. It has many forms such as virus, worm, Trojan and spyware. Each year, many computer systems around the world will be damaged as a result of malware (Saeed, 2020)

d. Social engineering attacks: Manipulation of human behavior to obtain sensitive information or gain unauthorized access to systems or networks. It is a non-specialized interruption depending on human communication, which frequently includes fooling others into breaking standard security methodology. The attacker utilizes social skills and human cooperation to get data about anindividual,

association, or network . The life cycle of social engineering usually involves four phases:.

- Find methods of information collection (Reconnaissance)
- Develop a relationship (Trust)
- Exploit and execute (Exploitation)
- Exit (Jimoh, s.d.)

e. Insider threats: Threats from within the organization, such as employees or contractors, who have access to sensitive information and misuse it for personal gain or revenge. CISA defines insider threat as the threat that an insider will use their authorized access, wittingly or unwittingly, to do harm to the department's mission, resources, personnel, facilities, information, equipment, networks, or systems. (Defining Insider Threats, s.d.)

These were the most important threats to media security that evolve with the development of technology.

5. How to maintain the effectiveness of media security :

Companies are required to put in place a variety of media security safeguards, such as firewalls, encryption, access controls, and employee training programs. Additionally, it's critical for businesses to regularly review and update their media security policies and procedures in order to keep up with evolving threats and legal requirements. Businesses may safeguard their assets and uphold stakeholder confidence by giving media security first priority.

These precautions are general and we will try to give more preference in the following points :

- **Building awareness the information divulgence**: clients most fare thee well and exceptionally cognizant regarding the revealing of their own information in profiles in social sites.
- **Encouraging awareness**: raising and instructive battles: governments need to give and offer instructive classes about awareness - raising and security issues.

- **Modifying the existing enactment**: existing enactment should be adjusted identified with the new innovation and new fakes and assaults.
- **Empowering the authentication**: get to control and authentication must be exceptionally solid so cybercrimes done by programmers, spammers and other cybercriminals could be decreased however much as could reasonably be expected.
- **Using the most capable antivirus tools**: clients must utilize the most capable antivirus tools with normal updates and should keep the fitting default setting, so that the antivirus tools could work all the more successfully.
- **Providing appropriate security tools:** here, we offer proposal to the security software providers and is that: they need to offers some unique tools for clients that empower them to evacuate their records and to oversee and control the distinctive privacy and security issues. (Richa, April-June 2019)

6. Conclusion:

Even though research in the field of media security has advanced significantly over the past ten years, there are still many issues with current products. In addition, during that time, many additional issues that were not previously expected have emerged. In order to tackle these new issues, the robustness and capability of the current security models have not been thoroughly examined or upgraded. Accordingly, this field needs constant follow-up, while taking caution not to fall into security breaches that may lead to disastrous results.

Bibliography

Stewart, J. M., Chapple, M., & Gibson, D. (2015). *CISSP (ISC)2 Certified Information Systems Security Professional Official Study Guide.*

Bauley, E. (2021, septembre 23). Récupéré sur https://is.gd/iH8RKJ

Richa. (April-June 2019). Media Security: Basic Techniques . *IJRAR- International Journal of Research and Analytical Reviews*, 392-396.

Majid, I., & Kouser, S. (2019). Social media and security: how to ensure safe social networking. *International Journal of Humanities and Education Research*, 36-38.

(2015). *Cyber security Handbook.* European Commission Tempus.

Saeed, M. A. (2020). Malware in Computer Systems: Problems andSolutions. *IJID International Journal on Informatics for Developmen, 09*, 1 - 8.

Jimoh, A. (s.d.). *Social Engineering Attacks*. Récupéré sur researchGate.net: https://is.gd/clV9vT

Defining Insider Threats. (s.d.). Récupéré sur Cisa.gov: https://is.gd/c0ewBX

Al-Emad, F. (2020). *researchgate.net.* Récupéré sur MEDIA SECURITY IN ACHIEVING NATIONAL SECURITY : https://is.gd/GsUqSl

Olufohunsi, T. (s.d.). *DATA ENCRYPTION Olufohunsi.* Récupéré sur researchgate.net: https://is.gd/4iFyKK

Chaudhuri, S. K. (s.d.). *Digital Rights Management –a Technological Measure for Copyright Protection and its Possible Impacts on Libraries* . Récupéré sur rclis.org: https://is.gd/ghozzx

Averkiou, M. (2010). *Digital Watermarking* . Récupéré sur academia.edu: https://is.gd/11aQpU

Zaidy, A. A. (2014). *What are Cyber-Threats, Cyber-Attacks and how to defend our Systems* . Récupéré sur Researchgate.net: https://is.gd/1HsyhI

نحو بناء استراتيجية وطنية لمواجهة مخاطر المعلوماتية والانكشاف الإعلامي

أ.د عبد الرزاق حموش/ جامعة قالمة

hammouche.abr@gmail.com

د. هشام بوساحية

جامعة قالمة

Boussahiahicham1999@gmail.com

الملخص:

عرفت البيئة الرقمية وفضاءات التواصل الاجتماعي والاستخدامات المتعددة لوسائط الميديا الجديدة ، تسارعا ملحوظا بالجزائر – على غرار بقية دول العالم – بسبب الجاذبية التي تتمتع بها هذه الأساليب المستحدثة في مجالات الإعلام والتواصل الافتراضي ،وتبادل الأفكار والمعلومات بكل حرية وبعيدا عن رقابة القوانين الضابطة ، ومتطلبات الأمن القومي ، محدثة انكشافا إعلاميا ومعلوماتيا وجب التصدي له ، وتجنب أخطاره ، من خلال الإسراع في بناء استراتيجية وطنية شاملة ، تنطلق من نشر التوعية وترشيد الاستخدام ، وصولا إلى وضع الإمكانيات اللازمة وتوفير الظروف المساعدة على مواجهة تلك الأخطار المتفاقمة .

ومن هذا المنطلق فإن مداخلتنا ستسلط الضوء على هذا الموضوع من خلال المحاور الآتية :

المحور الأول: الحرب الناعمة في ظل البيئة الرقمية الجديدة

المحور الثاني: تفاقم حجم المخاطر المعلوماتية في ظل الانكشاف الإعلامي

المحور الثالث: إمكانية بناء استراتيجية وطنية لمواجهة مخاطر المعلوماتية والانكشاف الإعلامي

Summary

The digital environment, social networking spaces and the multiple uses of new media have witnessed a remarkable acceleration in Algeria - similar to the rest of the world - because of the attractiveness enjoyed by these new methods in the fields of information and virtual communication, and the exchange of ideas and information freely and away from the control of regulatory laws and the requirements of national security. , creating a media and information exposure that must be addressed and its dangers avoided, by accelerating the building of a comprehensive national strategy, based on spreading awareness and rationalizing use, leading to developing the necessary capabilities and providing conditions conducive to confronting these growing dangers.

In this sense, our intervention will shed light on this topic through the following axes:

The first axis: the interaction of Algerian users with the new digital environment

The second axis: the exacerbation of informational risks in light of media exposure

The third axis: the possibility of building a national strategy to confront the risks of informatics and media exposu

مقدمة:

عرفت البيئة الرقمية وفضاءات التواصل الاجتماعي والاستخدامات المتعددة لوسائط الميديا الجديدة تسارعا ملحوظا بالجزائر – على غرار بقية دول العالم – بسبب الجاذبية التي تتمتع بها هذه الأساليب المستحدثة في مجالات الإعلام والتواصل الافتراضي ،وتبادل الأفكار والمعلومات بكل حرية وبعيدا عن رقابة القوانين الضابطة ، ومتطلبات الأمن القومي، محدثة انكشافا إعلاميا ومعلوماتيا وجب التصدي له، وتجنب أخطاره ، من خلال الإسراع

في بناء استراتيجية وطنية شاملة، تنطلق من نشر التوعية وترشيد الاستخدام وصولا إلى وضع الإمكانيات اللازمة وتوفير الظروف المساعدة على مواجهة تلك الأخطار المتفاقمة .

ومن هذا المنطلق فإن مداخلتنا ستسلط الضوء على هذا الموضوع من خلال المحاور الآتية:

الحرب الناعمة في ظل البيئة الرقمية الجديدة:

1.1 الحرب الناعمة:

عرف ناي القوة الناعمة بأنها " القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً عن الإرغام، وهي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج والأهداف المتوخاة بدون الاضطرار إلى الاستعمال المفرط للعوامل والوسائل العسكرية والصلبة، وهذا ما حصل مع الاتحاد السوفياتي حيث تم تقويضه من الداخل، لأن القوة لا تصلح إلا في السياق الذي تعمل فيه، فالدبابة لا تصلح للمستنقعات، والصاروخ لا يصلح لجذب الآخرين نحونا(1)

2 **المصادر الأساسية للحرب الناعمة:**

حدد جوزيف ناي المنظر الأول لمصطلح القوة الناعمة هذه الموارد بثلاثة محاور: القيم والمؤسسات الأميركية/ جاذبية الرموز الثقافية والتجارية والإعلامية والعلمية الأميركية/ وصورة أميركا وشرعية سياساتها الخارجية.

كما حدد ناي مصادر القوى الناعمة بأنها: مصانع هوليود وكل الإنتاج الإعلامي والسينمائي الأميركي / يحملون معهم آلاف النوايا الطيبة والودائع الحسنة عندما يعودون إلى بلدانهم وأوطانهم ويتقلدون المراكز والمواقع العليا وسيصبحون سفراء غير رسميين لخدمة أميركا / والمهاجرين ورجال الإعمال الأجانب العاملين في السوق الأميركي وقطاع الأعمال/ شبكات الانترنت والمواقع الأميركية المنتشرة في الفضاء الالكتروني/ برامج التبادل الثقافي الدولي والمؤتمرات الدولية التي ترعاها وتشارك في تنظيمها أميركا / الشركات الاقتصادية العابرة للقارات / الرموز والعلامات التجارية مثل كوكا كولا وماكدونالدز وغيرها

وبالإجمال ترتكز القوة الناعمة على كل المؤثرات الإعلامية والثقافية والتجارية والعلاقات العامة، وكل مورد لا يدخل ضمن القدرات العسكرية المصنفة ضمن القوة الصلبة.

في حين ركز الباحث الاستراتيجي الأميركي جون كوللينز على الموضوع الإعلامي والثقافي في تعريفه وتحديده لموارد الحرب الناعمة بقوله " الحرب الناعمة عبارة عن استخدام الإعلام والتخطيط للتأثير على ثقافة العدو وفكره بما يخدم حماية الأمن القومي الأميركي وتحقيق أهدافه وكسر إرادة العدو ".

الفرق بين الحرب الناعمة والدعاية والحرب النفسية:

عرفت الحرب النفسية والدعاية بأكثر من 100 تعريف، اخترنا منها تعريفين يعبران عن هذه التعاريف لجهة الإحاطة والشمولية، التعريف الأول هو التعريف الضيق ذا الطابع التقني البحت أوردته الموسوعة العسكرية للحرب النفسية بالقول "الحرب النفسية هي مجموعة من الإعمال التي تستهدف التأثير على أفراد العدو بما في ذلك القادة السياسيين والإفراد غير المقاتلين بهدف خدمة غرض مستخدمي هذا النوع من الحرب ."

والتعريف الثاني للباحث الدكتور فخري الدباغ وهو الموسع بأنها " شن هجوم مبرمج على نفسية وعقل العدو سواء كان فرد أو جماعة لغرض أحداث التفكك والوهن والارتباك فيهما وجعلهما فريسة مخططات وأهداف الجهة صاحة العلاقة مما يمهد للسيطرة عليها وتوجيهها إلى الوجهة المقصودة ضد مصلحتها الحقيقية أو ضد تطلعاتها وآمالها في التنمية أو الاستقلال أو الحياد أو الرفض. (2)

ما أساليب وتكتيكات الحرب النفسية المعروفة تاريخيا فنورد أمثلة عليها: (الدعاية ضد معتقدات الخصم / الإشاعة / بث الرعب / الخداع / افتعال الأزمات / أثارة القلق / إبراز التفوق المادي والتقني والعسكري / التقليل من قوة الخصم والعدو / التهديد والوعيد/ الإغراء والإغواء والمناورات / الاستفادة من التناقضات والخلافات / الضغوطات الاقتصادية / إثارة مشاعر الأقليات القومية والدينية / الاغتيالات / تسريب معلومات عسكرية وأمنية

وسياسية حساسة عن العدو في الصحافة / الإفصاح عن امتلاك نوعية خاصة من الأسلحة الفتاكة / وغيرها من الوسائل طابعها العام عسكري أو شبه عسكري.(3)

وقد عانت دول كبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية –بما ما تملكه من إمكانيات ومنظومة تقنية بالغة التطور - من اشكاليات تسريب بيانات المستخدمين وقرصنة وتسريب معلومات عسكرية ودبلوماسية ووثائق حساسة أنتجت فضيحة الويكيليكس (WIKILEAKS) بعد فشل مطاردة مديرها جوليان أسانج (Julian Assange) والتسريبات العسكرية الخطيرة للعميل بوكالة الاستخبارات المركزية CIA (Edward Snowden)

إضافة لفضائح أخرى كقضية برنامج التجسس (بيغاسيس PEGASUS) التي جابت أوروبا وعديد الدول العربية ودول تم التنصت والتجسس على كبار مسؤوليها لفترات زمنية طويلة، وقد استخدم الذباب الإلكتروني والحسابات الوهمية على مواقع التواصل الاجتماعي، وبرامج الدردشة الآلية (CHAT GPT)، وعديد الأساليب التقنية الخبيثة لتوجيه الرأي العام ونشر الأخبار الكاذبة وجمع المعلومات الاستخباراتية من خلال ملايين من المستخدمين، ومنهم موظفون حكوميون، ومسؤولون بمختلف القطاعات، وشباب ومراهقون وشرائح غير واعية.

وفي هذا السياق أدركت الدولة الجزائر حجم تلك المخاطر، وضرر الانكشاف الإعلامي في محيط ملتهب ومتربص بالبلاد، خاصة بعد موجة ما وصف بـ"الربيع العربي" ، وسعت إلى مواكبة التطور عبر مختلف آليات الحماية التقنية والإعلامية، والتوعوية من خلال استحداث العديد من آليات الحماية والهيئات المكلفة بهذه المهمة، والتي لا زالت في بدايات الممارسة ولهذا فهي تتطلب بناء استراتيجية وطنية لمواجهة مخاطر المعلوماتية والانكشاف الإعلامي(4).

تفاقم حجم المخاطر المعلوماتية في ظل الانكشاف الإعلامي :

يعرف محمد برقوق الانكشاف الإعلامي بأنه " انفتاح ما يوجد داخل الأنظمة السياسية والدول على العالم ، ونقل تطوراته وأحداثه من خلال وسائل الإعلام ، ضمن منطق الحرية والديمقراطية والأطروحات المعيارية ما بعد الحداثية على فرضية المنطق التفاعلي بين

البيئات الداخلية الخاصة بالدول (تاريخيا ، حضاريا ، ثقافيا ، دينيا ...بل وحتى نفسيا..)، والتوجهات المنمذجة للعولمة، ومن هذا المنطلق يظهر لنا جليا حجم المخاطر المعلوماتية. (5)

الأمن الإعلامي بين الضرورة والحتمية:

يمثل الأمن الإعلامي مجموعة من المقوّمات والأسس والمبادئ والمستلزمات التي يجب توفيرها بهدف الدفاع عن المكتسبات القومية والسعي لحمايتها من أي تهديدات؛ فالكلام عن الأمن الإعلامي يُعتبر ضرباً من الخيال في ظل غياب استراتيجية تعمل على حماية الأنظمة المحلية سواء كانت رسمية أو خاصة من التبعية الإعلامية والتي تشل درجة عالية من الخطورة. (6)

وفي ظل تنامي العولمة وشبكة الإنترنت وثورة الاتصال زادت التكنولوجيا تطوُّراً وانتشاراً، تقلصت قدرة الأنظمة على حماية أنفسها من الناحية الاعلامية وصارت جبهتها مفتوحة في هذا السياق.

أبعاد الأمن الإعلامي:

إن تحقيق الأمن الإعلامي صار تحدي بارز يصعب تحقيقه في غياب استراتيجية إعلامية واضحة، وفي غياب إنتاج مخطط ومبرمج ومدروس، مع عدم وضع ميزانيات معتبرة في هذا السياق، الأمر الذي وضع لتقهقر الأمن الإعلامي عدة أبعاد أبرزها:

-القنوات التي تبث عبر الانترنت: والتي تعمل على نشر الفوضى عبر التحريض ضد الأمن العام وتسعى لنشر الإختلالات داخل المجتمعات مثل جهات أساءت لصورة الجزائر : حركة رشاد الإرهابية ، حركة (MAK) الإرهابية.

- الجرائم الالكترونية: وهي أحد مظاهر تغول الجريمة الرقمية والتي عرفت تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة على غرار: القرصنة، التجسس على الشخصيات العامة والحكومات الإضافة إلى التشهير و التهديد.

- توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في الابتزاز والتهديد: حيث أن آلية الابتزاز والضغط قد تنامت وتطور في ظل الانكشاف الاعلامي وأحذت منحى جديد عبر توظيف مختلف منصات مواقع التواصل الإجتماعي في الضغط والابتزاز .

إمكانية بناء استراتيجية وطنية لمواجهة مخاطر المعلوماتية والانكشاف الإعلامي

بناء على كل ما تقدم يمكن القول بأن بناء استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة مخاطر المعلوماتية والانكشاف الإعلامي أصبح ضرورة ملحة، بالنظر للتحديات المطروحة، والأخطار الكبيرة المحدقة، ويكون ذلك من خلال:

أولا / تفعيل دور المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية : وهي الهيئة التابعة لوزارة الدفاع الوطني التي أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي (05-20)الصادر في الجريد الرسمية بتاريخ : 20 جانفي 2020 وتشكل هذه المنظومة الإطار التنظيمي الذي يشرف على إعداد الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية ، يرأس هذه الهيئة وزير الدفاع أو ممثل عنه، ويتكون من ممثل عن رئاسة الجمهورية وممثل عن رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية ووزير الداخلية ووزير المالية والطاقة والاتصالات والتعليم العالي، وقد تتم الاستعانة بأي شخص أو مؤسسة رسمية. وتنضوي تحتها وكالة أمن الأنظمة المعلوماتية .

ثانيا / توسيع مفهوم الأمن والدفاع الوطني:

لم يكن كافيا إسناد مهام الأمن والدفاع الوطني للمؤسسات الرسمية المكلفة، لأن المعطيات تغيرت كثيرا في هذا المجال ، ودخلت مفاهيم السيادة الرخوة في ظل عدم قدرة البلدان على التحكم في تدفق المعلومات و الاستخدامات المختلفة للشبكات العالمية، والقوة الناعمة التي تستخدم أساليب مختلفة للغزو والسيطرة والاختراق وإثارة الفوضى ونشر الإشاعات والأخبار الكاذبة والدعاية السوداء بدل القوة العسكرية التقليدية . وبالتالي فإن مهمة الدفاع عن المصالح العليا للبلاد من أي خطر خارجي أصبحت وظيفة كل مواطن صالح يملك روح الانتماء والغيرة على البلاد .

إضافة إلى ذلك يمكن التأكيد على أهمية:

- بناء منظومة لليقظة والوعي المجتمعي :

- ترشيد الاستخدام وتشجيع التربية الإعلامية والتكنولوجية :

- ربط الأمن الإعلامي بأشكال الأمن الأخرى (الصحي ، الثقافي الاقتصادي ، الفكري ....)

- التصدي للحملات المغرضة بالخارج

- متابعة التحديات التكنولوجية المستجدة

خلاصة :

أصبح من الواضح أن الإسراع في بناء استراتيجية وطنية شاملة ، تنطلق من نشر التوعية وترشيد الاستخدام لكافة الوسائط والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل الاجتماعي عبر الفضاءات الافتراضية ، وصولا إلى وضع الإمكانيات اللازمة وتوفير الظروف المساعدة على مواجهة كافة الأخطار المتفاقمة ، هو السبيل الأقدر على التصدي لكل أشكال الانكشاف الإعلامي الذي يهدد البلاد . وبالتالي وجب تفعيل جميع مقومات الدفاع والتصدي وإشراك مجمل مكونات وفوعل المجتمع لأجل هذا الهدف.

المراجع:

الكتب:

1- بلخيري، رضوان (2004): مدخل إلى الإعلام الجديد.. المفاهيم والوسائل والتطبيقات، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر .

2-بوردو، بيير، ترجمة الحلوجي، درويش (2004): التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول ، دار كنعان ،دمشق .3- الحمامي، الصادق (2012): الميديا الجديدة ..الابستولوجيا والإشكاليات والسياقات ، المنشورات الجامعة بمنوبة ، تونس .

4- شطاح، محمد (2006): قضايا الإعلام في زمن العولمة بين التكنولوجيا والإيديولوجيا، دار الهدى، الجزائر.

5-فهمي، أحمد (2014): هندسة الجمهور.. كيف تغير وسائل الإعلام الأفكار والتصرفات ؟، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض.

6- قسايسية،علي (2012): جمهور وسائط الاتصال ومستخدموها من المتفرجين إلى المبحرين الافتراضيين الورسم للنشر والتوزيع ،الجزائر.

ب - المصادر الإلكترونية:

جوزيفر س ناي (2007): القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، الرياض، مكتبة العبيكان.

مجد خضر، مفهوم الصراع وطبيعته، بتاريخ 2019/08/24، عبر الرابط:

https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9_%D9%88%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D9%87

محمد مروان، ماهو الوعي، بتاريخ 2017/07/19 مقال عبر الرابط:

https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B9%D9%8A

ج- النصوص القانونية:

المرسوم الرئاسي 05- 20 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 20 جانفي سنة2020 ، يتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، ج ر عدد 04 المؤرخة في 26 جانفي سنة 2020.

التداعيات السلبية للانكشاف الإعلامي على الخصوصية والأمن الإلكتروني

د. **لبنى رحموني**، مخبر دراسات الإعلام والوسائط الرقمية (جامعة أم البواقي)

د. **عادل صيد**، مخبر دراسات الإعلام والوسائط الرقمية، (جامعة أم البواقي)

الملخص:

في عصر تحدده التطورات التكنولوجية غير المسبوقة، يعيش المشهد الإعلامي تحولاً عميقاً، وقد انضم إلى الصحف التقليدية والتلفزيون والإذاعة نظام إيكولوجي رقمي واسع النطاق تتدفق فيه المعلومات بسرعة وتربط بين الحقيقة والخيال، وفي حين أن هذا العصر الرقمي قد أتاح فرصا لا تصدق للاتصال العالمي وتبادل المعلومات، فإنه استحدث أيضا تحديات جديدة لأمن وسائط الإعلام وسلامتها.

وقد أدى تقارب الصحافة التقليدية مع منصات الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي وتكوين المحتوى الرقمي إلى نشوء بيئة إعلامية معقدة ومتشابكة. وفي هذا المشهد، يشمل مصطلح "أمن وسائط الإعلام" مجموعة من الشواغل الحاسمة، بما في ذلك حماية المصادر الصحفية، والحماية من الهجمات الإلكترونية، وضمان خصوصية الأفراد والمنظمات، ومكافحة انتشار المعلومات التضليلية والأخبار المزيفة.

تتناول هذه المداخلة الأبعاد المتعددة الجوانب للأمن الإعلامي في العصر الرقمي. كما تستكشف مختلف التهديدات ومواطن الضعف التي تواجهها المنظمات الإعلامية والصحفيين ومستهلكي الأخبار. وبالإضافة إلى ذلك، التعرف على الاستراتيجيات والتدابير المضادة المستخدمة لتعزيز الأمن الإعلامي، بدءا من تدابير أمن الفضاء الحاسوبي وممارسات الصحافة الأخلاقية إلى الأطر التنظيمية ومبادرات محو أمية وسائط الإعلام.

Abstract :

In an era defined by unprecedented technological developments, the media landscape is undergoing profound transformation, and traditional newspapers, television and radio have joined a large-scale digital ecosystem in which information flows rapidly and links truth and fiction, and while this digital age has provided incredible opportunities for global communication and information exchange, it has also created new challenges to media security and safety.

The convergence of traditional journalism with Internet platforms, social media and digital content creation has created a complex and interconnected media environment. In this scenario, the term "media security" includes a range of critical concerns, including the protection of press sources, protection against cyberattacks, ensuring the privacy of individuals and organizations, and combating the spread of misinformation and false news.

This intervention addresses the multifaceted dimensions of media security in the digital age. It also explores various threats and vulnerabilities faced by media organizations, journalists and news consumers. In addition, identification of strategies and countermeasures used to enhance media security, ranging from cybersecurity measures and ethical journalism practices to regulatory frameworks and media literacy initiatives.

مقدّمة:

يؤدي التعرض لوسائط الإعلام دوراً محورياً في تشكيل عالمنا الحديث. وفي عصر اليوم الرقمي، حيث يمكن الوصول بسهولة إلى المعلومات من خلال مجموعة متنوعة من القنوات مثل التلفزيون والإذاعة والصحف، وخاصة الإنترنت ووسائط الإعلام الاجتماعية، أصبح التعرض الإعلامي جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهميتها لأنها تؤثر على تصوراتنا ومواقفنا وسلوكياتنا بطرق عديدة.

أولا وقبل كل شيء، يشكل التعرض لوسائط الإعلام مصدرا رئيسيا للمعلومات. فهي تبقينا على اطلاع على الأحداث المحلية والعالمية، والسياسة، والعلم، والثقافة، وما إلى ذلك. وفي عصر يتسم بالسرعة في نشر المعلومات، يعد استكمال المعلومات أمرا حاسما لاتخاذ قرارات مستنيرة والمشاركة في الحياة المدنية. ويجسر التعرض لوسائط الإعلام الفجوة بين الأفراد والعالم، ويوفر رؤة ثاقبة في مختلف الثقافات والمنظورات والإيديولوجيات,

وعلاوة على ذلك، يؤدي التعرض لوسائط الإعلام دوراً هاماً في التعليم والترفيه. وهي توفر منبرا للتعلم، حيث توفر الأفلام الوثائقية والبرامج التعليمية والإذاعات الإخبارية رؤى ثاقبة قيّمة. وفي الوقت نفسه، فهو يرفهنا من خلال عدد كبير من المحتويات، من الأفلام والبرامج التلفزيونية إلى أشرطة الفيديو على الإنترنت واتجاهات وسائط الإعلام الاجتماعية. ان هذا الجانب التسلي يتيح استراحة من روتيننا اليومي ويمكن ان يكون مصدرا للراحة والتمتع.

وعلاوة على ذلك، فإن لتعرض وسائط الإعلام سلطة إذكاء الوعي وتوجيه الانتباه إلى القضايا الاجتماعية الحاسمة. ويمكنها أن تشعل الخطاب العام وتحشد الناس لمعالجة مشاكل مثل تغير المناخ، أو عدم المساواة، أو الظلم الاجتماعي. وهو بمثابة أداة للدعوة، والإدلاء بأصوات المجتمعات المحلية المهمشة، وتحفيز عمليات التغيير الاجتماعي.

والتعرض لوسائط الإعلام هو سيف ذو حدين. فهو، من ناحية، يمكّن الأفراد من أن يكونوا أكثر ارتباطاً وإعلاماً من أي وقت مضى. ومن خلال الإنترنت، لدينا إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات، تمكننا من استكشاف وجهات نظر متنوعة والدخول في مناقشات مع أشخاص من خلفيات وثقافات مختلفة. وينطوي هذا الترابط على إمكانية تعزيز التعاطف والتسامح والتفاهم الأوسع نطاقاً مع العالم.

وعلاوة على ذلك، فإن لتعرض وسائط الإعلام القدرة على تشكيل الرأي العام والتأثير على التغيير الاجتماعي. ويمكنها أن تلقي الضوء على المظالم الاجتماعية، وأن تسترعي الانتباه إلى مسائل قد لا تُلاحظ لولا ذلك. فعلى سبيل المثال، لعبت وسائط التواصل الاجتماعي دوراً حاسماً في الحركات الأخيرة مثلBlackLivesMatter# وMeToo#، مما أتاح منبراً للأصوات المهمشة وضغط المؤسسات لمعالجة المشاكل العامة.

ومع ذلك، فإن هذا الانتشار الواسع لتعرض وسائط الإعلام للإشعاع ينطوي أيضا على تحديات. يمكن للمعلومات الخاطئة والأخبار المزيفة والإثارة أن تنتشر بسرعة عبر المنصات الرقمية، مما يقوض مصداقية الصحافة ويسبب الارتباك بين الجمهور. من الضروري للمستهلكين أن يطوروا وسائل الإعلام الحيوية مهارات محو الأمية لتمييز مصادر موثوق بها من مصادر غير موثوق بها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القصف المستمر للمعلومات من خلال التعرض لوسائط الإعلام يمكن أن يؤدي إلى إثقال المعلومات بل وحتى إلى مسائل تتعلق بالصحة العقلية. فالوقت المفرط في الشاشة والتعرض للقصص الاخبارية المؤلمة يمكن ان يساهما في القلق، الاجهاد، والشعور بالانفصال عن العالم الحقيقي. ومن ثم، فإن إيجاد توازن وممارسة التخلص من السموم الرقمية عند الضرورة أمر حاسم الأهمية لرفاهنا.

أولا: تداعيات الانكشاف الإعلامي على الخصوصية:

1- التعريف بمفهوم الخصوصية الشخصية:

تشير الخصوصية الشخصية إلى الحق الأساسي للأفراد وتوقعاتهم في الحفاظ على سرية معلوماتهم الشخصية وأعمالهم وأمورهم وخلوهم من دخول الغير أو تسللهم دون إذن، سواء كانوا أفراداً أو منظمات أو حكومات. وهي تشمل مراقبة الأفراد لبياناتهم الشخصية، مثل السجلات المالية، والتاريخ الطبي، والمراسلات، وغير ذلك من المعلومات الحساسة. ويمتد مفهوم الخصوصية الشخصية أيضاً إلى الحق في الاختيار بشأن حياة الشخص دون تدخل أو مراقبة أو تدقيق عام لا مبرر له، مما يسمح للأفراد بالحفاظ على استقلالهم الذاتي وكرامتهم في شؤونهم الشخصية والخاصة. وهو جانب أساسي من جوانب الحرية الفردية وحقوق الإنسان، وهو يحمي الأفراد من التدخل غير المبرر في شؤونهم الخاصة أو مراقبتها أو الكشف عنها[1].

والخصوصية الشخصية هي الحق الأصيل والمحمي قانوناً للأفراد في التحكم في معلوماتهم الشخصية وأعمالهم وأماكنهم الخاصة والحد من الوصول إليها. فهو يشمل القدرة على الحفاظ على الحدود والسرية المحيطة بحياة الفرد وخياراته وبياناته الشخصية.

ويشمل ذلك حماية المعلومات الحساسة مثل السجلات المالية، والتاريخ الطبي، والمراسلات، والاتصالات الرقمية من الوصول أو الكشف غير المأذون به. والخصوصية الشخصية هي جانب أساسي من جوانب استقلال الفرد وكرامته وحقوق الإنسان الخاصة به، وهي بمثابة حماية حاسمة من التطفل أو المراقبة أو التدخل غير المبرر من جانب الحكومات أو المنظمات أو الأفراد الآخرين[2].

بصفة عامة يمكن القول بأنّ الخصوصية الشخصية حق أصيل ومحمي قانوناً يمنح الأفراد سلطة التحكم في الوصول إلى معلوماتهم الشخصية وأنشطتهم ومجالهم الخاص. فهو يشمل القدرة على وضع الحدود والحفاظ على السرية المحيطة بحياة الفرد وقراراته وبياناته الشخصية. ويشمل ذلك حماية التفاصيل الحساسة مثل السجلات المالية والتاريخ الطبي والمراسلات والاتصالات الرقمية من الاقتحام أو الكشف غير المأذون به. فالخصوصية الشخصية ليست حجر الزاوية في استقلال الفرد وكرامته وحقوق الإنسان فحسب، بل هي أيضاً ضمانة حاسمة ضد التدخل أو المراقبة أو التدخل غير المبرر من جانب الحكومات أو المنظمات أو الأفراد الآخرين. ولا يزال مفهوماً أساسياً ومتطوراً في عالمنا المترابط والقائم على البيانات، مما يحفز المناقشات والنقاشات الجارية بشأن الحفاظ عليه وأهميته في المجتمع المعاصر.

2- أمثلة على انتهاكات الخصوصية من خلال الإعلام:

تشكل انتهاكات الخصوصية من خلال وسائط الإعلام قضايا أخلاقية وقانونية معقدة تتطلب النظر بعناية في حقوق الأفراد، والأخلاقيات الصحفية، ومسؤوليات منظمات وسائط الإعلام عن حماية المعلومات الشخصية واحترام حدود الخصوصية. ويستدعي فهم المجتمع لهذه المسائل بشكل متطور مناقشات ولوائح مستمرة لضمان التوازن بين حق الجمهور في الحصول على المعلومات وحق الفرد في الخصوصية.

يمكن تقديم عدّة أمثلة عن انتهاكات الخصوصية من خلال وسائل الإعلام:

النشر غير المأذون به للمعلومات الشخصية: يمكن لوسائط الإعلام أن تنشر تفاصيل شخصية مثل العناوين أو أرقام الهاتف أو عناوين البريد الإلكتروني دون موافقة الأفراد

المعنيين. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الاتصال غير المرغوب فيه، أو التحرش، أو حتى التهديد، وانتهاك خصوصية وسلامة المتضررين.

المصوّرون الفضوليون (الباباراتزي): كثيراً ما يتخطى مصورو الباباراتزي الحدود الأخلاقية عن طريق التعدي على الحيز الشخصي للمشاهير، أو التقاط الصور خلال لحظات خاصة مثل النزهات العائلية، أو العطلات، أو التجمعات الحميمة. ويمكن أن يكون هذا التصوير التطفلي مؤلماً عاطفياً وينتهك حق الشخص في الخصوصية.

اختراق الهواتف: في بعض الحالات البارزة، اتُهمت منظمات وسائط الإعلام أو موظفوها باختراق الهواتف النقالة للأفراد أو نظم البريد الصوتي. وهذا النشاط غير القانوني لا يعرض البيانات الشخصية للخطر فحسب، بل يقوض أيضاً الثقة في أخلاقيات وسائط الإعلام والصحافة.

مراقبة الهواتف وتعقب أصحابها: قد تستخدم بعض وسائط الإعلام تقنيات المراقبة، بما في ذلك تتبع تحركات الأفراد، ورصد أنشطتهم على الإنترنت، أو استخدام كاميرات خفية لجمع المعلومات دون موافقة. وهذه الممارسات تنتهك حقوق الفرد في الخصوصية ويمكن أن يكون لها أثر مثبط على حرية التعبير.

تسجيل المحادثات الخاصة ونشرها: يشكل تسجيل وبث المحادثات الخاصة أو المكالمات الهاتفية دون موافقة أصحابها انتهاكاً جسيماً للخصوصية، وهذا يمكن أن يكشف المعلومات الحساسة، ويُلحق الضرر بالسمعة الشخصية، ويخترق الثقة التي يتمتع بها الأفراد في المحادثات السرية

الكشف عن السجلات الطبية: تكشف وسائط الإعلام أحيانا عن السجلات الطبية للأفراد أو المعلومات المتصلة بالصحة دون موافقتهم. وهذا لا ينتهك قوانين الخصوصية الطبية فحسب، بل يمكن أن يؤدي أيضاً إلى وصم الأشخاص المتضررين والتمييز ضدهم.

نشر البيانات الشخصية دون موافقة أصحابها: يمكن استخدام منصات وسائط الإعلام لتبادل الصور الحميمة أو أشرطة الفيديو دون موافقة الشخص المعني. ويمكن ان

تسبب هذه الممارسة ضائقة عاطفية كبيرة، تضر بالعلاقات الشخصية، وتضر بسمعة الفرد.

التجسس عن طريق طائرات الدرون: ينبغي للمنظمات الإعلامية التي تستخدم الطائرات المسيّرة في التغطية الإخبارية أن تحترم قوانين ولوائح الخصوصية. ويمكن أن يشكل التسلل غير المتعمد إلى الأماكن الخاصة، مثل المناطق السكنية أو المناسبات الخاصة، انتهاكاً لحقوق الخصوصية الشخصية.

3- تأثير الانكشاف الإعلامي على الحياة الشخصية[3]:

إن تأثير تعرض وسائط الإعلام على الحياة الشخصية موضوع متعدد الأوجه يشمل مختلف جوانب وجودنا في عالم اليوم المترابط للغاية، ويؤدي التعرض لوسائط الإعلام، بما في ذلك التلفزيون والإذاعة والصحف ووسائط الإعلام الاجتماعية والمحتوى على الإنترنت، دوراً عميقاً في تشكيل حياتنا الشخصية بطرق إيجابية وسلبية على حد سواء، ويمكن رصد هذه التداعيات على النحو التالي:

-المعلومات والتوعية:

- الأثر الإيجابي: يُطلعنا التعرض لوسائط الإعلام على الأحداث المحلية والعالمية، والسياسات، والعلوم، والثقافة، وما إلى ذلك. فهي تمكننا من الاستمرار في تحديث المعلومات واتخاذ قرارات مستنيرة.

- الأثر السلبي: يمكن أن يؤدي إثقال المعلومات والتعرض لأخبار مثيرة أو متحيزة إلى القلق والارتباك، مما يؤثر على سلامتنا العقلية.

-التأثير الاجتماعي والثقافي:

- الأثر الإيجابي: تعرضنا وسائط الإعلام لشتى الثقافات ووجهات النظر وأساليب الحياة، مما يعزز التسامح والتفاهم.

- الأثر السلبي: يمكن لوسائط الإعلام أن تديم القوالب النمطية ومعايير الجمال غير الواقعية، مما يؤدي إلى مسائل تتعلق بصور الجسم وتدني احترام الذات.

- التسلية والاسترخاء:

- الأثر الإيجابي: توفر وسائط الإعلام الترفيه والاسترخاء، وتوفر الهروب من الضغوط اليومية من خلال الأفلام والبرامج التلفزيونية والموسيقى والمحتوى على شبكة الإنترنت.

- الأثر السلبي: يمكن أن يؤدي الوقت المفرط للشاشة إلى الإدمان وأن يؤثر سلباً على الصحة البدنية والعقلية.

-العلاقات الاجتماعية:

- الأثر الإيجابي: تمكننا وسائط التواصل الاجتماعي ومنابر الإنترنت من التواصل مع الأصدقاء والأسرة في جميع أنحاء العالم، وتعزيز العلاقات والاتصالات.

- الأثر السلبي: يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على التفاعلات الافتراضية إلى الحد من التواصل وجهاً لوجه والعزل الاجتماعي المحتمل.

- الرأي العام والنشاط:

- الأثر الإيجابي: يمكن لتعرض وسائط الإعلام أن يزيد الوعي بالقضايا الاجتماعية ويعبئ الناس من أجل النشاط والتغيير الإيجابي.

- الأثر السلبي: يمكن أن يؤدي سوء المعلومات وغرف الصدى إلى استقطاب الآراء وإعاقة الخطاب الفعال.

-الخصوصية والأمن:

- الأثر الإيجابي: يمكن لوسائط الإعلام أن تلقي الضوء على انتهاكات الخصوصية وخروق البيانات، مما يؤدي إلى زيادة الوعي بأمن البيانات.

- الأثر السلبي: يمكن أيضاً لتعرض وسائط الإعلام للخطر أن يعرض الأفراد، دون قصد، لانتهاكات الخصوصية، مثل المضايقات عبر الإنترنت.

-النماء والتعلّم الشخصيان:

- الأثر الإيجابي: توفر وسائط الإعلام مضموناً تعليمياً وأفلاماً وثائقية ودروساً دراسية تسهم في النمو الشخصي وتنمية المهارات.

- الأثر السلبي: يمكن أن يؤدي استهلاك وسائط الإعلام بشكل طائش إلى إعاقة الإنتاجية وضياع الوقت.

إنّ تأثير تعرض وسائط الإعلام للحياة الشخصية عميق ومعقد، وهي تنطوي على إمكانات لإعلام التغيير الإيجابي وترفيهه وربطه به وحتى دفعه إلى التغيير الإيجابي. غير أنها تشكل أيضاً مخاطر على الصحة العقلية والخصوصية والعلاقات الاجتماعية عندما لا تُستهلك بحنكة وذكاء. ومن الضروري تحقيق توازن صحي في استهلاك وسائط الإعلام وتطوير المهارات الحيوية في مجال معرفة القراءة والكتابة في وسائط الإعلام من أجل الاستفادة من فوائد التعرض لوسائط الإعلام مع التخفيف في الوقت نفسه من عيوبها المحتملة.

4- فقدان السيطرة على المعلومات الشخصية في عصر الانكشاف الإعلامي:

في عصر تحدده الربط الرقمي والتدفق المستمر للبيانات، يجد الأفراد أنفسهم في كثير من الأحيان في مواجهة التحدي المتمثل في فقدان السيطرة على معلوماتهم الشخصية. ويمكن أن يتجلى فقدان السيطرة هذا بعدة طرق، وهو يثير شواغل بالغة الأهمية بشأن الخصوصية والأمن والاستقلال الشخصي.

ويتمثل أحد الجوانب البارزة لفقدان السيطرة على المعلومات الشخصية في تزايد حجم البيانات المولدة والمشتركة في حياتنا اليومية. ومع انتشار الهواتف الذكية ووسائط الإعلام الاجتماعية والخدمات على الإنترنت، تقوم الشركات والحكومات ومختلف منصات الإنترنت بجمع وتخزين كمية هائلة من المعلومات الشخصية باستمرار. قد تشمل هذه المعلومات تفاصيل عن سلوكنا على الانترنت، تفضيلات التسوق، تاريخ الموقع، وحتى البيانات الحساسة مثل السجلات المالية والتاريخ الطبي.

ويمتد فقدان السيطرة على المعلومات الشخصية أيضا إلى احتمال إساءة استعمال هذه البيانات أو إمكانية الوصول إليها دون إذن. وأصبحت انتهاكات البيانات والهجمات الإلكترونية وحوادث سرقة الهوية أكثر انتشارا، مما يعرض للخطر المعلومات الحساسة للأفراد. ويمكن أن تترتب على هذه الانتهاكات عواقب بعيدة المدى، من الخسارة المالية إلى الضرر السمعي والضيق العاطفي.

وعلاوة على ذلك، أدى الاستغلال التجاري للبيانات الشخصية إلى فقدان السيطرة على كيفية استخدام معلوماتنا. غالباً ما يقوم المُصدرون وسماسرة البيانات بجمع وتحليل وصرف بياناتنا بدون موافقتنا الصريحة، مما يخلق شعوراً بالعجز والتسلل إلى حياتنا الشخصية.

واستجابة لهذه التحديات، ظهرت لوائح لحماية الخصوصية وقوانين لحماية البيانات لتمكين الأفراد الذين يتمتعون بقدر أكبر من السيطرة على معلوماتهم الشخصية. واكتسبت مفاهيم مثل الموافقة، وتدنية البيانات، والحق في النسيان أهمية في الجهود الرامية إلى استعادة الإحساس بالسيطرة على البيانات الشخصية.

وفي نهاية المطاف، يشكل استعادة السيطرة على المعلومات الشخصية تحديا مجتمعيا مستمرا. وهو يتطلب من الأفراد أن يصبحوا أكثر وعيا ببصمتهم الرقمية، وأن يختاروا عن علم تقاسم البيانات، وأن يدعووا إلى توفير حماية أقوى للخصوصية. وفي الوقت نفسه، يدعو التقرير إلى اتباع ممارسات مسؤولة من جانب المنظمات وواضعي السياسات لضمان معاملة المعلومات الشخصية للأفراد باحترام، وشفافية، وأعلى معايير الأمن. وفي عصر يحدده التدفق المستمر للمعلومات، يظل تحقيق التوازن الصحيح بين فائدة البيانات والرقابة الشخصية مسعى بالغ الأهمية.

يترتب عن فقدان السيطرة على البيانات الشخصية مجموعة من الآثار السلبية نذكر منها:

- وسائط الإعلام الاجتماعية وتبادل المعلومات: إنّ منابر وسائط الإعلام الاجتماعية تشجع المستعملين على تبادل المعلومات والأفكار والخبرات الشخصية. غير أن الإفراط في تقاسم المعلومات يمكن أن يؤدي إلى عواقب غير مقصودة، بما في ذلك تعريض المعلومات الحساسة لجمهور أوسع مما هو مقصود.

- جمع بيانات المستخدم بواسطة الأطراف الدخيلة: إنّ العديد من منصات الإنترنت، التطبيقات، والمواقع الشبكية تستخدم أجهزة تعقب وكوكيز طرف ثالث لجمع البيانات عن

سلوك المستخدمين على الإنترنت. وكثيرا ما تُجمع هذه البيانات دون موافقة صريحة من المستعملين، ويمكن استخدامها في الإعلانات المستهدفة أو لأغراض أخرى.

-تحويل البيانات إلى سلعة: فكثيراً ما تقوم الشركات بتحويل البيانات الشخصية إلى نقود عن طريق وضع نبذات شخصية عن المستعملين وبيعها للمعلنين. وتُستخدم هذه الموجزات لتقديم إعلانات شخصية ولكنها يمكن أيضاً أن تنتهك خصوصية الأفراد باستغلال معلوماتهم الشخصية.

- فقدان الخصوصية: تُفتقد الخصوصية عندما يشعر الأفراد بأن معلوماتهم الشخصية تتعرض باستمرار لإساءة الاستخدام وتعرضها لإساءة الاستعمال. وهذا يمكن أن يؤدي إلى مشاعر التطفل وفقدان السيطرة على حياة الشخص الشخصية.

تهديد الأمن الحاسوبي (الالكتروني): - يتفاقم فقدان السيطرة على المعلومات الشخصية من جراء تهديدات أمن الفضاء الإلكتروني مثل القرصنة، وخرق البيانات، والهجمات على برامجيات الفدية. ويمكن أن تؤدي هذه الحوادث إلى معاناة كبيرة للأفراد من الناحيتين المالية والعاطفية.

- الأثر النفسي: ويمكن أن يسهم الوعي الدائم بالتعرض للبيانات الشخصية في الإجهاد والقلق والشعور بالضعف. وقد يصبح الأفراد أكثر حذراً من أنشطتهم على الإنترنت، مما يؤثر على رفاههم عموماً.

5- التشريعات والتدابير لحماية الخصوصية[4]:

استجابة لهذه التحديات، استحدثت الحكومات والهيئات التنظيمية قوانين لحماية البيانات مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في أوروبا وقانون كاليفورنيا لخصوصية المستهلك في الولايات المتحدة. وتهدف هذه الأنظمة إلى تمكين الأفراد من ممارسة المزيد من الرقابة على معلوماتهم الشخصية، وتطلب من المنظمات أن تكون شفافة بشأن ممارسات البيانات.

وفي العصر الرقمي، حيث يجري باستمرار جمع المعلومات الشخصية ومعالجتها، أصبحت التشريعات والتدابير الرامية إلى حماية الخصوصية ذات أهمية حاسمة. وتهدف

هذه الأطر والضمانات القانونية إلى ضمان احتفاظ الأفراد بالسيطرة على بياناتهم الشخصية وقيام المنظمات والحكومات بمعالجة هذه البيانات بصورة مسؤولة. وفيما يلي بعض الجوانب الرئيسية للتشريعات والتدابير المتعلقة بحماية الخصوصية:

قوانين حماية البيانات: - سن العديد من البلدان قوانين لحماية البيانات تنظم جمع المعلومات الشخصية وتجهيزها وتخزينها. ومن الأمثلة على ذلك اللائحة العامة لحماية البيانات في أوروبا وقانون حماية المستهلك في كاليفورنيا في الولايات المتحدة.

- **شروط الموافقة**:- كثيراً ما تشترط قوانين الخصوصية على المنظمات الحصول على موافقة صريحة من الأفراد قبل جمع أو استخدام بياناتهم الشخصية. وينبغي أن تكون الموافقة مستنيرة ومحددة وبحرية.

-**تُشجَّع المنظمات** على جمع البيانات اللازمة لغرض محدد فقط، مع التقليل إلى أدنى حد من كمية المعلومات الشخصية التي تجمعها.

-**الشفافية والمساءلة**: وكثيراً ما تتطلب قوانين الخصوصية الشفافية في ممارسات البيانات. ويجب على المنظمات إبلاغ الأفراد بكيفية استخدام بياناتها ومساءلتها عن انتهاكات البيانات أو إساءة استخدامها.

- **الحق في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها** :- للأفراد الحق في الاطلاع على بياناتهم الشخصية التي تحتفظ بها المنظمات وطلب حذفها عندما لا تكون ضرورية أو عندما تسحب الموافقة.

-**يُطلب من المنظمات** تنفيذ تدابير أمنية لحماية البيانات الشخصية من الانتهاكات أو الوصول غير المأذون به.

الخصوصية حسب التصميم:- ينبغي إدراج الخصوصية في تصميم المنتجات والخدمات والنظم منذ البداية، بدلاً من إضافتها كفكرة لاحقة.

نقل البيانات عبر الحدود: - بعض اللوائح التنظيمية تقيد نقل البيانات الشخصية عبر الحدود ما لم تكن هناك ضمانات كافية للخصوصية.

قوانين الخصوصية: غالباً ما تنطوي على عقوبات كبيرة على عدم الامتثال، بما في ذلك الغرامات والجزاءات والإجراءات القانونية.

-**الاعتبارات الأخلاقية**:- تشدد تشريعات الخصوصية أيضاً على الاعتبارات الأخلاقية، وتشجع المنظمات على احترام استقلالية الأفراد وحقوق الخصوصية.

-**التوعية العامة والتثقيف**: - تقوم الحكومات وجماعات الدعوة بتعزيز وعي الجمهور وتثقيفه بشأن حقوق الخصوصية وأهمية الحفاظ على المعلومات الشخصية.

إنّ التشريعات والتدابير الرامية إلى حماية الخصوصية تشكل عناصر حيوية في مجتمعنا الرقمي. وهي تهدف إلى تحقيق توازن بين فوائد التكنولوجيات القائمة على البيانات والحفاظ على حقوق الفرد في الخصوصية. وتساعد هذه القوانين والضمانات على ضمان معالجة المعلومات الشخصية على نحو مسؤول وأخلاقي في عالم يتزايد فيه مركز البيانات.

ثانيا: التداعيات على الأمن الإعلامي:

1- أثر الانكشاف الإعلامي على الأمن الإعلامي:

يؤدي التعرض لوسائط الإعلام دوراً محورياً في تشكيل عالمنا الحديث، والتأثير على تصوراتنا، وقيادة الخطاب المجتمعي. ومع ذلك، فإن نفس التعرض الذي يزودنا بمعلومات ورؤى قيّمة يمكن أن تكون له أيضا آثار هامة على أمن وسائط الإعلام. دعونا نتعمق في العلاقة المعقدة بين الكشف عن وسائل الإعلام وأمن وسائل الإعلام بالتفصيل.

- **التعرض لوسائط الإعلام يمكن أن يجعل الأفراد والمنظمات عرضة للتلاعب**: فالمعلومات الكاذبة والحملات الإعلامية المضللة والمحتوى العميق يمكن أن تقوض جدارة مصادر الأنباء بالثقة، وأن تقوض أمن وسائط الإعلام.

- **انتشار المعلومات مضللة**: فالانتشار السريع للتضليل والتضليل من خلال القنوات الإعلامية يمكن أن يؤدي إلى الارتباك وعدم الثقة. ويشكل ذلك تهديدا مباشرا لأمن وسائط الإعلام من خلال بث الشك في دقة المعلومات.

- **انتهاك الخصوصية:** كثيراً ما ينطوي التعرض لوسائط الإعلام على تبادل المعلومات الشخصية، سواء عن طيب خاطر أو عن غير قصد. ويمكن أن تعرض انتهاكات الخصوصية وتسريبات البيانات الناجمة عن الأنشطة الإعلامية أمن الأفراد والمنظمات للخطر.

- **انتشار المضامين ذات طابع الإثارة:** تعطي وسائط الإعلام أحياناً الأولوية للمحتوى المثير أو الذي يثير الخوف من أجل اجتذاب المشاهدين أو القراء. وفي حين أن ذلك يمكن أن يعزز التصنيفات، فإنه قد يسهم أيضاً في إثارة القلق والخوف العامين، مما يؤثر على أمن وسائط الإعلام المجتمعية.

- **الأثر على أخلاقيات مهنة الصحافة:** ويمكن أن يؤثر التعرض لوسائط الإعلام على أخلاقيات الصحافة، ولا سيما في سباق الأنباء العاجلة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أخطاء أخلاقية، مما يعرض سلامة وسائط الإعلام ومصداقيتها للخطر، مما يهدد أمن وسائط الإعلام.

- **الاستقطاب والصراع الاجتماعي:** يمكن أن يسهم التعرض لوسائط الإعلام الواسعة النطاق في الاستقطاب الاجتماعي والصراع، لأن مختلف الفئات تستهلك الأخبار وتفسرها بشكل مختلف. وهذا يمكن أن يقوض التماسك المجتمعي وأمن وسائط الإعلام.

- **المراقبة وانتهاك الخصوصية:** يمكن لبرامج المراقبة الحكومية وجمع البيانات الجماعية، التي تكشف عنها وسائط الإعلام في كثير من الأحيان، أن تنتهك الخصوصية الفردية وأمن وسائط الإعلام. وقد أثارت عمليات الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات شواغل بشأن نطاق المراقبة.

- **التحديات القانونية والتنظيمية:** ويشكل تحقيق التوازن بين حرية وسائط الإعلام وأمنها تحديا مستمرا. وقد تتعدى القوانين والأنظمة الرامية إلى تعزيز أمن وسائط الإعلام، مثل قوانين الأمن القومي، على حرية الصحافة.

- **مكافحة التهديدات:** تشمل الجهود الرامية إلى تعزيز أمن وسائط الإعلام التحقق من الوقائع، وبرامج محو الأمية في وسائط الإعلام، وتدابير أمن الفضاء الحاسوبي،

والممارسات الصحفية الأخلاقية. وتهدف هذه التدابير إلى ضمان سلامة وسائط الإعلام في عصر يزيد فيه حجم المعلومات.

ورغم أن الانكشاف الإعلامي يشكل أداة قوية لإعلام الجمهور وإشراكه، فإنه يشكل أيضا تحديات معقدة لأمن وسائط الإعلام. ويظل تحقيق التوازن بين فوائد انفتاح وسائط الإعلام والحاجة إلى الأمن والصحافة المسؤولة مسعى بالغ الأهمية في العصر الرقمي. ويتطلب ضمان أمن وسائط الإعلام التعاون بين المنظمات الإعلامية وواضعي السياسات والجمهور للتصدي للتهديدات المتعددة الأوجه وأوجه الضعف المرتبطة بعالمنا المشبع بوسائط الإعلام.

2- استراتيجيات لتعزيز الأمن الإعلامي[5]:

يكتسي أمن وسائط الإعلام أهمية قصوى في مجتمع اليوم القائم على المعلومات، بالنظر إلى التحديات العديدة التي يفرضها العصر الرقمي، بما في ذلك التضليل، والتهديدات الحاسوبية، والشواغل المتعلقة بالخصوصية. ولتعزيز أمن وسائط الإعلام، تُستخدم عدة استراتيجيات تشمل كلاً من المؤسسات والحكومات والجهود الفردية. وفيما يلي استراتيجيات رئيسية يمكن أن تسهم في ذلك:

- **الأطر التنظيمية**: تؤدي الحكومات دورا حاسما في سن وإنفاذ الأنظمة التي تكفل أمن وسائط الإعلام. ويمكن أن تشمل هذه اللوائح قوانين حماية البيانات، ومعايير أمن الفضاء الإلكتروني، وتدابير مكافحة المعلومات التضليلية.

يمكن لمؤسسات وسائط الإعلام أن تضع أو تعزز مبادئ توجيهية أخلاقية وآليات للتنظيم الذاتي للحفاظ على النزاهة والمساءلة داخل الصناعة.

- **حماية المبلِّغين**: القوانين التي تحمي المبلِّغين الذين يكشفون عن ممارسات غير أخلاقية أو غير مشروعة داخل المنظمات الإعلامية هي قوانين أساسية لأمن وسائط الإعلام.

- **التثقيف في مجال وسائط الإعلام**: تشجيع محو الأمية في وسائط الإعلام أمر حيوي. ويمكن للبرامج والمبادرات التعليمية أن تساعد الأفراد، ولا سيما الشباب، على تطوير مهارات التفكير النقدي من أجل تمييز مصادر موثوقة من المعلومات والدعاية.

- **مبادرات التحقق من الوقائع:** يمكن لمنظمات ومبادرات التحقق من الحقائق أن تتحقق من دقة الأخبار وأن توفر معلومات موثوقة للجمهور، مما يسهم في أمن وسائط الإعلام.

- **تدابير أمن الفضاء الحاسوبي:**(حماية البيانات) ينبغي لمنظمات وسائط الإعلام أن تنفذ تدابير قوية لحماية البيانات، بما في ذلك التشفير وتخزين البيانات المأمونة، لحماية المعلومات الحساسة من التهديدات السيبرانية.

- **تدريب الموظفين:** ينبغي أن يتلقى مهنيو وسائط الإعلام تدريبا على أفضل الممارسات في مجال أمن الفضاء الحاسوبي لمنع انتهاكات البيانات والحماية من محاولات القرصنة.

- **التعاون وتبادل المعلومات**(الشراكات:) يمكن لمنظمات وسائط الإعلام والحكومات وشركات التكنولوجيا أن تتعاون لمكافحة التضليل، وتبادل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالتهديدات، وتطوير التكنولوجيات التي تعزز أمن وسائط الإعلام.

- **التعاون الدولي:** وبالنظر إلى الطابع العالمي للتهديدات الحاسوبية، فإن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية. ويمكن للأمم المتحدة أن تعمل معا للتصدي للجرائم السيبرانية والحملات التضليلية عبر الحدود.

-**الشفافية والمساءلة:** مبادرات الشفافية يمكن لوسائط الإعلام أن تعتمد تدابير الشفافية، مثل الكشف عن مصادر التمويل وتضارب المصالح، لبناء الثقة مع جمهورها.

- **المساءلة عن التضليل الإعلامي:** يمكن للأفراد والمنظمات المسؤولة عن نشر معلومات زائفة أو ضارة أن تردع حملات التضليل الإعلامي.

-**الاتصالات المشفرة:** ينبغي للصحفيين والمبلغين عن المخالفات استخدام أدوات اتصال مشفرة لحماية سرية مصادرهم وأمن عمليات تبادلهم.

- **أدوات الخصوصية الرقمية:** يمكن لتعزيز استخدام أدوات الخصوصية الرقمية مثل الشبكات الخاصة الافتراضية وتطبيقات التراسل المأمونة أن يعزز أمن وسائط الإعلام.

-**تعزيز الصحافة الأخلاقية**: الالتزام بالأخلاقيات:* ينبغي لمنظمات وسائط الإعلام أن تتمسك بمبادئ الأخلاقيات في الصحافة، بما في ذلك الدقة والإنصاف والاستقلال، من أجل الحفاظ على المصداقية وأمن وسائط الإعلام.

- **الإبلاغ المتنوع والشامل**: ويساعد ضمان الإبلاغ المتنوع والشامل للجميع على منع انتشار الروايات المتحيزة أو المضللة، مما يسهم في أمن وسائط الإعلام.

وفي الختام، فإن تعزيز أمن وسائط الإعلام هو جهد متعدد الأوجه ينطوي على مزيج من التدابير القانونية والتكنولوجية والتعليمية والأخلاقية. والتعاون فيما بين الحكومات والمؤسسات الإعلامية وشركات التكنولوجيا والجمهور أمر أساسي للتصدي للتحديات الناشئة التي يفرضها المشهد الإعلامي الرقمي مع الحفاظ على سلامة وموثوقية المعلومات التي نستهلكها.

قائمة المراجع المعتمدة:

[1]- Helen Nissenbaum, **Privacy in Context: Technology, Policy, and the Integrity of Social Life**, Standford Universiyu Press, 2010.

[2] - Daniel J. Solove, **Understanding Privacy: The Evolution of Privacy from the Early Societies to the Digital Age**, Yale University Press, 2008.

[3] - for more informations see :

- Frank W. Baker, **Media Literacy in the K-12 Classroom, International Society for Technology in Education**, 2012.

- Nick Couldry, **Media, Society, World: Social Theory and Digital Media Practice**, Polity, 2012.

- Byron Reeves and Clifford Nass, **The Media Equation: How People Treat Computers, Television, and New Media Like Real People and Places**", Cambridge University Press, 2000.

[4] - Cal Newport, **Digital Minimalism: Choosing a Focused Life in a Noisy World**", Portfolio, 2019.

- Woodrow Hartzog, **Privacy's Blueprint: The Battle to Control the Design of New Technologies**, Harvard University Press, 2018.

[5] - For more infos see :

- Bruce Schneier, Data and Goliath: The Hidden Battles to Collect Your Data and Control Your World, W. W. Norton & Company, 2015.

الأرشيف الإداري الرقمي وتسخير آليات أمن المعلومات للمؤسسة الوطنية الجزائرية

دراسة تشخيصية على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد CNR فرع عنابة.

الأستاذ: عبد الصمد علاق

أستاذ محاضر أ، جامعة باجي مختار عنابة

السنة الجامعية 2023-2024

ملخص:

يعد نظام التقاعد في الجزائر مرآة تعكس حقيقة منظومة الحماية الاجتماعية التي يستفيد منها العامل الأجير كغير الأجير في كل الدول على إختلاف أنظمتها، حيث أنه يعتبر من أهم الحقوق الاجتماعية التي يتمتع بها العامل بصفة عامة.

التوجه الجديد للحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة نحو الرقمنة في جميع المجالات، لم يستثني قطاع التقاعد حيث تسعة وزارة العمل والضمان الإجتماعي على رقمنة هيئاتها المختلفة لمواكبة التطور وتقديم خدمة سريعة وفعالة للمواطن وعلى راس هذه الهيئات نجد صندوق التقاعد الوطني. من خلال هذه الدراسة سوف نسلط الضوء على مصلحة مهمة جدا في هذه الهيئة النظامية وهي مصلحة الأرشيف لمعرفة وضعية هذه المصلحة تجاه التطور الإعلامي الحالي وتشخيص الآليات الأمنية إن وجدت التي تعمل على مرافقة هذه المصلحة وحماية المؤسسة من الخروقات الخارجية التي يمكن أن تخل بالمنظومة ككل.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف، الرقمنة، التقاعد.

Le système de retraite en Algérie est un miroir qui reflète la réalité du système de protection sociale dont bénéficie le salarié en tant que travailleur non salarié dans tous les pays, contrairement à leurs

systèmes, car il est considéré comme l'un des droits sociaux les plus importants que travailleur bénéficie en général.

La nouvelle orientation du gouvernement algérien ces dernières années vers la numérisation dans tous les domaines n'a pas exclu le secteur de la retraite, où le ministère du travail et de la sécurité sociale a décidé de numériser ses différents organismes pour suivre le rythme du développement et fournir un service rapide et efficace aux citoyens, et à ces organismes s'ajoute la Caisse nationale de retraite.

A travers cette étude, nous mettrons en évidence un intérêt très important pour cet organe statutaire, qui est l'intérêt des archives, pour connaître l'état de cet intérêt dans le développement actuel des médias, et pour diagnostiquer les mécanismes de sécurité, le cas échéant, qui fonctionnent pour accompagner cet intérêt et protéger l'institution des atteintes extérieures qui pourraient perturber l'ensemble du système.

Mots clés : archive, numérisation, retraite.

1- مقدمة وإشكالية:

العمل هو ضرورة حياتية عند الإنسان في كثير من النواحي خاصة الإقتصادية والاجتماعية لأنه يشكل رقيه واعتباره فهو الذي يمنحه الراحة النفسية لما يقدم له من مزايا معنوية ومادية إلا أن الاجرة التي يتقاضاها العامل لا تكفيه لسد حاجياته الأساسية ومتطلبات حياته اليومية التي تحدق به في المستقبل لا سيما المخاطر الاجتماعية كما ان قدرة العامل تبقى متغيرة ومتذبذبة عبر مراحل عمره فهي قد تزول عند سن الشيخوخة ولا تبقى مثلما كانت في سن الشباب وذلك بسبب مرض أو عجز مما استدعى هذا الى البحث عن وسائل بديلة تقي العامل وعائلته من الأخطار التي تحيط به فدفع الى تامين هذه المرحلة "الشيخوخة " ومن هنا ظهر نظام التقاعد فعند بداية الثورة الصناعية في القرن ال20 لم يكن العامل يصل الى سن التقاعد في الدول الغربية الا اقلية من السكان لأنه لم يكن هناك تقاعد بالمعنى المتعارف عليه حيث ان الفرد في هذه المجتمعات القديمة يظل في عمله حتى وفاته أو يتوقف من تلقاء نفسه لأن الأعمال كانت غير رسمية وكان العمال غير قادرين على

العمل، فمن اجل مواكبة العصر الحديث ومتطلباته ظهرت العديد من الأنظمة القانونية منها نظام التقاعد.

يعتبر التقاعد وسيلة فعالة لمواجهة الأخطار الاجتماعية التي تظهر بسبب الشيخوخة، فهي التي تحمي العامل بعد انقطاعه عن العمل في ظل تطورات العصر الحديث كما انه أصبح من اهم الأنظمة القانونية في العالم عامة والجزائر خاصة.

لقد استلهم نظام التقاعد في الجزائر بعد الإستقلال من القانون الفرنسي وتميز بتعدد الانظمة، إلى ان وضع المشرع الجزائري قانون متعلق بالتقاعد في سنة 1983المتمثل في القانون83-12، فوجه بذلك جميع الأنظمة التي كانت سائدة قبل ذلك سواء من حيث الحقوق او من حيث الواجبات وحتى من حيث التمويل نظرا للإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية الناتجة من النظام الإشتراكي لإقتصاد السوق، اثر هذا التحول على منظومة التقاعد مما استوجب على المشرع ادخال تعديلات على منظومة التقاعد سواء باستحداث انظمة تقاعد جديدة بشروط جديدة كالتقاعد المسبق الناتج عن التسريح لأسباب اقتصادية.

الواضح أن الصندوق الوطني للتقاعد هو منظومة مهمة تكمل المنظومات الأخرى لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، حيث أن في الماضي القريب كانت هذه الهيئة –صندوق التقاعد- تابعة للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي كفرع متصل، لكن مع الوقت استقلت كهيئة قامة بحد ذاتها تعمل جاهدة على تقديم خدمة أفضل لمنتسبيها. وللوصول إلى ذلك أصبحت الرقمنة هي الرافعة الحقيقية التي تساعد الهيئة لتحقيق القفزة النوعية في التعامل مع منتسبيها من خلال خلق بطاقات انتساب، أرقام وطنية لكل منتسبن ملف ألكتروني لكل منتسب، وكذلك التعامل عن بعد في بعض الأحيان من خلال خدمة SMS بالنسبة للمنتسبين الذين يقطنون في أماكن بعيدة فضلا عن المنتسبين المرضى وذوي الإحتياجات الخاصة الذين يتعاملون غالبا بنظام الوكالة[1]. مصلحة الأرشيف مهمة جدا في هذه الهيئة

[1] - مقابلة مع مسؤول مصلحة الأرشيف للصندوف الوطني للضمان الإجتماعي السيد:خ/ع يوم الإثنين 24-04-2023 على الساعة 14سا.

فهي المرجع الأوحد لكل الأقسام وهي الشريان الحقيقي الذي تعتمد عليه الهيئة بالتالي دخول الرقمنة لهذه المصلحة أصبح ضرورة نظرا للعدد الهائل لمنتسبي الصندوق الوطني للتقاعد.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق سنتناول موضوعنا من زاوية السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى اعتماد واستغلال الرقمنة على مستوى صندوق التقاعد بالخصوص مصلحة الأرشيف؟

ولإثراء هذا الموضوع وإبراز أهمية سوف نتطرق لأسئلة فرعية جاءت كالتالي:

ماهية الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر؟

منذ متى وهذه الهيئة تعتمد الرقمنة في تسيير اقسامها خاصة قسم الارشيف؟

هل يتم تفعيل آليات تعمل على مرافقة الرقمنة على مستوى هذه الهيئة الحكومية؟

2- **أسباب اختيار الموضوع:**

2-1- **أسباب ذاتية:**

الفضول العلمي دفعني كباحث في مجال البحث العلمي لدخول غمار هذه الدراسة لمعرفة ما إذا كان صندوق التقاعد الوطني يعتمد على الرقمنة كرافعة حقيقة لتحقيق معادلة الفعالية ورضاء المنتسب.

2-2- **أسباب موضوعية:**

التوجه الجديد للدولة الجزائرية والقائم على الاعتماد على الرقمنة لتحقيق التطور المنشود واللحاق بركب التطور على غرار الدول المتطورة في العالم، معالم هذا التطور يبدأ بمؤسسات الدولة التي تعمل على فرض الرقمنة التي تحقق فيما بعد الهيكلة على جميع القطاعات والأسواق على مستوى القطر الوطني.

3- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في درجة تحويل هذه الهيئة الحكومية المتمثلة في صندوق التقاعد إلى مسار الرقمنة والتحديات التي يمليها ذلك، فضلا عن الآليات المرافقة لعملية التحويل وكيفية استغلالها لحماية المعلومات الشخصية للمنتسبين لها من جهة وحماية نفسها من القرصنة الخارجية والتلاعبات في ملفات المنسبين من جهة أخرى.

4- **نظام التقاعد في الجزائر:**

تنتهي علاقة العمل التي تربط العامل بالمستخدم بطرق قانونية عديدة والتقاعد هو احدى هذه الطرق حيث يعتبر نظام التقاعد نظاما متميزا شكلا ومضمونا فمن حيث الشكل فان شروط الانخراط في هذا النظام يكون بصفة اجبارية في معظم دول العالم والحقوق التي يمنحها للمنخرط تعتبر اهم ما يميزه، اما من ناحية المضمون فيميز بما يترتب عليه من اثار اجتماعية واقتصادية وسياسية.

4-1- **مفهوم التقاعد في الجزائر:**

لم يعتمد نظام التامين على الشيخوخة في الجزائر لجميع العمال الأجراء إلا في سنة 1953، أي خلال الفترة الكلولونيالية، أين كان يطبق القانون الفرنسي على الجزائريين وغير الجزائريين، ولم يشمل هذا الإجراء قبل هذا التاريخ إلا فئات معينة من الموظفين مثل عمال السكك الحديدية والنقل وموظفو الشركة الوطنية للكهرباء والغاز. أما بقية العمال غير الأجراء فلم يستفيدوا من هذا النظام الا في سنة 1958 مثل الحرفيين وأصحاب المهن التجارية والصناعية، ويستثنى من ذلك طبقة الفلاحين والخماسة.

وبقي قانون التامين على الشيخوخة مطبقا إلى غاية العشرية الأولى من الإستقلال، حيث كان متعدد الأنظمة (11 نظاما للضمان الاجتماعي) وهي مهيكلة إداريا من طرف عدة مؤسسات ومنظمات مختلفة منها الفلاحية وغير الفلاحية.... ليتعرض فيما بعد إلى سلسلة من التغييرات الناتجة عن بعض التحولات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، واستجابة لتزايد العمال وطلبات الشغل، وكان ذلك مع بداية سنة 1970 .حيث أرغمت الوصاية المسؤولة عن مؤسسات الضمان الاجتماعي إلى إعادة النظر في هذا القانون ومع

إشراك المنظمات النقابية والإدارية لمختلف القطاعات، ليتبلور ذلك في شكل مشروع يستجيب لهذه التحوالت ويركز على الأهداف الأساسية المتمثلة في توسيع الإمتيازات والمستفيدين واصلاح وتوحيد الهياكل.

حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي rapport de CNES في طبقته الثامنة عشر بتاريخ 22-23 جويلية 2001، فإن مشروع إصلاح وتعديل قانون الضمان الاجتماعي لم يلق الموافقة من طرف الحكومة في سنة 1975 نظرا لغياب تعبئة المنظمات النقابية لكن ذلك لم يمنع من اتخاذ إجراءات مناسبة بانتهاج أسلوب الالمركزية في التسيير بفتح مراكز للدفع والتكفل الصحي على مستوى كل التراب الوطني[1].

وقد انبثق عن هذا الإصلاح أول قانون إطار للضمان الاجتماعي والتقاعد في الجزائر تحت رقم -8312 بتاريخ 02 جويلية 1983 ويتكون من 29 مادة في اربعة فصول، ويتضمن الأحكام التمهيدية التالية :

يهدف هذا القانون إلى تأسيس نظام وحيد للتقاعد، والذي يقوم على المبادئ التالية:

- توحيد القواعد المتعلقة بتقدير الحقوق
- توحيد القواعد المتعلقة بتقدير االمتيازات
- يشكل توحيد التمويل
- معاش التقاعد حقا ذا طابع مالي وشخصي يستفاد منه مدى الحياة

وقد أشار هذا القانون إلى مجموعة من التشريعات التي تخص الشخص العامل، كالتأمين على التقاعد وضمان معاش يختلف حسب اختلاف طبيعة العمل أو المهنة، وتحديد قيمة المعاش وفقا لسنوات الخدمة المؤداة من طرف الشخص العامل، وكما تنص المادة 12 من نفس القانون فان المعاش يحدد بنسبة% 2.5 من الأجر الشهري للمنصب.

[1] - بالعربي عبد القادر- الشيخوخة والتقاعد لدى عمال التربية الزمن المعاش حسب الجندر – دراسة انتربولوجيته ر سالة دكتورا غير منشورة بمنطقة عمي موسى ولاية غليزان سنة 2016-2017 صفحة 91.

انطلاقا من سنة 1999 تعرض هذا القانون الى سلسلة من التغيرات حيث عدل بعض مواده أثرى بعض الأزمات التي مرت بها البلاد كالأزمة الإقتصادية في الثمانينيات والسنوات الماسات الوطنية في التسعينيات، ليستجيب لتحولات ومتطلبات سوق العمل، ويحقق الموازنة المالية للبلاد. الى ان معظم مواد القانون 1983 مازالت سارية المفعول الى يومنا هذا، مع ازدياد التضامن العمالي لمختلف القطاعات، حيث يبقى دائما مطلبا جماعيا يصب في فائدة العامل 1والمؤسسات العامة والخاصة [1].

أن التقاعد هو مصطلح جديد نسبيا مترجم من اللغة االنجليزيةretirement ، ظهر في القرن السابع، اما الفعل تقاعد فهو مشتق من الفعل تقاعد ويعني الجلوس أو الامتناع وهو يقابل الفعل retire بلإنجليزية ويعني التوقف عن العمل في نهاية الحياة .

ويشير ايضا الى معنى مزدوج وهو وضعية دخل في ان واحد

. Retraite signifie a fois une situation et un revenu

لا يوجد تعريف موحد لمفهوم التقاعد نظرا لكونه لم يكن معروفا ولا موجودا حيث عرفه الأستاذ عطا الله بوحميدة بأنه: **"قرار اداري يتخذ بطلب من الموظف تحت اشراف الإدارة متى بلغ سنا معينة مع استفاء سنوات خدمة محددة وتنتهي علاقته بلإدارة ابتداء من توقيعه على محضرتبليغيه قرار احالته على التقاعد"**

ويعرفه رمضان جمال كامل بقوله: **"يقصد بالتقاعد انتهاء عالقة عمل المؤمن عليه الزاميا متى بلغ السن التي يحددها نظام عمله "**

وفي نفس الاتجاه يعرف تومسون المتقاعد بأنه:**"كل من ترك وظيفته سواء اجباريا بسبب بلوغ سن التقاعد أواختياريا بسبب ظروف صحية."**

[1] - بالعربي عبد القادر، المرجع السابق صفحة 92.

ويعرفه بعض الدارسين الفرنسيين بأنه:

La retraite survenait des l'Age légal de départ a la retraite établi par le régime de cotisation concerne.

وحسب القانون الجزائري المتعلق بالعلاقات، فان التقاعد يعتبر من الحلات التي تؤدي الى النهاية العادية لعالقة العمل بين المستخدم والعامل بغض النظر عن صاحب المبادرة في طلب الإحالة على التقاعد[1].

وعليه فان التقاعد هو نظام الاحتياط الاجتماعي يرمي الى التامين ضد المخاطر التالية :المرض، الشيخوخة، العجز والوفاة مقابل دفع اقساط للتامين أو لواجبات الإشتراك في هذا النظام من طرف المنخرطين اي يمكن لنا ان نعتبره نوعا من التامين والحماية الاجتماعية للمواطن وعائلته عند انتهاء خدمته بضمان مورد مالي مستمر يكفل له ولهم الحياة العملية والتقاعدية حياة انسانية كريمة، وبالتالي فانه يعتبر حافزا انسانيا للموظف لبذل مزيد من الجهد والإهتمام بعمله ووظيفته حرصا منه على الاستفادة هو وعائلته من مزايا تأمينات نظام التقاعد لمواجهة مرحلة الشيخوخة.

2-4- **مميزات نظام التقاعد في الجزائر:**

- يعتبر نظام التقاعد الجزائري من الأنظمة الأساسية الموحدة أي أنه لا يعتمد على التعدد، ويقوم على مبدا التكافل الاجتماعي بين الأجيال.
- اما تمويل نظام التقاعد الجزائري فيعتمد على مبدا التوزيعات، بينما يتم تحديد المعاش وفق لطريقة المزايا المحددة.
- تأسس النظام الحالي للتقاعد بموجب القانون رقم 12/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 الذي خول للصندوق الوطني للتقاعد تسير معاشات التقاعد وذلك بعد تنظيم دوره

[1] - غجاتي الهام، اثر تقلبات اسعار النفط على التوازن المالي لقطاع التامين الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد CNR رسالة دكتورا غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، 2020-2021 صفحة 166.

وتحديد قانونه الأساسي بموجب المرسوم 223/85 المؤرخ في 1985/08/20 المتعلق بالتنظيم الإداري للتأمينات[1].

والى جانب اعتبار التقاعد أحد مظاهر الحماية الاجتماعية، فهو حق شخصي ذو طابع نقدي يقوم على ثالثة مبادئ أساسية:

- مبدأ ربط سن التقاعد حسب ظروف كل قطاع
- مبدأ عدم مجانية هذا الحق بمعنى انه بمقاب
- مبدأ التنافسية بتحديد معاشات التقاعد على اساس اجر العامل وعدد سنوات الإشتراك[2].

5- مفهوم الرقمنة:

تشكل الرقمنة لغة العصر وأداته وهي التقنية الأكثر استخداما في حياتنا وبالكاد لم يبقى شيئا إلا وغزته الرقمنة. لقد غيرت نظرتنا إلى الكثير من أمور حياتنا وأعمالنا وتصرفاتنا بشكل كبير إنها تكاد تلغي كل حياتنا التقليدية وتفرض علينا نمط جديد من الحياة والمعاملات والأعمال والاتصالات تختلف تماما عما سار عليه البشر قبل بضع عقود لقد جعلت العالم في ثوب جديد في كل تعامله، قصرت في المسافات وفتحت أفاق جديدة اختصرت زمن الإنجازات في شتى الميادين.

5-1- تعريف الرقمنة لغة :

تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيان والكتابة والقلم والخط، ويقول ابن منظور" الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، و رقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه، وكتاب مرقوم، أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط

[1] - بنعاس نصر الدين – تحليل السياسة نظام التقاعد في الجزائر بالتركيز على قانون رقم 16-15 المؤرخ في 2016– مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص ادارة محلية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة سنة 2018-2019 الصفحة 24-25.

[2] - لعور صندرة- استدامة نظام التقاعد في الجزائر في ظل التحولات الديموغرافي – مجلة الدراسات الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة صفحة 526.

وقوله عز وجل "كتاب مرقوم كتاب مكتوب والمرقم القلم: ضرب مخطط من الوشي، ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه[1].

2-5- **تعريف الرقمنة إصطالحا**:

عرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نو عها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية، ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري مكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن وتختلف وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة تبعا للسياق الذي يستخدم فيه حيث يلاحظ أن الترقيم أو الرقمنة تعني:

أ . **في مجال الحاسب الآلي**: تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب ب . **في سياق نظم المعلومات**: تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط.....إلخ، وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إلى إشارات أو "scqnning "وذلك عن طريق استخدام أجهزة الماسح الضوئي " binary sincals " ثنائية عن طريق الكاميرات الرقمية التي ينتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسب.

ج . **في سياق الاتصالات بعيدة المدى**: فتشير إلى تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية ثنائية[2].

[1] - عوني نادية، تقيم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية دراسة ميدانية بلدية سعيدة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة موالي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية2016-2017 صفحة 28.

[2] - كلثوم عطاب، مكي الدراجي، "رقمنة الشباك الإللكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر : بلدية ورقلة نمودجا" مجلة الاجتهاد القضائي، العدد02، 2001ص1255.

هناك عدة تعريفات للرقمنة، فهناك من يعرفها بأنها عملية تحويل مصادر المعلومات من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي، وتقوم مؤسسات المعلومات باتخاذ هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات للمستفيدين[1].

3-5- **خصائص الرقمنة**:

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجية الأخرى بالخصائص التالية:

أ- **تقليص الوقت** : فالتكنولوجية تجعل كل الأماكن – إلكترونيا – متجاور

ب- **تقليص المكان**: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة

ت- **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة** : نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي مما يعل تكنولوجية المعلومات تساهم في تطور المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج[2].

ث- **تكوين شبكات الاتصال** : تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجية المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.

ج- **التفاعلية**: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجية يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

---

[1] - محمود شرقي، صليحة حدوش، " دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر"، مجلة صوة القانون، العدد 03، ص 1164.

[2] - مقدم عبد الغني، مدلل عبد الفتاح، الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر قطاع العدالة نمودجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة الوادي، كلية العلوم السياسية 2017/2016 ص31.

ح- **اللاتزامنية** : وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت

خ- **اللامركزية** : وهي خاصية تسمح باستقلالية التكنولوجية المعلومات والاتصالات، فالانترنيت مثال تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال فال يمكن ألي جهة أن تعطل الأنترنيت

د- **قابلية التوصيل** : وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله

ذ- **قابلية التحرك والحركية** : أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقالته، أي من أي مكان عن طريق وسائل الاتصال كثيرة من الحاسب الآلي

ر- **قابلية التحويل**: وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى أخر كالتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة

ز- **اللاجماهرية** : وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك

س- **الشيوع والانتشار**: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدود من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط المرن[1].

ش- **العالمية والكونية**: وهو المحيط التي تنشط فيه هذه التكنولوجية، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونيا[2].

5-4- <u>أشكال الرقمنة</u>:

تأخذ الرقمنة عدة أشكال منها :

[1] - مقدم عبد الغني، مدلل عبد الفتاح، نفس المرجع السابق، ص31.

[2] - نفس المرجع ، ص32.

أولا ـ الرقمنة في شكل صورة:image Mode تمثل مساحة كبيرة من حيث الإستعمال في التخزين وتشمل كل من الكتب والمخطوطات القديمة وخاصة في دراسة القيم الفنية لا النصية، وتشمل عدة نقاط تدعى بيكسال PIXELو هي فيمايلي:

أ- أحادي1 بايت لصورة ابيض وأسو: blanc et Noir تمثل ببايت واحد بقيمتين ابيض واسود، وهي طريقة جد اقتصادية من ناحية الحفظ وسهلة التطبيق على الوثائق الحديثة وشديدة الوضوح وصعبة في التعامل للوثائق القديمة، التي تعرضت للرطوبة والتلف لقراءتها من طرف الماسح الضوئي.

ب- 8 بايت لصورة مستوى رمادي: gris de Niveu يتطلب عدد كبير من البيكسال لمساحة أكبر على مستوى الذاكرة وهي تحفظ الوثائق القيمة جدا عكس أحادي بايت.

ت- 24بايت أو أكثر لصورة ملونة: couleure En هو الآخر يتطلب عدد كبير من البيكسال لمساحة كبيرة في الذاكرة، إلا أنه يختلف عنه كون أن كل 1بيكسال يقابله في الترميز ثالثة ألوان أساسية (احمر، اخضر، ازرق) وكل لون يرمز بعدد معين من البتيات، وهذا لنوع حجم الملفات الكبيرة جدا مقارنة بالنوعين السابقين.

ثانيا ـ الرقمنة في شكل نص: texet Mode يسمح بالبحث داخل النص مباشرة مع الوثائق الإلكترونية بواسطة برمجية التعرف الضوئي على الحروف بداية من وثيقة في صورة مرقمة، التي تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة إلى رموز وعلامات وحروف مع إمكانية تعديل وتصحيح الخطاء.

ثالثا ـ الرقمنة في شكل إتجاهي: vectoriel Mode ويعتمد على العرض باستعمال الحاسبات الرياضية خاصة في مجال الرسوم بوجود الحاسب الآلي، و بتحويل من شكل ورقي إلى شكل اتجاهي وهي عملية طويلة ومكلفة، يعتبر Pdf شكل من أشكال اتجاهي بهدف نشر وتبادل المعلومات المقروءة إلكترونيا بشكل يحفظ المادة التي يتم تبادلها[1].

[1] - ميلودة حمدو، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي دراسة حالة بلدية أنقوسة ولاية ورقلة 2011-2021، مذكرة تخرج الستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2020-2021 ص 14.

5-5- متطلبات التحول الرقمي:

تحتاج المؤسسات للقيام بالعملية التحويل الرقمي للمعلومات والبيانات المطبوعة الخاصة بها من أجل إتاحتها لجمهور واسع أو محدود,إلى إمكانيات ومتطلبات يجب توفرها قبل البدء في عملية الرقمنة والتي تتمثل فيما يلي[1]:

5-5-1- تحديد أهداف مشروع الرقمنة: وذلك من خلال تحديد خطة انطلاق ووضع تخطيط الذي يعتبر عملية منتظمة تتضمن اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات للوصول إلى أهداف محددة وعلى مراحل معينة مستخدمة كافة الإمكانيات المادية والمعنوية المتاحة حاليا ومستقبلا أحسن استخدام , والتخطيط لمشروع الرقمنة يجب أن يسند إلى لجنة تشرف على مشروع , الذي يجب أن يتكون من عناصر يشهد لها بالكفاءة[2].

إضافة إلى تحديد تكاليف المشروع وإقرار ميزانية مناسبة للمشروع مع تبويبها ووضع خطة زمنية واضحة لمراحل تنفيذ المشروع , كما يجب إعادة هندسة الإجراءات الإدارية والتنظيمية والعمليات الفنية بما يناسب والتحول الجديد,وفي الأخير يجب تحديد الإجراءات التي ستتخذ بخصوص المشاكل التي يمكن أن تعترض المشروع .

ويتحكم في نجاح التخطيط لمشاريع رقمنة الوثائق مجموعة المبادئ والخصائص التالية:

- **الواقعية**: لكي تحقق الخطة غايتها البد أن تكون هناك نظرة شاملة وواقعية لوضع المؤسسة وهذا من امكاناتها البشرية، الشئ الذي يسمح بوضع خطة خلال الدراسة العلمية الدقيقة للتعرف على مواردها المالية وسليمة تحقق غايتها في حدود هذه الإمكانيات.

---

[1] - سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر دراسة للواقع وتطلعات المستقبل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2005، ص83-84.

[2] - بن علة فتيحة , بلحاج قمر، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية دراسة واقع رقمنة الأطروحات والمذكرات دراسة ميدانية بالمكتبة المركزية الجامعية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تكنولوجية وهندسة المعلومات, جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2018-2019 ص38.

- **الشمولية**: يجب أن يشمل التخطيط كل الجهات المسئولة في المشروع.
- **المرونة**: تسمح مرونة الخطة بإمكانية تعديلها والتكيف مع التغيرات التي تطرأ على البيئة المحيطة بمشروع الرقمنة دون إعاقة سير المشروع أو زيادة في التكاليف
- **وضوح الهدف**: حيث يكون للخطة أهداف واضحة من البداية وهي بمثابة الدليل الذي يسير عليه المشروع.
- **التنسيق:** من الضروري التنسيق في عملية التخطيط بين الأهداف المسطرة في بداية المشروع والوسائل المستخدمة في عملية تنفيذ المشروع.
- الإلزام:إن هذا المبدأ مهم جدا في التخطيط، الخطة الجيدة هي التي تحدد المهام والصلاحيات بدقة[1].

5-6- أهداف الرقمنة:

هناك العديد من الأهداف التي نسعى إليها من خلال القيام بعملية الرقمنة ومنها:

- **الحفظ**: الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة لتلف والضرر، مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار
- **الإقتسام** : من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الأنترنت سمحت الرقمنة بالإطالع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت.
- **التخزين**: أن قرص مضغوط يمكنه تخزين آلاف الصفحات.
- **سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام**: تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث أنه يمكن استرجاعها في ثوان بدل من عدة دقائق
- توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري[2].

[1] - سهيلة مهري، بلال بن جامع"، نحو استراتيجية لنجاح مشاريع رقمنة الوثائق التخطيط العلمي بمشروع رقمنة الوثائق لمؤسسة سوناطرك "، مجلة بيلوفيا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد04، 2019، ص84.

[2] - مهري سهيلة، نفس المرجع السابق، ص83.

- المساهمة في توزيع وإيصال المعلومات بشكل أسرع وأقل تكلفة وذلك عبر مختلف احتياجات المعلوماتية والبحثية.
- إنجاز معاملات الأفراد من دون عناء والتخلص من مشكلة الانتظار أمام مكاتب الموظفين لفترات طويلة من أجل الحصول على معلومات أو إنجاز معاملة[1].

5-7- آليات تأمين الدخول لشبكة المعلومات:

تتعلق بالآليات التي عن طريقها يتم التأكد من عدم تعرض المعلومات للأخطار المتمثلة في إمكانية الكشف عنها أو الاطالع عليها من قبل أشخاص غير مسموح لهم بذلك وفي الحالة التي يكون فيها مالكي هذه المعلومات يرغبون في حفظ سريتها . لذا فإن هذا الجانب الذي يتطلب الوثوقية أو الأمنية يتطلب في ذات الوقت اتخاذ التدابير اللازمة لحماية سرية المعلومات الحساسة وضمان التوصل إلى المعطيات حصريا من قبل المستعملين المرخصين أو عدا مالكيها، وهذا كما سبق بأنه يعد جانب من الجوانب الأمن المعلوماتي أو السلامة المعلوماتية مع ضمان سالمة المعلومات او المحتوى ويعني ذلك اتخاذ التدابير اللازمة والضرورية لحماية المعلومات من التعديل، لكن سالمة المعلومات لا يعني فقط تعديلها بل سالمتها من أي استخدام غير مشروع بفعل تعرض محتواها إلى الانتهاك سواء بالتعديل أو المحو أو التدمير، مع ضمان الوصول إلى المعلومات واستمرارها فمن شروط السالمة المعلوماتية وأهدافها التأكد من استمرار التفاعل مع المعلومات واستمرار عمل النظام المعلوماتي من خلال التصدي لأعمال وهجمات التي يقوم بها الجاني المعلوماتي لحرمان المستفيدين من الوصول إلى المعلومات فضلا عن عدم إنكار التصرف الذي يتم من خلال هيئات التصديق الإلكتروني وتتمثل وظيفته في أن يمنع من خلالها أي كيان أو مستخدم من أن ينكر أي عمل سابق تم إجراءه كأن يتم إنكار إرسال المعلومات أو رسالة معينة، لذلك عند وقوع مثل هذا الخلاف بين الأطراف المتصلة يجب توفر إجراء معين أو وسيلة

[1] - بوظياف مصطفى، توظيف الطلبة لمصادر المتطلبات الرقمية في بحوثهم العلمية طلبة السنة الثانية ماستر شعبة الإعلام والاتصال أنموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات والمعلومات، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016-2017، ص38.

محددة لحل هذا النزاع ويتم ذلك من خلال إشراك طرف محايد وموثوق، وهذا ما تحققه وظائف التوقيع الإلكتروني من خلال هيئات التصديق وبالتالي لا يمكن لأي طرف إنكار أي تصرف صادر منه[1].

أ- عن طريق الجدران النارية:

نظرا للانتشار الواسع حاليا لقرصنة المعلومات والتجسس المعلوماتي وذلك بسبب إنتشار برامج القرصنة ووجودها في الكثير من المواقع أصبح من الممكن إختراق أي جهاز أو نظام معلوماتي وبدون عناء فور إنزال إحدى البرامج وخاصة مع وجود ثغرات في الأجهزة أو الأنظمة ومن أثار تلك التهديدات، التعرض للسرقة والاحتيال عن طريق تغيير المعلومات التي يتم إدخالها في النظام أو تغيير المخرجات التي تخرج منه التجسس الصناعي عن طريق تنزيل الأسرار الصناعية من الكمبيوتر إلى إحدى الشركات وإرسالها عبر البريد الالكتروني مباشرة إلى منافستها، الأمر الذي يستدعي ضرورة ايجاد آليات لمواجهتها من بينها الجدران النارية.

إن الجدار الناري هو عبارة عن جهاز، أو تطبيق يتم وضعه عند الخادم وعند مصافي الشبكة، كل حسب احتياجاته، وقد جاءت فكرة الجدار الناري من الطريقة الأمنية المعروفة قديما وهي عبارة عن حفر خندق حول قلعة لمنع أي شخص من الدخول أو الخروج من القلعة، ويمكن تفتيشه من قبل الحراس على القلعة، لذا يقصد بالجدار الناري :« مجموعة أنظمة توفر سياسات أمنية بين الإنترنيت والشبكة الخاصة لتصبح جميع عمليات العبور إلى الشبكة أو الخروج منها تمر من خلال الجدار الناري الذي يصد المستعملين غير المرغوب فيهم، فالجدار الناري يقوم بالتحقق من صالحية المستعمل المحلي والمستعمل الخارجي، ونظام الدخول والخروج، وتشفير المعلومات، وإجراءات الحماية من الفيروسات[2].

[1] - حزام فتيحة، حماية الأنظمة الرقمية بين الآليات التقنية وأجهزة الحماية -قراءة في أحكام المرسوم الرئاسي 05-20، مقال علمي تاريخ النشر 30-10-2020 الصفحة 03.

[2] - حزام فتيحة، مرجع سابق، صفحة 04.

من مزايا الجدار الناري:

- توفير الحماية اللازمة للشبكة والمعلومات.
- توفير خدمات التشفير في تكنولوجيا الجدار الناري.
- تخزين العمليات والمعلومات التي تمر من طريق الجدار الناري.
- متابعة المستخدمين للشبكة ومن يحاول، العبث بها.

وعليه على المستخدم الذي يريد الدخول إلى شبكة الأنترنيت أن يحصن جهازه بالجدار الناري ويمكن الحصول عليه من الأنترنيت عن طريق زيارة موقع .WWW.DOWNLOAD .COM.

ب- عن طريق البرامج الكاشفة:

مسألة تعرض جهاز الحاسب الآلي للهجمات الفيروسية أمر وارد والذي بالنتيجة يؤدي حتما لتلف المحررات إن الإلكترونية بسبب العدوى التي تحدثها تلك الفيروسات، لذا كان من الضروري التفكير في إيجاد آليات تحول دون حصول ذلك، وعليه، فقد أنشئت برمجيات تحتوي عددا من الموظفين من إداريين ومحللي نظم ومبرمجين لتصميم وإعداد وكتابة برامج الكشف عن الفيروسات، ومن ثم تدميره قبل أن يبدأ عمله في النظام.نجد أغلب برامج الكشف عن الفيروسات ومكافحتها تستطيع التعرف إلى ملفات التجسس وتقوم بإزالتها من الجهاز، لكن هناك ملفات التجسس قد لا تستطيع برامج مكافحة الفيروسات إكتشافها. رغم كل تلك التدابير إلا أن الجهاز لا يزال غير آمن، لهذا يجب تجنب وضع قوائم بكلمات السر أو الإستخدام على الجهاز، وخصوصا أرقام الحسابات البنكية، وبطاقات الإئتمان، مع التقليل من الدخول على الحسابات البنكية عبر الأنترنيت، وعدم الإحتفاظ بتقارير سرية تحوي أرقاما مهمة على القرص الصلب، لكون المخترقين يعملون بجد لإختراق كل الأنظمة والبرامج.

ت- إستعمال تقنية التشفير الإلكتروني للتو اقيع الرقمية:

يقصد بالتشفير " تلك الطريقة التي تعتمد على الخوارزمات الرياضية الذكية التي تسمح لمن يمتلك مفتاحا سريا أن يحول رسالة مقروءة لرسالة غير مقروءة أو العكس .لم يعرف المشرع الجزائري تقنية التشفير لكنه تطرق من خلال نص المادة الثانية الفقرتين الثامنة والتاسعة، من القانون 15-04 المتعلق بالتوقيع والمصادقة الإلكترونيين، للإشارة لمفتاحي التشفير العمومي والخاص، خلافا للمشرع التونسي الذي قام بتعريفه في المادة 5/3 بانه:« إستعمال رموز أو إشارات غير متداولة تصلح بمقتضاها المعلومات المرغوب تحريرها أو إرسالها غير قابلة للفهم من قبل الغير، أو إستعمال رموز أو إشارات لا يمكن الوصول إلى المعلومات بدونها.

6- <u>بطاقة تقنية حول صندوق التقاعد الوطني فرع عنابة</u>:

وكالة الصندوق الوطني للتقاعد لولاية عنابة الواقع في 10 شارع بريطانيا عنابة، زاول نشاطه على أساس صندوق وطني للتقاعد يوم 1 سبتمبر 1986.

يسير حاليا حوالي 94168 ملف (5767 ملف معلق) وزاد بشري سنوي بمتوسط 120 عون.

لمواجهة المشاكل المستعصية والضيقة وعملا بتعليمات المديرية العامة للتقاعد الوطني، نشاطات الوكالة تحول إلى مقراتنا بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي المتواجد بالسهل الغربي بعنابة والمكون من:

- مكتب المدير
- سكرتارية المديرية
- مركز المعالجة
- مكتب رئيس المركز
- فضاء الانتظار
- فضاء الأمن

- مكتب نائب مدير الإدارة العامة
- مكتب نائب مدير الموظفين
- مكتب نائب مدير المعاشات
- خلية الإعلام الآلي
- مصلحة الوسائل العامة
- مصلحة الموظفين
- مصلحة الرواتب
- مصلحة مراقبة الموظفين
- مصلحة المحاسبة
- مصلحة الاسترداد
- المصلحة التقنية
- مصلحة الإحصاء
- مصلحة الشؤون الاجتماعية
- مصلحة الرقابة الداخلية.[1]

7- **نتائج الدراسة**:

قبل التطرق لنتائج الدراسة لا بد من الإشارة إلى الظروف التي تمت فيها هذه الدراسة، فالباحث واجه العديد من الصعوبات للحصول على معلومات شحيحة يعمل من خلالها على الإجابة على إشكالية دراسته، هذا راجع إلى التعليمات الصارمة الموجهة من قبل الإدارة العليا لكل العاملين داخل هذه الهيئة الحكومية والتي تقتضي بضرور التحفظ على كل المعلومات، اتصلنا بالإدارة المركزية للوكالة لكن للأسف لم نتحصل على رد إيجابي، بالتالي

[1] - مقابلة مع السيد خ/ع المكلف المساعد لمصلحة الأرشيف، تاريخ المقابلة: 26-04-2023 على الساعة 10.30

الباحث وجد نفسه مضطرا للإرتجال من خلال القيام بمقابلة مفقتوحة مع السيد خ/ع عون إداري مساعد للمكلف بقسم الأرشيف، وبعد أخذ ورد مع هذا الأخير أتضحت للباحث الرؤية فيما يخص الرقمنة الإدارية لصندوق التقاعد الوطني والآليات المسخرة لمرافقتها وحمايتها من خلال النتائج التالية:

– الرقمنة للملفات الإدارية أو ملفات كل المنتسبين للصندوق الوطني للتقاعد لا تزال قبل الإنجاز حيث أنه وحسب المسؤول على هذه العملية نسبة رقمنة الملفاة بالنسبة لكل المنتسبين وصلت إلى 60% .

– الرقمنة بالنسبة لهذه الهيئة الحكومية تعد في مرحلتها الأولى المتمثلة في الرقمنة في شكل صورة يعني يتم تصوير ملفات المنتسبين بواسطة جهاز سكانير وتحويلها مباشرة إلى بنك المعلومات لاستعمالها فيما بعد وتحويلها بدورها إلى المركز الرئيسي الكائن مقره بولاية أم البواقي كمرحلة ثانية.

– الآليات المستغلة لمرافقة عملية الرقمنة تقتصر فقط على الاعتماد على مكافحات للفيروسات تعمل خلية الإعلام الآلي على مرافقته وصيانته في حينه، غير أن هناك ملفات التجسس قد لا تستطيع برامج مكافحة الفيروسات إكتشافها، خاصة وأن الملفات حساسة جدا وتتعلق بمعاشات العديد من المتسبين بالتالي الإستثمار في برامج خاصة أمر حتمي، ولحد الساعة على مستوى هذه الهيئة مثل هذه البرامج غير موجود.

– بالرغم من استقلالية صندوق التقاعد الوطني على الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي إلا أن التعامل مع ملفات المنتسبين والمؤتمنين تقريبا نفسها من خلال معاينة الهيئتين من قبل الباحث اتضح أن الطابع الإداري واحد، وهذا راجع لكون الهيئة الأولى كانت تابعة للثانية في الماضي القريب وكلاهما تحت قبة وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي.

– وجود رابط لتطبيق في الموقع الرسمي لصندوق التقاعد الوطني، على منصة القوقل ستور، يعد خطوة اساسية للتحول إلى التعاملات الرقمية، حيث يتيح الفرصة

للمنتسبين للتواصل مع الأعوان ولتفعيل هذه الخدمة يكفي فقط الاتصال بالوكالة المحلية للحصور على إسم المستخدم وكلمة المرور، أو الاتصال بالرقم الأخضر 3011 لإنشاء حساب، غير أن الملاحظ من خلال حديث الباحث مع بعض المنتسبين هو عدم تعاملهم بل وعلمهم بوجود هذا التطبيق من جهة وتاكيد بعض المنتسبين تارة إلى عدم ثقتهم بهذا التطبيق، وعدم جدوة هذا التطبيق تارة أخرة نظرا لكونه لا يقدم الإضافة المرجوة من قبل المنتسبين، ولعل الزحام الموجود في الوكالة بصفة شبه يومية لأكبر دليل على ذلك.

8- قائمة المراجع:

8-1- الرسائل والمذكرات:

– بالعربي عبد القادر- الشيخوخة والتقاعد لدى عمال التربية الزمن المعاش حسب الجندر – دراسة انتربولوجيته ر سالة دكتورا غير منشورة بمنطقة عمي موسى ولاية غليزان سنة 2016-2017

– غجاتي الهام، اثر تقلبات اسعار النفط على التوازن المالي لقطاع التامين الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد CNR رسالة دكتورا غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، 2021-2020

– بنعاس نصر الدين –تحليل السياسة نظام التقاعد في الجزائر بالتركيز على قانون رقم 16-15 المؤرخ في 2016– مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص ادارة محلية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة سنة 2018-2019

– عوني نادية، تقيم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية دراسة ميدانية بلدية سعيدة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة موالي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية2016-2017

– مقدم عبد الغني، مدلل عبد الفتاح، الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر قطاع العدالة نمودجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة الوادي، كلية العلوم السياسية 2017/2016

– ميلودة حمدو، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي دراسة حالة بلدية أنقوسة ولاية ورقلة 2011-2021، مذكرة تخرج الستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2020-2021

– سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر دراسة للواقع وتطلعات المستقبل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2005

– بن علة فتيحة , بلحاج قمر، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية دراسة واقع رقمنة الأطروحات والمذكرات دراسة ميدانية بالمكتبة المركزية الجامعية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تكنولوجية وهندسة المعلومات , جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2018-2019

– بوظياف مصطفى، توظيف الطلبة لمصادر المتطلبات الرقمية في بحوثهم العلمية طلبة السنة الثانية ماستر شعبة الإعلام والاتصال أنموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات والمعلومات، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016-2017

8-2- **المجلات العلمية**:

– لعور صندرة- استدامة نظام التقاعد في الجزائر في ظل التحولات الديموغرافي – مجلة الدراسات الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة

– كلثوم عطاب، مكي الدراجي، "رقمنة الشباك اإللكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر : بلدية ورقلة نموذجا" مجلة الاجتهاد القضائي، العدد02، 2001

– محمود شرقي، صليحة حدوش، " دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر"، مجلة صوة القانون، العدد 03

– سهيلة مهري، بلال بن جامع"، نحو استراتيجية لنجاح مشاريع رقمنة الوثائق التخطيط العلمي بمشروع رقمنة الوثائق لمؤسسة سوناطرك"، مجلة بيلوفيا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد04، 2019

– حزام فتيحة، حماية الأنظمة الرقمية بين الآليات التقنية وأجهزة الحماية -قراءة في أحكام المرسوم الرئاسي 05-20، مقال علمي تاريخ النشر 30-10-2020.

التربية الإعلامية كآلية لتحقيق الأمن الإعلامي والحماية من مخاطر المعلوماتية

د. جمال الدين مدفوني/ د. نورالعابدين قوجيل جامعة أم البواقي

الملخص:

تهدف الورقة العلمية إلى إبراز أهمية الوعي بموضوع التربية الإعلامية كآلية من آليات تحقيق الأمن المعلوماتي لمستخدمي وسائل الإعلام عموما وتكنولوجيا الاتصال الحديثة بشكل خاصة.

فالقرن الواحد والعشرون يشهد ثورة متفردة في عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ولا يكاد يخلو مجال من مجالات الحياة الفردية والاجتماعية من توظيفها أو الاعتماد عليها، إلى درجة دفعت الباحثين إلى اعتبار المجال المعلوماتي كواحد من المجالات المتصارع عليها، ويستدعي تحقيق/توفير الأمن لهذا المجال.

إن الثورة المعلوماتية التي تمثل أبرز مخرجات تكنولوجيا الاتصال الحديثة، أوجدت جملة من التحديات، الفرص والمخاطر التي تهدد الأفراد والهيئات وحتى الدول، كما ساهمت في تطوير الجريمة من حيث الأساليب والمضامين؛ من خلال توظيف تطبيقات وخدمات هذه التكنولوجيات في أنشطتها وممارساتها الإجرامية؛ في إطار ما يعرف بحروب الجيل الخامس.

وهذا الأمر يفرض تزويد المستخدمين بمهارات الاستخدام الواعي والآمن لمختلف تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، بما يمكنهم ويتيح لهم مواجهة مخاطر المعلوماتية، والتكيف مع متطلبات العصر وضرورياته.

الكلمات المفتاحية: التربية الإعلامية، الأمن الإعلامي، مخاطر المعلوماتية، حروب الجيل الخامس، التضليل الإعلامي.

مقدمة:

يشهد القرن الواحد والعشرون ثورة متفردة في عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ولا يكاد يخلو مجال من مجالات الحياة الفردية والاجتماعية من توظيفها أو الاعتماد عليها، إلى درجة دفعت الباحثين إلى اعتبار المجال المعلوماتي من المجالات المتصارع عليه، كغيره من المجال الأرضي، الجوي، البحري والفضاء، كما أن ثورة المعلوماتية التي تمثل أبرز مخرجات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أوجدت جملة من التحديات، الفرص والمخاطر التي تتهدد الأفراد والهيئات وحتى الدول، وساهمت في تطوير الجريمة من حيث الأساليب والمضامين؛ من خلال توظيفها التكنولوجيا الحديثة في أنشطتها وممارستها الإجرامية، ضمن استراتيجيات وأليات حروب الجيل الخامس.

وبالرغم من أن دول العالم الثالث وكذا الوطن العربي وفي الجزائر يكاد الاهتمام بهذا الموضوع يكون منعدما، وهذا راجع إلى حداثة التجربة وعدم تغلغل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النسيج الاجتماعي والعلائقي بذلك العمق الذي تشهده المجتمعات المتقدمة (مجتمعات المعلومات/المعرفة)، التي تعتمد بشكل شبه مطلق عليها في تسيير شؤونها وبناء نظمها الاجتماعية، وكذا محدودية ارتكاب مثل هذا النّوع من الجرائم بسبب انحصار استخدام الوسائل الإلكترونية والأنترنت في الحياة الفردية أكثر من الجانب المؤسساتي، إلا أن تجليات الظاهرة في بعدها الاجتماعي يبدوا واضحا وأكثر تأثير من باقي المجالات التي لها علاقة بموضوع المخاطر المعلوماتية أو الأمن السيبراني.

وفي ظل راهن التحديات التي فرضتها ظروف العصر ومتطلباته، نرى بأن التربية الإعلامية تمثل حقا لكل فرد لضمان حرية الوصول للمعلومات، وتُمكّن الأفراد من الاستخدام الإيجابي والآمن للتكنولوجيات الحديثة، وتقييم المحتوى الاتصالي ورفع الوعي النقدي، فلم يعد مقبولا مواجهة الأفراد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال منفردين دون وعي أو توجيه، وغير محصنين بميكانيزمات الدفاع والتمكين التي يميزون من خلالها بين ما هو إيجابي وسلبي، نافع وضار.

ومن خلال ما سبق ذكره، نطرح تساؤلا رئيسا: هل يمكن اعتبار التربية الإعلامية آلية فعالة لتمكين الأفراد من مواجهة مخاطر المعلوماتية في ظل حروب الجيل الخامس؟

وتتجلى أهمية طرح هذا الموضوع في ظل الانتشار الواسع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال من: هواتف ذكية، ألواح إلكترونية والكمبيوتر الشخصي، واستخدامها من طرف الأفراد بمختلف فئاتهم الاجتماعية، لذا لابد أولا من لفت الانتباه لهذه القضية التي يمكن وصفها بالظاهرة التي تنتشر بهدوء وقبول ضمن النسيج الاجتماعي، والأمر الثاني محاولة الخروج من النمط التقليدي السائد للبحوث المتعلقة بدراسة علاقة الفرد بوسائل الإعلام، والابتعاد عن مجال بحوث التأثير؛ التي ميز غالبيتها سيطرة الذعر الأخلاقي (فلاق ولعلاوي، 2018)؛ وعمّق هذا الذعر غياب عامل الثقة في ظل عالم افتراضي، إلى مجال دراسة إمكانية تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات؛ التي يمكن وصفها بالضرورية، لتمكينهم من الاستخدام الواعي والآمن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وما أفرزته من تحديات ومخاطر، ترتقي إلى مستوى جرائم، التي ترى الخبيرة بمركز المعلومات الوطني الأمريكي روى جودسون أن الجريمة أصبحت أكثر قوة بفعل التقنيات الحديثة. (القهوجي، 1999)

ونهدف من خلال طرح هذه المسألة إلى تسليط الضوء على أهمية التربية الإعلامية، باعتبارها آلية قابلة للتجسيّد بما هو متاح من موارد مادية ومعنوية، يمكن لمختلف المؤسسات الرسمية والأهلية وشركاء التنمية، الانخراط ضمن ورشات وندوات ومخابر بحثية تتلاقح فيها الأفكار والرؤى والتوجهات، لوضع تصورات وبناء استراتيجيات تمكن الأفراد من التكيف مع التحولات العالمية المتسارعة، والاستجابة لإيقاع العصر، حماية لهم من مخاطر المعلوماتية والجرائم الإلكترونية، التي قد يكونون ضحية لها أو من مرتكبيها.

ومن جملة الأسباب التي دفعتنا لإجراء هذ الدراسة، الأهمية المتزايدة لموضوع التربية الإعلامية الذي يفرض نفسه بشكل متزايد في ظل تنامي انتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستخدامها من طرف الأفراد على اختلاف أعمارهم، ميولاتهم وتوجهاتهم، وتنامي في المقابل أيضا المخاطر المتعلقة بثورة المعلوماتية، وعدم مواكبة المنظومة القانونية في الجزائر للظاهرة، وقد شدّ انتباهنا خلال الدراسة الاستطلاعية التي سبقت إنجاز هذه الدراسة، أن

الجهات المعنية (مؤسسات تربوية، المؤسسة الأمنية، هيئات المجتمع المدني وغيرها)، تكتفي بالتركيز على إظهار التأثيرات السلبية لاستخدام الأفراد لمختلف تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة؛ كلٌ حسب مجاله، فالمؤسسة الأمنية تركز عند تناولها للموضوع على الأخطار الأمنية والجرائم الإلكترونية، والمدرسة ترافع من أجل إقناع الأطفال والمراهقين المتمدرسين بالتأثير السلبي لهاته الوسائل والتقنيات على التحصيل الدراسي ومساهمتها في انتشار ظاهرة العنف، والمجتمع المدني هو الآخر عند تطرقه للموضوع يكتفي بالتحذير من مخاطر هاته التكنولوجيات على العلاقات والمعايير الاجتماعية، والقيم والأخلاق، وأن الخطاب السائد، حول تأثير وسائل الإعلام والاتصال على التنشئة الاجتماعية والتربية الأسرية، يلقى قَبولا ويُهضم من قبل المؤسسات الاجتماعية الفاعلة كالأسرة، المدرسة والمسجد، وذلك باكتفائهم بإلقاء اللائمة على المؤسسات الإعلامية والوسائط الاتصالية؛ التي تُعلّق عليها كل المشاكل والممارسات والسلوكيات السلبية، دون أخذ زمام المبادرة وأن تضطلع كل مؤسسة بمهامها وأدوارها لضمان تنشئة سليمة لأفرادها، ووضع استراتيجيات أو تقديم أراء والمساهمة في بلورة آليات جماعية لمواجهة هذه الهواجس. (مدفوني وعبان، 2018)

1. حروب الجيل الخامس وتوظيف الحرب المعلوماتية (حروب المعرفة والعقول):

1.1. ماهية حروب الجيل الخامس وعلاقتها بالحرب المعلوماتية:

حروب الجيل الخامس هي حروب مرتبطة بالتغير في طبيعة التهديدات التي تواجه الدول والأمم، ولم تعد تقتصر تهديداتها على الغزو الخارجي أو احتال المناطق الحدودية الطرفية للدولة، بل أوجدت تهديدات غير تقليدية، لإضعاف الدول من الداخل من خلال الاختراق الداخلي وإدارة الحروب بالوكالة، بالاعتماد على ميليشيات داخلية لتفجر الحروب الأهلية وتهديدات الحركات الانفصالية والتنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة والتهريب عبر الحدود، وانتشار الأسلحة الصغرة والمتوسطة داخل الدولة وتكثيف الضغوط الاقتصادية على الدولة لتأجيج حالة عدم الاستقرار، وممارسة

التضليل الإعلامي والمعلوماتي القائم على الحرب النفسية وتوظيف مختلف تكنولوجيات الاتصال والإعلام الحديثة، تارة لاحتلال العقول وتارة أخرى لتغيب العقول. (شادي، 2017)

تجاوزت حروب الجيل الخامس مجالات الصراع التقليدية؛ المجال الأرضي، المائي والجوي، لتكون بمنزلة نوع من الحروب تجمع بن عدة أنواع من الحروب، وأحد أبرز أشكالها الحرب المعلوماتية، والتي تتضمن نشر الأخبار والمعلومات والحجج والفضائح بطريقة مخططة من أجل التأثير على مدركات وأفكار شعب أو جماعات معينة، وإضعاف آليات القيادة والسيطرة لمؤسسات الدولة وقواتها المسلحة. (راللا، 2020) في ظل تضاعف تراجع سيطرة الدول على التدفقات البشرية والمالية والمعلوماتية العابرة للحدود وصعود دور الفاعلين من غير الدول الذين لا يمكن السيطرة عليهم بآليات الضبط التقليدية، (شادي، 2017) فالشائعات كأحد أبرز أدوات الحرب المعلوماتية، يحاول مروجوها إعادة هندسة الوقائع/الواقع وفق ما يريده القائمون عليها للسيطرة وتوجيه الرأي العام، ونشر مجموعة من الاخبار المجهولة المصدر خاصة في أوقات الازمات المعقدة، من خلال تلفيق الاخبار والمعلومات المغلوطة، ليساهم ذلك في انتشار الشائعات بكثرة عبر هذا المجال الرقمي وفقا للخصائص التي تتيحها، خاصة سرعة انتشار الشائعات. (جهاد، 2022)

يستثمر عرابو حروب الجيل الخامس ومتخصصوه في التناقضات الموجودة داخل المجتمع محورًا أساسيًّا في وجودها ويُعبر عنه بـ "احتلال العقول لا الأرض، وبعد احتلال العقول يتكفّل المحُتل بالباقي"، وإن صح التعبير نقول بأنها حروب تندلع وتدار على مستوى العقول، من خلال توظيف الترسانة الإعلامية وتكنولوجيات الاتصال الحديثة وتفعيل الحرب الإعلامية والتضليل والنفسية، فنجد الأوطان تدمر من الداخل وعلى يد أبناءها، من خلال نشر الأخبار والمعلومات والأفكار الكاذبة والملفّقة بشكل مخطّط للتأثير على الإدراك، وإذا أضيفت الحرب النفسيّة إلى ذلك يمكن من خلال الجمع بين الحرب المعلوماتيَّة والنفسيَّة، التلاعب وتزييف المعلومات والتعتيم الإعلامي والمبالغة والكذب والتضليل وقلب الحقائق، تحقيق في التغيير (التأثير) المطلوب، ونظرا لانتشار مواقع

التواصل الاجتماعي واستخدامها على نطاق واسع في مختلف المجالات والميادين ومن مختلف فئات المجتمع وانتماءاته، أصبح هذه المواقع والشبكات تلعب دورًا في فلترة الأخبار التي يتم نشرها عبر منصاتها، والانحياز لنشر محتوى إخباري معين يتبع جهة إخبارية معينة دون غيرها، وفي هذا السياق اتهمت المستشارة الألمانية أنجيا مركل؛ على سبيل المثال لا الحصر، اتهمت الشركات المالكة والمسيرة لمواقع التواصل الاجتماعي بتشويه إدراك الأفراد للحقائق من خلال نشر معلومات معينة دون أخرى، تلاعبا بوعي الأفراد وتحريفه. (راللا، 2020)

إذا نلاحظ من خلال ما تقدم ذكره، تركيز حروب الجيل الخامس على الإنسان، أين تستهدف المدنيين بصورة جوهرية، وتهدف إلى التلاعب بمدركاتهم وإثارة سخطهم على الأوضاع القائمة، بغرض الانتقاص من شرعية الحكومات ونظم الحكم القائمة والتشكيك في مصداقية وسائل الإعلام التقليدية. (شادي، 2019)

2.1. المعلوماتية قراءة في المفهوم وتبيان للفرص والمخاطر:

1.2.1. ماذا تعني المعلوماتية؟

يعيش العالم منذ العقد الأخير للألفية الماضية نموا نوعيا وطفرة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وأضحت تقنياتها ووسائلها القلب النابض لكل التغيرات والتطورات التي تحدثها على المستوى الفردي والجماعي وفي مختلف المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى الأمنية)، وقد ساهمت هذه التكنولوجيا في خلق ثورة جديدة قائمة على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة كتقنيات وأدوات لمعالجة واستقبال المعلومات والمعرفة، وكقوة فاعلة في مختلف المجالات، كما أدت إلى حدوث تغيير في عادات الإنتاج المادي والفكري، وكذا التحول في البنى الأساسية للمجتمع. واكتست مصادر المعلومات أهمية استراتيجية بالنسبة للمجتمعات الحديثة، أطلق عليها "ألفن توفلر" الموجة الثالثة ويعني بها مجتمع المعلومات/المعرفة، الذي ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في تشكل معالمه كبديل عن المجتمعات الصناعية. (غيتس، 1990)

وهناك من يرى بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة هي المسؤولة عن مجمل المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة، والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية المستخدمة في جمع المعلومات، معالجتها، تخزينها، استرجاعها، نشرها، تبادلها وتوصيلها إلى الأفراد والمجتمعات. (ردمان الدناني، 2005)

والمعلوماتية في معناها الواسع تشير إلى منظومة المعارف المنتمية إلى سائر أنواع المعلومات في الطبيعة والمجتمع وفي التجهيزات التقنية سواء من حيث الانتاج وتحويل هذه المعلومات أو من حيث تخزينها وتوزيعها. (النقري، 2001)

ويرى البعض أن المعلوماتية هي المعالجة العقلانية الرشيدة للمعلومات بهدف وضعها حيز التطبيق واستخدامها لصالح المنتج لها أو المستهلك على حد سواء (بن ساسي وآخرون، 1996).

2.2.1. مفاهيم ذات صلة بالمعلوماتية:

✓ **الفضاء المعلوماتي/السيبراني:**

يعد ويليام جيبسون 'William Gibson' أول من استخدم مصطلح الفضاء السيبراني أو الافتراضي 'Cyberspace' في روايته بعنوان 'Burning chrome' وذلك لوصف رؤيته لشبكة حاسوب عالمية تربط الناس من مختلف قارات العالم يتبادلون خلالها المعلومات. (حومة، 2008)

ويوجد اتفاق بين الدراسات العلمية على أن الفضاء السيبراني هو بيئة افتراضية تعتمد في بنيتها على التكنولوجيات الحديثة في التعامل والتواصل بين العديد من الفواعل سواء كانوا أشخاص، مؤسسات أو هيئات حكومية وغير حكومية من خلال شبكة إلكترونية لها استقلاليتها عن وسائل الاتصال. بمعنى أخرأن كل المعلومات والمعاملات المتداولة بقدر ما تسهل عملية الاندماج بين كل أجزة الاتصالات والأقمار الصناعية، والفضاء الإلكتروني، بقدر ما تفتح المجال لمليات الاختراق والقرصنة، ما أدى إلى ظهور مصطلح جديد هو: الجريمة لمعلوماتية/السيبرانية

✓ **الجريمة المعلوماتية:**

تباينت التعاريف المقدمة لمفهوم الجريمة المعلوماتية بتباين المصطلحات التي أطلقت عليها، نتيجة لتطور الظاهرة والزاوية التي ينظر من خلالها للمفهوم، بدأ بالاحتيال المعلوماتي، التعسف في استخدام الحاسب الآلي، جرائم الكمبيوتر والانترنت وغيرها من المصطلحات التي ارتبطت بسياقات وممارسات محددة. (الطائي، 2010)

غير أن فقهاء القانون يفضلون التفرقة بين مصطلح جرائم الكمبيوتر الذي يحيل إلى معنى الجرائم التي تستهدف أجهزة الكمبيوتر، ومصطلح الجرائم المرتبطة بالكمبيوتر وهو مصطلح يشير إلى الجرائم التي يكون فيها جهاز أو مجموعة أجهزة الكمبيوتر وسيلة لفعل الجريمة، بمعنى أن الجريمة المعلوماتية هي جريمة تقليدية ترتكب بوسائل غير تقليدية، ويؤكد فقهاء القانون دائما على أن الجرائم المرتبطة بالكمبيوتر لها مميزاتها وخصائصها التي تجعل من الصعب بمكان أن تعطى لها تعريفات مرتبطة بتعريفات الجريمة تقليدية. (إبراهيم، 2008)

قدم باركر 'Parker' تعريفا للجريمة الإلكترونية على أنها: "كل فعل إجرامي متعمّد أيا كانت صلته بالمعلوماتية ينشأ عنه خسارة تلحق بالمجني عليه أو كسب يحققه الفاعل".

وخلص مؤتمر الأمم المتحدة العاشر 'لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين' إلى تقديم تعريف لمفهوم الجريمة المعلوماتية على أنه:" أي جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية أو داخل نظام حاسوب وتشمل تلك الجريمة من الناحية المبدئية جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة إلكترونية".

ومن التعريفات المقدمة لمفهوم الجريمة المعلوماتية: "هي ذلك العمل الضار الذي يُفترض فيه المعرفة الجيدة للتكنولوجيا من طرف الفاعل وتوظيف تقنيات الحاسوب، للوصول إلى البيانات والبرامج بهدف النسخ، الحذف، التزوير، التخريب، الحيازة أو التوزيع بصورة غير شرعية". (الشوابكة، 2004)

✓ **الثقافة المعلوماتية:**

لعل من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة كيفية التعامل مع هذا الفيض الهائل من المعلومات في كافة أشكالها وصورها، وتمكين الأفراد من مواجهة مخاطرها، ويبرز مصطلح ثقافة المعلومات أو الثقافة المعلوماتية كواحد من أهم المصطلحات التي تم تداولها في الإنتاج الفكري المتخصص خلال السنوات القليلة الماضية.

حيث قدم لها باحثون تعريفا على أنها: "مجموعة القدرات التي تمكن الأفراد من تحديد احتياجاتهم من المعلومات في الوقت المناسب، والوصول إلى هذه المعلومات وتقييمها ومن ثم استخدامها بالكفاءة المطلوبة".

كما قدمت اللجنة الرئاسية للثقافة المعلوماتية 'Presidential Information Literacy Commitee of' تعريفا للثقافة المعلوماتية في تقريرها النهائي سنة 1989والذي يعتبره المختصون نقطة تحول للمفهوم أنّ الشخص الواعي معلوماتيا هو القادر على إدراك متى يحتاج للمعلومات ولديه القدرة على تحديد مكانها وتقييمها واستخدامها.

كما ساهمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) في تقديم تعريف لمفهوم الثقافة المعلوماتية مفاده: "هي تمكين الأفراد من تحديد الحاجات والاهتمامات المعلوماتية والقدرة على تحديد مكانها، تقييمها، تنظيمها، استخدامها والاتصال بالمعلومات لمعالجة القضايا والمشاكل، فهو شرط المشاركة في مجتمع المعلومات وجزء أساسي من حقوق الإنسان للتعلم مدى الحياة". (محاجبي، 2014)

وتبرز أهمية الثقافة المعلوماتية من خلال الدور الذي تلعبه؛ حيث تمكن الأفراد من التعامل الواعي والايجابي مع المشكلات التي تواجههم عند استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وكذا الإلمام بالمتغيرات المختلفة لبناء أحكام موضوعية عن بيئتهم وتيسر لهم الوصول إلى ما يحتاجونه لتلبية رغباتهم وإشباع حاجاتهم اليومية على المستوى الفردي والجماعي.

ويؤكد الباحثون على ضرورة توفير الحد الأدنى من الثقافة والتدريب على تكنولوجيا الإعلام والاتصال للأفراد، وأن الأمر متاح بصفة أكبر بالنسبة للأبناء في المدارس من خلال دمج مواد علمية ومعرفية ضمن المناهج الدراسية لتمكين الأبناء من فهم هذه التكنولوجيات وطرق عملها وآليات حدوث تأثيراتها، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتعامل الواعي مع مختلف تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، للاستفادة مما تتيحه من فرص تخدم الأفراد ومجتمعاتهم، ومحاولة التقليل من مخاطرها المتعددة الأبعاد على مستوى الأفراد والجماعات.

3.2.1. فرص ومخاطر المعلوماتية:

يرى بيل غيتس رئيس شركة مايكروسفت، وصاحب مؤلف "المعلوماتية بعد الانترنت؛ طريق سريع" أن ثورة المعلوماتية أتاحت فرصا غير مسبوقة وبكمّ هائل لم يتوفر في أي وقت مضى، وساهمت في تطوير المجتمعات، ومكّنت من تخفيف ضغوط الحياة ومتطلباتها من خلال تسهيلها لأدوات تسيير شؤونها، كما ستخفف من الضغوط على الموارد الطبيعية من خلال المساهمة في اكتشاف موارد أقل تكلفة والمحافظة على الموارد وتطوير القدرات البشرية لرفع تحديات الثورة المعلوماتية وما أفرزه مجتمع المعرفة من مشاكل ومخاطر خاصة على الدول النامية، واللافت للانتباه أن الثورة المعلوماتية ركّزت على العلم والمعرفة لمعاجلة آثارها السلبية، حيث تركزت الجهود على تحسين جودة التعليم الذي يعتبر نتيجة حتمية فرضتها مخرجات المعلوماتية، (غيتس، 1990) فعلى سبيل المثال لا الحصر دخلت تكنولوجيا المعلومات مجال التعليم الرقمي في أمريكا عام 1993وهو نموذج يميز بين التدريس والتعليم وينظُر للتلميذ كمتعلم إيجابي في اكتساب المعلومات من خلال الاتصال المباشر بقواعد البيانات، ويظل دور المدرس كمستشار أو مرشد ومقيّم للعملية التعليمية ومن أجلها، وثبت أن تطبيق النظام الجديد أدى إلى ارتقاء مستوى أداء30% من التلاميذ مع اختصار وقت تعلمهم بنسبة40% ، وانخفاض مستوى التكلفة بنسبة30%، وجعل العملية التعليمية أكثر فاعلية، وهناك جهود مستمرة من جانب اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والبنك الدولي والبرنامج

الإنمائي للأمم المتحدة لدراسة الوضع الحالي لنظم التعليم في الدول النامية وإدماج تكنولوجيا الاتصال.

ونتيجة لهذا ساد الاعتقاد أن التحولات في النظم الاجتماعية تحتاج إلى معلومات في جميع المجالات: التعليم ومحو الأمية، الصحة، الزراعة والمهارات الصناعية...إلخ، ويمكن مضاعفة المعارف والمهارات بصفة سريعة وغير مكلّفة، عن طريق توسيع أنظمة وسائل الاتصال ونشر وسائل الإعلام الالكتروني لتدعيم المدارس والمعلمين والأطباء؛ وتعويضهم في بعض الحالات (طلعت، 1995)، إذ تساهم تكنولوجيا المعلومات في تأهيل المتعلمين بما يرفع قدراتهم التنافسية على مستوى العالم ويفتح أمامهم آفاق المعرفة التي تمثل حجر زاوية للتنمية في مختلف المجالات، ولم يعد من المقبول أن يكون هناك منهج تعليمي ثابت لا يخضع إلى التغيير الذي تفرضه مجموعة التغيرات التي تحدث في مختلف الميادين والمجالات، بالإضافة إلى أنه عندما يرجع إلى التكنولوجيا - وهذا مقترن بشروط- من أجل معالجات جديدة للمعرفة فإنها تقدم المعارف في أشكال جديدة باستخدام وسائط تعليمية تتيح إمكانيات لتطوير الأفراد وتحسين الأداء والرفع من فاعلية العملية التعلمية، بما يتوافق مع السياقات الجديدة، ويستجيب لإيقاع العصر ووتيرة الطفرة الرقمية والثورة المعلوماتية. (الحيلة، 2001)

وبالإضافة إلى جملة الفرص المذكورة آنفا، يبرز الدور المهم للمعلوماتية في مجال تنشيط التجارة الالكترونية، بما يؤدي إلى ربح الوقت، توفير الجهد، تقليل المصاريف وخلق فرص الشراكة بين المؤسسات وضمان تواصلها بشكل لم يكن متاحا سابقا أو كان يشهد نوعا من الصعوبات والعراقيل، فقد مكنت المعاملات الإلكترونية من تسجيل أرقام قياسية بلغت 12275 مليار دولار أمريكي سنة 2006. (ميلاد، 2003)

إلا أن الواقع للأسف يؤشر على عدم مواكبة هذا التطور في المفهوم تطورا مماثلا في السياسات الوطنية والدولية، فاستمرت معظم الدول النامية ومنها الدول العربية في إتباع سياسات تعليمية وتنموية هشة لم ترتق إلى مستوى طموح الشعوب العربية، لاسيما ونحن نعيش عصرا جديدا، عصر الانفجار المعرفي والتطور العلمي والتكنولوجي، عصر

ما يسمى تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، بالرغم من المحاولات التي تفتقد إلى استراتيجيات وأدوات تتيح العمل بما هو موجود ومحقق لبلوغ هاته الغاية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الضروري بما كان العمل على جعل المعلوماتية حاجة اجتماعية فردية وجماعية، لتطوير المجتمعات والنهوض بمختلف القطاعات من خلال الاستثمار فيما تُتيحه من فرص، ونشر الثقافة المعلوماتية وتكوين الكادر البشري المتخصص.

وتطرح الثورة المعلوماتية في المقابل مخاطرا بالجملة على سلامة الأفراد، المؤسسات والأمن بمختلف أبعاده، نتيجة للعيوب التي تعاني منها الأنظمة المعلوماتية أو ضعف التحكم في التقنيات ومختلف تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، وتنامي المخاطر بفعل تصادم المصالح أو تلاقيها، فأصبح من الصعب بما كان على الدول توفير الحماية لأنظمتها المعلوماتية، بما يفرض عليها ضغوطات متزايدة لمواجهة المخاطر في مختلف المستويات (فرديا وجماعيا) أو مختلف المجالات (الأمنية، الاقتصادية، المالية، الفكرية...إلخ)، فكبريات الدول والشركات العملاقة تعيش حالة حرب دائمة مع فواعل ممن يمتلكون المهارة والوسيلة المعلوماتية، ولهم القدرة على توظيفها لاختراق كل الأنظمة الحساسة مهما كانت القدرات والاحتياطات الأمنية المتوفرة، مما يجعل حياة البشر وخصوصياتهم عرضة للخطر والتعرض للمشاكل كالابتزاز، المساومة، التشهير، التجسس والتخريب، لتطال المخاطر الجميع وبدون استثناء أو تفريق بين الدول أو المؤسسات والأفراد.

وفي هذا الصدد يقول كل من ألان فريدمان، الباحث في معهد الأمن السيبراني بالولايات المتحدة الامريكية، وبيتر سيبنجر المتخصص في السياسة الخارجية في مركز بروكينجز بالقول أن هذا الفضاء الجديد بقدر ما يطرح من المرونة والسهولة في التواصل بين المجتمعات في جميع أنحاء العالم وفي جميع المجالات، بقدر ما يخلق صعوبات من الناحية الأمنية لمواجهة الخروقات، ففي تاريخ 12 مايو2017 ، شهد العالم هجوم قراصنة الويندوز في أكثر من 100 دولة، وتبين أن كبريات الدول كانت من بين المستهدفين على غرار

روسيا، والهند، والصين، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، والبرتغال، وفيتنام، وتايوان، بحيث استطاعت جماعة وسطاء الظل من إطلاق برمجية الفدية الخبيثة التي يطلق عليها 'Wanna Cry' والتي تسببت في تعطيل تعاملات وخدمات مؤسسات متعددة وإعطاب شبكاتها وأجهزتها الإلكترونية، وتكبيد الدول خسائر مالية ضخمة. (بوازدية، 2019)

وفي ا السياق ذاته، يُحصي المختصون في الأمن الرقمي أكثر من 300 ألف عينة لفيروسات وبرامج ضارة في اليوم، ما يشكل تهديدا مستمرا للكائن البشري خاصة وأن عمليات الاختراق تهدف إلى الحصول على بيانات شخصية بالإضافة إلى بطاقات الائتمان والصحة والصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، وبهذا فتحت ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الباب على مصراعيه لظهور أنماط من السلوك المنحرف اجتماعيا، اقتصاديا وأمنيا، فعلى المستوى الأمني هذه الوضعية إن استمرت سوف تتغذى بمنطق الأبعاد العنيفة؛ جمع المعلومات الاستخباراتية، برمجة عمليات تستهدف المعنويات في إطار الحرب النفسية، التخطيط لعمليات هجومية، نظرا للفوضى التي أصبحت تميز النظام الدولي الذي يعيش مرحلة مخاض لولادة نظام دولي جديد، وعدم السيطرة على توزيع القوة بين الفاعلين من دون الدول. (جون، 2014)

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالجماعات الإرهابية تتخذ من الفضاء السيبراني منبرا توجه من خلاله رسائلها وتنشر أفكارها بأساليب مغلفة ومعلبة تنجح في اصطياد الأفراد وتهديد سلامة بنائهم الفكري، فكلمة الإعلامي وقلم الصحفي، لا يقلان أهمية عن السلاح في يد العسكري؛ وفي حالتي الدفاع والهجوم، ولأننا نعيش زمن الانفتاح الاعلامي والانفجار المعلوماتي والانتشار المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ التي فرضتها العولمة وما تقتضيه ظروف العصر ورهاناته، لا بد على المسؤولين والمهتمين إعداد مشروع يمكّن الأفراد ويؤهلهم لفهم طبيعة الوسائل الإعلامية آليات عملها وتوظيفها، بغية تحصين الأبناء ثقافيا وأمنيا، لضمان تماسك المجتمع واستقراره، إذ تحتل معركة الأفكار موقعا متقدما في الاستراتيجية الدفاعية والهجومية على حد سواء. (مدفوني، 2019)

ونظرا للانتشار المتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، وطغيان استخدامها؛ بلغ لدى بعض الفئات الاجتماعية درجة، يمكن وصفه بالنشاط اليومي غير الممكن الاستغناء عنه، تزداد تأثيراتها حيث توجد علاقة عكسية بين الفترة التي يقضيها الأفراد في استخدام الأنترنت بشكل عام ووسائل التواصل الاجتماعي بصورة خاصة، وعلاقاتهم الفعلية والواقعية ببعضهم البعض، وأفضى التقدم الهائل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال الإلكتروني في وقتنا الحالي إلى إنتاج وسائط إلكترونية حديثة للتواصل الاجتماعي، عملت على إحداث تغيير في علاقات الناس الاجتماعية وأشكال تفاعلهم وأساليب تواصلهم، ما نتج عنه تنامي في ظاهرة الاغتراب المعلوماتي.

2. الفرد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال:

إن واقع اليوم يميزه اكتساح تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة لعالم الأفراد؛ والتي أضحت تشغل أوقاتهم أكثر من أي نشاط آخر؛ في الغالب، بفعل عوامل الجذب والإبهار إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ولا تزال تشهدها مجتمعات القرن الواحد والعشرين، جعلت الفرد محاصرا من قبل هذه الوسائل تمطره بسيل من المضامين، الرسائل والمعلومات، ويزداد تشبعه بالتكنولوجيا يوما بعد آخر، ما يجعل من موضوع علاقة الفرد بهاته التكنولوجيات ميدانا بحثيا يزداد الاهتمام به من مختلف فروع المعرفة. (الطيب، 2014)

وارتبطت الثورة التكنولوجية بالتحولات العميقة التي عرفتها المجتمعات المعاصرة، وبالتغيرات الجذرية؛ التي طالت مختلف نظمها الاجتماعية؛ بنائيا ووظيفيا، والملاحظ أن لكل اختراع علمي آثار اجتماعية على الحياة الإنسانية (الرشدان، 2004)، ودفع الدور المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، في حياة المجتمعات الحديثة، الى وصف هذا العصر بعصر المعلومات/المعلوماتية، وصارت عجلة تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تدور بسرعة متزايدة؛ فائقة ومستمرة، دفعت العالم للانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع الإعلام والمعلومات لتعصف ثورة المعلومات والتكنولوجيا متعددة الوسائط بكافة جوانب الحياة (الهاشمي، 2001)، فالمستحدثات التكنولوجية حولت المجتمعات الأوروبية من مجتمعات

إقطاعية إلى مجتمعات صناعية ثم إلى مجتمعات المعرفة، وصاحَب كل مرحلة تغيرات جوهرية في طبيعة البناء العام للنسق الاقتصادي والاجتماعي؛ كظهور أماكن متخصصة للعمل الصناعي، وتغير توزيع الأدوار الاجتماعية، وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع وأدوارها؛ الجديدة التي أثرت؛ بدرجات على دورها التربوي الأساسي والمهم (الدقس، 1996)، فالخروج المفرط للمرأة للعمل؛ قد أثر وبشكل كبير في تغير موازين القوى داخل الأسرة، وعلى تبادل الأدوار وتعديل الأولويات، وإن كان هذا على حساب تربية الأبناء. (سلاطنية، 2017)

ويشير في هذه النقطة أحد أبرز المفكرين الاجتماعيين المعاصرين أنتوني جيدنز 'Anthony Giddens' أن لوسائل الإعلام أهمية تعادل ما للمدارس والجامعات في إقامة مجتمع المعرفة (جيدنز، 2005)، كما فرضت منافسة قوية على أدوار كل من الأسرة والمدرسة، والمؤسسات الاجتماعية الثقافية التربوية الأخرى. (عوفي وبن بعطوش، 2016)

وفي نفس السياق؛ يرى ويلبور شرام 'Wilbur Schramm' أن استعمالنا لكلمة ثورة عند الحديث عن التفاعلات الاجتماعية والاتصال الجماهيري، لم يكن بمحض الصدفة؛ فمنذ ظهور وسائل الإعلام، وهي تساهم وتشارك في كل تغيير اجتماعي ذي أهمية (قوي، 2006)، ويشير في هذا الصدد، أيضا، الباحث ملفين ديفلر إلى أن الإعلام يمارس دورا هاما في المجتمع، ويزيد هذا الدور كلما زاد تقدم المجتمع وتطوره. (مرعي والرشيدي، 1987)

1.2. حاجات الفرد وإشباعات وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الحديثة:

تعتبر الحاجات من الركائز الأساسية التي تحظى بالاهتمام، وتمثل نقطة ارتكاز بالنسبة للدراسات العلمية في مختلف فروع العلوم الانسانية والاجتماعية، فالحاجة هي إحساس الكائن بافتقاد شيء ما، وقد تكون داخلية أو خارجية وينشأ عنها بواعث معينة ترتبط بموضوع الهدف ؛الدافع، وتؤدي الاستجابة لموضوع الهدف إلى إشباع الحاجة وتأخذ هذه الأهداف والحاجات شكل مدرج مرتب حسب الأهمية بالنسبة للفرد.

وتعريف الحاجة بأنها حالة تتميز بالشعور بالنقص أو الرغبة في شيء، وتتطلب القيام ببعض المهام والأنشطة لإشباعها، تبعا لظروف البيئة والمؤهلات الفطرية والمكتسبة

لإشباع هاته الحاجات، وتحقيق الاتزان وعدم الشعور بالنقص. وتصنف حاجات الفرد إلى أنواع تبعا لأهميتها:

- الحاجات الأولية: (الرئيسية أو الضرورية) وهي تلك الحاجات التي لا يستطيع الفرد الاستمرار في الوجود دون إشباعها؛ كالحاجة إلى الطعام والمسكن والملبس.

- الحاجات المشتقة: وهي الحاجات الناتجة عن تواجد الفرد في جماعة لها خصائصها الاجتماعية كاللغة والتربية والتعليم وتلقين والضبط الاجتماعي.

- الحاجة التكميلية: وهي تلك الحاجات التي تحقق قدر أكبر من الانسجام الاجتماعي وتربط بين أعضاء الجماعة كالمعتقدات والشعائر الدينية والأنشطة الترفيهية والترويحية. (قناوي محمد وعلي قريش، 1998)

وتعبر وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الحديثة من أبرز المؤسسات الاجتماعية التي تساهم في خلق الحاجات من جهة وإشباعها من جهة أخرى، وتختلف مكانتها ودورها باختلاف المجتمعات، الأفراد، العمر والإطار الحضاري، فوسائل الإعلام يفترض أن تكون أدوارها مكملة لأدوار الأسرة والمدرسة، في تعليم الطفل وتنمية معارفه وإمتاعه وإشباع رغباته، فمن ناحية النمو الجسمي مثلا، تساعد وسائل الإعلام الأطفال من خلال تزويدهم بالمعلومات وتوجيههم للاستفادة من القواعد الصحية وطرق الوقاية من الأمراض، وتجنب العادات السيئة المؤدية بالنفس نحو هلاكها، أما من ناحية النمو العقلي والمعرفي فوسائل الإعلام تؤدي دورا فاعلا في تعزيز قوة التعليل، لفهم المشاكل وآليات سير الأمور لضمان سلامة التفكير وتوظيف المنطق، هذا بتقديم نماذج خلاقة واقعية أو مفترضة تحاكي الواقع وما يمكن أن يعترض يوميات الطفل، ودفع الأطفال لطرح الأسئلة؛ فجون لوك يقول في هذا الصدد:" شجعوا ميل الطفل لكثرة الأسئلة، وأقنعوا رغباتهم إن كنتم قادرين على ذلك، فهم قادرون على فهم ما تقولون" (الخميسي، 2009).

إن دور وسائل الإعلام في إشباع حاجيات الفرد المختلفة ليس عملا هامشيا، بل ينبغي أن يكون نشاطا هادفا ومخططا له؛ نظرا للمكانة التي أضحت تمثلها مختلف وسائل

الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الحديثة، وتأثيرها في قيم وسلوكيات الأفراد من جهة، وعلى باقي مؤسسات المجتمع المسؤولة على التنشئة، من جهة أخرى، فالبيئة الحداثية المعولمة التي تنشأ فيها هاته الوسائل وتؤدي خلالها وظائفها، خلقت تحديات بالنسبة لمختلف الجهات الرسمية والأهلية، لضبط العلاقة بين الفرد ووسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال.

3. التربية الإعلامية ودورها في تمكين الفرد من مواجهة مخاطر المعلوماتية:

1.3. ماهية التربية الإعلامية:

يعرف المركز الثقافي العالمي التربية الإعلامية على أنها القدرة على تفسير وبناء المعنى الشخصي للرسائل الإعلامية، والمقدرة على الاختيار وتوجيه الأسئلة، والوعي بما يجري حول الفرد بدلا من أن يكون سلبيا ومعرضا للاختراق، ويؤكد المركز على أن التربية الإعلامية أضحت أمرا ضروريا لا غنى عنه، ولا بد للجهات الرسمية وغير الرسمية العمل على تفعيل أليتها. (الحسين الحمداني، 2015)

والتربية الإعلامية حسب توصيات مؤتمر فيينا المنعقد عام 1999؛ تحت رعاية منظمة اليونسكو، تختص في التعامل مع كل وسائل الإعلام الاتصالي، وتشمل الكلمات، والرسوم المطبوعة، والصوت، والصور الساكنة والمتحركة، التي يتم تقديمها عن طريق أي نوع من أنواع التقنيات، تمكّن أفراد المجتمع من الوصول إلى فهم والطريقة التي تعمل وفقها وسائل الإعلام الاتصالية التي تستخدم في مجتمعهم، ومن ثم تمكّنهم من اكتساب المهارات في استخدام وسائل الإعلام للتفاهم مع الآخرين. (الشميمري، 2010)

وجاء في معجم المصطلحات التربوية، أن التربية الإعلامية تُعنى بتمكين الطالب من المعارف والمفاهيم والمهارات الخاصة بالتعامل مع الإعلام، وكيفية الاستفادة من المعارف المتوفرة فيه. (حسن منصور، 2014)

وهنا؛ يجب أن نوضح أمرا مهما، وهو أن التربية الاعلامية؛ عانت ولاتزال، من الخلط بينها وبين مفهوم الإعلام التربوي أو التربية بوسائل الاعلام، كما لا يمكن حصر التربية الإعلامية في المؤسسات التربوية أو التعليمية، لأن نجاح التربية الاعلامية يتطلب جملة من المعايير التي يجب مراعاتها من قبل كل من المدرسة، الاسرة، المؤسسات الاعلامية، مؤسسات المجتمع المدني، بمعنى تكامل كل من الانظمة الرسمية والانظمة غير الرسمية في تحقيق اهداف التربية الاعلامية، لأن استخدام الجمهور لوسائل الإعلام لا يحدث بمعزل عن تأثيرات النظم الاجتماعية، والبيئة الاتصالية وسياقاتها (مهنة، 2002)، فإرساء مقومات التربية الإعلامية ليست مسؤولية جهة معينة فقط وإنما هي مسؤولية جماعية، فالأسرة تشارك في عملية التخطيط لاستخدام الأبناء لوسائل الإعلام، ومناقشة الخيارات وإتاحة الفرصة لتطبيق بعض مهارات التحليل والنقد، عكس ما يراه البعض بأن التربية الإعلامية هي:" تعليم فنون الإعلام في المؤسسات التعليمية المختلفة، وتنمية الحس الإعلامي لدى الطلاب في مراحلهم المتقدمة بما يؤدي إلى تكوين حس نقدي صحيح يجعلهم يستطيعون اختيار الرسائل الاتصالية بفهم ووعي"، وهو تعريف للتعليم الإعلامي 'Media Education' الذي يعتبره الباحثون ألية لتنفيذ استراتيجيات التربية الإعلامية. (عبد اللطيف، 2011)

هذا الخلط بين مفهوم التربية الإعلامية والمفاهيم ذات الصلة؛ محو الأمية الاعلامية والرقمية، سببه ارتبط المفهوم بالسياقات التاريخية، التكنولوجيا والحضارية التي حددت أدوار وسائل الإعلام ووظائفها بالنسبة للفرد والمجتمع، يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

- المرحلة الأولى: ظهر مفهوم التربية الإعلامية في العالم أول مرة أواخر ستينات القرن الماضي، حيث ركز الخبراء على إمكانية استخدام أدوات الاتصال ووسائل الإعلام لتحقيق منافع تربوية ملموسة؛ أي اعتبارها "وسيلة تعليمية"، وتعتبر كندا السباقة في هذا المجال حيث أدرجت مادة التربية الميدياتيكية ضمن مقررات التعليم سنة 1960، لما لها من مميزات كوسائل تعليمية، وأنشأت مخابر لإنتاج حصص وبرامج تكون قريبة من الطفل ومثيرة له.(Hobbs & Jensen, 2009)

- المرحلة الثانية: بحلول السبعينات بدأ النظر إلى التربية الإعلامية على أنها تعليم الفرد وتزويده بمعارف حول الإعلام، وانصب التركيز على كشف الرسائل المزيفة، والقيم غير الملائمة؛ تزامنا مع بروز باحثين ينتمون إلى المدرسة النقدية ورواد الدراسات الثقافية في بريطانيا، وتشجيع الطلاب على رفضها وتجاوزها، بمعنى آخر مشروع دفاعي/حمائي"protectionist" يتمثل هدفه في حماية الأفراد من المخاطر التي استحدثتها وسائل الإعلام، وما عزز هذا التوجه تبلور نظرية الغرس الثقافي بعد الدراسات التي أجرتها لجنة مختصة معينة من قبل الكونغرس الأمريكي لدراسة ظاهرة تفشي العنف في الوسط الأمريكي، فالهدف الأساسي من التربية الإعلامية هو حماية أفراد الأسرة تحديدا من التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الحديثة. (محمد البدراني، 2016)

- المرحلة الثالثة: في السنوات الأخيرة تطور مفهوم التربية الإعلامية بحيث لم يعد مشروع دفاع فحسب، بل مشروع تمكين "empowerment" أيضا يهدف إلى إعداد الشباب لفهم الثقافة الإعلامية واكتساب المهارات الاتصالية، لاستخدام مضامينها وإدارة أدواتها الحديثة، في ظل تحول المجتمعات الاستهلاكية الصناعية، إلى مجتمعات استهلاك المعلومات وإدارة التكنولوجيا لتنمية الوعي بالتربية الإعلامية.(Oxstrand, 2009)

وعلى الرغم من جدة وحداثة هذا الحقل البحثي، إلا أنه تعددت المقاربات النظرية والتطبيقية، التي تصدرت بالدراسة لموضوع التربية الإعلامية، بدأ بالمقاربة السيميولوجية والجمالية؛ التي تُركِز على دراسة المحتوى الاتصالي من حيث اللغة، أشكال الخطاب، الرموز والصورة(Fedorov, 2011) ، ثم المقاربة الأخلاقية والسوسيو- سياسية، التي ركز المهتمون بها والداعمون لها على مسألة القيم، التي تروج من خلال الرسائل الإعلامية، والتنبيه إلى التأثير الذي تمارسه مختلف وسائل الإعلام على القيم السائدة، كالبحث في كيفية غرس الإشهار لمفهوم السعادة وقيم النجاح، وكذا البحث في القيم التي تتضمنها البرامج التليفزيونية والألعاب الإلكترونية، والتي تتضمن حلولا للمشاكل التي يعاني منها الفرد والمجتمع، أما المقاربة السوسيو- تاريخية والاقتصادية فتركيز على ضرورة فهم

التاريخ الثقافي والاجتماعي لتطور وسائل وتكنولوجيا الإعلام، والبنية الاقتصادية (المؤسساتية) لهذه الوسائل ودورها في تنمية المجتمع وأدائها ضمن الاقتصاد العام، والعلاقة التي تربطها أو تفرضها على إنتاج المحتوى الإعلامي، وأخيرا مقاربة استخدامات المتلقي؛ تهتم بدراسات أنماط وعادات استخدام الأفراد لوسائل الإعلام وامتلاكها، من أجل تطوير الممارسات المعرفية في كيفية استخدام الوسائل الإعلامية وتطويرها. (بوخنوفة، 2005)

2.3. التربية الإعلامية كآلية لتمكين الفرد من مواجهة مخاطر المعلوماتية:

تعد التربية من أبرز قضايا المجتمع حضورا وخطورة، لأنها تهتم بتكوين الإنسان وبناء المجتمع، والشرط الضروري لكل تقدم أو تحضر، ولا يمكن اختزال الهدف من التربية في تعليم الناس قول أو كتابة أشياء جميلة، لكن الهدف منها تعليم الفرد فن الحياة وتمكينه من أدواتها، فالتربية إذا لم تأخذ على عاتقها فكرة التغيير الاجتماعي هي تربية ميتة. (بن نبي، 1981)

ولا يختلف اثنان حول حاجة الأفراد إلى حماية تتناسب مع حالتهم الإنسانية بإفراد حقوقاً إضافية خاصة لهم، والتمييز في سن القوانين الضامنة للحقوق، والسهر على خلق أليات كفيلة بتطبيقها، ليست لمصلحة الأفراد الشخصية، وإنما هي لمصلحة المجتمع بشكل عام؛ فمن مصلحة المجتمع رعاية الأفراد وصيانة كرامتهم. (بن جيلالي، 2016)

والملاحظ خلال العقد الأول للألفية الجديدة، انتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطورها بشكل متسارع، أدى إلى تحولها لنشاط اجتماعي وجزء لا يتجزأ من الحياة اليومية للأفراد، وغيرت نمط حياته من حيث الأسلوب، الإدارة والممارسة، نظرا لخصائصها المميزة والفريدة؛ المشحونة بتقنيات للاستحواذ وآليات الإبهار، ومضامينها المتداولة-في الغالب- غير موجهة أو لنقل مضبوطة بأهداف واضحة، فهي مرتبطة باستخدام تلك المواقع وعلاقتها بالنسق الاجتماعي والقيمي بشكل خاص؛ باعتباره السياق الذي تمارس فيه، وما تحدثه من تأثيرات مختلفة في النسيج الاجتماعي والعلائقي، الذي يتدخل في الكيفية التي يستخدم بها الأفراد الوسائط الجديدة، وهذا يتوقف على الثقافة الاتصالية

للمستخدمين، التي يمكن تكريسها من خلال التربية الإعلامية، التي تهدف إلى مساعدة الأفراد، على امتلاك المهارات اللازمة والضرورية، لتمكينهم من الانخراط بشكل ايجابي مع بيئتهم الجديدة؛ والمعقدة بشكل متزايد.(koltay, 2011)

يمكن القول أن التربية الإعلامية تساهم في تزويد الأفراد برأس مال معرفي وسلوكي يُمكنّهم من التعامل الواعي مع التكنولوجيات الحديثة، حتى يسهل عليهم اتخاذ القرارات الصائبة، وتبني الأفكار وخلق التوجهات، تجنبا للوقوع في تأثيراتها الصحية، النفسية، الاجتماعية والأمنية غير المرغوب فيها، وللاستفادة في المقابل من مميزاتها وما تتيحه من إمكانية لرفع التحديات تعزيزا للقيم وروح الإبداع والمسؤولية لدى الأبناء، فالانفتاح اللامحدود على العالم أوجد العديد من الإشكاليات المعرفية، كما أحدث نقلة نوعية في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، تستدعي من المسؤولين، الباحثين والمهتمين التعمق في دراسة مخرجات ثورة المعلومات وإعلام القرن الواحد والعشرين، لبناء استراتيجيات تتيح للأفراد التعامل الواعي معها، واكسابهم المهارات والقدرات لتجنب كل ما قدم يؤثر على سلامة البناء الفكري، الأخلاقي والسلوكي لهم ويدعم استقرار المجتمع، على اعتبار أن التربية الإعلامية مشروع تربوي/ثقافي يهدف إلى تكوين الأفراد، وآلية ترفع معايير الذوق والجودة، وتحافظ على الهوية وتعزز قيم المواطنة، ويعتبر هذا الهدف إحدى الوظائف الحيوية المنوطة بمختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛ فإذا كانت مهمة الفضاءات التعليمية غالبا ما تتمحور حول التكوين الأساسي وإعداد الأجيال لخوض غمار الحياة الاجتماعية، فإن المعلوماتية تؤدي الوظيفة ذاتها للأفراد في مختلف مراحل حياتهم. (بن شيخ، 2002)

لهذا نجد التربية الإعلامية تحظى بعناية بالغة من قبل صناع القرار السياسي، الاجتماعي والثقافي في الدول المتقدمة، نظرا لوعيها بأهميتها في ظل التشبع المتزايد في حياة الفرد بمختلف الوسائل الإعلامية والتكنولوجيات الاتصالية، فوزيرة الثقافة البريطانية تيسا جويل 'Tessa jowell' ترى بأن الإلمام بمعايير التربية الإعلامية في القرن الحالي، مهارة ضرورية تضاهي في أهميتها إتقان مهارة الرياضيات أو العلوم (عبد اللطيف، 2011)، فإذا

كانت المدرسة تعمل على تمكين الأطفال من فهم محيطهم وتزيدهم بالمعارف الضرورية لتنمية شخصيتهم وبناء اتجاهاتهم وتوجيه سلوكياتهم، فإن التربية الإعلامية كغيرها من العمليات التربوية تستهدف تمكين الأفراد من أدوات البرهنة على اكتساب الحد الأدنى من الاستقلالية الفكرية التي تتيح للفرد فهم بيئته ومتطلبات عصره، وإنشاء أجيال تمتلك رصيدا معرفيا يخولها الدفاع عن مقدراتها، حقوقها وحرياتها.

الخاتمة:

إنّ الأفراد بحاجة إلى تمكينهم من فهم ما يجري حولهم وفهم خطورة أليات حروب الجيل الخامس، من خلال تعليمهم بما يسمح لهم فهم بيئتهم وما يميزها من تحديات، فرص ومخاطر، وتأهليهم للتعامل الواعي والأمن مع وسائل وتكنولوجيات العصر، للمحافظة على وتيرة النمو السليم ومواكبة ثورة المعلومات والتقدم المعرفي الهائل؛ سمة هذا العصر، وأن نجاح التربية الاعلامية كمشروع حمائي وتمكيني يتطلب جملة من المعايير التي يجب مراعاتها من قبل كل من المدرسة، الأسرة، المؤسسات الاعلامية ومؤسسات المجتمع المدني؛ بمعنى ضرورة تكامل كل من الأنظمة الرسمية وغير الرسمية لتحقيق أهداف التربية الاعلامية، لأن استخدام وسائل الإعلام والاتصال لا يحدث بمعزل عن تأثيرات النظم الاجتماعية، والبيئة الاتصالية وسياقاتها.

ويمكن القول في الأخير بأن التربية الإعلامية أضحت ضرورة ملحة وأليات يمكن توظيفها والاستفادة منها لمواجهة التحديات التي فرضتها تكنولوجيات الاتصال والإعلام الحديثة، ولتحقيق الأمن الفكري والمعلوماتي تحصينا للأفراد وحماية للأوطان.

قائمة المراجع:

1. **باللغة العربية:**

- إبراهيم بيومي مرعي، ملاك أحمد الرشيدي، الخدمات الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة، دط، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1987، ص153.

- أحمد فلاق، خالد لعلاوي، إشكاليات منهجية في أطروحات الدكتوراه لعلوم الإعلام والاتصال بالجزائر، مجلة الاتصال والصحافة، العدد08، الجزائر، 2018، ص100.

- أنطوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة :فايز الصياغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، دتاريخ، ص503.

- بشرى الحسين الحمداني، التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2015، ص96.

- بلقاسم سلاطنية، افتتاحية مجلة التغير الاجتماعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد02، 2017، ص06.

- بوحنية قوي، وسائل الإعلام والاتصال وحتمية التغير السوسيوثقافي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد14، 2006، ص221، 222.

- بيل غيتس، المعلوماتية بعد الانترنت؛ طريق المستقبل، تر: عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، الكويت، العدد 231، 1990، ص35.

- جعفر حسن جاسم الطائي، جرائم تكنولوجيا المعلومات رؤية جديدة للجريمة الحديثة، دط، دار البداية، عمان، 2010، ص108.

- جمال الدين مدفوني، التربية الإعلامية كآلية لتحقيق الأمن الفكري والاستقرار الاجتماعي، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد07، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019، ص234.

- جمال الدين مدفوني، سيف الدين عبان، أثر وسائل الإعلام على الدور التربوي للأسر الجزائرية في ظل التغير الاجتماعي، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد02، العدد11، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2018، ص66.

- جمال بوازدية، الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجرائم السيبرانية؛ التحديات والافاق المستقبلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر، ص1289.

- جون باسيت، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرون، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص53.

- جهاد صحراوي، الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من اختراق المجال العام الى إعادة تشكيل الرأي العام، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد09، العدد03، مستغانم، الجزائر، 2022، ص310.

- حسن محمد حسن منصور، تنمية مهارات النقد والانتاج للرسائل الاتصالية لدى الجمهور، المجلة العربية للإعلام والاتصال، السعودية، العدد11، 2014، ص ص292، 294.

- خالد ممدوح إبراهيم، أمن الجريمة الإلكترونية، دط، الدار الجامعية، دبلد، 2008، ص41.

- راللا أحمد محمد عبد الوهاب منصور: دور صفحات مقاومة الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي في تصحيح الشائعات المنشورة لدى الرأي العام في ضوء مفهوم حروب الجيل الخامس، المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال، العدد10، 2020، ص388.

- رشا عبد اللطيف: معايير التربية الإعلامية وكيفية تطبيقاتها في مصر على المضامين التلفزيونية من منظور الخبراء، رسالة ماجستير، قسم الإذاعة والتلفزيون، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص77.

- رشا عبد اللطيف، معايير التربية الإعلامية وكيفية تطبيقاتها في مصر على المضامين التلفزيونية من منظور الخبراء، رسالة ماجستير، قسم الإذاعة والتلفزيون، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص69.

- شادي عبد الوهاب منصور: حروب الجيل الخامس الملامح الرئيسية لأساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية، ط1، دار العربي للنشر والتوزيع، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، دبلد، 2019، ص169.

- شاهيناز طلعت، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1995، ص164.

- عبد الرحمن بن جيلالي: قصور الحماية الدستورية للطفل في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد09، العدد04، الجزائر، 2016، ص456.

- عبد القادر بن شيخ، نحن ومجتمع المعرفة العلمية، مجلة الإذاعات العربية، العدد04، تونس، 2002، ص27.

- عبد الله زاهي الرشدان، علم الاجتماع التربية، دط، دار الشروق للنشر والتوزيع، .عمان، الأردن، 2004، ص273.

- عبد المالك ردمان الدناني، تطوير تكنولوجيا الاتصال وعصر المعلومات، دط، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005، ص11 .

- عبد المجيد ميلاد: المعلوماتية وشبكات الاتصال الحديثة، ص175.

- عبد النبي عبد الله الطيب، فلسفة ونظريات الإعلام، ط1، الدار العالمية للنشر، د بلد، 2014، ص97.

- عبد الوهاب بوخنوفة، الطفل العربي والتربية على التعامل مع وسائل الإعلام السمعية البصرية الدور الغائب للمدرسة، مجلة الإذاعات العربية، العدد02، 2005، ص80.

- عبد الوهاب شادي، حروب الجيل الخامس؛ التحولات الرئيسية في المواجهات العنيفة غير التقليدية في العالم، دراسات المستقبل، العدد01، الامارات العربية المتحدة، 2017، ص أ.

- علي عبد القادر القهوجي، (1999)، الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، دط، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص07.

- علي محمد حومة، علم الاجتماع الألي، عالم المعرفة، الكويت، العدد 347، 2008، ص127.

- عوفي مصطفى، بن بعطوش أحمد عبد الحكيم، تكنولوجيا الاتصال الحديثة ونمط الحياة الاجتماعية للأسرة الحضرية الجزائرية؛ أية علاقة؟ مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد26، 2016، ص466.

- عيسى محاجبي، الثقافة المعلوماتية لدى طلبة بعض المدارس العليا في الجزائر، مجلة علم المكتبات، العدد03، جامعة الجزائر02، 2014، ص158.

- فاضل محمد البدراني، التربية الإعلامية والرقمية وتحقيق المجتمع المعرفي، مجلة المستقبل العربي، مجلد39، العدد452، لبنان، 2016، ص142.

- فريال مهنة، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص116.

- فهد بن عبدالرحمن الشميمري، التربية الإعلامية كيف نتعامل مع الإعلام، دط، د دار نشر، الرياض، 2010، ص19، 20.

- مالك بن نبي الفكرة أفرو أسيوية، تر: عبد الصبور شاهين، دط، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1981، ص135.

- مجد هاشم الهاشمي، الإعلام الكوني وتكنولوجيا المستقبل، دط، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص09.

- محمد الدقس: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط2، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1996، ص64.

- محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب والانترنت، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص09.

- محمد بن ساسي وآخرون، استخدام اللغة العربية في المعلوماتية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1996، ص232.

- محمد محمود الحيلة، أساسيات تصميم وإنتاج الوسائل التعليمية، ط1، دار المسيرة، عمان، 2001، ص75.

- معن النقري، مجتمع المعلوماتية؛ مجتمع ما بعد الصناعة ومجتمع المعلومات، دط، المركز العربي الثقافي، بيروت، دتاريخ، ص15.

2. <u>باللغة الأجنبية:</u>

- Tibor koltay : The media and the literacies: media literacy, information literacy, digital literacy, SAGE Publications, Media Culture & Society, Vol 33, N02, 2011 , PP211,221.

- Alexander Fedorov, modern media education models, Acta didactica napocensia, vol04, 2011, p74.

- Barbro Oxstrand, Media Literacy education, a discussion about Media education in the Western countries, Europe and Sweden, Paper presented at the Nordmedia09 conference in Karlstad University, Sweden, 2009, p06.

- Renee Hobbs and Amy Jensen, , The Past, Present, and Future of Media Literacy Education, Journal of Media Literacy Education(JMLE), 2009, p01.

الأمن الإعلامي واضطراب المعلومات في قضية الوخز بالإبر في الجزائر– رؤية تحليلية

Theme of communication in english ;

Media security and disinformation about algerian needle stabbing case

– analytical view –

ط. د نبيل بن مدّور– مخبر دراسات الإعلام والوسائط الرقمية

جامعة أم البواقي

benmeddour.nabil@univ-oeb.dz

د. نورة نايلي – مخبر الدراسات الثقافية والإنسانيات الرقمية

جامعة باتنة 1

noura.naili@univ-batna.dz

الملخص:

تركز ورقتنا البحثية على مسألة الأمن الإعلامي واضطراب المعلومات في سياق قضية الوخز بالإبر في الجزائر؛ وتتضمن القضية سلسلة من الهجمات تم فيها التعرض للأطفال المتمدرسين بالإبر في الأماكن العامة، وتتناول الدراسة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات الإلكترونية لنشر معلومات كاذبة وشائعات حول الهجمات، مما أدى إلى حالة من الذعر والخوف الشديد.

كما تتناول أهمية إجراءات الأمن الإعلامي الفعالة والضرورية لمنع انتشار الأخبار الزائفة وعدم الاحتمالية في مثل هذه الحالات، وكذا ضرورة أن يكون الأفراد والمؤسسات حذرين بشأن المعلومات التي يتداولونها ويشاركونها في الفضاءات الرقمية.

بشكل عام، تقدم دراستنا الكيفية منظورا تحليليا حول التفاعل المعقد بين الأمن الإعلامي واضطراب المعلومات والسلامة العامة في سياق قضية الوخز بالإبر في الجزائر بالوصف والتحليل.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإعلامي – اضطراب المعلومات – الأخبار الكاذبة - الوخز بالإبر.

Abstract :

The article focuses on the issue of Media security and information disorder in the context of the Algerian needle stabbing case. The case involves a series of attacks in which people were stabbed with needles in public places. The study examines how social media and other online platforms were used to spread fake news and rumors about the attacks, leading to widespread panic and fear.

The study argues that effective media security measures are essential to prevent the spread of misinformation and disinformation in such cases. It also emphasizes the need for individuals and organizations to be vigilant about the information they consume and share online.

Overall, the study provides a valuable analytical view on the complex interplay between media security, information disorder, and public safety in the context of the Algerian needle stabbing case.

Key words :

Media security – disinformation – fake news – needle stabbing.

المقدمة:

يعدّ الأمن الإعلامي يعد الأمن الإعلامي أحد الموضوعات الحيوية في عالمنا الرقمي المتطور، حيث يتمحور هذا المفهوم حول الحفاظ على السرية والأمان للمعلومات والبيانات الحيوية، وذلك بما يضمن عدم تعرضها للاختراق والتلاعب والتداول الغير قانوني. ومع تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل جوانب حياتنا، فإن التحديات التي تواجه الأمن الإعلامي أصبحت أكثر تعقيدًا وتحديًا، وقد تصاعدت هذه التحديات في بعض الأحيان لتتحول إلى أزمات، كما حدث في قضية الوخز بالإبر في الجزائر. ففي عام 2018، أصيب العديد من المرضى في الجزائر بأعراض تشبه أعراض وخز الإبر، وتبين فيما بعد أن هؤلاء المرضى تعرضوا للاختراق والتلاعب بملفاتهم الطبية والصحية، وقد أدى هذا الحدث إلى اضطراب المعلومات وعدم ثقة المرضى في النظام الصحي الجزائري. ومن هذا المنطلق، يعد هذا الموضوع مهمًا للغاية للباحثين والمتخصصين في مجال الأمن الإعلامي، وللقطاع الصحي بشكل عام.

وتشهد الأخبار المزيفة انتشاراً كبيراً في عصرنا الحالي، بفضل التطور السريع في منصات التواصل الاجتماعي، وتيسير النشر لكل فرد بغض النظر عن المعايير المهنية لتغطية الأحداث ونقل الأخبار. هذا الانتشار أسفر عن وقوع حالات أذى جماعي وتفاقم الأزمات السياسية والمجتمعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهذا بدوره أدى إلى تفاقم سوء استخدام منصات التواصل الاجتماعي وتصاعد أزمة الثقة في وسائل الإعلام. ومع تطور التكنولوجيا واتساع رقعة استخدام شبكة الإنترنت، زادت تداعيات التدفق الهائل من المعلومات الكاذبة على الفرد والمجتمع، وزادت خطورتها بما تحمله من تأثير على الرأي العام والخطابات الكراهية والتحريض. وبالتالي، أصبحنا نشهد تناقضاً كبيراً بين الواقع وما يتداوله الناس على منصات التواصل الاجتماعي، وخاصةً فيما يتعلق بالحملات الانتخابية والدعاية التجارية والأخبار السياسية والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نشهد اليوم ظهور منصات ومواقع ويب مخصصة لنشر معلومات مضللة تستخدمها كيانات سياسية وأنظمة سلطوية لخدمة مصالحها الخاصة،

وهذا يعد انتهاكًا لحق الأفراد والمجتمعات في الحصول على معلومات صحيحة وموثوقة. وتترتب على تداول الأخبار الكاذبة العديد من الآثار السلبية، ومنها الإضرار بالحريات الشخصية والجماعية، وتشويه الصورة الحقيقية للأحداث والأشخاص، وتشجيع الكراهية والتحريض على العنف. وعلى الرغم من تأسيس بعض المؤسسات الإعلامية الكبرى وحدات للتحقق من صحة الأخبار الزائفة، فإنها وحدها لا تستطيع مواجهة هذه المشكلة بمفردها، ويتطلب الأمر تعاونًا بين العديد من الجهات المختلفة، بما في ذلك السلطات المختصة خارج المجال الإعلامي، والفرد نفسه.

ومن هنا نطرح التساؤل التالي: **كيف يؤثر اضطراب المعلومات حول قضية الوخز بالإبر في الجزائر على الأمن الإعلامي واستقرار المجتمع؟**

أهداف الدراسة:

- تقصي الأخبار الزائفة في البيئة الرقمية
- فهم تحديات الأمن الإعلامي في قضية الوخز بالإبر في الجزائر.
- تحليل التداعيات والآثار السلبية للاختراق والتلاعب بالمعلومات الصحية في الفضاء الرقمي.
- تحديد الخطوات اللازمة لتحسين الأمن الإعلامي في البيئة الرقمية.

أهمية الدراسة:

تعدّ قضية الأمن الإعلامي في قطاع الصحة مهمة للغاية، حيث إن المعلومات الحساسة والخاصة للمرضى تخزن وتدار في الأنظمة الصحية وقد تتعرض للاختراق والتلاعب بها، مما يتسبب في اضطراب المعلومات والبيانات الصحية وقد يؤدي إلى تداعيات سلبية كبيرة على سلامة المجتمع بشكل عام.

وفي حالة وخز بالإبر في الجزائر، تم الكشف عن تلاعب بالمعلومات الصحية للمرضى وتغييرها بشكل غير قانوني، مما أدى إلى اضطراب المعلومات الصحية وانعدام الثقة بالنظام الصحي.

لذلك، فإن دراسة قضية الأمن الإعلامي في قطاع الصحة في الجزائر وتحليل التداعيات السلبية للاختراق والتلاعب بملفات المرضى الصحية تعتبر أمراً حيوياً لتحسين الأمن الإعلامي في القطاع الصحي وحماية المعلومات الحساسة للمرضى، وتحسين سلامة الرعاية الصحية وإعادة بناء الثقة في النظام الصحي.

التساؤلات العامة حول الموضوع:

تتبع العديد من التساؤلات التي يمكن تناولها في دراسة الأمن الإعلامي واضطراب المعلومات في قضية الوخز بالإبر في الجزائر، ومنها:

ما هي الآثار السلبية التي ترتبت على المجتمع الجزائري بعد وقوع حادثة الوخز بالإبر؟

ما هي الأدوات والتقنيات المتاحة لحماية المعلومات وكيف يمكن تحسين أمن المعلومات في النظام الصحي الجزائري؟

ما هي الأدوات والآليات المتاحة للمستخدمين للكشف عن المعلومات المضللة؟

مفاهيم الدراسة:

الأمن الإعلامي:

يرتبط مفهوم الأمن الإعلامي بالإجراءات والتدابير التي تتخذها المؤسسات والأفراد لحماية المعلومات الحساسة والبيانات الرقمية من الاختراق والتلاعب والاستغلال غير المصرح به، يشمل ذلك حماية الشبكات والأجهزة الإلكترونية والبرمجيات والبيانات والمعلومات الحساسة من الوصول غير المصرح به والاستخدام السلبي.

وتشمل تدابير الأمن الإعلامي تقنيات الحماية المختلفة مثل التشفير والتحقق الثنائي وأنظمة إدارة الهوية والوصول، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات الأمنية والتدريب والتوعية للعاملين في المؤسسات والأفراد حول كيفية الحماية من الهجمات الإلكترونية والتهديدات الأمنية الأخرى.

في المقابل نجد تعريفا للإعلام الأمني على انه: "هو الإعلام الذي يقوم على الوقاية من الجريمة قبل وقوعها من خلال ما يمكن أن يقوم به الّإعلام الأمني وغيره من الجهود الاتصالية وهذا بتوجيه مواد أمنية متخصصة". (جدو، 2017، صفحة 105)

ويتبين من هنا أن الفرق بين الإعلام الأمني والأمن الإعلامي يكمن في الآليات فالأمن الإعلامي يقوم على تفعيل قطاعات عديدة تقوم في الأساس على معالجة الهوية والأمن المجتمعي والجرائم أما الإعلام الأمني فهو إعلام متخصص يقوم بتوظيف الجهود الاتصالية للأجهزة الأمنية لمحاربة الجريمة بشكل عام.

اضطراب المعلومات:

يشير مفهوم اضطراب المعلومات إلى حالة عدم اليقين أو عدم الاستقرار التي تنشأ عندما تتعرض المعلومات للتلاعب أو التزوير أو الإساءة أو التسريب أو السرقة. وعندما يتعرض النظام الصحي لاضطراب المعلومات، فإن هذا يعني أن المعلومات الحساسة للمرضى قد تعرضت للتلاعب أو الاستخدام الغير مصرح به، وهذا يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على الصحة العامة والثقة في النظام الصحي. ومن أمثلة ذلك، قضية الوخز بالإبر في الجزائر حيث تعرضت معلومات المرضى للتلاعب والإساءة، وهذا تسبب في حالة من الهلع والاضطراب في المجتمع. لذلك، فإن ضمان أمن المعلومات في النظام الصحي يعد أمرًا حيويًا للحفاظ على سلامة المرضى وثقة الجمهور في النظام الصحي.

الأخبار الكاذبة:

يرجع بالقول أن ظهور المصطلح مرتبط بالصحفي الكندي Graig SILVERMAN الذي استعمله لأول مرة في تغريدة استنكر من خلالها خبرا نشر عبر موقع ناشيونال بورت نت يوم 14 أكتوبر 2014 حول فرضية الالتزام بالحجر الصحي بإحدى الولايات الامريكية 'تكساس' بسبب التبليغ عن إصابة عائلة بفيروس إيبولا (شريط، 2022، صفحة 402)، بينما تربطه بعض المصادر الأمريكية بالفوز غير المنتظر للرئيس الأمريكي دونالد ترمب سنة 2016 بعد تفشي ظاهرة تناقل وانتشار العديد من الأخبار المغالطة خلال فترة الحملة الانتخابية

للرئاسيات الأمريكية في وصفه لخصومه والصحف التي تتعرض له بالنقد، ليتم اعتماده للحديث عن تحريف المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي (بوزيان، 2021، صفحة 34).

كما جاء في ترجمة لجنة إثراء اللغة الفرنسية التعريف التالي: الأخبار الكاذبة هي معلومة مزيفة أو متحيزة يتم نشرها لتفضيل حزب سياسي على حزب آخر، أو للإساءة لسمعة شخصية أو مؤسسة او للطعن في حقيقة علمية مثبتة. (Pauline, 2019, p. 55)

وقد جاء في نتائج دراسة لحورية شريط سنة 2022 أن الأخبار الكاذبة Fake news رغم أنها مرادفة للأخبار المزيفة إلا أنها لا تفرض بالضرورة في كل الحالات توفر سوء النية من طرف ناشريها ومروجيها، فيصبح في هذه الحالة من الواجب التفريق بين "الأخبار المضللة" desinformation أي إنتاج ونشر المعلومات بهدف التعتيم والتأثير على الرأي العام بما يتوافق وتوجهات أصحابها، وبين الأخبار المغلوطة mesinformation التي تشير إلى إنتاج ونشر المعلومات الخاطئة. (ASSELIN, 2021, p. 31)

حماية البيانات هل أصبح ضرورة؟

حماية البيانات أصبحت ضرورة في العصر الحالي، حيث إننا نعيش في عالم يتسم بتزايد استخدام التكنولوجيا والانترنت، وزيادة كميات البيانات التي يتم تبادلها وتخزينها على الإنترنت.

مع تزايد كميات البيانات التي يتم جمعها وتخزينها على الإنترنت، تزداد المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني وسرقة البيانات، مما يشكل خطرًا على الخصوصية الشخصية والمعلومات الحساسة.

علاوة على ذلك، تشرع بعض الدول في تطبيق قوانين صارمة لحماية البيانات، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات العامة في الاتحاد الأوروبي GDPR، مما يتطلب من المؤسسات والشركات الامتثال لهذه القوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية بيانات المستخدمين. (السليمان، 2014، صفحة 98)

من الآثار الإيجابية المتوقعة على حماية البيانات أنه سيتم إذكاء الوعي ومحو الأمية في وسائط الإعلام على مستوى المستهلكين بما يؤثر على حماية البيانات، وقد بدأ الاتحاد الأوروبي بالفعل عددا من المشاريع لتحليل ظاهرة الأخبار الكاذبة ووضع تدابير مضادة، ونتيجة لذلك تم تحديد ركيزة واحدة هي زيادة الوعي ومحو الأمية في وسائط الإعلام، وقد يكون لمبادرات التوعية هذه أثر إيجابي على حماية البيانات بوجه عام؛ فالمستهلكون المتعلمون بوسائط الإعلام قادرون على التفكير في الرسائل الإعلامية وفهم قوة المعلومات والاتصالات، لذلك سيكون هؤلاء المستهلكون أكثر حرصًا عند الكشف عن بياناتهم الشخصية دون تفكير.

الأدوات والتقنيات المتاحة لحماية المعلومات وكيف يمكن تحسين أمن المعلومات في النظام الصحي الجزائري:

يقلل الكشف الفعال عن الأخبار الكاذبة من تشويه صورة الأفراد من الممارسات الشائعة لإخفاء مصدر نشر الكيان للأخبار الكاذبة وقرصنة حسابات الأفراد الآخرين، ويمكن التشهير بأصحاب هذه الحسابات مثلاً بانتشار أخبار كاذبة في الوقت نفسه، نظرًا لأنه من الشائع نشر الأخبار المزيفة بهدف إيذاء الأفراد أو مجموعات الأشخاص والمثال في ذلك الحملات السياسية، فإن تكنولوجيا الكشف عن الأخبار المزيفة ستحد من هذا النوع من التشهير.

ومن الآثار السلبية المتوقعة على حماية البيانات؛ الافتقار إلى الشفافية والحاجة إلى أساس قانوني حيث تجمع خوارزميات الكشف عن الأخبار الكاذبة مجموعات مختلفة من المعلومات مع بعضها البعض والتي توجد من بينها أيضًا بيانات شخصية (على سبيل المثال تتعلق بمصدر الرسائل)، وحاليًا ليست البيانات الشخصية التي تتم معالجتها في سياق الكشف عن الأخبار الكاذبة شفافة للأفراد، ولا الأساس القانوني لهذه المعالجة، ونتيجة لذلك لا يمكن للأفراد ممارسة حقوقهم بفعالية في الوصول إلى بياناتهم الشخصية وتصحيحها وحذفها.

ناهيك عن دقة الخوارزميات؛ في حين أن التكنولوجيا يمكن أن تساعد في تقييم أعداد كبيرة من حالات الأخبار الكاذبة، فإن فعاليتها مرتبطة بمعدلات الخطأ في الخوارزميات المطبقة (أحيانًا يتم تطبيق مجموعة من الخوارزميات المختلفة بالتتابع) بالنظر إلى التعقيد السياقي، فضلاً عن الاختلافات الثقافية وتحديات الذكاء الاصطناعي، قد يؤدي الكشف عن الأخبار المزيفة إلى نتائج متحيزة، وقد يؤدي ذلك إلى حظر المعلومات الحقيقية أو فئات المستخدمين/الآراء التي تم تهميشها.

وكذلك زيادة صنع القرار الآلي، فقد تتكون تكنولوجيا الكشف عن الأخبار الكاذبة بشكل أساسي من أدوات الكشف الآلي التي يجب تطبيق الرقابة البشرية الفعالة عليها، وكثيرا ما تكون الموارد البشرية المخصصة للرقابة غير كافية وقد لا يتمكن الأشخاص المعنيون بالبيانات من ممارسة حقوقهم في الإشراف البشري و/أو الوصول إلى بياناتهم الشخصية.)جبريل, 2021(

تمتد الأخبار الكاذبة عبر الفضاءات الرقمية بسرعة كبيرة ويمكن أن تؤثر على الرأي العام بشكل كبير، بالنظر إلى اعتماد الكثيرين على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للأخبار، وبذلك تؤثر الأخبار الكاذبة على صنع القرارات وتغيير مسار الديمقراطية حسب نوعية ومحتوى الرسائل التي تنتشر عبر الفضاء الرقمي، ناهيك عن تسبب هذا النوع من الأخبار الكاذبة على الصحة النفسية عند تداول أخبار تبث الرعب والقلق وتزرع الخوف في نفسية الجمهور الملتقي، وفي الجانب الاقتصادي يؤدي تداول الأخبار الكاذبة إلى إحداث أزمات ومشاكل اقتصادية في الفترات الصعبة ومثال ذلك ما حدث في أزمتي الحليب والسميد مؤخرا، ضف إلى ذلك صناعة عداء سياسي دولي بسبب بث عبارات ومواقف بين الدول تذكي نار الفتن؛ والأزمة الجزائرية المغربية خير دليل على ذلك ولا ننس ما أجج الصراع الروسي الأوكراني، فالأخبار الكاذبة تؤدي إلى التأثير على الرأي العام وتغيير الاتجاه وتشويه الحقائق والتلاعب بالتاريخ.

حلول واستراتيجيات عامة مقترحة لتفادي الأخبار الكاذبة لتحقيق الأمن الإعلامي:

يعد التحقق من المصادر المتعددة أحد أهم الأشياء، لأنه عندما تجد خبرا يهمك قد تكون معلوماته دقيقة، لكن لا تجعل هذا المكان هو المصدر الوحيد الذي تذهب إليه، ويوصي الناس بإجراء أبحاثهم حول استهلاك المعلومات ومصادرها.

فقد أشار تقرير للبروفيسور سبايسر من جامعة فرانكلين أنه يتوجب التحري من مصادر المعلومات في حالة ما إذا قرأنا مناشير تبدو واهية وغير صحيحة، لذا نبحث عن أخطاء القواعد والتأكد من الحصول على الجهة الباعثة أو المصدر للتأكد من الحقائق ومدى مصداقية القناة أو الوسيلة أو الناشر. (جدو، 2017، صفحة 107)

ويقول سبايسر: «كانت الأخبار الكاذبة جزءًا من انتخابات عام 1800، لذلك من المحتمل أن تكون جزءًا من انتخابات 2018 و2020 في المستقبل». «الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها التعامل معها هي تسليح أنفسنا بالمعلومات التي نحتاجها لبذل قصارى جهدنا حتى لا نتأثر بها سلبًا»

كما توجد الآن بعض الردود المثيرة للاهتمام على ظاهرة الأخبار المزيفة في جميع أنحاء العالم، فقد قامت وزارة الداخلية في الحكومة التشيكية على سبيل المثال، بإنشاء مركز لمكافحة الأخبار الكاذبة بعد ظهور 40 موقعًا باللغة التشيكية تحتوي على قصص كاذبة، معظمها عن المهاجرين، ويحاول المتخصصون العاملون في المركز مواجهة المعلومات الكاذبة عبر موقع ويب مخصص لإيصال وجهة نظر الحكومة، إذ تريد وزارة الداخلية الآن العمل مع شركة Facebook لوقف انتشار الأخبار الكاذبة قبل نشرها، وبالطبع هناك قضايا أخلاقية حول إزالة المحتوى، لذلك يجب على الحكومات أن تعمل بجدية لتحقيق توازن جيد، وبدلاً من إلغاء القصص تمامًا قالت الوزارة إنها تهدف إلى العمل جنبًا إلى جنب مع شركات التكنولوجيا والمؤسسات الإخبارية لمساعدة المواطنين على اتخاذ خيارات أكثر استنارة. (السليمان، 2014، صفحة 102)

ومن هذا المنطلق تعمل الجهات الحكومية الجزائرية على اعتماد نظام إلكتروني عالمي للكشف عن الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة ومتابعتها، والعمل على الحد من تداولها أو دحضها قبل انتشارها، حيث أصدرت وزارة الاتصال والتكنولوجيات الرقمية.

آليات تحقيق أم إعلامي في الفضاء الرقمي

يمكن تحقيق الأمن الإعلامي من خلال تعزيز الأسس الأساسية التالية:

- الالتزام بالمعايير الصحفية والأخلاقية في جميع الأنشطة الإعلامية، والتي تشمل تحقيق المصداقية والدقة والحياد في تغطية الأخبار والمعلومات.

- توفير الحماية والأمن للصحفيين والعاملين في الإعلام من الاعتداءات الجسدية واللفظية، وضمان عدم التعرض لأي ضغوط أو تهديدات من قبل الجهات المعنية بتغطية الأخبار.

- توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة للصحفيين والعاملين في الإعلام، وضمان الحفاظ على سرية المصادر والمعلومات المستلمة والمنشورة.

- توفير التدريب والتعليم المستمر للصحفيين والعاملين في الإعلام بشأن السلامة والأمن الإعلامي، بما في ذلك الاستخدام الآمن للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

- التعاون مع الجهات الأمنية والمنظمات المعنية بتحقيق الأمن الإعلامي، والتبليغ عن أي اعتداءات أو تهديدات قد تتعرض لها وسائل الإعلام وعامليها.

- توفير الحماية والأمن اللازمين للمصادر المستخدمة في التغطية الإعلامية، بما في ذلك الحفاظ على سرية هويتهم ومعلوماتهم الشخصية.

- تشجيع التعددية الإعلامية والتفاعل بين وسائل الإعلام المختلفة، وتوفير مساحات للحوار والنقاش المفتوح بين الصحفيين والجمهور.

- تعزيز الوعي العام بأهمية الأمن الإعلامي وضرورة تحقيقه.

الخاتمة

تهدف الجهود إلى توعية المستخدمين وتثقيفهم حول أهمية الأمن الإعلامي وكيفية الحفاظ عليه. عبر تقديم دورات تدريبية وورشات عمل ومحاضرات تثقيفية متنوعة لتحقيق هذا الهدف.

وتعتمد طرق تحقيق الأمن الإعلامي في الفضاء الرقمي على التحقق من المصادر التي نستقي منها الأخبار وكذا مدى مصداقية المنصات التي تذيع وتبث الأخبار وتتداول المحتوى الإعلامي عبر صفحاتها ومنتدياتها، كما يتوجب تطبيق القوانين على المخالفين والساعين إلى تحقيق البلبلة ونشر الذعر بين المواطنين من خلال الأخبار التضليلية التي تنتشر عبر محتوياتهم.

ومن أهم المعايير التي تضمن الأمن الإعلامي عبر الفضاءات والمنصات الرقمية بالنسبة للإعلاميين هي الالتزام بخصائص وأساسيات العمل الصحفي وأخلاقيات المهنة النبيلة، خاصة بالنسبة للصحفيين الأحرار او الناشطين عبر صفحاتهم الشخصية، من خلال تحقيق المصداقية والحياد وكذا تحقيق الدقة في بث الأخبار لتحقيق الأمن المجتمعي والابتعاد عن المعلومات المضللة والإشاعات.

ومن بين النتائج المحصل عليها في هذه الدراسة العمل الحكومي على إنشاء منصات خاصة بتعقب نشر وبث المعلومات المغلوطة، والمواقع والصفحات التي تبث أخبارا كاذبة، والعمل على التعاون بين مختلف المنظمات الحكومية على المستوى الدولي من أجل محاربة ظاهرة انتشار وتداول الأخبار التضليلية، ويكون ذلك عبر توفير برمجيات الحماية والأمان الرقمي والعمل على تجنب الاختراقات الشبكية، والسعي وراء التحديث المستمر لتلك البرمجيات التي تواكب التطور السريع لمنصات النشر الإخباري واعتمادها على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

قائمة المراجع:

Christophe ASSELIN. (2021). *Fake news: 5 points importants à connaitre pour les comprendre et les combattre* . Paris: Digimind.

Escande-Gauquie Pauline. (2019). *Comprendre la culture numérique*. Paris: Dunod.

حسان جبريل. (12 جوان, 2021). *في زمن كورونا.. الجزائر تطارد الأخبار الكاذبة وتسجن مروجيها*. تم الاسترداد من وكالة أناضول: www.anadolu.tr/hassandjebril/136652

حورية شريط. (2022). الأخبار الكاذبة fake news مفهوم جديد أو وجه جديد للدعاية والتضليل الإعلامي. *مجلة الدراسات الإعلامية*، 402.

علي عبد الله السليمان. (2014). *الأمن الإعلامي؛ دراسة في النظرية والتطبيق*. لندن: دار الساقي.

فؤاد جدو. (2017). آليات تحقيق الأمن الإعلامي في ظل ثنائية الانكشافية الإعلامية ومنطق الأمننة. *المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 01، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر*، ص 104.

نصر الدين بوزيان. (2021). الأخبار الكاذبة، الذباب الإلكتروني وتزييف الوعي: سبل الوقاية ومساعي المواجهة. *مجلة اكاديميا للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 05*، 34.

الأمن المعلوماتي هل هو دائما مبرر لانتهاك الخصوصية والحد من حرية التعبير؟

أ.د. حميد بوشوشه

جامعة قسنطينة 3

مقدمة

غيرت التطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم الكثير منن ملامح العمل الإعلامي وطرق مراقبته وساهمت في توفير فرص كثيرة للاطلاع على المعلومات وانتقالها بين الأفراد والهيئات والمؤسسات، بصورة اختزلت المسافات والزمن، وأصبحت المجتمعات الحديثة تعتمد بشكل متنامي على تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات المتصلة بالشبكة العالمية، غير أن هذه الثورة ورغم إيجابياتها اللامتناهية جلبت أيضا آثارا سلبية مست قيما جوهرية تخص الأفراد والمؤسسات والدول في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية والعسكرية، وسلامة البنى التحتية للمعلومات الوطنية الحساسة لا سيما المعلومات الشخصية وأمن الأطفال، وبرز معها ما يعرف بجرائم المعلوماتية أو جرائم الحاسب، التي تنوعت أساليب ارتكابها وتزايدت مخاطرها وحجم الخسائر الناجمة عنها حتى باتت تشكل مصدر تهديد لاقتصاديات وأمن الدول، التي ترتكز مصالحها الحيوية على هذه التقنية، وهي في مواجهة ذلك تجد نفسها إما مرغمة أو بإرادتها مضطرة لتبني استراتيجيات وخطط وقوانين وتشريعات من اجل الحماية من الخطر لكنها في ذات الوقت تنتهك خصوصيات الناس والمؤسسات تحت نفس الغطاء ما يطرح الكثير من الجدل حول هذه الوسائل الوقائية التي قد يصعب فيها تحديد الجاني والضحية ومجالات التدخل، لان مفاهيمها وتطبيقاتها تختلف من دولة إلى أخرى، وفي الجزائر على غرار دول كثيرة تم إصدار قانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي من اجل التعاطي مع إفرازات التطورات

التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات وتوفير إطار قانوني للتدخل والحماية في آن واحد، لكنه لا يمنع بالضرورة انتهاك الخصوصية في كثير من الحالات التي ما فتئت تعتبرها منظمات حقوق الإنسان تمس بالحريات والحقوق الأساسية وتطالب بتحصينها أكثر .

الإشكالية

تطرح هذه الورقة البحثية إشكالية قائمة بقوة في مجال التعامل مع إفرازات التطورات التكنولوجية وما وفرته من فرص ومساحات للانتقال السريع للمعلومة وسهولة ارتكاب الجرائم المعلوماتية والتعدي على خصوصيات الأفراد والمؤسسات، في مقابل سعي الدول والحكومات إلى تبني استراتيجيات وترسانات من التشريعات والقوانين التي تتيح لها إمكانية مراقبة ما يتم تداوله وملاحقة مرتكبي الجرائم ما يجعلها في كثير من الأحيان متهمة أيضا بانتهاك الكثير من الحقوق الأساسية للإنسان كالخصوصية والمعلومات والبيانات الشخصية والصور وغيرها من المسائل التي تشكل مادة خام للانتقادات والشكاوي التي تتبناها هيئات ومنظمات حقوق الإنسان وتطالب فيها بضرورة أن تراعي القوانين والتشريعات خصوصيات الناس، وان تحصنها من الاختراق، وان لا تتخذ من حجج الحماية من الخطر ذرائع لانتهاك خصوصيات وأسرار وبيانات الأشخاص والمؤسسات التي تستغل بدورها هذه التكنولوجيا في علاقاتها وتعاملاتها مع المحيط الداخلي والخارجي بعيدا عن المراقبة والعراقيل التي تسببها أساليب التسيير التقليدية خصوصا عندما يتعلق الأمر بحركة رؤوس الأموال وانتقال الأشخاص وتوسيع مجالات التعامل الاقتصادي والتجاري وحتى الثقافي عندما يتعلق الأمر بتظاهرات وعروض ترويجية .وهو ما يطرح إشكالات كثيرة حول مدى احترام سلطات الدول لتشريعاتها الداخلية والتشريعات والعهود الدولية فيما يتعلق بالخصوصية وهوية الأشخاص عندما تقوم ببعض الإجراءات الأمنية تحت غطاء مكافحة الجريمة المعلوماتية وحماية الأمن القومي وهو ما ينطبق أيضا على الجزائر التي حاولت تكييف بعض التشريعات مع التطورات الحاصلة وسنت قانونا يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين عند معالجة المعطيات الشخصية استوعبت من خلاله بعض الاختلالات، ولكنه لم يسد كل الثغرات التي يمكن أن تكون مسالك لانتهاك الخصوصية،

وهو ما يتمحور حوله التساؤل الرئيسي لهذه الورقة البحثية : إلى أي مدى تحترم الجزائر خصوصية الأفراد والمؤسسات في مكافحة الجريمة المعلوماتية وضمان الأمن السيبراني ؟ ومنه تتفرع تساؤلات أخرى:

- ما هي الأخطار التي تشكلها التطورات التكنولوجية والهجمات السيبرانية على الأمن القومي ؟

- من هم الفاعلون وكيف يمكن التصدي لهم ؟

- هل التشريعات القائمة تسمح بمعالجة المعطيات والبيانات بشكل آمن ولا ينتهك الخصوصية والهوية ؟

- كيف يمكن التوفيق بين ضرورات الأمن وحماية الحقوق الأساسية للإنسان؟

وبالأرقام يقول **ويبروت** * ناشر البرمجيات أن هناك أكثر من 100.000 نوع من برامج التجسس على الانترنيت وأكثر من 300 ألف موقع تستضيفهم وان أي كمبيوتر محمول عادي وموصول بالانترنيت تجد به 28 برنامج تجسس في المتوسط مركبة فيه وغير معروفة للمستعمل كما أن أكثر من 80 بالمائة من حواسيب الشركات عليها برنامج تجسس أو أكثر وهذه البرامج تشارك في حوالي 70 بالمائة من الهجمات (1).وهي أرقام قد تكون اكبر في غياب إحصائيات دقيقة جعلت الكثير من الدول تضع مسألة الأمن السيبراني كأولوية في سياساتها الدفاعية الوطنية، وترصد أغلفة مالية ضخمة لأجل تامين شبكاتها وأنظمتها المعلوماتية بالإضافة إلى تخصيص أقسام وسيناريوهات خاصة بالحرب السيبرانية ضمن فرق الأمن الوطني ودعم وتفعيل كل الجهود الأمنية التقليدية لمحاربة الجرائم الالكترونية، وكافة أوجه المخاطر السيبرانية.

1) ماذا يعني الأمن السيبراني؟

مصطلح السيبرانية هو واحد من أكثر المصطلحات تردداً في معجم الأمن الدولي، وتشير المقاربة الإيتيمولوجية لكلمة "cyber" إلى أنها لفظة يونانية الأصل مشتقة من كلمة "kybernetes" بمعنى الشخص الذي يدير دفة السفينة، حيث تستخدم مجازاً

للمتحكم"govenor" ، أما الأمن فهو نقيض الخوف، أي بمعنى السلامة .والأمن مصدر الفعل أمن أمنا وأمانا وآمنة :أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، ويقال: أمن من الشر، أي سلم منه .وقد عرّفه قاموس بنغوين للعلاقات الدولية بأنه مصطلح يشير إلى غياب ما يهدد القيم النادرة (2) ويعرف اصطلاحا بأنه مجموعة من الإجراءات المتخذة في مجال الدفاع ضد الهجمات السيبرانية ونتائجها التي تشمل تنفيذ التدابير المضادة المطلوبة (3)، وهذا ما ذهب إليه الكاتبان Neittaanmàki Pekka , Lehto Martti في كتابهما الموسوم Cyber Security : Analytics,Technology and Automation ، حيث اعتبرا أن الأمن السيبراني عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي اتخذت في الدفاع ضد هجمات قراصنة الكمبيوتر وعواقبها، ويتضمن تنفيذ التدابير المطلوبة . بينما عرفه ادوارد أمورسو Edward Amoroso بأنه وسائل من شانها الحد من خطر الهجوم على البرمجيات أو أجهزة الحاسوب أو الشبكات وتشمل تلك الوسائل المستخدمة في مواجهة القرصنة وكشف الفيروسات ووقفها وتوفي الاتصالات المشفرة .(4) بينما عرفه الاتحاد الدولي للاتصالات في تقرير له صادر في 2010-2011 بأنه مجموعة من المهمات مثل تجميع وسائل وسياسات وإجراءات أمنية ومبادئ توجيهية ومقاربات لإدارة المخاطر وتدريبات وممارسات فضلى وتقنيات يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبرانية وموجودات المؤسسات والمستخدمين .(5) وهو أيضا مجموع الأطر القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى الوسائل التقنية والتكنولوجية والتي تمثل الجهود المشتركة للقطاعين العام والخاص المحلية والدولية التي تهدف إلى حماية الفضاء السيبراني مع التركيز على ضمان توافر أنظمة المعلومات وتمتين الخصوصية وحماية سرية المعلومات الشخصية واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية المواطنين والمستهلكين من مخاطر الفضاء السيبراني(6) بينما يمكن تعريفه إجرائيا في هذه الورقة البحثية بأنه جميع الوسائل التقنية والإدارية التي يتم استخدامها لمنع الاستخدام غير المسموح أو المصرح به وسوء الاستغلال، واستعادة المعلومات الالكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها بهدف توافر واستمرار عمل نظم المعلومات وتامين حماية وسرية وخصوصية البيانات الشخصية

2) ماهو الهجوم السيبراني؟

يقصد بالهجوم السيبراني استخدام أنشطة متعمدة لتغيير أو إفساد أو خداع أو إضعاف أو تدمير أنظمة الحاسوب أو شبكات الحاسوب أو المعلومات أو البرامج المدرجة في هذه الأنظمة أو الشبكات وقد يستخدم الهجوم السيبراني في منع المستخدمين من الولوج إلى حاسوب أو خدمة معلومات أو ما يصطلح عليه بهجوم الحرمان من الخدمة أو لتدمير الآلات التي يتحكم فيها الحاسوب أو لتدمير أو تغيير بيانات حيوية مثل الجداول الزمنية لاستخدام عمليات لوجستية عسكرية .(7)

3) الأخطار التي يمكن أن يشكلها الهجوم السيبراني

لقد بات الأمن السيبراني يشكل جزءا أساسيا من أي سياسة أمنية وطنية حيث بات معلوما أن صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبي والصين والهند وغيرها من الدول أصبحوا يصنفون مسائل الأمن السيبراني كأولوية في سياستهم الدفاعية الوطنية فقد أعلنت أكثر من 130 دولة حول العالم عن تخصيص أقساما وسيناريوهات خاصة بالحرب السيبرانية ضمن فرق الأمن الوطني إضافة إلى الجهود الأمنية التقليدية لمحاربة الجرائم الالكترونية الاحتيال الالكتروني والأوجه الأخرى للمخاطر السيبرانية (8) المتمثلة أساسا في :

أ- خطر اختراق وتخريب البنى التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

هناك أنماط خطيرة للغاية من الهجمات السيبرانية تستهدف إعاقة الخدمات الحيوية وكذلك نشر برمجيات خبيثة وفيروسات لتخريب أو تعطيل البنى التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونظم التحكم الصناعية الحيوية خاصة في المرافق الهامة(منشآت الطاقة النووية والغاز والبترول والكهرباء والطيران والنقل بأنواعه وقواعد البيانات والمعلومات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية) وذلك عبر قنوات تشمل الشبكات اللاسلكية والذاكرة النقالة، بالإضافة إلى القنوات الأخرى الشائعة مثل البريد الالكتروني ومواقع الانترنيت والشبكات الاجتماعية وشبكات الاتصالات السلكية مما يؤثر بشكل

مباشر وملموس على البنى التحتية لتلك المنشآت والمرافق وكل الخدمات المختلفة والأعمال المرتبطة بها.

ب- خطر الإرهاب والحرب السيبرانية:

انتشرت منذ سنوات نوعية جديدة من الهجمات والجرائم السيبرانية تعتمد على تقنيات معقدة ومتقدمة كالحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي أو أجهزة تنصت على شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية وبرمجيات لفك التشفير واختراق أنظمة امن الحواسيب لتسخيرها في القيام بعمليات إجرامية وتعاملات مشبوهة دون علم أصحابها فيما يسمى بالشبكات الآلية حيث يمكن أن تضم شبكة آلية واحدة عشرات أو مئات الآلاف أو الملايين من الحواسب والأجهزة المتصلة بالانترنيت التي يمكن استخدامها لشن هجمات متنوعة مثل الهجمات الموزعة لإعاقة الخدمات على شبكات ومواقع مستهدفة لأغراض إجرامية كالتخريب والإرهاب والتهديد والترهيب والابتزاز، في حين يمكن تطوير الفيروسات المعقدة والشرسة على مستوى متقدم ويستلزم منظومة خبرات مركبة لا تتوفر إلا في الدول التي تملك تكنولوجيات متقدمة وذلك لأغراض استراتيجيه وحربية يمكن لتلك الدول استخدامها إلى جانب الهجمات العسكرية التقليدية فيما يسمى بالحروب السيبرانية كما يمكن إن تستخدمها المنظمات الإجرامية والإرهابية في العمليات الإرهابية والجرائم المنظمة وتعطيل البنى التحتية للدول .

ج- خطر سرقة الهوية الرقمية والبيانات الخاصة:

تعد سرقة الهوية الرقمية من اخطر الجرائم التي تهدد مستخدمي الانترنيت ومستقبل الخدمات الالكترونية حيث قد تتعرض البيانات الشخصية للمستخدم للسرقة بهدف انتحال شخصيته والاستيلاء على ممتلكاته أو أمواله أو للزج باسمه في تعاملات مشبوهة أو غير قانونية وعادة ما يستعين سارق الهوية بمعلومات موجودة بالفعل على الانترنيت وخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع المهنية المفتوحة أو قواعد البيانات والمعلومات القومية والشبكات الخاصة بالخدمات الحكومية المختلفة، كما قد تتعرض

البيانات الخاصة بالمؤسسات العامة والشركات للسرقة مما يكبدها خسائر كبيرة بالإضافة إلى الإضرار بسمعتها وخسارتها لعملائها .

4) من هم الفاعلون ؟

نظرا لطبيعة تكنولوجيا المعلومات فان نطاق الفاعلين الذين قد يقومون بعمليات ذات أهمية لا يقتصر فقط على أفراد وأشخاص عاديين، أو مجموعات إرهابية، أو مجموعات تحترف الجريمة المنظمة يكون هدفهم الربح وكسب المال من خلال مجرمين يسعون إلى تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة حيث يجلبون من خلال عمليات الاستغلال السيبراني معلومات قيمة مثل أرقام بطاقات الائتمان أو بيانات الولوج إلى الحسابات المصرفية أو الأسرار التجارية أو خطط تطوير الأعمال أو استراتيجيات التفاوض على العقود بهدف تعطيل جداول إنتاج المنافسين أو تدمير بيانات قيمة تخص احد المنافسين أو تستخدم لابتزاز المال من الضحايا (9)، أو التأثير على الحملات الانتخابية وتغيير مؤشرات البورصات المالية على المستوى الوطني والدولي، بل يمتد أيضا إلى دول تمتلك قدرات هجومية سيبرانية وإمكانيات تقنية كبيرة، إذ كثيرا ما يقال مثلا أن روسيا مسؤولة عن الهجمات السيبرانية على استونيا عام 2007 وجورجيا عام 2008 (8)وان الصين مسؤولة عن كثير من الهجمات السيبرانية في عديد الدول(10) وأن الولايات المتحدة وإسرائيل مسؤولة عن الهجوم السيبراني على المنشآت النووية الإيرانية (**الفيروس "ستوكسنت"**) لكن تبقى الإشكالية في الإثبات بالدليل القاطع أن القيادة السياسية لهذه الدول أعطت الأوامر بتنفيذ هذه الهجمات.

5) أنواع الهجمات والجرائم الإلكترونية:

- استخدام الحواسيب وشبكة الإنترنيت للتخطيط لجرائم مثل السرقة، تزوير أوراق أو مستندات، اختلاس أموال، الاحتيال والتخطيط لجرائم ضد الأطفال والقصر، واقتحام المواقع الالكترونية وإيقافها عن العمل من خلال إغراقها بالرسائل أو بوسيلة أخرى أو تدميرها؛ (11)

- هجمات البرامج أو الأكواد الخبيثة والتي تشمل هجمات الفيروسات وبرامج الاختراق وبرامج التجسس الإلكتروني؛
- هجمات الأبواب الخلفية: أحيانا يترك المصممون والمبرمجون طرقا خفية للوصول إلى أجهزة الحاسوب والشبكات من اجل استخدامها لاحقا لأعمال التطوير والصيانة ويستغل المهاجمون هذه الطرق عند اكتشافها للدخول إلى أجهزة الحاسب والشبكات بطرق غير شرعية؛
- كسر كلمات المرور: ويعني بها عملية استعادة كلمة المرور من قواعد البيانات أو من خلال انتقالها في الشبكة؛
- الهجوم الاستقصائي: هو الهجوم الذي يحدث عن طريق تجربة جميع الاحتمالات الممكنة لكلمة المرور أو الأرقام السرية للوصول إلى كلمة المرور الصحيحة؛
- هجوم اختطاف البروتوكول: يحدث في هذا الهجوم التقاط حزم البيانات التي تمر في الشبكة ثم تغييرها ثم إعادتها مرة أخرى إلى الشبكة لتكمل مسارها بعد أن يتم تعديل البيانات من خلال هذا الهجوم؛
- هجمات الخداع: هي طريقة للوصول إلى الأجهزة بطرق غير شرعية بإرسال رسائل خادعة تحتوي عنوان انترنيت يجعل الرسالة تبدو وكأنها قادمة من جهة موثوقة؛
- الرسائل غير المرغوب فيها عبر البريد الالكتروني: حيث يحتوي مضمون هذه الرسائل في غالب الأحيان على ملفات بها برامج أو أكواد خبيثة؛
- هجمات الهندسة الاجتماعية: يخلط هذا النوع من الهجوم بين النواحي الاجتماعية واهتمامات الأفراد وبين المهارات الفنية في خداع الضحايا وكسب ثقتهم للإدلاء بمعلومات سرية يتم استغلالها لسرقة المعلومات والأموال الكترونيا من خلال تزوير التوقيعات الالكترونية والسطو على أرقام البطاقات الائتمانية .أو للاستدراج والتغرير بالقصر والأطفال لاستخدامهم في مخططات إجرامية وإرهابية مختلفة؛(12)

- هجوم التصفح : حيث يطلع المهاجم على المعلومات المهمة والسرية ويرى كل ما يفعله المستخدم على الأجهزة وينظر المهاجم إلى شاشة ومن ثمة يعرف بعض المعلومات السرية. (13)

6) فيما تكمن خطورة الهجمات السيبرانية؟

أ- **استنادها إلى تقنيات متقدمة ومتطورة**: إذ غالبا ما تكون هذه التقنيات حكرا على دول كبرى وشركات كما أنه غالبا ما تكون هذه التقنيات سرية وغير متاحة للتصدير أو البيع وقد تحتوي النسخ القابلة للتصدير منها على أبواب خلفية أو ثغرات تجعلها مصدرا لتهديدات إضافية.

ب- **سرعة وسهولة انتشارها**: حيث إن نشر الفيروسات الخبيثة أو شن هجمات إعاقة الخدمات وغيرها من الأخطار السيبرانية يمكن إن يحدث بسهولة وسرعة فائقة في ظل انتشار واتساع استخدام شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونظرا لسهولة شن الهجمات والفيروسات عبر الحدود من أي مكان وبأرخص التكاليف كما يصعب وقد يستحيل تعقب مصدر تلك التهديدات والأخطار في الوقت المناسب لتداركها والتغلب عليها.

ج- **اتساع نطاق تأثيرها**: سواء من حيث التأثير المباشر أو غير المباشر على البنى التحتية وما قد يتبعه من أضرار أو خسائر فادحة وكذلك من إمكانية الإضرار بمصالح الجهات العامة والخاصة والتأثير على آلاف أو ملايين المستخدمين في وقت واحد وفي ظرف قصير .

7) القطاعات الأكثر تعرضا للهجمات الإلكترونية:

تعتبر قطاعات الأعمال بكافة أنواعها إلى جانب القطاعات المالية وحتى الأمنية والعسكرية الأكثر تعرضا للهجمات الالكترونية، حيث تتعرض قطاعات التدقيق والمحاسبة وقطاعات التامين والفندقة والطيران والتجارة وغيرها إلى مسح البيانات الشخصية والبيانات الالكترونية بشكل عام أو تشفيرها أو منع الوصول إليها أو تعطيلها والاستيلاء على صفحات شبكاتها بهدف الابتزاز والحصول على الأموال والترويج أو المشاركة أو التسهيل لعمليات تحويل لفائدة أشخاص أو منظمات إجرامية وإرهابية.

وتظهر الإحصاءات العالمية أن الخسائر المادية التي تتكبدها القطاعات التجارية سنوي أكثر من 400مليار دولار وان هناك 90 مليون حادث مرتبط بالأمن السيبراني إضافة إلى الثغرات الأمنية الموجودة في الهواتف الذكية والتطبيقات المختلفة وتحتل الإمارات العربية المرتبة الأولى (14) .

8) قضايا وخسائر بملايين الدولارات:

تعتبر قضية التأثير على الانتخابات الأمريكية عام 2016 من أكثر القضايا التي أسالت حبرا كثيرا ولا تزال حتى الآن تحوز على اهتمام وسائل الإعلام العالمية وشبكات التواصل الاجتماعي .

وقد قدر الباحثون في معهدIBM ، حجم الخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة بسبب هذه القضية بما يزيد عن 35 مليون دولار أمريكي، وهي القضية التي وجهت فيها أصابع الاتهام إلى روسيا بوقوفها وراء تنفيذ تلك الاختراقات إلا أن هذا الاتهام لم يتم إثباته بدليل تقني ولم تتأكد صحته لأن الشخص المخترق مهما كان بسيطاً لا يمكن أن يكون غبياً إلى درجة أن يترك الأثر الرقمي IP واضحاً للعيان، كما أنه يمكنه الاختفاء الكترونياً تحت نطاق أي دولة يختارها سواء عبر مناطق روسيا أو كوريا الجنوبية بينما هو يقيم في احد شقق واشنطن أو نيويورك أو لوس أنجلس (15)

ومن أشهر الاختراقات التي حدثت أيضا خلال عام 2018 تلك التي عرفتها شركة الخطوط البريطانية للطيران، حيث شن القراصنة هجوما معقدا استهدف شراء حوالي 380 ألف تذكرة سفر، ورغم أن العملية لم تشمل البيانات المتعلقة بتفاصيل الرحلات وجوازات السفر، إلا أنها أدت إلى انخفاض قيمة أسهم شركة IAG المالكة لشركة الطيران بنحو 3 في المائة في تداولات نهاية صباح الهجوم في سوق لندن. ويعتبر عام 2018 عام الاختراقات الأمنية، حيث شهد العالم كله ارتفاعاً كبيراً في عمليات اختراق أنظمة الأمن الإلكتروني وتسريب بيانات الملايين من المستخدمين نذكر منها على سبيل الحصر تسريب بيانات 500 مليون عميل في سلسلة ماريوت الفندقية، اختراق جوجل بلوس + Google وتسريب بيانات 52.5 مليون مستخدم، اختراق موقع Quora وتسريب بيانات 100 مليون مستخدم، اختراق

موقع Chegg وتسريب بيانات 40 مليون عميل، اختراق موقع فيسبوك وتسريب بيانات 29 مليون مستخدم، اختراق موقع Ticketfly وتسريب بيانات 27 مليون مستخدم .(16)

كما تعتبر قضايا الابتزاز الالكتروني Pay ranson وقضايا طلب الفدية من أكثر القضايا التي يحترفها قراصنة الانترنيت حيث يقومون باختراق أجهزة أشخاص ومنظمات ويحصلون من خلالها على معلومات حساسة أو وثائق سرية أو وسائط متعددة ثم يقومون بنسخ تلك البيانات وتقلها إلى أجهزتهم لابتزاز أصحابها بمبالغ مادية مقابل إعادة تلك المعلومات لهم، ويضطر الكثيرون للدفع حفاظا على المركز الاجتماعي أو السياسي أو خوفا من الفضيحة .

9) إستراتيجية مواجهة الأخطار السيبرانية:

من المتوقع أن يصل سوق التامين ضد الهجمات الالكترونية "السيبرانية " إلى 17.55 مليار دولار أمريكي في عام 2023 بعد ان كان 4052 مليار دولار عام 2017 مسجلا معدل نمو سنوي مركب يبلغ 25.4 بالمائة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023 وفقا للتقرير العالمي Global Cyber SecurityInsurance Maret 2023-2018 (17) وحتى الآن يعتبر التامين من الآليات الأساسية المعمول بها لمواجهة الأخطار السيبرانية إلى جانب آليات أخرى نعرضها فيما يلي:

أ- **الدعم السياسي المؤسسي الاستراتيجي والتنفيذي:** ويشمل ذلك الوعي بخطورة التهديدات السيبرانية وضرورة التعامل معها كأولوية وبأعلى قدر من الأهمية والجدية مع الاهتمام بالاستعداد المسبق بما يشمل الخطط الإستراتيجية والتنفيذية وخطط الطوارئ وآليات التنسيق وإعداد الكوادر والتجهيزات التقنية واللوجستية.

ب- **الإطار التشريعي:** وضع الإطار التشريعي الملائم لأمن الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية وحماية الخصوصية وحماية الهوية الرقمية وامن المعلومات وذلك بمشاركة كل الأطراف المعنيين وذوي الخبرة في القطاعات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والاستعانة بالخبرات والتجارب والبرامج الدولية ذات الصلة بإعداد وتدريب المختصين في إنفاذ القانون في الجهات القضائية والشرطية، وإيجاد آليات للتعاون والتعامل مع المستحدثات التقنية التي تتغير في كل حين .

ج- **الإطار التنظيمي** : وضع الإطار التنظيمي وإنشاء منظومة وطنية لحماية امن الفضاء السيبراني في إطار إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني وحماية البنية التحتية للمعلومات الحساسة (18)، بالإضافة إلى وتامين البني التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونظم قواعد البيانات والمعلومات القومية وبوابات الخدمات الحكومية والمواقع الحكومية على الانترنيت وذلك بإعداد وتفعيل ما يعرف بفرق الاستعداد والاستجابة لطوارئ الحاسبات والشبكات في القطاعات الحيوية على المستوى الوطني، وتكون هذه الفرق مسؤولة عن أعمال المتابعة الأمنية لشبكات الاتصالات والمعلومات الوطنية والحواسب المتصلة بها وعن التعامل مع أخطار سيبرانية تهددها أو هجمات سيبرانية توجه إليها وعن التوعية والإعداد لمواجهتها .

د- **البحث العلمي والتطوير وتنمية صناعة الأمن السيبراني:** تشجيع ودعم وتنمية البحث العلمي والتطوير ودعم التعاون بين الجهات البحثية والشركات الوطنية خاصة في مجال تحليل البرمجيات الخبيثة وتحليل الأدلة الرقمية، وتامين نظم التحكم الصناعية وتطوير أجهزة وأنظمة تامين النظم والشبكات والتشفير وقواعد البيانات الكبرى ...الخ

هـ- **زيادة الاستثمار في الأمن التكنولوجي**: إن سوق تأمين مخاطر الإنترنت والهجمات الالكترونية أو ما يطلق عليه Cyber Insurance يتطور بسرعة مع عدد متزايد من شركات التأمين التي تسعى للاكتتاب بشكل اكبر في هذا الخط رغم أن بعض الأخطار المتعلقة بالانترنت تعتبر كبيرة ويصعب جدا تأمينها. كما تبحث الكثير من الشركات أيضا عن حلول خارجية لإدارة مخاطر الإنترنت الخاصة بها، بما في ذلك نقل المخاطر إلى أطراف ثالثة متخصصة يمكنها أن تكون قادرة على استيعابها.

و- **وضع وتنفيذ خطط وحملات للتوعية**: المجتمعية بالأخطار المحدقة جراء الاستخدامات العشوائية أو غير المؤمنة للبرمجيات والخدمات الالكترونية المختلفة وضرورة حماية الخصوصيات وإطلاق برامج حماية للأطفال والمحافظة على خصوصيات المجتمع وتطوير سياسة وطنية لرفع الوعي حول قضايا الأمن السيبراني، ردع الجريمة السيبرانية (18)

ز- **التعاون مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية:** وذلك بهدف تبادل الخبرات وتنسيق المواقف في مجال امن الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية التي لا تقف أمامها لا حدود سياسية ولا حدود جغرافية.

10) تحديات الهوية الخصوصية:

تطرح الأدوات التي تستخدم لمكافحة الجريمة السيبرانية تحديات قانونية وتنظيمية وإشكالات أنها تفتح المجال لاحتمالات انتهاك حقوق الإنسان وخصوصا عندما يتعلق الأمر بسرية المعلومات الشخصية والولوج إلى بيانات ومعلومات الأشخاص لظروف أو مبررات معينة قد يساء فيها استخدام تلك الأدوات أو تشوبها تجاوزات أو تعسفات (حالات سوء استغلال القوة أو المراكز والإغراءات المختلفة) التي من شأنها أن تضر بمصالح ومراكز الأشخاص في المجتمع، بما في ذلك الحق في الخصوصية السيبرانية وحماية المعلومات السرية الشخصية. وهي انشغالات وتحديات تطرحها بقوة المنظمات الحقوقية على مستويات مختلفة ولأجل ذلك بادرت الكثير من الدول ومنها الجزائر إلى إصدار تشريعات تحمي الأشخاص والبيانات والمعلومات الشخصية وتقنن هوامش الولوج إلى بعض الخصوصيات، وتقر جزاءات مختلفة تجاه الانتهاكات والتصرفات غير المبررة أو التعسفات. فهناك الاتفاقية بشان الجريمة السيبرانية التي ابرمها مجلس أوروبا واعتمدت في بروكسل يوم 23 نوفمبر 2001.

وهي أول اتفاقية توضع للتعاطي مع الطابع الدولي للجريمة السيبرانية ودخلت حيز التنفيذ في جوان 2004 في دليل الأمن السيبراني للدول النامية، وتضمنت هذه الاتفاقية القانون الجنائي الأساسي الذي يصنف المخالفات السيبرانية المتمثلة أساسا في المخالفات التي ترتكب ضد السرية والسلامة والتوافر الخاص ببيانات ونظم الحاسوب والمخالفات ذات الصلة بحقوق التأليف وبحقوق النشر.

كما تضمنت أيضا قانون إجرائي تضمن أساسا المحافظة المسرعة على بيانات الحاسوب وحركة البيانات والإفشاء السريع بها للسلطات المختصة والبحث عن بيانات الحاسوب المخزنة والإمساك بها والحماية الكافية لحقوق الإنسان والحريات، وتركت

هامش الحرية لكل دولة أن تعتمد التدابير التشريعية وغيرها من التدابير الضرورية لفرض ولايتها القضائية على بعض المخالفات دون الإضرار بقانونها المحلي، بالإضافة إلى التوجيه الأوروبي لعام 1995 سنت قوانين أخرى في دول مختلفة لحماية المعلومات الشخصية مثل ألمانيا قانون 21 جانفي 1997، الأرجنتين قانون حماية المعلومات الشخصية 1996 النمسا قانون 18 أكتوبر 1998 بلجيكا قانون 8 ديسمبر 1992 الولايات المتحدة الأمريكية قانون حماية الحقوق الفردية 1974 وقانون بشأن قواعد بيانات المعلومات الخاصة 1988، وفرنسا قانون تكنولوجيا المعلومات والحرية الصادر في 6 جانفي 1978 وعدل سنة 2004 وجمهورية التشيك قانون حماية المعلومات الشخصية في نظم الحاسوب . وفي الجزائر هناك قانون 09/04 المؤرخ في 05 غشت 2009 المتضمن للقواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها الذي حدد جملة من الإجراءات الكفيلة بتسهيل عملية المراقبة والمتابعة أمام الجهات المختصة بمكافحة هذا النوع من الجرائم وقانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الذي اشتمل على 76 مادة وتضمن أحكاما جزائية متعلقة بمحاربة الانتهاكات المختلفة، لكنه أكد في مادته السابعة على ضرورة حماية ومعالجة المعطيات الخاصة بالأشخاص وعدم المساس بها دون موافقة الشخص المعني ووضع فقط بعض الاستثناءات لذلك عندما يتعلق الأمر بالتزام قانوني يخضع له الشخص المعني أو المسؤول عن المعالجة أو لحماية الشخص المعني أو لتنفيذ مهمة ذات مصلحة عامة، وشدد في المادة 12 على ضرورة حماية حقوق الطفل واشترط في معالجة موافقة الممثل الشرعي وعند الاقتضاء ترخيص قضائي وكل ذلك في محاولة للتكيف مع التشريعات والمواثيق الدولية وفي نفس الوقت توفير ضمانات قانونية ضرورية لحماية المعطيات والمعلومات الشخصية (20) وهي تشريعات بقدر ما تهدف إلى توفير الحماية من الهجمات السيبرانية وأخطارها، فهي أيضا حسب الكثيرين تمس بخصوصيات الأفراد والهيئات وتوفر فرصة لأطراف معينة قد تمس بخصوصيات الآخرين دون علمهم ما يتنافى مع المواثيق والأعراف الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .

المراجع

1- دليل الأمن السيبراني للبلدان النامية، الاتحاد الدولي للاتصالات، سويسرا 2006

* ويبروت هو أحد عمالقة الحماية ضد التهديدات السيبرانية

2 - https://political-encyclopedia.org

3- Ibid.

4 – Ibid.

5 – Ibid.

6- دلال العودة الصراعات الدولية الحديثة دار الطلائع للنشر والطباعة القاهرة ط1 2015 ص 232

- 7https://e3arabi.com/

8 - سماح نجيب الحرب العالمية الالكترونية دار التفوق والطباعة القاهرة ط1 2015 ص 132

9– William Jackson ,cyber attacks in the present tense 123stonia says .

http.// www.gcm.com online .vol1 –n01 le 28/11/ 2007

10 – دراسة لمجلس البحوث الوطني بعنوان التكنولوجيا والسياسة والقانون والأخلاق فيما يتعلق بامتلاك الولايات المتحدة قدرات الهجمات السيبرانية واستخدامها

William owns kenethdam Hebert lin national academic press

http : www .nao.edu.catalog .php

11 – https://www.edarabia.com/ar/9

12 – Types of Cyber Crime , How Cyber Security Professionals Prevent attacks » . online.norwich.edu,6-5-2018

13 – https://cyberone.co/

14 – د محمد صالح العتوم صحيفة الرأي الأردنية تاريخ النشر 2019 /08/08

15 –نشرة الاتحاد المصري للتامين العدد 68، سنة 2019

http://www.ifegypt.org/DetailsPage.aspx ?Page_Id=219

16 – نشرة الاتحاد المصري للتأمين، عدد رقم 67

17 – نفس المرجع

18 – علي زياد العلي المرتكزات النظرية في السياسات الدولية دار الفجر للنشر والتوزيع ص 226

19 – www.conventions.coe.int/Treaty/FR/Treaties/Html/185.htm

20- قانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

A Comprehensive Survey on Media Security using Deep learning–based Techniques

Souhila Kettouche [1], Walid Hariri [2]

Doctor of Computer Science

[1] RELA(CS)2 labs, Larbi Ben M'hidi University - Oum El Bouaghi, Algeria

Associate Professor of Computer Science

[2] Labged Laboratory, Computer Science Department, Badji Mokhtar Annaba University, Annaba, Algeria

ABSTRACT :

In the recent years, media security and information risks in digital spaces are a growing concern for individuals and organizations worldwide. Risks to media security have changed over time as cybercriminals have developed more effective attack strategies. Some of the most prevalent types of cyber dangers include malware, phishing schemes, ransomware attacks, and social engineering attacks. Cybercriminals are increasingly using artificial intelligence and machine learning algorithms, which makes it more difficult to identify and stop these attacks

To safeguard their digital assets, companies and people are investing more and more in cybersecurity solutions. A few examples of this are the use of firewalls, antivirus software, intrusion detection systems, and encryption technology. Using security frameworks like the National Institute of Standards and Technology Cybersecurity Framework (NIST CSF) and ISO/IEC 27001 can also aid firms in creating a thorough security posture.

However, there is no assurance that these measures will be effective, so it is important to use a combination of different techniques and approaches, including artificial intelligence to reduce the risks and improve overall security.

Artificial intelligence (AI) has emerged as a crucial tool for media security and reducing information threats in digital spaces. Effective security measures are more important than ever as the world relies more and more on digital platforms. AI has emerged as a powerful technology for addressing this challenge by providing advanced threat detection and prevention capabilities, automating content filtering and moderation, improving user behavior analysis, enabling identity verification, and facilitating anomaly detection.

Deep learning (DL) considered as one of the existing approaches for detecting malicious content in images and videos , including spam, phishing, and fake news, this is confirmed by the massive studies used DL strategy in the literature. In this paper, efforts have been made to

provide a recent overview of the existing methods using DL approaches to enhance media security in digital spaces.

Index Terms— media security, cybersecurity, Artificial intelligence, Deep Learning, Digital spaces

ملخص

أصبحت أمن الوسائط الإعلامية ومخاطر المعلومات في الفضاءات الرقمية في السنوات الأخيرة، تثير قلقًا متزايدًا للأفراد والمنظمات في جميع أنحاء العالم. تغيرت مخاطر أمن الوسائط الإعلامية مع مرور الوقت حيث طور القراصنة السيبرانية استراتيجيات هجومية أكثر فعالية. وتشمل بعض أنواع الخطر السيبراني الأكثر شيوعًا البرامج الضارة ومخططات الاحتيال والهجمات الفدية وهجمات الهندسة الاجتماعية. ويستخدم القراصنة السيبرانيون بشكل متزايد خوارزميات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، مما يجعل من الصعب تحديد وإيقاف هذه الهجمات.

لحماية أصولهم الرقمية، تستثمر الشركات والأفراد المزيد والمزيد من حلول الأمن السيبراني. ومن أمثلة ذلك استخدام الجدران النارية وبرامج مكافحة الفيروسات وأنظمة كشف الاختراق وتقنية التشفير. يمكن أيضًا استخدام إطارات الأمن مثل إطار عمل الأمان السيبراني لمعهد القياس والمعايير التقنية (NIST CSF) و ISO/IEC 27001 للمساعدة في إنشاء موقف أمني شامل.

مع ذلك، لا يوجد ضمان بأن هذه التدابير ستكون فعالة، لذا من المهم استخدام مجموعة من التقنيات والنهج المختلفة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لتقليل المخاطر وتحسين الأمن بشكل عام.

ظهرت تقنية الذكاء الاصطناعي (AI) كأداة حاسمة لأمن الإعلام وتقليل التهديدات المعلوماتية في المساحات الرقمية. إن التدابير الأمنية الفعالة أكثر أهمية من أي وقت مضى حيث يعتمد العالم أكثر فأكثر على المنصات الرقمية. ظهر الذكاء الاصطناعي كتقنية قوية

للتعامل مع هذا التحدي من خلال توفير قدرات كشف ومنع التهديدات المتقدمة، وتحسين عمليات تصفية ومراقبة المحتوى، وتحسين تحليل سلوك المستخدم، وتمكين التحقق من الهوية، وتيسير كشف الأنماط غير المعتادة.

يُعَدُّ التَّعَلُّم العَمِيق (DL) أحد الأساليب الموجودة لاكتِشاف المحتوى الخبيث في الصُّور والفيديوهات، بما في ذلك الرِّسائل العشوائية والصَّيد الاحتيالي والأخبار الزّائفة، وقد تمَّ تأكيد ذلك من خلال الدِّراسات الضَّخمة التي استخدمت استراتيجيات التَّعَلُّم العَمِيق وفي هذا البحث، بُذِلَتْ جهودٌ لتوفير نظرةٍ شاملةٍ حديثةٍ للأساليب الموجودة باستخدام أساليب التَّعَلُّم العَمِيق لتعزيز أمن الوسائط في المساحات الرَّقميَّة.

الكلمات المفتاحية: أمن الوسائط الإعلامية، الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، التعلم العميق، الفضاء الرقمي

INTRODUCTION

In today's world, the use of digital media has become an integral part of our daily lives [1]. Digital media includes various types of data, such as images, videos, audio files, and text documents, which are created, stored, and transmitted through digital devices and networks. However, with the increasing use of digital media, the issue of media security has become more critical than ever [2]. Media security refers to the protection of digital media from unauthorized access, manipulation, and theft. Digital media is vulnerable to various types of attacks [3], such as hacking, malware, phishing, and social engineering, which can compromise the integrity and confidentiality of the data. The consequences of media security breaches can be severe, ranging from reputational damage to financial loss and even legal implications.

One of the primary challenges associated with media security in digital spaces is the sheer volume of data that is created and transmitted every day. The vast amount of data makes it difficult to monitor and protect every single piece of digital media. Furthermore, the fast-paced nature of digital communication means that media security measures must be constantly updated and adapted to keep up with new threats.

To address these challenges, various methods and techniques have been developed. These include encryption, digital watermarks, and steganography, among others [4].

Encryption [5] is the process of converting plaintext or readable data into an unreadable format (ciphertext) by using an encryption algorithm and a key. Only authorized parties who possess the correct key can decrypt the ciphertext back into its original plaintext. Encryption is used to secure data from unauthorized access, theft, or modification while it is being transmitted or stored. It ensures that sensitive information remains confidential and cannot be accessed by unauthorized individuals. However, There are concerns about the security of encryption algorithms themselves, as some algorithms have been shown to be vulnerable to attacks or have been compromised by government agencies.

A digital watermark [6] is a digital signal or marker embedded into digital media such as images, audio or video files to provide information about the authenticity or ownership of the media. The watermark can be visible or invisible and may contain information such as copyright details, the owner's name, or a unique identifier, it can help to prevent unauthorized use of copyrighted material and can also be used to track the use of media across different platforms and channels, However, this method can be vulnerable to removal or alteration by sophisticated attackers and it can also be visually distracting or reduce the quality of the media, which can affect its usability.

Steganography [7] is the technique of hiding secret data within other data (e.g. a message hidden within an image) in such a way that it is difficult to detect. This method is often used in combination with encryption to provide an additional layer of security. The hidden data is embedded within the carrier data in a way that it is not easily detectable, and can only be accessed by those with the correct knowledge or key. Steganography can be used for covert communication or to hide sensitive information in plain sight. However, this technique can be vulnerable to detection by sophisticated analysis techniques. Even small modifications to the stego media can disrupt the hidden message,

and the use of steganography may increase the size of the media, which can cause practical problems.

More advanced methods are required to enhance media security. One approach that has shown significant potential in enhancing media security is the use of deep learning (DL) techniques [8]. DL is a subset of machine learning that uses artificial neural networks to analyze and learn from complex data. DL algorithms are designed to automatically learn from large amounts of data and discover patterns and relationships that are not easily detectable by human analysis. This makes the technique particularly well-suited for tasks such as image and video analysis, speech recognition, natural language processing, and many other applications.

In the context of media security, DL techniques have been used to develop various models and algorithms for analyzing and processing multimedia content [9]. One common application of DL in media security is image classification, which involves the use of convolutional neural networks (CNNs) to classify images based on their content [10]. CNNs are designed to analyze images at different levels of abstraction, from low-level features such as edges and textures to high-level concepts such as objects and scenes. Another DL technique that has been used in media security is generative adversarial networks (GANs) [11], which are designed to generate realistic synthetic media. GANs consist of two neural networks: a generator network that produces synthetic media and a discriminator network that attempts to distinguish between real and synthetic media. By training the two networks together, GANs can generate highly realistic synthetic media that can be used for various purposes, such as training DL models or augmenting existing media datasets.

DL techniques have also been used in content-based multimedia authentication, where the authenticity of multimedia content is verified by analyzing various features such as texture, color distribution, and image content [12]. DL algorithms can compare these features with those of known authentic media to detect any discrepancies or anomalies that may indicate tampering or manipulation. Overall, the use

of DL techniques in media security has shown significant potential for enhancing the security and integrity of multimedia content. Researchers are continually exploring new applications of DL in media security, and the widespread availability of large datasets and powerful computing resources is enabling them to develop more sophisticated models and techniques.

In this paper, we provide an overview of the different types of threats to media security in digital spaces and the methods used to prevent and mitigate these attacks. We also discuss the different types of media that are vulnerable to security breaches, such as images, videos, and audio files, and the unique challenges associated with securing each type of media. Another section of this paper covers the role of deep learning in addressing the issue of media security in digital spaces.

THE DIFFERENT TYPES OF MEDIA THAT ARE VULNERABLE TO SECURITY BREACHES

In today's digital age, the ease of sharing and distributing multimedia content online has made media security a significant concern. Different types of media can be vulnerable to various security breaches, and it is essential to understand these vulnerabilities to protect against them.

text-based media: This includes articles, news stories, blogs, and other forms of written content. These types of media can be vulnerable to threats such as phishing attacks [12], where cybercriminals use social engineering tactics to trick users into giving away login credentials or sensitive information.

Audio media: This includes podcasts, music, and other forms of audio content. Audio media can be vulnerable to threats such as deepfakes, where realistic but fake audio recordings are created to spread false information or manipulate public opinion.

Video media: This includes videos, movies, and other forms of visual content. Video media can be vulnerable to threats such as deepfakes and video manipulation [13], where video content is edited or manipulated to spread false information or damage reputations.

Image media: This includes photographs, graphics, and other forms of visual content. Image media can be vulnerable to threats such as image manipulation and image-based attacks, where malicious code is hidden within image files and used to infect computers or networks.

Social media: This includes platforms such as Facebook, Twitter, and Instagram, which are used to share various forms of media content [14]. Social media can be vulnerable to a range of threats, including phishing attacks, fake news, cyberbullying, and other forms of online harassment.

It's important to note that each type of media is vulnerable to different types of security breaches. For example, text-based media is more susceptible to phishing attacks, while video media is more prone to deepfakes and video manipulation. Therefore, it's crucial for individuals, businesses, and organizations to be aware of the different types of threats that can affect their specific type of media and take appropriate measures to protect their content from security breaches.

AN OVERVIEW OF THE DIFFERENT TYPES OF THREATS TO MEDIA SEQURITY IN DIGITAL SPACES

Media security is a critical concern in digital spaces due to the widespread availability of sophisticated editing tools and the ease with which multimedia content can be shared and distributed online. There are several types of threats to media security that can have serious consequences [15], such as the spread of false information, damage to reputations, and threats to national security. the most common types of threats to media security in digital spaces include:

Deepfakes

Deepfakes [16] are a type of digital manipulation technique that uses AI [17] to create images or videos that appear to be real but are actually completely fabricated. They use deep learning algorithms that analyze and learn from large amounts of data to create convincing fakes that are difficult to distinguish from genuine content. Deepfakes can be used to create misleading or false information, impersonate individuals, and damage reputations. For example, a deepfake video could be created to

show a politician or public figure saying or doing something that they never actually did, which could harm their reputation or impact the outcome of an election. This technique can also be used to create fake news or propaganda, which can be used to manipulate public opinion or spread false information [18]. For example, a deepfake video could be created to show a leader of a country announcing a false statement, which could potentially start a war. The rise of this technology has raised concerns about the potential for this type of content to be used for malicious purposes. As the technology becomes more advanced, it becomes increasingly difficult to detect fake content, which can have serious consequences for individuals and society as a whole. To combat this threat, there is a need for the development of technologies that can detect and verify the authenticity of digital content. Additionally, it is important for individuals and organizations to be vigilant and to use critical thinking when evaluating the authenticity of online content.

Cybercrime

Cybercrime [19] is a term used to describe criminal activities carried out using the internet or other digital technologies. There are two main types of cybercrime: software-based attacks and social engineering attacks [20]. Software-based attacks involve the use of malicious software, or malware, to gain unauthorized access to systems and networks, which can then be used to steal or destroy data. Common types of malware include viruses, Trojans, ransomware, and spyware. Social engineering attacks, on the other hand, use psychological manipulation to trick individuals into giving away sensitive information such as login credentials. Examples of social engineering attacks include phishing, spear phishing, and pretexting.

The threat of cybercrime is significant, and it is essential that individuals and organizations take steps to protect themselves. This includes implementing strong password policies, using antivirus and anti-malware software, and regularly updating security systems. It is also crucial to educate people about the risks of cybercrime and the measures they can take to safeguard themselves. By staying informed and taking proactive steps to enhance their digital security, individuals

and organizations can minimize their risk of falling victim to cybercrime.

Malware

Malware [21] is a type of software that is specifically created to cause harm or exploit vulnerabilities in computer systems, networks, or devices. Cybercriminals often use various delivery methods, such as email attachments, infected websites, or malicious software disguised as legitimate programs, to distribute malware. There are several types of malware, including viruses, trojans, ransomware, spyware, adware, botnets, and rootkits [22]. Viruses replicate themselves and cause damage to systems and data, while trojans are disguised as legitimate software but contain malicious code that grants unauthorized access to systems and networks [23]. Ransomware encrypts files on a victim's computer and demands payment for the decryption key. Spyware is designed to spy on computer activity and steal sensitive information, while adware displays unwanted advertisements or pop-ups on devices. Botnets[24] are networks of infected devices controlled by cybercriminals for launching DDoS attacks or sending spam, and rootkits are designed to hide their presence, making them difficult to detect and remove. It is crucial to take preventive measures, such as using anti-malware software, regularly updating security systems, and being cautious when opening emails or visiting websites, to protect against malware and its potential damage.

Social engineering

Social engineering attacks [25] are a type of cyber threat that relies on psychological manipulation to deceive individuals into divulging sensitive information. These attacks take advantage of human nature and use various tactics to gain access to confidential data. Phishing attacks [26] are a common form of social engineering, where cybercriminals send emails or messages that appear to be from a legitimate source, such as a bank or social media platform, to trick individuals into giving away their login credentials. Spear phishing [27] is a more targeted type of phishing attack that is directed at specific individuals, often using information gathered from social media or

other sources to make the attack more convincing. Pretexting [28] is another type of social engineering attack where cybercriminals impersonate someone else, such as a company employee or law enforcement officer, to gain access to sensitive information. Other tactics used in social engineering attacks may include baiting, where cybercriminals offer something of value in exchange for sensitive information, where they offer a service in exchange for confidential data. Social engineering attacks can be difficult to detect [29], as they rely on human error rather than technical vulnerabilities, making it essential to educate individuals about the risks and to implement security measures to protect against them.

Cyber espionage

Cyber espionage [30] is a type of threat to media security in which individuals or organizations use digital tools and techniques to gather sensitive information from other organizations or individuals. This can include stealing trade secrets, intellectual property, financial information, or other confidential data [31]. Cyber espionage is often carried out by state-sponsored actors or organized criminal groups seeking to gain a competitive advantage or to profit from stolen data. The techniques used in cyber espionage can vary widely, but they often involve the use of advanced hacking techniques, such as exploiting zero-day vulnerabilities or using sophisticated malware to gain access to targeted systems. One of the most high-profile examples of cyber espionage is the 2016 hack of the Democratic National Committee (DNC) during the U.S. presidential election, which was attributed to Russian state-sponsored hackers. The hack resulted in the release of sensitive emails and other documents, which were used to influence the outcome of the election.

Denial-of-service (DoS)

Denial-of-service (DoS) attacks are a common type of cyberattack that aims to disrupt the availability of a website or network to its intended users [32]. These attacks can be carried out in various ways, including flooding the target with traffic, sending numerous requests to a server, or using a botnet to coordinate the attack from multiple

sources. DoS attacks can cause significant damage to businesses and organizations, particularly those that heavily rely on their online services. They can result in loss of revenue, damage to reputation, and even legal liability. Moreover, some DoS attacks may serve as a diversionary tactic to distract IT staff while other, more serious attacks are carried out. There are different types of DoS attacks, including network-centric attacks that target network devices and infrastructure, application-centric attacks that focus on specific applications or services, and distributed denial-of-service (DDoS) attacks. DDoS attacks use a network of compromised devices, called a botnet, to overwhelm the target with traffic from multiple sources, making it difficult to block the attack.

DEPP LEARNING "AN OVERVIEW"

Deep learning is a subset of machine learning [33], which is a type of AI that involves training algorithms to recognize patterns and make predictions based on data. Deep learning is characterized by the use of artificial neural networks, which are designed to mimic the structure and function of the human brain. One of the key advantages of deep learning is its ability to learn from large amounts of data without being explicitly programmed. This is achieved through the use of layers of interconnected nodes, or neurons, that process information and makes predictions based on the patterns they identify in the data. Deep learning has been applied to a wide range of fields, including image and speech recognition, natural language processing, and even playing games like Go and chess. Deep learning algorithms have shown significant potential in detecting and preventing various types of security threats in the context of media content [34]. One such threat is deepfakes, where realistic but fake media content is created using sophisticated machine learning techniques. Deep learning algorithms can be trained to recognize patterns and anomalies in media content and detect whether a piece of content is genuine or fake. Similarly, deep learning algorithms can be used to prevent image-based attacks, where cybercriminals can use various techniques to embed malware into image files or use steganography to hide malicious data within images.

DL can be trained to detect such anomalies in image data and prevent such attacks from occurring. In addition to these applications, DL algorithms have been used in content-based multimedia authentication to verify the authenticity of multimedia content by analyzing various features such as texture, color distribution, and image content. These algorithms compare these features with those of known authentic media to detect any discrepancies or anomalies that may indicate tampering or manipulation.

Overall, deep learning algorithms have emerged as a promising tool in enhancing the security and integrity of media content in digital spaces. With the increasing availability of large datasets and powerful computing resources, researchers are continually exploring new applications of deep learning in media security to develop more sophisticated models and techniques.

DEEP LEARNING ALGORITHMS FOR SECURING MEDIA CONTENT

Deep learning algorithms are revolutionizing the way we secure media content, making it more reliable, efficient, and effective. These algorithms are designed to learn and identify patterns from large sets of data, allowing them to make accurate predictions and decisions based on real-time information. The use of deep learning algorithms has become increasingly popular in securing media content [34], with many applications and use cases emerging in recent years. From preventing unauthorized access and piracy to identifying and blocking inappropriate content, deep learning algorithms have shown tremendous potential in improving the overall security of media content. Some of the commonly used deep learning algorithms for securing media content include:

Convolutional Neural Networks (CNNs):

CNNs are a type of deep neural network architecture that are particularly effective at learning from images or visual data [35]. The key feature of CNNs is that they use a series of convolutional layers that apply a set of filters or kernels to the input image, which helps the network to learn local patterns and features. In the context of securing media content, CNNs can be trained to detect and prevent unauthorized

access by analyzing the visual characteristics of the media. For example, watermarks or logos can be added to the media as an indicator of authorized access. CNNs can be trained to recognize these visual markers and compare them against a database of authorized sources. If the watermark or logo is not recognized or is inconsistent with the authorized sources, the CNN can flag the media as potentially unauthorized. Similarly, CNNs can be used to identify and block inappropriate or harmful content, such as explicit or violent imagery. By training the CNN on a large dataset of images that are labeled as appropriate or inappropriate, the network can learn to recognize visual patterns that are indicative of inappropriate content. For example, it might learn to recognize nudity or violent imagery and flag those images as inappropriate or harmful.

CNNs are a powerful tool for securing media content by learning from visual data. By using a combination of pre-trained and custom models, media companies can detect and prevent unauthorized access, protect their intellectual property, and keep their users safe from harmful or inappropriate content.

Recurrent Neural Networks (RNNs):

RNNs are a type of neural network [36] architecture that are designed to analyze sequential data, such as text, speech, or music. The key feature of RNNs is that they have a recurrent connection that allows the network to learn dependencies between time steps, making them particularly useful for tasks where the input data has a temporal structure. In the context of securing media content, RNNs can be used to detect and prevent piracy or copyright infringement by analyzing the text descriptions of the media and comparing them against authorized sources. For example, a media company might provide a database of authorized descriptions for their media, and an RNN can be trained to recognize those descriptions and flag any descriptions that do not match the authorized sources. RNNs can also be used to predict future trends in media consumption by analyzing user behavior and preferences over time. By training an RNN on a large dataset of user interactions with media, such as clicks, views, or purchases, the network can learn to

recognize patterns in user behavior and predict future trends. For example, it might learn that users who watch a lot of science fiction movies also tend to watch a lot of action movies, and use that knowledge to suggest new content to users. RNNs are a powerful tool for securing media content by learning from sequential data. By using a combination of pre-trained and custom models, media companies can detect and prevent piracy or copyright infringement, predict future trends in media consumption, and provide better recommendations to their users.

Generative Adversarial Networks (GANs):

GANs are a type of deep learning model [37] that consist of two neural networks - a generator network and a discriminator network - that work together to generate new data that is similar to a given dataset. The generator network learns to generate fake media that is similar to the real media, while the discriminator network learns to distinguish between the real media and the fake media generated by the generator. In the context of securing media content, GANs can be used to generate fake media that is indistinguishable from the real media, making it difficult for attackers to create counterfeit copies. For example, a media company might use a GAN to generate fake images or videos that have the same visual features as their real media, but with small variations that are difficult for attackers to reproduce. These variations can be controlled by the company and used as a secret watermark to identify their authorized media. GANs can also be used to detect and prevent unauthorized access by generating fake media that contains hidden watermarks or other security features that are only visible to authorized users. For example, a media company might add a hidden watermark to their authorized media that is only visible when the media is viewed through a specific app or device. A GAN can be trained to generate fake media with the same hidden watermark and then analyze it to determine whether the watermark is present. If the watermark is not present, the GAN can flag the media as potentially unauthorized. GANs are a powerful tool for securing media content by generating fake media that is difficult to replicate and by detecting unauthorized access through the

use of hidden security features. By using a combination of pre-trained and custom models, media companies can protect their intellectual property and prevent piracy and copyright infringement.

Autoencoders

Autoencoders [38] are a type of neural network that is used for data compression and feature extraction. The network is designed to learn a compressed representation of the input data, which can be used to reconstruct the original data. The compressed representation can be thought of as a summary of the most important features of the input data. In the context of securing media content, autoencoders can be used for detecting and preventing unauthorized access by analyzing the compressed data. This can be done by comparing the compressed data from authorized sources against the compressed data of potential attackers. If the compressed data from a potential attacker is significantly different from the authorized source, it can be flagged as a potential security threat. Autoencoders can also be used for anomaly detection in media content. By training the autoencoder on a large dataset of authorized media, it can learn to reconstruct the most common features of the data. When presented with new, unseen data, the autoencoder can compare its reconstruction with the original data and identify any significant differences. These differences can be flagged as potential anomalies, which may indicate an attempt at unauthorized access or an attack. Autoencoders are a useful tool for securing media content because they can help identify potential security threats and anomalies in the compressed data. By analyzing the compressed data, autoencoders can provide an additional layer of security to prevent unauthorized access to media content.

Deep Belief Networks (DBNs):

Deep Belief Networks (DBNs) are a type of neural network [39] that consists of multiple layers of restricted Boltzmann machines (RBMs), which are generative models used for unsupervised learning. DBNs can be used for a variety of tasks, including image and speech recognition, natural language processing, and anomaly detection. DBNs can be used for detecting and preventing piracy and copyright infringement by

analyzing the audio or visual features of media content. By training the DBN on a large dataset of authorized media, it can learn to identify the unique features of the media, such as visual or audio signatures, that distinguish it from unauthorized copies. DBNs can also be used for identifying and blocking inappropriate or harmful content by analyzing the audio or visual features of the media. For example, the network can be trained to identify explicit or violent imagery or hate speech in videos and images. DBNs are a useful tool for securing media content because they can help identify potential security threats and inappropriate or harmful content. By analyzing the unique features of media content, DBNs can provide an additional layer of security to prevent piracy and copyright infringement, as well as to ensure that media content is appropriate for its intended audience.

Long Short-Term Memory (LSTM) Networks

Long Short-Term Memory (LSTM) Networks are a type of Recurrent Neural Network (RNN) [40] that are designed to effectively model and analyze sequential data. Unlike traditional RNNs, LSTMs can handle long-term dependencies and avoid the vanishing gradient problem that can occur in deep networks. LSTMs can be used for detecting and preventing piracy or copyright infringement. LSTMs can be trained on a large dataset of authorized media and learn the patterns and dependencies in the sequence of data, such as the sequence of frames in a video or the sequence of notes in a music piece. This learned knowledge can then be used to identify and flag any suspicious patterns or anomalies in unauthorized media. For example, if an unauthorized video or music piece contains similar sequences of frames or notes as an authorized source, the LSTM can detect this pattern and flag it as a potential security threat or copyright infringement. LSTMs can also be used for predicting future trends in media consumption. By analyzing user behavior and preferences over time, LSTMs can learn patterns in user behavior and predict future trends in media consumption. This information can be used to develop more effective content distribution strategies and prevent piracy by identifying potential unauthorized sources before they become widely available.

LSTMs are a powerful tool for securing media content by analyzing and modeling sequential data. By identifying potential security threats and predicting future trends in media consumption, LSTMs can help ensure that media content is distributed and consumed in a safe and secure manner.

Deep Residual Networks (ResNets)

ResNets are a type of neural network architecture [41] that allows for much deeper networks to be trained without the problem of vanishing gradients. They achieve this by introducing residual connections, which allow information to flow directly from one layer to another without being transformed by a sequence of layers. ResNets can be used for tasks such as image and video analysis, detecting and preventing piracy, and identifying and blocking inappropriate or harmful content. For example, ResNets can be trained to recognize and classify different types of media content based on their visual features, such as watermarks, logos, or other identifying marks. They can also be used to detect and prevent piracy by analyzing the digital signatures or fingerprints of the media content and comparing them against authorized sources. ResNets are a powerful tool for securing media content, particularly in tasks that require deep analysis of visual features. However, they may not be as effective for analyzing sequential data such as text or audio, which is where other types of deep learning algorithms, such as RNNs or LSTMs, may be more useful.

Siamese neural networks

Siamese neural networks can also be used for securing media content [42]. Siamese networks are a type of neural network architecture that use twin networks that share the same weights and architecture. They are typically used for tasks such as image or text similarity comparisons, where the goal is to determine how similar two inputs are to each other.In the context of securing media content, Siamese networks can be used to detect and prevent unauthorized access by comparing the visual or audio features of a given media file to a known authorized copy. The two input files are fed into the twin networks, and the outputs are compared to determine the level of similarity. This

approach can be used to identify pirated or unauthorized copies of media content by analyzing differences in visual or audio features. Siamese networks can also be used for tasks such as identifying and blocking inappropriate or harmful content by comparing media files against a database of known harmful content. The network can be trained to recognize patterns and features that are associated with harmful or inappropriate content, and then compare new media files against this database to detect potential issues.

Overall, Siamese networks are a useful tool for securing media content, particularly in tasks that require comparing the similarity of media files. However, they may not be as effective for more complex analysis tasks, such as predicting future trends in media consumption or generating realistic media content.

CONCLUSION

In conclusion, the growing concern of media security and information risks in digital spaces has led to the development of advanced cybersecurity solutions, such as firewalls, antivirus software, and encryption technology. However, cybercriminals are increasingly using artificial intelligence and machine learning algorithms, making it more difficult to identify and stop attacks. Therefore, artificial intelligence has emerged as a crucial tool for media security and reducing information threats in digital spaces, DL has emerged as an effective approach for detecting malicious content in images and videos, including spam, phishing, and fake news. This is supported by a significant amount of research that has used DL strategies in the literature. In this paper, an overview of the existing methods using DL approaches to enhance media security in digital spaces has been provided. As cybercriminals continue to develop more sophisticated attack strategies, it is becoming increasingly difficult for traditional security measures to keep pace. This is where DL can play a crucial role in enhancing media security in digital spaces. DL can help to automate the detection and prevention of cyber threats, which can significantly reduce the response time and increase the accuracy of security measures. DL algorithms can also learn and adapt to new types of

attacks, making them more effective in detecting and preventing future threats. As digital platforms continue to evolve and become more complex, DL is poised to become an even more critical tool in the ongoing battle against cybercriminals and other malicious actors.

References:

[1] Sawyer, R., & Chen, G. M. (2012). The impact of social media on intercultural adaptation.

[2] Zhang, Z., & Gupta, B. B. (2018). Social media security and trustworthiness: overview and new direction. Future Generation Computer Systems, 86, 914-925.

[3] Zeebaree, S., Ameen, S., & Sadeeq, M. (2020). Social media networks security threats, risks and recommendation: A case study in the kurdistan region. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 13, 349-365.

[4] Mayron, L. M. (2010). Secure multimedia communications. IEEE Security & Privacy, 8(6), 76-79.

[5] Yasser, I., Mohamed, M. A., Samra, A. S., & Khalifa, F. (2020). A chaotic-based encryption/decryption framework for secure multimedia communications. Entropy, 22(11), 1253.

[6] Chimanna, M. A., & Khot, S. R. (2013). Digital video watermarking techniques for secure multimedia creation and delivery. International Journal of Engineering Research and Applications (IJERA), 3(2).

[7] Soliman, N. F., Khalil, M. I., Algarni, A. D., Ismail, S., Marzouk, R., & El-Shafai, W. (2021). Efficient HEVC steganography approach based on audio compression and encryption in QFFT domain for secure multimedia communication. Multimedia Tools and Applications, 80, 4789-4823.

[8] Mathew, A., Amudha, P., & Sivakumari, S. (2021). Deep learning techniques: an overview. Advanced Machine Learning Technologies and Applications: Proceedings of AMLTA 2020, 599-608.

[9] Menaga, D., & Revathi, S. (2020). Deep learning: a recent computing platform for multimedia information retrieval. In Deep learning techniques and optimization strategies in big data analytics

(pp. 124-141). IGI Global.
[10] Chen, L., Li, S., Bai, Q., Yang, J., Jiang, S., & Miao, Y. (2021). Review of image classification algorithms based on convolutional neural networks. Remote Sensing, 13(22), 4712.
[11] Saxena, D., & Cao, J. (2021). Generative adversarial networks (GANs) challenges, solutions, and future directions. ACM Computing Surveys (CSUR), 54(3), 1-42.
[12] Kayhan, N., & Fekri-Ershad, S. (2021). Content based image retrieval based on weighted fusion of texture and color features derived from modified local binary patterns and local neighborhood difference patterns. Multimedia Tools and Applications, 80(21-23), 32763-32790.
[13] Shelke, N., Chaudhury, S., Chakrabarti, S., Bangare, S. L., Yogapriya, G., & Pandey, P. (2022). An efficient way of text-based emotion analysis from social media using LRA-DNN. Neuroscience Informatics, 100048.
[14] Lange, C., & Costley, J. (2020). Improving online video lectures: learning challenges created by media. International Journal of Educational Technology in Higher Education, 17(1), 1-18.
[15] Albulayhi, M. S., & El Khediri, S. (2022). A Comprehensive Study on Privacy and Security on Social Media. International Journal of Interactive Mobile Technologies, 16(1).
[16] Verdoliva, L. (2020). Media forensics and deepfakes: an overview. IEEE Journal of Selected Topics in Signal Processing, 14(5), 910-932.
[17] Karnouskos, S. (2020). Artificial intelligence in digital media: The era of deepfakes. IEEE Transactions on Technology and Society, 1(3), 138-147.
[18] Kietzmann, J., Lee, L. W., McCarthy, I. P., & Kietzmann, T. C. (2020). Deepfakes: Trick or treat?. Business Horizons, 63(2), 135-146.
[19] Al-Khater, W. A., Al-Maadeed, S., Ahmed, A. A., Sadiq, A. S., & Khan, M. K. (2020). Comprehensive review of cybercrime detection techniques. IEEE Access, 8, 137293-137311.
[20] Perumal, S., Tabassum, M., Narayana Samy, G., Ponnan, S., Ramamoorthy, A. K., & Sasikala, K. J. (2021). Cybercrime Issues in Smart Cities Networks and Prevention Using Ethical Hacking. In Data-Driven Mining, Learning and Analytics for Secured Smart Cities:

Trends and Advances (pp. 333-358). Cham: Springer International Publishing.

[21] Aslan, Ö. A., & Samet, R. (2020). A comprehensive review on malware detection approaches. IEEE Access, 8, 6249-6271.
[22] Grochola, S., & Milliner, A. (2022). A comparison, analysis, and provision of methods in identifying types of malware and means of malware detection and protection against them. arXiv preprint arXiv:2212.12306.
[23] Talukder, S., & Talukder, Z. (2020). A survey on malware detection and analysis tools. International Journal of Network Security & Its Applications (IJNSA) Vol, 12.
[24] Bederna, Z., & Szadeczky, T. (2020). Cyber espionage through Botnets. Security Journal, 33(1), 43-62.
[25] Syafitri, W., Shukur, Z., Asma'Mokhtar, U., Sulaiman, R., & Ibrahim, M. A. (2022). Social engineering attacks prevention: A systematic literature review. IEEE Access, 10, 39325-39343.
[26] Basit, A., Zafar, M., Liu, X., Javed, A. R., Jalil, Z., & Kifayat, K. (2021). A comprehensive survey of AI-enabled phishing attacks detection techniques. Telecommunication Systems, 76, 139-154.

[27] Kwak, Y., Lee, S., Damiano, A., & Vishwanath, A. (2020). Why do users not report spear phishing emails?. Telematics and Informatics, 48, 101343.

[28] Chetioui, K., Bah, B., Alami, A. O., & Bahnasse, A. (2022). Overview of social engineering attacks on social networks. Procedia Computer Science, 198, 656-661.

[29] Alharthi, D. N., Hammad, M. M., & Regan, A. C. (2020). A taxonomy of social engineering defense mechanisms. In Advances in Information and Communication: Proceedings of the 2020 Future of Information and Communication Conference (FICC), Volume 2 (pp. 27-41). Springer International Publishing.

[30] Rawat, R., Mahor, V., Chirgaiya, S., & Garg, B. (2021). Artificial cyber espionage based protection of technological enabled automated cities infrastructure by dark web cyber offender. Intelligence of Things: AI-IoT Based Critical-Applications and Innovations, 167-188.

[31] Hansen, L. P. (2020). The spy who never has to go out into the cold: Cyber espionage. In Encyclopedia of Criminal Activities and the Deep Web (pp. 258-270). IGI Global.

[32] Ibtissam, K., Abdelrahman, M. S., Alrashide, A., & Mohammed, O. A. (2022, June). Assessment of Protection Schemes and their Security under Denial of Service Attacks. In *2022 IEEE International Conference on Environment and Electrical Engineering and 2022 IEEE Industrial and Commercial Power Systems Europe (EEEIC/I&CPS Europe)* (pp. 1-6). IEEE.

[33] Tyagi, A. K., & Rekha, G. (2020). Challenges of applying deep learning in real-world applications. In *Challenges and applications for implementing machine learning in computer vision* (pp. 92-118). IGI Global.

[34] Zhang, J., Pan, L., Han, Q. L., Chen, C., Wen, S., & Xiang, Y. (2021). Deep learning based attack detection for cyber-physical system cybersecurity: A survey. *IEEE/CAA Journal of Automatica Sinica*, *9*(3), 377-391.

[35] Khan, A., Sohail, A., Zahoora, U., & Qureshi, A. S. (2020). A survey of the recent architectures of deep convolutional neural networks. *Artificial intelligence review*, *53*, 5455-5516.

[36] Sharkawy, A. N. (2020). Principle of neural network and its main types. *Journal of Advances in Applied & Computational Mathematics*, *7*, 8-19.

[37] Aggarwal, A., Gaba, S., Nagpal, S., & Arya, A. (2022). A deep analysis on the role of deep learning models using generative adversarial networks. In *Blockchain and Deep Learning: Future Trends and Enabling Technologies* (pp. 179-197). Cham: Springer International Publishing.

[38] Pinaya, W. H. L., Vieira, S., Garcia-Dias, R., & Mechelli, A. (2020). Autoencoders. In *Machine learning* (pp. 193-208). Academic Press.

[39] Sarker, I. H. (2021). Deep cybersecurity: a comprehensive overview from neural network and deep learning perspective. *SN Computer Science*, *2*(3), 154.

[40] Sherstinsky, A. (2020). Fundamentals of recurrent neural network (RNN) and long short-term memory (LSTM) network. *Physica D: Nonlinear Phenomena*, *404*, 132306.

[41] Deeba, K., & Amutha, B. (2020). ResNet-deep neural network architecture for leaf disease classification. *Microprocessors and Microsystems*, 103364.

[42] You, W., Zhang, H., & Zhao, X. (2020). A Siamese CNN for image steganalysis. *IEEE Transactions on Information Forensics and Security*, *16*, 291-306.

الهويّة الرّقمية ومشاريع اختراق الخصوصيّة الثقافية في المجتمع

عوالم جديدة رفعت الحدود و أباحت المحظور.

1. الدكتورة فطيمة بوهاني، أستاذة محاضرة (أ) جامعة الجزائر3/

bouhani.fatima@univ-alger3.dz

2 . حميدة خذري، باحثة دكتوراه (اتصال جماهيري)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة

مخبر sophilab/ Khadri.hamida@univ-guelma.dz

ملخص:

أدى انتشار الإنترنت عامة، وانخفاض تكلفة وسائل الاتصال الرّقمي خاصة إلى تزايد اعتماد مستخدميّ الإنترنيت بشكل كبير، على تكنولوجيا الاتصال، التي حوّلت عالمنا إلى عالم رقمي بامتياز، فقد جعل هذا التطوّر والانتشار الواسع، المجتمعات تمرّ بتحوّلات كبيرة غيّرت من نمط الحياة، والمعاملات وعلاقات الأفراد والجماعات فيما بينها، بل وأثّرت في سلوكياتهم وتصرفاتهم بخصائصها ومميّزاتها المختلفة، إذْ بات بمقدور المستخدم مهما كانت صفّته، الولوج إلى العالم الافتراضي، بهويّة رقمية غير هويّته الأصلية، ما فتح المجال واسعًا أمام تكوين هويّات رقمية أشدّ قوّةًوجذبًا وتأثيرًا، حتى من الهوايّات الحقيقية، بل وأصبحت هذه الأخيرة، أكثر تواصلاً ومرونةً، في بناء العلاقات الاجتماعية وفي تكوين مجتمعات افتراضية،

نجد بالمقابل، أنّ ميزات العالم الرّقمي، قد استغلت لأغراض سلبية كتكوين هويّات مزيّفة لا تمتّ بصلة للهويّة الحقيقية لأصاحبها، الذين استغلوها في اختراق الحسابات وقرصنتها، والتعدّي على خصوصيّة الأفراد وحرياتهم الشخصيّة، ونشر الأخبار المغلوطة، وممارسة شتّى أنواع الاحتيال، وإلى غير ذلك من مظاهر الاستخدام السلبي، التي من شأنها زعزعة أمن واستقرار المجتمع، وتشويش الرأي العام.. وإلى غير ذلك من التجاوزات التي أرهقت الأفراد والحكومات في آن واحد، فقد تعدى الأمر كل ذلك ليصل إلى بثّ قيّمٍ وأفكارٍ

تمسّ بالخصوصية الثقافية لمجتمعنا، فاخترقت هويتنا وثقافتنا، بعد أن تبنى الشباب والمراهقون من خلال عالمهم الرّقمي، أفكارًا وسلوكيات جديدة وغريبة عن كل ما ورثناه عن الأجداد، حيث اعتمد الغرب هذه الميديا الجديدة، سلاحًا فتاكًا لاختراقنا..

تطرح مشاركتنا هذه، مسألة اختراق خصوصيتنا الشخصية والثقافية، باستخدام الهويّة الرّقمية، بالتطرق إلى سوسيولوجية الفضاء الرّقمي وكيفية مساهمتها في تغيير قيّم الفرد وأصالته، مع البحث في سبّل إيجاد أو فرض أساليب حماية الخصوصية الثقافية في مجتمعنا.

1. ولعل من أهم الأهداف المرجوة من هذا الطرح هو:
2. توضيح كيفية تكوين هويّات رقمية آمنة،
3. لفت النظر للاستثمار في هذه التكنولوجيا بما يخدم الفرد والمجتمع والأمة،
4. توعية شباب المجتمع والأسرة والأفراد بخطورة الميديا الجديدة وكيفية التعامل معه.

الكلمات المفتاحية: الهوية الرقمية - العالم الافتراضي – الخصوصية الثقافية – القيّم – الأخبار المغلوطة -الميديا الجديدة – قرصنة – إختراق.

مقدمة:

لطالما كان للعولمة وأهدافها التوسعية، أساليب وتقنيات متطورة ومستحدثة، وصلت اليوم الى الغزو الثقافي والهويات الرقمي، واختراق الحدود والالوان الثقافية للشعوب والحضارات، وصهرها في بوتقة ولون الطرف الغالب الغاز الغربي، ولم تتوانى هذه الأخيرة، في تكوين هويات رقمية محاكيه للهويات الرقمية للشباب الجزائري، بل وحتى اختراق خصوصيات وهويات المستخدمين والاستيلاء عليها، لبث مجسات التبعية والإغراق المعرفي الغربي، باسم الحضارة والتطور والتكنولوجيا والتفوق، مقابل تحقير الثقافة الأصلية للمستخدمين والاستهانة بها، وزرع شعور الخجل ودونية وتخلف ثقافة المستخدم من الدول الشرقية، هنا وجد الشباب والشعب الجزائري والعربي، كذلك حكوماتها وسلطاتها، أنفسهم أمام حرب غير متكافئة وضروس في وجه هذا الغزو الثقافي الهوياتي الغربي، البعيد كل البعد

عن هويتنا وأمتنا العربية الإسلامية، .وفي سبيل حماية هذا التراث الثقافي والهوية الوطنية، واعطاء جرعته قناعة وثقة في موروثنا الحضاري، كذلك منح سبل وتقنيات الأمان وحماية الهوية والخصوصية لمستخدمي الفضاء الرقمي، في وجه هذا الغزو الغربي، من هذا تطرح مشاركتنا هذه، مسألة اختراق خصوصيتنا الشخصية والثقافية باستخدام الهويّة الرّقمية، بالتطرق إلى سوسيولوجية الفضاء الرّقمي وكيفة مساهمتها في تغيير قيّم الفرد وأصالته، مع البحث في سبّل إيجاد أو فرض أساليب حماية الخصوصية الثقافية في مجتمعنا.

1. ولعل من أهم الأهداف المرجوة من هذا الطرح هو:
2. توضيح كيفية تكوين هويّات رقمية آمنة،
3. لفت النظر للاستثمار في هذه التكنولوجيا بما يخدم الفرد والمجتمع والأمة،
4. توعية شباب المجتمع والأسرة والأفراد بخطورة الميديا الجديدة وكيفية التعامل معه.

1.تحديد المصطلحات:

أ). **تحديد وتعريف الهوية الرقمية:** وورد عن الهوية الرقمية في قاموس "اكسفورد ديكشنري oxford dictionary" "هي الخصائص التي تحدد من أو ما هو الشخص أو الشيء. (طلحة، 2020، صفحة 136)و لتحديد الهوية الرقمية لابد من ثلاث عناصر أساسية في النظام المعلوماتي:

1.**الهوية التصريحية :declarative** وهي المعلومات المصرح بها من طرف المستعمل (الاسم التاريخ الجنس المهنة..... إلى) (كريمي، 2022)

2. **الهوية الفاعلة agissante:** تظهر من خلال تفاعل الشباب في المواقع (تعليق اعجاب إنشاء علاقة انضمام لمجموعات). (كريمي، 2022).

الهوية المحسوبة:calculée عكس الهويتين السابقتين حيث يحددها الموقع من خلال متغيرات كمية مثل عدد الاصدقاء على الفيسبوك، عدد الجماعات الافتراضية، أو متغيرات نوعية، مثل التواجد على شبكات التواصل، أي تحدد الهوية المحسوبة بمؤشرات الاتصال. (كريمي، 2022). كذلك تتشكل الهوية الافتراضية، وفقا لكون المستخدم فاعل

أثناء عمليات التواصل الشبكي-وكذلك له وتيرة استخدام متزامن الصفحة فوري، وغير متوازي متزامن على الشبكة. (طلحة، 2020، صفحة 137)، وجود أثر في صفحته أثناء تواصله، وأيضا حجم الاطلاع والاستجابة والردود في صفحته بالإضافة الى ارتباطه بهويته الافتراضية، من خلال تحدياته مع اصدقاء الصفحة، وكذلك علاقاتها بممارساته الواقعية. (طلحة، 2020، صفحة 138)

وكل هذه العوامل تشترك في بناء الهوية الرقمية من خلال دلالات ورموز وصفات ليست بالضرورة تعكس الهوية الرقمية وتشكل بوعي أو دون وعي من صاحبها

ب. الهوية الرقمية حسب موسوعة الويب web pedia الويه الافتراضية: هي الشخصية التي تم إنشاؤها من طرف المستخدم، الذي يعمل كصلة وصل بين الشخص الطبيعي والشخص الظاهر للمستخدم. (طلحة، 2020، صفحة 136)

– عرفها روجر كلام" قدرة الأشخاص على المحافظة على مساحاتها الشخصية، في مأمن من التدخل، من قبل منشآت أو أشخاص آخرين" (منى التركي المسوي المدرس جان سيريل فضلالله)

– هو حق الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات في أن يحددوا لأنفسهم، متى وكيف وإلى أي مدى، يمكن للمعلومات الخاصة بهم أن تصل للآخرين. (طلحة، 2020، صفحة 137)

ت_ مفهوم الخصوصية: تقسم الخصوصية لعدة مفاهيم مرتبطة فيما بينها ولها.

1.**خصوصية المعلومات:** تضم قواعد إدارة البيانات الخاصة، مثل معلومات بطاقة الهوية والمعلومات المالية. (منى التركي المسوي المدرس جان سيريل فضلالله)

2.**الخصوصية الجسدية أو المادية:** هي الحماية الجسدية للأفراد، ضد أي تحدي بالنواحي المادية مثل فحص المخدرات. (منى التركي المسوي المدرس جان سيريل فضلالله)

3.**خصوصية الاتصالات:** أي سرية وخصوصية الرسائل والمراسلات الهاتفية والالكترونية وغيرها.

4.الخصوصية الإقليمية: هي قواعد دخول المنازل وأماكن العمل، والأماكن العامة، مثل التفتيش والرقابة الالكترونية. (منى التركي المسوي المدرس جان سيريل فضلالله)

ث.تعريف الاخبار المغلوطة: "نوع من العلاقات العامة يظهر تحيزا مبالغا في بعض الحقائق، ويحجب البعض الآخر" (لحمر، 2020)

ج.تعريف الميديا الجديدة: تعريف ابراهيم اسماعيل" هو ذلك الاعلام الذي يقوم على استخدام التكنولوجيا الرقمية وتطبيقات، للنشر والبث الإلكتروني وذلك من أجل فتح مجال المشاركة للجميع، منتجين ومتقن المادة الإعلامية ووسطاء لتداولها والتفاعل معها بحرية ومرونة" (عباس، 2020)

د.تعريف القرصنة:" هي عملية تحديد الثغرات في نظام الكمبيوتر ثم استغلالها من أجل وصول غير مصرح به إلى البيانات الشخصية والتنظيمية" (مركز الموارد، 2023)

ذ. الخصوصية الثقافية في المواثيق الدولية:

-ميثاق الأمم المتحدة عام 1945-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 . - العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966. - اهتمام مؤتمرات الأمم المتحدة بالخصوصية الثقافية. (انصاف، 2021، صفحة 1952)

2.الجانب النظري:

1.جرائم انتهاك الخصوصية: ومن أهمها

التجسس الإلكتروني على الحياة الخاصة ومخاطر الفيروسات وسرقة المعلومات الخاصة وتزويرها عن طريق كلمة السر، انتحال الهوية خارج النظام الرقمي للتسجيل في النظام الرقمي قبل الهوية الشرعية، وتزوير المعلومات عن طريق التسلل الإلكتروني إلى البيانات. (طلحة، 2020، صفحة 145)

- ولقد حدد "روجر كلار" مستويات وأبعاد الخصوصية كالتالي (منى التركي المسوي المدرس جان سيريل فضلالله)

.خصوصية الشخص Person priva: وتتكلم عن السلامة الجسدية مثل التطعيم، نقل الدم دون علم صاحبه..... إلخ.

.خصوصية السلوك الشخصي: behavior privacy of personale ونتكلم هنا عن الجوانب السلوكية والأمور الحساسة، مثل الأنشطة السياسية والدينية

.خصوصية الاتصالات الشخصية communications privacy of personal: أي حرية الاتصال بين الأفراد دون رقابة رسمية أو غير رسمية. (منى التركي المسوي المدرس جان سيريل فضلالله)

.خصوصية البيانات الشخصية data of personal: هي القدرة على التحكم والسيطرة على خصوصية البيانات الخاصة بالفرد، أي خصوصية البيانات والمعلومات. (منى التركي المسوي المدرس جان سيريل فضلالله)

كذلك العبث بالبيانات data diddling خداع بروتوكول الانترنت ps pooling، جمع كلمات السر password sniffing، المسح والنسخ، (منى التركي المسوي المدرس جان سيريل فضلالله)

2.خطوات لحماية الخصوصية وأمان المعلومات: وسنتناول أهمها فاعلية وهي

الحصول عليها بطريقة مشروعة وقانونية، يجب أن تستخدم للغرض المعلن والاصلي، أن تكون صحيحة ومتجددة وتخضع للتصحيح، كما يجب أن يقترن حق الوصول اليها بحق الإخبار في حالة المعالجة أو النقل أو التصحيح أو التعديل او الإلغاء، إضافة الى كون سريتها تخضع لمعايير الأمن وحماية المعلومات ونظم المعلومات، وأخيرا إتلافها عند انتهاء مهمتها. (منى التركي المسوي المدرس جان سيريل فضلالله)

-طرق معالجة البيانات الشخصية:

1.التدخل الإرادي للمستخدم في الإدلاء بالبيانات الشخصية عبر شبكات التواصل (المعداوي، صفحة 1938).

2.التدخل الإرادي للمستخدم في الإدلاء بالبيانات الشخصية عبر شبكات التواصل الاجتماعي (المعداوي، صفحة 1939).

- الإعلانات المستهدفة عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي. (المعداوي، صفحة 1972)

-من مخاطر الهوية الرقمية والغزو الثقافي:

1. وحدة الذات وتعدد الهويات: (داود، 2022، صفحة 332) - التقلص المتعدد الأدوار، للفرد الرقمي عبر شبكات الانترنت (داود، 2022، صفحة 344)، من تغيير نمط الحياة الى تغيير الذات لأنها تجعل مفهوم الهوية ذا حدود فضفاضة. (طلحة، 2020، صفحة 148)-الإمكانية وتلاشي الجسد فهي وسيلة للفرار من المحلية والشخص هنا مجرد رمز ويتخلص من جميع القيود. (طلحة، 2020، صفحة 148)

2. سرقة هوية الشخص: هي سرقة هوية شخص والتظاهر بأنه هو، للقيام بأعمال باسمه مثل سحب أموال الشراء باسمه، للاستفادة من خدمات يتمتع بها صاحب الشخصية الأصلية. (المعداوي)

نبقى دوما نتساءل، عما ينبغي ان نقول وكيف نظهر، وهذا يأخذ وقتا كبيرا، ويصبح الفرد مشغول حول تحسين هويته الرقمية الالكترونية، اكثر من بناء شخصيته الواقعية لأنه يقارنها بالهويات الرقمية الأخرى. (داود، 2022، صفحة 346).

3.التعدد الهوياتي: (طلحة، 2020، صفحة 149)-هيمنة الثقافة الافتراضية (كريمي، 2022) - بين الغفلية والسيطرة، هنا الطابع الزائل لعملية التواصل الإلكتروني، تتيح فصل الفرد على الفرض المادي، وبالتالي التملص من المسؤولية الاجتماعية والشخصية. (طلحة، 2020، صفحة 150)

-الكيان السيبراني المتفرد حيث يمكنك مواجهة التفرد قبل بناء شعور الآخرين في العالم الالكتروني. (طلحة، 2020، صفحة 151)، ومنحهم حرية لا محدودة، من التعبير والتنقل والتفاعل اللامحدود مع مختلف القضايا والثقافات، فإن هذا الفضاء الرقمي جعلنا بين قوتين (العولمة والهوية وذلك لأنها مست المجتمع وبنياته الأساسية- التدخل المحلي والكوني وتدخل النظام الرأسمالي المتوحش (كريمي، 2022) واعادة انشاء وفهم ذواتهم الشخصية وذلك من خلال المجال اللامحدود الذي تمنحه الهويات الافتراضية.

(ماس، 2021، صفحة 219)- تغيير محددات الزمان والمكان والعلاقات الاجتماعية- تغيير الممارسات الثقافية- مقابل بروز قوة لمجابهة الرأسمالية والدفاع عن الهوية والدولة القومية- بروز حركات اجتماعية ثقافية تدافع عن الخصوصية ورغبه الافراد في توجيه حياتهم والحد من الهيمنة الثقافية الغربية ومراعاة الأعراف والتقاليد ومراعاة الأعراف والتقاليد - (كريمي، 2022)-- اعادة انشاء وفهم ذواتهم الشخصية وذلك من خلال المجال اللامحدود الذي تمنحه الهويات الافتراضية. (ماس، 2021، صفحة 219)

أصبحت هي المصدر الذي يلجأ له الاطفال والشباب لمعرفه عديد القضايا والامور وهذا لغياب الحوار في الأسرة ودور الوالدين نتيجة هيمنة التكنولوجيا الاعلام. (ماس، 2021، صفحة 219)

4.مواجهة تحديات الغزو الثقافي:

ظهرت مسألة الأمن الثقافي، كجزء من الأمن المجتمعي في طاولات النقاش السياسي والفكري واجندات الحكومات. (بلخير، 2021، صفحة 276)، للحفاظ على الذاتية الثقافية دون الانسلاخ من الهوية الوطنية أي مواكبة التطور دون الانفصال عن القيم والهوية الوطنية. (ماس، 2021، صفحة 222)، وهذا يحتم ضرورة اهتمام الشباب بسياقهم الثقافي الرقم الاجتماعي التعليمي وتأثير الفضاء الرقمي من المجتمع الغربي، في ظل تراجع دور المؤسسات التقليدية للمجتمع مثل الأسرة والمدرسة، بسبب تدفق الثقافة العالمية. (كريمي، 2022)، فلا بد من إنماء قيم الحرية والانفتاح والعدالة من اجل ثقافه أكثر جاذبية، وخلق تزاوج بين الثقافة والثقافة الحديثة، لمواجهة الغزو والتهديدات الخارجية وذلك بالعمل على تقديم منتوج ثقافي راقي ذا جودة، مع تفعيل التنوع الثقافي، مما يساهم في إغناء ثقافة هذه الشعوب المتنوعة، والحيلولة دون إثارة صراعات وانقسامات العراق الانقسام العرقي والثقافي. (بلخير، 2021، صفحة 277)، وفي نفس الوقت، الانفتاح مع التوازن الثقافي في حدود الثقافة الوطنية. (ماس، 2021، صفحة 222)، مع صياغة استراتيجية وطنية، للتعامل مع العلم والتكنولوجيا الحديثة من اجل

ترسيخ الشخصية الوطنية، بإتباع أسلوب المواجهة والرصيد التاريخي والعلمي، للهوية والحضارة الاسلامية. (ماس، 2021، صفحة 222)

فهناك دول فضلت الحفاظ على الخصوصية الثقافية، مخافة الغزو الغربي والضياع الهوياتي، مثل كوريا الشمالية وإيران، التا منعتا الانترنت، وإيران قامت بانشاء شبكة داخلية للأنترنت، في حين فرضت الصين والسعودية، رقابه شديدة على الانترنت. (بلخير، 2021، صفحة 276)

ومنه لابد للدول العربية والدولة الجزائرية، من خلق اعلام ناضج، من أجل بناء فرد واعي، قادر على التصدي لهذا الغزو، والمحافظة على الهوية مع الانخراط في عصر العلم والتكنولوجيا، من أجل التصدي للغزو الثقافي. (ماس، 2021، صفحة 222)

3. الجانب التطبيقي:

الجدول رقم 1: يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

الفئة	التكرار	النسبة
24-18	42	./.65
28-24	14	./.21.9
28 سنة فما فوق	9	./.14
المجموع	64	./.100

يظهر لنا من خلال هذا الجدول ان اعلى نسبة 56./. وهم فئة أكثر من 18 باعتبار الاستمارات وزعت على الطلبة.

جدول رقم 2: يمثل توزيع افراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

الفئة	التكرار	النسبة
اقل من ذلك	0	0
ثانوي	1	1.6
جامعي	63	./.98.4
المجموع	64	100

يوضح لنا الجدول المستوى التعليمي لأفراد العينة حيث نلاحظ ان النسبة كانت ساحقة ب 98./. للجامعين، باعتبار أن أفراد العينة من الطلبة الجامعيين.

جدول رقم 3: يمثل توزيع العينة حسب التخصص

الفئة	التكرار	النسبة
إعلام وإتصال		./.93
تخصصات أخرى	3	./.7
المجموع	64	./.100

يوضح الجدول توزيع افراد العينة حسب التخصص ونجد ان اعلى نسبة كانت لتخصص اعلام واتصال بنسبة 93./. لأنها عينة مقصودة من طلبة الأستاذة وأصدقاء الباحثة العامة ثم نسبة 20 للإعلام الالي وتفسر هذه النتيجة لاقتراب هذا التخصص من تخصص الباحثتين.

جدول رقم 4: يمثل توزيع افراد العينة في الفضاء الرقمي.

الفئة	التكرار	النسبة
الأصدقاء والأقارب والمعارف	31	48.4./.
غرباء	0	0
مزيج	35	54.7./.
المجموع	64	100./.

يبين لنا الجدول ان اعلى نسبة استحوذ عليها متغير الأصدقاء والاقارب والمعارف بنسبة 48.4 تليها نسبة 54.7./. لمزيج بين الأصدقاء والمعارف والغرباء، يكمن هذا في حرص أفراد العينة، على مصادقة وقبول الأشخاص المعروفة، من أصدقاء ومعارف وهذا يدل على حرصه وتخوفه من الهويات، والأشخاص الإلكترونية الغريبة مخافة حصول مشاكل له من جهة الخصوصية والأمن.

جدول رقم 5: مارأيك في الهويات الرقمية ؟

	التكرار	النسبة
آمنة	8	12.5./.
غير آمنة	24	37.5./.
لا علم	15	23.4
قليلا	19	29.7
المجموع	64	100./.

يوضح الجدول مستوى أمان الهويات الرقمية في نظر المستخدمين وكانت النسبة الأكب، ر من نصيب غير آمنة 37.5 تليها قليلا، بنسبة 29.7./. وهذا يدل على أن الشبكة لا تعتمد سياسة وتقنيات واضحة، في حماية خصوصية وأمان مستخدميها، فهي تعتمد إجراءات بسيطة غير حصينة وقوية بما يكفي لمنع الاختراقات والتعديات الكثيرة، الحاصلة على هويات المستخدمين.

جدول رقم 6: يمثل أين يكمن الخطأ عند انتهاك الخصوصية:

الفئة	التكرار	النسبة
عدم وعي الفرد باجراءات الأمان	22	34.4./.
عدم توفير الهويات الرقمية الإجراءات الكافية لضمان الأمان والخصوصية	17	26.6./.
الجهل بالبرامج الجيدة في حماية الخصوصية	10	15.6./.
من الهاكر	15	23.4./.
المجموع	64	100

نرى هنا ان أفراد العينة يرون أن سبب الاختراقات الحاصلة في الفضاء الرقمي، لعدم وعيهم بإجراءات الحماية بنسبة34.4./.، وهذا لأن الفرد لما يكون واعيا من حيث حماية خصوصيتها تتخذ الإجراءات الكافية وتعتمد البرامج الجيدة لتحقيق ذلك، كانت هذه النسبة لأن كل الاختراقات التي قد تعرضوا لها سببها إما من جهلهم لتقنيات الحماية في الفضاء الرقمي أو عدم إتباع تقنيات وبرامج جيدة لحماية خصوصيتهم وهويتهم الرقمية ثم نسبة 23.4./. بالمائة للهاكر لإمكاناتهم العظيمة في اختراق أصعب تقنيات الحماية ثم نسبة 26.6./. لعدم توفير الهويات الرقمية، إجراءات الحماية الكافية، ومما سبق نلاحظ أن افراد العينة على دراية بضرورة معرفة وبتقنيات الأمان وحماية الخصوصية سوآءا في الهويات الرقمية أو بإستاد برامج للتحقيق ذلك، لأن الجهل بها هو السبب الأول والأخير لاخترق خصوصياتهم، كذلك الجهل بالبرامج الجيدة في تحقيق ذلك بنسبة 15.6./.

جدول رقم 7: يمثل تعرضهم للتقليد او السيطرة على هوياتهم الرقمية

الفئة	التكرار	النسبة
نعم	9	14.1./.
لا	54	24.4./.
اختراقات أخرى	1	1.6./.
المجموع	64	100./.

لم يتعرض أصحاب الهويات الرقمية من عينة الدراسة لتقليد أو السيطرة على هوياتهم بنسبة 24.4./. وهذا يعزز تحليلنا من الجداول السابقة، في تحلي أفراد عينتنا بالوعي الكافي، لحماية أمنهم وخطورة الجهل بذللك، عليهم، وكانت نسبة 14.1./. منهم قد تعرضوا للاختراق والسيطرة على هوياتهم الرقمية.

جدول رقم 8: يمثل دعم الهويات الرقمية للهوية والثقافة الوطنية أو لا؟

الفئة	التكرار	النسبة
نعم	32	50./.
لا	32	50./.
المجموع	64	100././.
المجموع	64	100./.

يمثل هذا الجدول دعم الهويات الرقمية للهوية والثقافة الوطنية وكانت النسبة متساوية 50./.ب 50./.

جدول رقم 09: مدى مشاركة الدولة في حماية هوية مواطنيها؟

الفئة	التكرار	النسبة
نعم	44	./.68.8
لا	20	./.31
المجموع	64	./.100

نلاحظ أن ما نسبته68.8./. لهم ثقة في هذه الهويات الرقمية لأنهم يرونها محمية من الدولة فيما يخص الهوية وما نسبته 31./. وهي نسبة لا بأس بها، يرون أن الدولة لا تحمي هويات مواطنيها الرقمية.

سؤال 10: هنا نورد اهم إجابات المبحوثين حول كيفية التعامل عند حصول الاختراق على حسابك للاستفادة منها:

-تغير كلمة السر والايميل والإبلاغ وتقديم شكوى.

-إعادة استلام حسابي بفضل رقم الهاتف والإيمايل.

-تغيير كلمه السر.

-استشير المختصين في الرقمنة، كماأقوم بمراسلة الشبكة المعنية عبر الإيميل.

سؤال 11:_وإن أهم وأخطر ما في الموضوع، يكمن في إجابات المبحوثين، حول هذا السؤال وهذا، من اجل توعية الأفراد والحكومات، لخطر هذا الفضاء الرقمي بصفة عامة، والهويات الرقمية بصفة خاصة، على الفرد والجماعات والحكومات، وعلى الهوية والثقافة أخص، أهم القيم والسلوكيات المروج لها عبر هذه الهويات الرقمية؟

-الغريبة عن الدين الإسلامي.

- الحرية المطلقة للمراة مثلاً - والأطفال بالخصوص.

- الاباحية الجنسية التي تعدت كل الحدود.

-انتهاك خصوصيات الاخرين.

- الغزو الثقافي من خلال مواضيع لا تتوافق مع المجتمع.

كلها سلوكيا تأمل الى تدمير المجتمع وتشويه صورة الدين من خلال الرسائل الخفية التي تبثها من جهة ومن جهة أخرى الوعي الضعيف لهذه الاجيال بتاريخها والقيمة التي تتربع عليها وهذا يجعلها سهلة الاختراق

- **نتائج الدراسة**

توضح نتائج الدراسة ومن خلال تحليلاتنا ما يلي:

-أن مستخدمي الهويات الرقمية، لا يجدون صعوبة في حماية هوياتهم وثقافاتهن الأصلية، من الغزو الغربي لها وهذا بنسبة 53./. وهذا ما لا حضناه أيضا، في إجابات المبحوثين، حول صعوبة حماية هوياتهم الرقمية وخصوصياتهم في الفضاء الرقمي، حيث كانت الإجابة بلا، بما نسبته 40.6 وهذا يظهر ويؤكد صحة النتائج، من خلال عدم تعرض المبحثين لسيطرة على هوياتهم الرقمية بنسبة 86./. مقابل نعم ب14./.

- كما يرى أفراد العين أن خطا التجاوز واختراق الخصوصية من، أوله من عدم وعي الفرد بأساليب الحماية بنسبة 34.4./. تليها لعدم توفير هذه الهويات الرقمية الأساليب الكافية للحماية والأمن والخصوصية، ثم الجهل بالبرامج الحديثة والفعالة في إجراءات الحماية بنسبة 15./. وهنا لابد للدولة أن تفعل برامج ودورات تكوينية وتعليمية لشبابها، وأفراد وطنها لحماية خصوصياتهم الثقافية والهوية الوطنية، خاصة وان مانسبته68./. يرون أن الدولة لا تقوم بدورها في حماية الثقافة الوطنية في الفضاء الرقمي، كذلك ترى ما نسبته 50./.من أفراد العينة أن هذه الهويات الرقمية لا تدعم او ترسخ أو تحيي الثقافة الوطنية، هنا ناكد على السلطات المعنية من التعامل بجدية، مع هذا الاختراق الخارجي للثقافة والهوية الوطنية، لخطورة الموضوع وقوته وسرعته، خاصة أن معظم الضحايا غير مدركين للغزو، ولا اختراق هوياتهم بل يكون بشكل غير واعي وارادي.

خاتمة

توصلنا مما سبق الى ضرورة، للنهوض بالثقافة الوطنية ونشرها وإحياءها من جديد، بهدف التصدي للغزو الغربي للثقافة الوطنية، وهذا من خلال طرح مجموعة من الحلول لحماية الهوية والثقافة الوطنية، ونضعها بيد آمينه، ولا نجد في المقام الأول أفضل من العودة للتربية الدينية، وأفضل من تكاتف وتعاون جهود مؤسسات التنشئة والهيئات الحكومية، واهل الاختصاص فقد أدى ضعف الوازع الديني واستقالة الأولياء عن مراقبة أبناءهم، الى بروز جيل بلا وعي لا ديني ولا ثقافي ولا. ضف الى أن التطبيق الفعلي للقوانين الصارمة التي تحد من تشويه الهوية الوطنية والاساءة الى القيم والخصوصيات الثقافية لبدنا...ما أدى تقليد الغرب، وتداول أيديولوجياته وقيمه، ما ساهم في فرقة المجتمع، من خلال نشر الفتنة والتمييز بين شرائح المجتمع، والدعاية لجماعات ومنظمات مشبوهة.

ومن جملة الآليات المقترحة على السبطات العليا في البلاد، لحماية الهوية الوطنية من الغزو الغربي ننظر الآتي:

- سن قوانين تعاقب الأولياء في حال تورط أبنائهم المراهقين في ذلك -اعتماد برامج تربوية وعلمية في المدارس، تهذب الفرد منذ الصغر على ذلك -إنشاء مراكز ثقافية تسهر على تربية النشء وإعداده، لرفض كل ما هو دخيل عن هويته وثقافته الأصيلة -العودة الى التربية الدينية، التي تهذب الفرد منذ الصغر، وترافقه حتى الكبر في الحفاظ على مقومات هويته الوطنية-فرض قانون ينظم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي-الشرطة الإلكترونية-وضع برامج حماية توفير الأمن الإلكتروني-حجب المحتويات الخارجة عن ثقافتنا-مراقبة المادة التي تناسب وتتناقض مع ثقافتنا، والتصرف معها، إما بالردع أو القبول-إقامة برامج مدعمة لحماية الهوية الوطنية من أي غزو غربي-القيام بالحملات التحسيسية لتذكير بمبادئ وقيم الدولة، وذكر مخاطر الغزو الغربي ونتائجه.

قائمة المصادر والمراجع:

(بلا تاريخ).

آسيا بلخير. (07, 2021). سؤال الامن الثقافي في زمن الانفتاح الرقمي بين اشكالية الحفاظ على الخصوصية الثقافية وحتمية حوار الثقافات. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد11 .العدد02.*

الهيئة الوطنية لالضوابط الأساسية الأمن السبرياني. (2018). لضوابط الأساسية الأمن السبرياني. *الهيئة الوطنية لالضوابط الأساسية الأمن السبرياني.*

بدر الدين احمد ابراهيم. (يناير2009). تطور اساليب ووسائل الغزو الثقافي الفكري الغربي ةتأثيره على الأسرة. *دراسات دعوية* .

سعيد عباس. (نوفمبر, 2020). الميديا الجديدة المفاهيم النظرية والقراءات النقدية. *مجلة الاحياء مجلد20 عدد27*، 808.

سلام سميرة.بن عمران انصاف. (2021). الخصوصية الثقافية وعالمية حقوق الإنسان. *مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية العدد1 .مجلد5.*

شفيعة حداد.أسماء بلاغ ماس. (01 04, 2021). الهوية الرقمية والأمن الهوياتي الجزائري في ظل تحديات المجتمع الشبكي.

صحراوي جهاد.جفافلة داود. (جوان, 2022). الهوية الرقمية وإشكالية التعبير عن الذات في العالم الإفتراضي. *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانسة العدد4.المجلد7.*

محمد احمد المعداوي. (بلا تاريخ). حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التوصل الإجتامعي. *كلية الحقوق جامعة بنها العدد33 الجزء الربع*، 1933.

مركز الموارد. (20 افريل, 2023). تم الاسترداد من me.kaspersky: ♣ ملخص: -https://me.kaspersky.com/resource

مسعودة طلحة. (25 08, 2020). الهوية الرقمية مأزق الإستخدام والخصوصية. *مجلة التغيير الإجتماعية العدد1/المجلد4*، 154/133.

منى التركي المسوي المدرس جان سيريل فضلالله. (بلا تاريخ). الخصوصية المعلوماتية وأهميتها مخاطر التقنيات الحديثة عليها. *مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية العدد الخاص بالمؤتمر الخاص بالكلية*.

نبيل لحمر. (06, 2020). الاخبار الكاذبة عبر شبكات التواصل الإجتماعي واثارها على اتجاهات الراي العام. *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية مجلد07 عدد2*، 285.

هدى كريمي. (2022). الثقافة الرقمية وريهان بناء الهوية الدينية عند الشباب المغربي . *إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الإجتماعية عدد95*، 77-100.

الأمن الإعلامي: بين سطوة التبعية ونداء الهوية.

د/بوعزيززهير، أستاذ محاضر-أ-، جامعة أم البواقي

ايمايل:zoheirb82 @ gmail.com

هاتف رقم: 0669433639

ملخص:

تساءل يوما الدكتور محمد قيراط في أحد مقالاته عن إمكانية تواجد جرأة في الحديث عن أمن إعلامي عربي في زمن التبعية شبه الكاملة، وفي ظروف الانجراف الثقافي، وفي وقت أصبح فيه المواطن العربي يستهلك منتجا إعلاميا وثقافيا وترفيهيا معظمه مستوردا من وراء البحار، بقيم وأفكار بعيدة عن واقعه وبيئته وتاريخه وهويته. وضمن هذا السياق جاءت هذه الورقة البحثية لتناقش سطوة التبعية الإعلامية على الممارسة الإعلامية في الجزائر، وتحديات البحث عن الهوية في ظل انهيار منظومة القيم نتيجة الاستعمار الجديد الذي تلعب فيه وسائل الإعلام الحديثة بقدراتها الرهيبة في التعامل مع الأحداث وتداول المعلومات بكل سرعة وفعالية دورا رئيسيا.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإعلامي، التبعية الإعلامية، القيم، الهوية.

Résumé :

Le Dr Muhammad Qirat s'est un jour interrogé dans l'un de ses articles sur la possibilité d'oser parler de la sécurité des médias arabes à une époque de dépendance quasi totale, et dans des conditions de dérive culturelle, et à une époque où le citoyen arabe consomme les médias, la culture et des produits de divertissement, dont la plupart sont importés d'outre-mer, avec des valeurs et des idées éloignées de sa réalité, de son environnement, de son histoire et de son identité. Dans ce contexte, ce document de recherche est venu discuter de l'influence de la dépendance des médias sur la pratique des médias en Algérie, et les défis de la recherche d'identité à la lumière de l'effondrement du

système de valeurs à la suite du néo-colonialisme, dans lequel les médias modernes, avec ses terribles capacités à faire face aux événements et à faire circuler l'information rapidement et efficacement, joue un rôle majeur.

Mots clés: La sécurité des médias, La dépendance des médias, Les valeurs, L' identité.

تمهيد

إن أمن أي مجتمع يمر ولا ريب من توافق مؤسساته ومنظماته قيميا وأخلاقيا، ولهذا ظهر من يدعو إلى غلق الأبواب والنوافذ- وإن كنا لا نعترف بهذا – وعدم الانفتاح حفاظا على منظومته القيمية وسعيا نحو أمن إعلامي يضمن ويدعم الأمن القومي سياسيا واقتصاديا وثقافيا. فما الأمن الإعلامي، وما علاقته بمتغيري التبعية الإعلامية والهوية؟

أولا- الأمن الإعلامي:

1- تعريف الأمن الإعلامي:

"الأمن الإعلامي هو باختصار يعني أمن المجتمع وحمايته وحفظ هويته والإيمان بقيمه ومقومات شخصيته وتوازن مكوناته وأطيافه وهوياته الفرعية، وصولاً لأمن الدولة برمتها، فالأمن الإعلامي هو الغاية التي تحفظ الإعلام المحلي والمجتمع وتصون سلامته والسلم الأهلي من "غوغائية" وفوضوية التكنولوجيا الإعلامية المفتوحة على كل اتجاه...

ويبدأ الأمن الإعلامي من توفير الدول البنية الإعلامية الأساسية التي تواكب العصر والوسائل والمضامين الإعلامية التي تشبع حاجات المواطنين وتجنبهم مشاق ومخاطر البحث عن وسائل ومضامين بديلة، وتغلق الباب أمام محاولات التسلل الإعلامي المستمرة لاختراق عقول وقلوب أبناء الوطن" [1].

ومن هذا التعريف يمكن أن نلاحظ بأن الأمن الإعلامي يعنى بـ:

1)حسني محمد نصر: الأمن الإعلامي وحّد الكفاية الوطنية، https://www.omandaily.com، مسترجع بتاريخ2023/04/16.

- أمن المجتمع؛
- حفظ هويته ومقومات شخصيته؛
- العمل على توازن مكونات المجتمع؛
- العمل في إطار قيم المجتمع،
- مقاومة فوضوية التكنولوجيا الإعلامية.

2-تطور الأمن الإعلامي في الدول العربية:

مر الأمن الإعلامي العربي بفترتين أساسيتين يفصلهما ظهور الأنترنيت والفضائيات، حيث يقول الدكتور حسني محمد نصر أن: " السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل حققت دولنا العربية الأمن الإعلامي؟ هنا يجب أن نميز بين فترتين مر بهما الأمن الإعلامي العربي، الأولى فترة ما قبل الفضائيات والإنترنت، والثانية فترة ما بعدهما والممتدة من مطلع تسعينات القرن الماضي حتى يومنا هذا. في الفترة الأولى استطاعت الدولة الوطنية العربية إلى حد كبير توفير الأمن الإعلامي لمواطنيها، من خلال وضع البنى الإعلامية التحتية، ثم تعزيز ثرواتها الإعلامية من الوسائل التي كانت متاحة في هذه الفترة، وقد ساعدها في ذلك سهولة التحكم في وسائل الإعلام القادمة من الخارج كالصحف والمجلات والأفلام السينمائية التي تستطيع منع دخولها إلى الدولة في المطارات والمنافذ الحدودية، والبث الإذاعي الدولي الذي تستطيع منع استقباله أو على الأقل التشويش عليه. في هذه الفترة كانت وسائل الإعلام الوطنية هي المقصد الوحيد تقريبا للمواطن العربي، وكانت الوسائل التي يسمح بدخولها الدول العربية تخضع لرقابة مشددة، وقد يُمنع عرضها أو توزيعها وتداولها، إذا تبين أنها تمثل خطرا على الأمن القومي أو على قيم ومعتقدات الجمهور.

صحيح أن بقايا تلك الرقابة ما زالت موجودة في غالبية الدول العربية، ولكنها تقتصر على المواد المطبوعة والسينمائية والتلفزيونية التي يتم استيرادها من الخارج، ولا تستطيع أن تطول كل ما يبث على الفضائيات أو المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي.

في فترة ما بعد الفضائيات والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي أصبح الفضاء الإعلامي لكل دول العالم تقريبا مفتوحا، وغير قابل للإغلاق في وجه آلاف القنوات والمواقع

والشبكات، حتى إن أرادت الدولة ذلك، وهو ما جعل الأمن الإعلامي لأية دولة مستباحا. ومن شأن ذلك أن يجعل مواطنيها هدفا سهلا لوسائل الإعلام الأجنبية، ما لم يتم تحصينهم إعلاميا من خلال وسائل إعلام وطنية قوية قادرة على منافسة الوسائل الأجنبية، وإشباع مختلف احتياجات جمهورها"[1].

ثانيا-التبعية الإعلامية أو الاستدمار الجديد:

إن المتمعن في مفهوم التبعية الإعلامية كما أورده الباحثان ساندرا بول روكيتش (Sandra Ball-Rokeach)، وميلفين ديفلور (Melvin DeFleur) في عام 1976م من خلال نظرية التبعية الإعلامية(Media Dependency Theory)، يتوصل إلى أنه يعني ذلك الارتباط الوثيق والاعتماد القوي للأفراد على وسائل الإعلام بمعنى آخر كلما زادت حاجات الأفراد لوسائل الإعلام قلت قدرتهم على التخلي عنها وبالتالي كانوا تابعين لها.

فلوسائل الإعلام تأثير كبير على حياة الأفراد في جميع مناحيها، وقدركزت هذه الدراسة أبحاثها بطبيعة الحال على المجتمعات الصناعية. غير أن ما نقصده بالتبعية الإعلامية في بحثنا هذا هو اعتماد مجتمعات ما على المخرجات الإعلامية لمجتمعات أخرى، حتى وإن اختلفت عنها ديانة وثقافة ولغة وقيما، فتقوم بناء على ذلك بالرجوع إلى هذه المخرجات في رسم سياساتها ووضع استراتيجياتها التعليمية، الاجتماعية، الاقتصادية، بل وحتى السياسية.

تقول عواطف عبد الرحمان:".. هذا وقد قدم كل من الباحثين راكيل ساليناس ولينا بالدان إسهاما بارزا في قضية الاستعمار الثقافي في الدراسة التي نشرت بعنوان (الثقافة في إطار التنمية التابعة) فقد أوضحا أن الشركات المتعددة الجنسية قد تمنح الفرصة للتصنيع لبعض دول الهامش في العالم الثالث، ولكن في إطار التنمية الرأسمالية التابعة وبناء على ذلك تنمو الطبقات الوسطى المحلية التي تتشبع بالمؤثرات الثقافية لدول المركز بينما تزداد

[1] حسني محمد نصر: **الأمن الإعلامي وحّد الكفاية الوطنية**، https://www.omandaily.com، مسترجع بتاريخ2023/04/16.

هامشية الطبقات الشعبية. وينتج عن ذلك ازدياد التصاق ثقافة النخبة الحاكمة بالثقافات الأجنبية المنتمية إلى دول المركز، ويتولد منهما ما يسمى بالتجانس الثقافي الذي يواصل دوره في العمل على تجريد الشخصية القومية من مقوماتها الإنسانية والتاريخية وتسطيحها إلى المدى الذي يجعلها تتوافق مع مجموعة الأهداف والمصالح التي تحكم شبكات التوزيع والتسويق الإعلامي والثقافي التي تديرها الشركات المتعددة الجنسية"[1].

والتبعية الإعلامية أو الثقافية هي في حقيقة الأمر تكريس للتبعية الاقتصادية، وهو الأمر الذي عملت عليه الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أربعينات القرن الماضي حرصا على استغلال ثروات وخيرات دول العالم الثالث.

وفي هذا السياق سنحاول أن نبرز بعض الأفكار التي قدمها الباحث شيلر (Herbert Schiller) والتي نلخصها في مايلي[2]:

* الاستعمار الإعلامي هو جهد منظم وواع تقوم به الولايات المتحدة من خلال تنظيماتها الاقتصادية والعسكرية والإعلامية من أجل الحفاظ على تفوقها الاقتصادي والسياسي والعسكري.

*يرى شيللر أنه إذا كان الاقتصاد العالمي المعاصر يسعى إلى تعزيز سيطرته من خلال تحالف رأس المال العالمي وتحطيم الحواجز القومية وتوحيد السوق العالمية فإن القضية في المجال الثقافي تصبح كيفية توظيف الإعلام والثقافة في مجتمعات العالم الثالث لخدمة هذه الأهداف أي ترسيخ تبعيتها الاقتصادية بوضع إمكانياتها الثقافية والإعلامية في خدمة مصالح رأس المال العالمي وأجهزته، وتحويل العالم إلى قرية اتصالية شديدة الترابط.

*يتم الغزو الإعلامي والثقافي عن طريق عدة أشكال: السياحة، التكنولوجيا الإعلامية، برامج التدريب، مناهج التعليم الإعلامي.

---

[1] عواطف عبد الرحمان: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص53.

[2] بتصرف عن: عواطف عبدالرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص(40-41).

* التكنولوجيا هي البديل الأفضل لاستمرار السيطرة وتحقيق التبعية، وتتضمن هذه التكنولوجيا شبكات الكومبيوتر ونظم الأقمار الصناعية . وتقوم هذه الشبكات ببث كميات هائلة من الأخبار والمعلومات عبر دوائر عابرة للحدود القومية وأكثر من ذلك فإنها سوف تصبح في منأى عن الرقابة المحلية ولذلك فإن هذا التوسع في الاستخدام العالمي للمعلومات من ناحية البث الإلكتروني وشبكات بنوك المعلومات سوف يكون له آثاره الخطيرة على الثقافات القومية في الأعوام القادمة.

وهنا يتضح لنا كيف أن التكنولوجيا بشكل عام وتكنولوجيا الاتصال بشكل خاص لا تلعب دورا حيويا في السيطرة الثقافية فحسب ولكنها تعتبر بالفعل جزءا من هذه السيطرة.

*الشركات المتعددة الجنسية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرها المركزي وتتميز بتعدد وتنوع استعاراتها وعالمية تحويلاتها وتعتمد على الأقمار الصناعية وأحدث الأجهزة الإلكترونية في تنفيذ سياساتها الإعلامية عبر القارات والدول وترتبط فروعها في دول العالم الثالث بشبكة اتصالات شديدة التشابك والتعقيد وتصب في النهاية في دول المركز بالعواصم العالمية الكبرى. ومن أجل أن تتمكن دول العالم من اقتناء هذه الأجهزة الحديثة في مجال الاتصال عليها أن تضع نفسها في خدمة الشركات الخاصة أو المنظمات الحكومية ذات الصلة الوثيقة بالشركات المتعددة الجنسيات.

* تلعب وكالات الإعلان الأمريكية وفروعها في العالم دورا مهما في الأشكال العديدة للسيطرة الثقافية والإعلامية التي تمارسها الولايات المتحدة من خلال الإعلانات والأنشطة الملحقة بها مثل بحوث السوق والمستهلكين ومسوح الرأي العام والتي تنتشر عبر القارات الثلاث .

*يتميز شيللر عن سائر كتاب التبعية الثقافية والإعلامية باهتمامه بالسياحة باعتبارها إحدى قنوات الاتصال الفعالة في مجال الغزو الثقافي والإعلامي.

ثالثا- الإعلام والهوية:

يميل الإنسان بفطرته إلى التعبير عن ذاته بمقابل ذوات الآخرين الأمر الذي ينطبق حرفيا على حب الجماعة في امتلاك هوية خاصة بها تميزها عن هويات غيرها من الجماعات، ويتم التعبير عن ذلك والترويج له بوسائل مختلفة وطرق شتى.

بداية وجب التعريف بالهوية

" لغة الهوية مأخوذة من " هُوَ .. هُوَ " بمعنى أنها جوهر الشيء، وحقيقته، لذا نجد أن الجرجاني في كتابه الذائع الصيت التعريفات يقول عنها: بأنها الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب

فهوية الإنسان .. أو الثقافة .. أو الحضارة، هي جوهرها وحقيقتها، ولما كان في كل شيء من الأشياء - إنساناً أو ثقافة أو حضارة - الثوابت والمتغيرات ... فإن هوية الشيء هي ثوابته التي تتجدد لا تتغير، تتجلى وتفصح عن ذاتها، دون أن تخلي مكانها لنقيضها طالما بقيت الذات على قيد الحياة .

وتتمثل الهوية في مجموع الأساليب التي يتميز بها المجتمع، وتشمل العادات والمعتقدات واللغة، والتراث المسجل والشفوي والإنتاج الفكري والأدبي والفني، ويجد فيها وسائله للتعبير عن الذات"[1].

ولا شك في أن الإعلام كان الوسيلة البارزة في التعامل مع الهوية حفظا، نقلا، وشرحا. وقد تعاظم دوره أكثر اليوم في عصر تكنولوجيا المعلومات ووسائط التواصل الاجتماعي والخطورة التي يمكن ان تفد علينا –بل وو فدت علينا- من هذا الباب إذا لم نحسن التعامل مع هذه الإفرازات.

وحتى يلعب الإعلام دورا بارزا وايجابيا في موضوع الهوية وجب الإشارة إلى:

---

[1] سيفون نادية، بوعزيز بوبكر: **وسائل الإعلام والهوية الثقافية في ظل العولمة بين التعزيز والاستلاب**، مقال منشور بمجلة الإناسة وعلوم المجتمع، المجلد5، العدد2، ص ص10-16، 2022.

*ضرورة ارتباط الإعلام بالهوية الوطنية ومقوماتها والارتكاز عليها في إخراج منتجاته مهما كان نوعها إلى مستهلكيها.

* العمل على تضييق الهوة الثقافية بين الأجيال داخل المجتمع الواحد جراء فرط استخدام تكنولوجيا المعلومات دون رقيب ولا حسيب.

*إعادة البحث في ماهية الهوية ومقوماتها وفق ما يفرضه الواقع من تحديات وتغيرات وبالاستناد دائما إلى أصولنا الثقافية والاعتزاز بها.

* إعادة النظر في وظائف الإعلام وارتباطاته بقضايا الهوية في ظل الظروف الراهنة.

*إبراز دور الإعلام والتركيز عليه في عمليات التنشئة الاجتماعية من أجل الحفاظ على مقومات الهوية.

رابعا-متطلبات تحقيق الأمن الإعلامي:

في وقت يكثر الكلام فيه عن الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي، بات من المفروض التحدث أيضا عن الأمن الإعلامي في عصر تكنولوجيا المعلومات وقدراتها اللامحدودة في التعامل مع المعلومة نقلا وتخزينا وتصنيفا وتحليلا ونشرا، مقصية في ذلك بعدي الزمان والمكان، ومتجاوزة كل العوائق والصعاب الثقافية والإيديولوجية واللغوية التي من الممكن أن تعترض طريقها. فما متطلبات تحقيق هذا الأمن الإعلامي؟

للإجابة عن هذا السؤال نورد الأفكار التالية:

أ- **التكوين الأكاديمي النوعي للصحفيين والإعلاميين:** يقول الدكتور حجام في هذا الشأن:" إن القراءة الموضوعية في بينية الفضاء الاتصالي الجزائري، ببعديه التكويني الأكاديمي، والممارساتي المهني، تحيلنا إلى الاعتراف بحقيقة، غياب أي إستراتيجية للتكوين الإعلامي في الجزائر. ويمكن القول أنها ظلت تجنح نحو الارتجالية والعشوائية، في العقدين الأخيرين وخاصة في السنوات الأخيرة، المصبوغة بتحولات تكنو اتصالية ثورية وما أفضت إليه من فوضى اتصالية، أغرقت المشهد الإعلامي في حالات من التيه والعبثية إن لم نقل العدمية. ويقَّترح بعض الباحثُين إجبارية تغيير وتطوير البرامج التعليمية والتدريبية

ومراجعتها كليا، من خلال دراسة مستفيضة لتجارب أهم المدارس الإعلامية الكبرى وتدريس تخصصات تتقاطع مع منطق السوق ومتطلبات المرحلة، وتجويد تكوين المكونين من خلال جامعة مفتوحة للإعلام والاتصال في التكوين والتطوير والتدريب الإعلامي"[1].

ب- تفعيل المنظومة القيمية المحيطة بالعمل الإعلامي: إن التنوع الثقافي والقيمي الذي يتميز به المجتمع الجزائري تمده بترسانة حقيقية من العادات والتقاليد والقيم التي تلعب دورا مهما في تقرير سلوكيات أفراده وقبل ذلك اتجاهاتهم نحو القضايا والمعطيات المختلفة.

إن تفعيل البعد القيمي يؤدي إلى أخلقة العمل الإعلامي كما يلي:

"- استحضار القيم في الأذهان والوجدان أثناء المناقشات العلمية في نقد العلوم وفي عمليات الإصلاح، وفي التطبيق على السلوك الإعلامي وأخلاقيات العمل الإعلامي.

- تؤثر وسائل الإعلام في قيم المجتمع من خلال التأثير على قيم الولاء والمواطنة للنظام السياسي السائد أو العكس، كما تؤثر أخلاقيات العمل الإعلامي على قيم المجتمع بكل جوانبه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

إن وسائل الإعلام يجب أن يكون لها دور مفصلي في ربط الإنسان بمنظومته القيمية، وأن تتحول من معاول هدم إلى أداة بناء، وإن كانت الأولى هي الغالبة " فوسائل الإعلام تشكو عامة من عجز قيمي، وباستثناءات محدودة تساهم في تنشئة اجتماعية تبعد الفرد عن الارتباط بالقيمة. ويترتب عن ذلك أن تتأثر استعدادات الفرد المكتسبة من ذلك فينفر مما يتعارض وما أعتاد عليه في وسائل الإعلام. وبمعنى آخر تصبح الحقيقة التي تبنيها وسائل الإعلام حقيقته، وفي هذه الحالة يكون جهاز إدراك الفرد قد تعرض إلى التشويه وربما التلف، فيدرك ما ليس له قيمة ويبتعد عن هذا الذي يتعين إدراكه...فقد تنمي محتويات التلفزيون الكسل الذهني كما دلت على ذلك العديد من الدراسات. أما

---

[1] الجمعي حجام: **التكوين الأكاديمي للصحفيين في الجزائر وانعكاساته على المشهد الإعلامي في ضوء التحول الرقمي**، مقال علمي منشور بالمجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، المجلد(04)، العدد(01)، جوان2020، ص47.

المضامين التي تحيد عن القيمة كالصور وأفلام العنف والجنس فإنها تحدث استطالات عصبية تحل محل تلك التي ينبغي إن تولدها القيمة فيستبدل الفرد في هذه الحالة الذي هو خير بالذي هو شر"[1].

- إن المساهمة في إضعاف الدولة عن طريق الإعلام لا يخلق مجتمعاُ مدنيا حديثا وقويا، وإنما يفرز مجموعات متشرذمة، يمكن السيطرة عليها بسهولة من قبل أصحاب المصلحة في الداخل والخارج، خاصة فيمن يتحكمون في وسائل الإعلام والاتصال، لذلك ينبغي الإرتقاء بالعمل الإعلامي لمجاراة تطور المجتمع وازدهار طبقاته الاجتماعية .

-- إن الدولة العصرية هي الدولة التي تقوم على جهود الحكومات والجمعيات والانفتاح على الحقول العلمية والتخصصات المعرفية، ومن ثم فإن شرط إقامة مجتمع فاعل، يجب أن يصاحبه شرط إقامة دولة قوية وقادرة وعادلة، تمارس الديمقراطية وتحترم الحرية"[2].

-الانفتاح على العالم دون إفراط ولا تفريط: وهو أمر يتطلب إعادة النظر في فلسفتنا الإعلامية وقوانينا الإعلامية بما يتماشى ومنتظراتنا من هذه المهنة النبيلة من جهة، ومن جهة ثانية بالنظر إلى مرجعيتنا الدينية والثقافية واستلهام منها ما يعيننا ويساعدنا في إرساء قواعد صرح إعلامي أصيل وقوي يجابه بكل فطنة وحنكة وموضوعية تلك الهجمات الشرسة من السموم التي تبثها مختلف المؤسسات الإعلامية الغربية في عقول شبابنا مستغلة ضعف منظومتنا الإعلامية لتنفيذ أجنداتها المختلفة.

إن المجتمع المتطلع إلى حياة آمنة مستقرة لا يقبل أن تتصادم مؤسساته قيمياً، ولا يتوانى في إصلاح الأخطاء ومراجعة الدوافع والقيم التي تحرك مؤسساته، والنموذج الماليزي يحكي واقع هذا الطموح، فالنظام الإعلامي والاتصالي الماليزي لا يسمح بالبث الفضائي المفتوح، ويشترط لاستقبال القنوات التلفزيونية داخل الأسر عبر "الكايبل" أن تخضع

---

[1] عبد الرحمان عزي:الإعلام وتفكك البنيات القيمية في المنطقة العربية، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2009، ص188.

[2] زيان محمد:**دور منظومة القيم في تفعيل أخلاقيات العمل الإعلامي**، مقال منشور بمجلة العلوم الاجتماعية، المجلد4، العدد7، ص8.

المواد الإعلامية للمواصفات القيمية والأخلاقية التي حددها النظام، وأنا أسوق هذا النموذج رداً على من يشكك في قدرة المجتمعات المسلمة والمحافظة على حماية أبنائها من المواد المتعارضة مع قيمهم وتوجّهاتهم.

لقد بات من السذاجة أن تسلم المجتمعات القوية قيمياً لآراء بعض الإعلاميين أو المتثيقفين - المنهزمين أمام التقنية الاتصالية الحديثة- الذين يرون أنه لا مكان للرقابة في زماننا، فالرقابة تحوّلت إلى واجب ديني يجب أن يمارسه المجتمع المسلم تعبداً لله.

ج- تحقيق الكفاية الإعلامية لكل أفراد المجتمع: ويمكن أن يعود هذا إلى نقص الميزانيات المخصصة للتكوين بجامعاتنا ما يحد من إمكانية توفير مقررات وبرامج وكوادر ذات جودة في الميدان الإعلامي وغيره من الميادين أو التخصصات، وعندما لا يجد الفرد المعلومات التي يبحث عنها محليا يلجأ وبكبسة زر واحدة لتلبية رغبته وإشباع شغفه إلى المصادر الخارجية حيث يكون في كثير من الأحيان غير محمي لعدم امتلاكه الإمكانيات المعرفية اللازمة للتعامل مع المحتويات التي تعرض عليه بكثافة وتنوع وفي أشكال وبوسائل مختلفة.

إن خبراء الإعلام مطالبون اليوم بترقية العملية الإعلامية وترقية التعرف على الرأي العام وعلى الطلب الإعلامي وعلى نوعية الخطاب السياسي الإعلامي وعلى توفير أدوات متكيفة مع التحديات والتطلعات. وعلى السلطات العمومية أن توفر الوسائل المتناسبة مع مستلزمات التكفل بكل تلك التحديات، لأن ذلك من صميم حماية السيادة الوطنية ومن صميم حماية الدولة ومن صميم حماية المواطن إعلاميا وتحصينه ضد كل ما ينسج من مخططات ومن استراتيجيات.

د- تشجيع تلاحم الأفكار لأجل رفاه المجتمع:

إن ثراء الأفكار وتنوعها واحترام الاختلاف لهو في حد ذاته خطوة نحو الرفاه أو ما يسمى بالازدهار المستدام المبني على الوضوح والشفافية والعدل في استخدام الموارد وتوزيعها على أفراد المجتمع، مما يعود عليهم بالصحة النفسية والاجتماعية، ويشعرهم بانتمائهم لمجتمعهم، ويقودهم للتمتع ببيئتهم، ويحيون بذلك حياة كريمة سعيدة هنيئة.

إن تلاحم الأفكار يمر من خلال *سلسلة الأفكار* أو حبل الأفكار، وهو الترابط بين أفكار متلاحقة متسلسة بحيث تؤدي كل فكرة إلى التالية عن طريق رابط لغوي أو معنوي، وهي غالبا ما تظهر في المناقشات الإبداعية ويتم قطع حبل الأفكار غالبا بالتشويش أو الأحداث المفاجئة، ولكن أحيانا يتم المتابعة من خلال تتبع نفس التسلسل حتى الوصول إلى آخر فكرة أو جزئيا حتى الوصول إلى آخر فكرة تم تذكرها.

وقد يكون هذا التشويش داخليا في منظومة الأفكار ذاتها، أي في كيفية بنائها أو تكوينها، أو خارجيا، ويكمن فيما يتعلق بمصادر المعلومات التي استقت منها هذه الأفكار. المهم أن تنقح الأفكار وتتكامل لتعطي كل ماله قيمة جمالية، أو فكرية، أو مادية. وتبعد كل ماهو دون ذلك من أفكار ضالة مضلة هدامة، لا تضيف أي شيئ لجهود البناء والتنمية.

إن تقريب وجهات النظر يمر من خلال التأكد من أن "الاتصال والإعلام يساهم في توفير وتبادل الحقائق اللازمة لتوضيح مختلف وجهات النظر حول القضايا العامة، وتوفير الأدلة الملائمة والمطلوبة لدعم الاهتمام والمشاركة على نحو أفضل بالنسبة لكل الأمور التي تهم الجميع محليا وقوميا وعالميا. ويبدو أن مثل هذا الهدف يقصد به تزويد الناس بمهارات الحوار والاتصال والاختلاف والتعايش، ولذلك أساليب عديدة منها تقديم النماذج التعليمية التي تصبح قدوة للجماهير في حالات الاختلاف والجدل حيث يجري التقيد بآداب الاختلاف والخلاف والتنافس"[1].

هـ- توقيف هجرة العقول: لأن الاستمرار على هذا النحو هو تهديد مباشر لأمن بلادنا ونزيف حاد لقدراته الفكرية يدفع ثمنه الوطن غاليا بفقدانه الكثير من الطاقات البشرية المبدعة والخلاقة في شتى الميادين، وعلى العكس من ذلك تستفيد المجتمعات الأخرى أيما استفادة من هذه الطاقات. فكيف نتحدث بعد ذلك عن تنمية مستدامة ومسؤولية اجتماعية وغيرها من المفاهيم والمصطلحات الرنانة التي يتم الترويج لها، وصرف أموال طائلة للوصول إليها، وهذا ضرب من الخيال في ظل غياب ألباب صافية وعقول نيرة تسهر

[1] عزام أبو حمام: **الإعلام والمجتمع**، دار أسامة، عمان، الأردن، 2011، ص100.

على التخطيط والإعداد والتنفيذ لبرامج شتى لتحققها على أرض الواقع، عوض ان تظل مجرد شعارات ينادى بها هنا وهناك.

و- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للإعلاميين: وكما يقول المثل "فاقد الشيء لا يعطيه" فإننا لا يمكننا أن ننتظر أشياء ذات قيمة كبيرة من إعلامي مسكنه الحمامات أو الفنادق الرخيسة ذات الخدمات المنعدمة، وفي أحسن الأحوال بيوت ودور الشباب وحتى الأحياء الجامعية، زيادة على ما تقدم راتب زهيد لا يغني ولا يسمن من جوع.

خاتمة:

إذا أرنا الحديث عن الأمن الإعلامي في ظل التطورات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والإعلامية التي يشهدها العالم وبلادنا اليوم على اعتبار أنها جزأ منه، فعلينا أن نفتح المجال أمام المؤسسات الإعلامية للقيام بأدوارها دون قيود أو شروط أو قوانين مجحفة، لأنه-على حد تعبير أحدهم- لم يعد مقبولا في عصر إعلامي تتنافس فيه الدول على الوصول برسائلها الإعلامية إلى جميع أنحاء الكرة الأرضية، ونواجه فيه تهديدات إعلامية غير مسبوقة أن يظل إعلامنا الوطني العربي منزوع «الدسم» والفاعلية بسبب قوانين ولوائح تعود إلى القرن الماضي، وإلى عصر إعلامي مختلف، إذ لا بد أن يتسع دور وسائل الإعلام ليشمل التنشئة الاجتماعية، يداً بيد، وكتفاً بكتف، مع الأسرة والمدرسة والمؤسسات التعليمية، في دراسة الظواهر الغريبة والطارئة على مجتمعاتنا العربية التي تصطدم مع قيمنا وسلوكياتنا التي نشأنا عليها، فضلاً عن نشر الحقائق بدقة وسرعة تمنع انتشار الشائعات التي تجد في غياب المعلومة أرضاً خصبة، وأخيرا إعادة النظر في مقررات معاهد وكليات الصحافة والإعلام بإطلاق أياديها من مكبلات البرامج الغربية الوصية علينا وهي الغريبة عنا وعن ثقافتنا وقيمنا.

قائمة المراجع:

1-حسني محمد نصر: **ا لأمن الإعلامي وحّد الكفاية الوطنية**، https://www.omandaily.om، مسترجع بتاريخ2023/04/16.

2- عواطف عبد الرحمان: **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

3- سيفون نادية، بوعزيز بوبكر: **وسائل الإعلام والهوية الثقافية في ظل العولمة بين التعزيز والاستلاب**، مقال منشور بمجلة الإناسة وعلوم المجتمع، المجلد5، العدد2، ص ص10-16، 2022.

4- الجمعي حجام: **التكوين الأكاديمي للصحفيين في الجزائر و انعكاساته على المشهد الإعلامي في ضوء التحول الرقمي**، مقال علمي منشور بالمجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، المجلد(04)، العدد(01)، جوان2020.

5- عبد الرحمان عزي: **الإعلام وتفكك البنيات القيمية في المنطقة العربية**، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2009.

6- زيان محمد: **دور منظومة القيم في تفعيل أخلاقيات العمل الإعلامي**، مقال منشور بمجلة العلوم الاجتماعية، المجلد4، العدد7.

7- عزام أبو حمام: **الإعلام والمجتمع**، دار أسامة، عمان، الأردن، 2011.

الانسان الجزائري وفرضية التشيؤ والاغتراب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تحليل حالة البعد الواحد

د بوالعام بلال من جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي/ متخصص في علوم الإعلام والاتصال

الكلمات المفتاحية/ الانسان، التشيؤ، الاغتراب، مواقع التواصل الاجتماعي، الإنسان ذو البعد الواحد.

مقدمة

تعيش الإنسانية تحولات عديدة، فرضها التطور المتسارع لتطبيقات الانترنيت والمستحدثات التكنولوجية والوسائط المتعددة، التي غيرت من أوجه النشاط الإنساني كله، بل إنها امتدت إلى جوهر هذا الإنسان وثقافته وقيمه وأفكاره وثراته وحتى إنسانيته، ناهيك عن عاداته وتقاليده وأنماط حياته، ولقد ألقى هذا بثقله على مصفوفة الأولويات لديه وكذا دوافعه واتجاهاته وحاجاته كلها، الأمر الذي أحدث نقلة جذرية في سيرورة الحياة لديه وعلاقاته بجماعته الأولية وجماعات الأصدقاء والزملاء والخلان والرفاق والأصحاب، ما جعله في النهاية يعيش حبيسا لهواجس كثيرة ومتراكمة، لا تنفك تضغط بشكل متواصل على أحاسيسه وشعوره ووجدانه، مخلفة آثارا كبيرة اختلت في ضوئها انفعالاته واهتماماته ورؤيته للأشخاص والأشياء والأحداث والوقائع، حتى صار ينظر لها كلها في إطار محدد يرتبط ارتباطا مباشرا بمسميات التشيؤ والاغتراب والتسلع والتوثن، الأمر الذي خلق لنا في النهاية إنسانا ذو بعد واحد، لا يرى الأشياء والحياة خارج هذا البعد والمنطق.

إننا في ظل المستحدثات التكنولوجية نعيش في وطن رقمي على حد قول الباحث (محمد لعقاب)، وهو حسبه (يشير إلى التأثير الكبير الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات على الحياة البشرية، فهي لم تدع أي مجال إلا اقتحمته وبسطت نفوذها وسيطرتها عليه، فأنتجت ما

يسمى ب"الإنسان الرقمي" الذي تتمحور حياته كلها حول تكنولوجيا المعلومات)[1]، ويعتبر الشباب حسب اغلب المختصين في علم النفس وعلم الاجتماع والتربية وعلوم الإعلام والاتصال أهم فئة في أي مجتمع، إذ ينبني عليها أفق أي أمة، وعليها تعقد الآمال لقيادة عمليات التحول والتطور، وبها تجابه الأمم أعداءها وكل القوى الخارجية الضاغطة، ولأنها أوسع الفئات وأكثرها عددا فهي الأولى بالاهتمام والعناية، والأكثر طلبا للقيام بأدوار فاعلة في السياسة والثقافة والاجتماع والاتصال وتوفير الأمن وغيرها، ...الخ، غير انها على منحى آخر فئة لها خصائص معينة كالمغامرة والانفتاح على الأفكار الجديدة وحب الاستكشاف والتكيف والاندماج والتقمص والتبني والتماهي مع الشخوص وكذلك الأكثر جرأة على تجاوز الأفكار ذات العمق التاريخي والثقل العاداتي والأكثر تجاوزا للعرف والتقاليد، والأكثر انفعالا والأجرأ على رفض بعض الأوامر والنواهي والإلزاميات المجتمعية والأفكار التي تفرضها الوصاية المجتمعية والأبوية، وبذلك فهم فئة عصية على الاحتواء والتاطير السلوكي الذي تبتغيه المؤسسات الوصية على التنشئة الاجتماعية، إلا ما نذر.

وكنتيجة للنشاط الدؤوب لفئة الشباب كان من الواضح أن تتمكن في كل المجتمعات من البروز في الساحة الثقافية، والأكثر انتشارا وحضورا في الزمان والمكان، حتى إنها تسيطر بموجب ذلك على وجه العادة على الوظائف والمسؤوليات والمراكز، والأكثر إقبالا بذلك حتى على التقنيات الجديدة، اذ تحاول فهمها والتكيف معها وتطويعها لأجل ممارسة منطق الهروبية وتجاوز اكراهات المكان وتخطي الروتين والملل والضجر وتحقيق الإشباع النفسي والعاطفي وتعزيز الروابط الاجتماعية وبناء العلاقات وتكوينها ولأجل الدردشة وتبادل الأفكار والآراء والصور والفيديوهات والخواطر مع الآخرين من الجنسين، وهذا بدور يجعله يتجاوز ضغط الحاجات الكثيرة التي يعيشها في الواقع الحقيقي، كما يخلق له الدافعية للقيام بسلوكيات كثيرة هي من صميم اهتماماته أو يكون عادة مدفوعا إليها بفضل الضغوط التي يعايشها في الحياة.

[1] -محمد لعقاب: المواطن الرقمي كيف ساعدت تكنولوجيا المعلومات الثورات العربية، ط1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص7.

غير أن مرحلة الشباب على ايجابياتها الكثيرة ليست مرحلة مرتبطة بالنضج الكامل والعقل الراجح والبصيرة الكاملة، إذ يعاني كثير من الشباب في هذه المرحلة من بعض الاندفاعية والجرأة الزائدة والمزاجية في صنع القرارات، ما يغلف السلوك عادة بالعاطفة والسرعة وقلة الحيلة وهذا ما يوقعهم في مشاكل كثيرة، ويعلق بهم في متاهات الفكر والثقافة وتحديات العولمة ورهانات السياسة ومطبات الاغتراب وهواجس التشيؤ وفوضى التسلع وصراع التوثن، والشباب الجزائري ليس ببعيد عن هذه المعضلات، بحكم أنه يملك التقنية التي تجعله منفتحا طواعية على الأخر، والوقت الكافي للإبحار عبرها والاتصال بالآخرين عبرها، وأيضا لكونه أكثر معرفة بالغرب وثقافته، بالإضافة إلى انه محمل بحاجات واهتمامات ودوافع عديدة، ناهيك عن طموحه في ترتيب مسارات لثقافته عبر الميديا الجديدة وعن طريق استغلال المواقع التفاعلية، وبحكم التحولات الثقافية وتعميم التعليم وتجاوز عقد الأمية وضعف التعليم وغياب المرافق لذلك بالجزائر في الآونة الأخيرة، فإن الشباب الجزائري اليوم أكثر إلحاحا على خوض تجارب تتعلق بتبادل الآراء والأفكار والاهتمامات والتعبير عن الكينونة وعن الدين والهوية والتاريخ، مع الاحتفاء بذلك عبر الوسائل كلها، وخصوصا التفاعلية منها، وهذا مع كثير من غياب الخبرة والتجربة لديه في احتواء ذلك، سيعرضه مع مرور الوقت بحكم الاعتياد لاختراقات كثيرة وضغوط متنوعة، ما سيجعله يقلص من هامش العلاقات لديه، ويحدد مجاله التواصلي والفكري والثقافي بصرامة، وهذا بدوره سيعزز لديه فرضية اختيار مجال واحد يحكم به على الأشخاص والموضوعات والوقائع والأحداث، مما يوقعه في فكرة الإنسان ذو البعد الواحد.

إننا سنحاول في هذه الورقة البحثية ان نخوض في مفاهيم وهواجس التشيؤ والاغتراب والتسلع والتوثن وربطها بالشباب الجزائري عبر منصات التواصل الاجتماعي، في إطار نظرة استشرافية وعلى ضوء فكرة الإنسان ذو البعد الواحد، منطلقين من الإشكالية الرئيسية التالية: " ما هي رؤية الشباب الجزائري المثقل بهواجس التشيؤ والاغتراب والتوثن والتسلع عبر مواقع التواصل الاجتماعي للمستقبل وما محله من فكرة الإنسان ذو البعد الواحد؟".

1-في أن علاقة الإنسان الجزائري بعناصر ثقافته متجذرة وأن ذلك يعزز لديه الانتماء لمجتمعه رغم ضغط المستحدثات التقنية:

معلوم أن الأمة الجزائرية قدمت تضحيات كبيرة في سبيل الحرية، فعلى مدى قرون يناضل الجزائري لأجل ذلك، وقد كانت التكلفة باهظة، ولا يمكن فصل ماضي أي امة عن حاضرها ومستقبلها، وبهذا كان لزاما على أجيال الاستقلال بمعونة جيل الثورة أن يؤرخ لتضحيات الأجداد والإباء، ولذلك نجد أن الجزائري اليوم أكثر ارتباطا بتاريخه وأمجاده وبطولاته، وأكثر احتفاء بأعلام المقاومة والتاريخ الحافل وبالمجاهدين أثناء ثورة التحرير الكبرى، يضاف إليها إسهامات الباحثين والمؤرخين في استظهار مجد الأمة الجزائرية عبر الحقب الزمنية الطويلة التي تسبق ذلك، لذلك نجد الكل المتكامل بالجزائر يحيي تاريخنا المجيد بشكل رسمي وغير رسمي، وقد تجسد فعل المقاومة ورفض الظلم في المخيال الجمعي الجزائري، وقد عبر عن ذلك الجزائريون عبر كل المحطات التي تستدعي ذلك، وعبر الوسائل الإعلامية والمنصات التواصلية كلها، وخاصة شبكة الانترنيت، على غرار ما اكتشفه الحراكيون بكل البلدان العربية التي عرفت ما يسمى بالربيع العربي، إذ صارت الانترنيت ومنصاتها ومواقعها التفاعلية كلها منصة ثورية، تؤرخ للأحداث وتكون شاهدة عليها، وكما استعمل العرب الشبكة العنكبوتية في تأجيج الصراع ضد دوائر الحكم، فقد استغلها الجزائريون في التحذير من ذلك، انطلاقا من إيمان الجزائريين بنظرية المؤامرة من خلال هذه الأحداث، وانطلاقا من تجربتهم المريرة خلال العشرية السوداء في عقد التسعينات.

لقد اكتشف الجميع حسب الباحث (محمد لعقاب) على اختلاف مستوياتهم السياسية والثقافية والاجتماعية السلطة السحرية للانترنيت والمواقع الاجتماعية التي توفرها وتأثيرها في الرأي العام[1] أهمية يعمل الإعلام الجزائري بالتوازي مع الدوائر الرسمية والمؤسسات الأكاديمية على تعزيز تواصل الأجيال مع التاريخ وتنقيحه والبحث فيه، وتجاوز عقده واحدة تلو الأخرى، وهذا بالضرورة يجعل الفعل التاريخي متجددا على الدوام، وفي

[1] - محمد لعقاب: مرجع سبق ذكره، ص7.

تماسه مع الفعل الثقافي سيصبح الأمر أكثر أهمية، لقد صارت الثقافة الجزائرية أكثر تناغما وتعبيرا عن الذات الجزائرية الواحدة، والثقافة بالمفهوم الجزائري تعني بالمقام الأول إيجاد السبل الأكثر سهولة والأكثر أصالة في التعبير عن الأمة الجزائرية العتيدة، وعليه كان الفنانون والرسامون والسينمائيون والكتاب والأدباء والرياضيون والسياسيون والفاعلين في الحياة الدينية والمدنية الجزائرية أكثر حرصا على التغني بالثرات وربطه بما خلفه نضال الجزائر عبر السنين.

ولقد ساهمت مؤسسات التنشئة الاجتماعية بشكل كبير في تنشئة الإنسان الجزائري على التعلق بأمجاده وبأمته، فكان الفضل للمدرسة والمسجد والجامعة وحتى الأسرة عبر الموروث الشعبي في ذلك، وتعزز ذلك بالمضامين الإعلامية التي صاغها الإعلام الجزائري على مدى العقود والسنوات المنصرمة، تضاف إلى ذلك جهود الجماعات الأولية وجماعات الانتماء في السياقات الاجتماعية والفردية، التي جعلت من الثقافة الشعبية رافدا لكل ذلك، ويجسد ذلك الأقوال والسنن العملية والفلكلور الذي يعكس هذا الحرص والارتباط، لذلك فإن المجتمع الجزائري الذي قد يراه الناقد ظاهريا مجتمعا فوضويا هو في الأساس ليس كذلك، إذ في حالة ما إذا تم الغوص في الثقافة الجزائرية، فان الاتجاه سيختلف مع أول عملية بحث وملاحظة وتمحيص، اذ تشتمل الحياة الجزائرية على كل مقومات الانسجام وعدم التباين وغياب التشتت، لا يمكن أبدا أن تجد أي جزائري مختلف عن باقي الجزائريين في رؤيته للتاريخ والأحداث والوقائع والثقافة والثرات، وحتى أثناء الاحتفاليات والأعياد والمهرجانات والأفراح والأحزان تجده يتكلم بلسان حال الكل المتناغم مع ذلك، لذلك أمكن القول ان فكرة الاغتراب بالمجتمع الجزائري تبقى غريبة نوعا ما، وان المصطلحات المرتبط بها لا تمثله، وأن ما يمكن أن يصب في التشيؤ والتوثن والتسلع، هي في النهاية نتيجة تماه جزئي مع التطورات الحاصلة على مستوى التقنية والوسائل الإعلامية والتكنولوجية والاستخدام المكثف لها بعض الشيء.

ومن وجهة النظر التاريخية يرى الباحث محمد حربي في مقالة له تحت عنوان (الأسس الثقافية للأمة الجزائرية) الذي ترجمها (بلقاسم بن زنين) أنه لا يمكن دراسة ذلك إلا في إطار

دراسة الأبعاد الثقافية للتجنيد الوطني في الجزائر مثلما هو الحال بالنسبة للمعطيات الاقتصادية التي تعد متغيرا رئيسيا في تفسير استراتيجيات الجماعات والأفراد، دون إغفال دور الدولة في ترتيب البيت وفي الحكم والإنتاج، ناهيك عن دور الدين في التأسيس للمجتمع المتماسك مع إرادة الله عز وجل وإرادة الأفراد، علما أن الدين بالجزائر يتجسد في الممارسة المباشرة للشعائر عبر المساجد وغيرها، ويتجسد أيضا في الممارسة الثقافية، إذ تجسده وتعبر عنه العادات والتقاليد الجزائرية الأصيلة، وبهذا كان لزاما القول أن الإنسان الجزائري أكثر تعلقا بثقافته ودينه وأرضه من اغلب شعور الأرض[1]، وبالعودة للفكرة الدينية بالجزائر، فقد ساهم رجال الدين أثناء الحركة الوطنية في التجنيد السياسي وفي التعبئة للمقاومة والحرب ضد الاستعمار، اذ بموجب هذا الأمر لا يمكن فصل السياسي عن الديني، ولا الديني عن الثقافي، وهذا يعزز فرضية ارتباط الجزائري بمقومات ثقافته، منذ فترة تشكيل الدولة-الأمة والى غاية اليوم، وكما أن هناك ديناميكية دينية وسياسية وثقافية يعيشها الجزائري باستمرار فان ديناميكية صقل اللغة التواصلية، الجزائرية، جعلت الجزائري يفهم الجزائري بشكل موحد، عبر حدود الأمة كلها، وفي إطار من التناغم والتراص، وهذا التراص ساهمت فيه الجماعة الدينية التي هي القاعدة التي انبثقت من خلالها الجماعة الوطنية. ومن المهم جداً التذكير حسب المؤرخ (محمد حربي) أن الجزائريين ليسوا فقط شعبا مسلما، ولكن شعب إسلامي-مركزي (islamo centrique)، وذلك على اعتبار أنهم، من جهة، يتقاسمون مع الشعوب المسلمة الأخرى تاريخا مشتركا بدأ مع أسلمة بلاد المغرب، ومن جهة أخرى، مثلما هو الحال بالنسبة لغالبية الشعب، فإن التمييزات المرتبطة بهذا الموضوع هي أولا ذات طابع ديني.

وحتى بموجب الأفكار التي غزت العالم في إطار عولمة الاتصال والثقافة والسياسة، على شاكلة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحرية الرأي والتعبير وحقوق المرأة والحق في

[1] - **محمد حربي**, « الأسس الثقافية للأمة الجزائرية » / *Insaniyat*, *إنسانيات*, 2010 | 47-48, [En ligne], mis en ligne le 09 août 2012, consulté le 08 avril 2023. URL : http://journals.openedition.org/insaniyat/4745 ; DOI : https://doi.org/10.4000/insaniyat.4745

الممارسة السياسية وفي الديمقراطية وفي العدالة الإنسانية، فان الجزائريين رسميين وغير رسميين قد اندمجوا معها معها، واستوعبوها منذ الوهلة الأولى، وذلك لكونها مسميات من صميم الاهتمام الجزائري أصلا، إذ يعبر عنها الدين الإسلامي والتاريخ الجزائري الذي ساهمت فيه المرأة الجزائرية بقوة، كما يعبر عنها كل تلك النضالات التي قام بها الجزائريون مع الأعداء الخارجيين متجسدين في الاستعمار، والتي يقومون بها داخليا لأجل تحسين أوضاعهم المعيشية وتحقيق العدالة للجميع.

إن ما يعزز فرضية تماسك المكون الجزائري، وارتباط الإنسان الجزائري بهويته وثقافته هو أن قرنا من الهيمنة الاستعمارية لم تؤد إلى اضمحلال وهدم البعد الديني للهوية الجزائرية، صحيح كما يقول (محمد حربي) أننا نشهد في الجزائر منذ القرن التاسع العشر ظهور ثقافة دنيوية غيّرت بعض الذهنيات على اعتبار أن كل واحد في السابق كان يميّز بين الرؤية الخارجية الذي تتطلب كل الاحترام للمعايير والرؤية الداخلية التي وحده الله هو الحكم فيها. ولكن وعلى العكس مما يقال اليوم، فإن الإسلام لم يكن أبدا قضية ضمير، والإبقاء على النظام العضوي للسلف كان من جديد موضع اتهام ونحن نحْضُر ميلاد مفهوم مُشخَّص للدين، علما إن الدين هو أولا مؤسسة عائلية والمحافظة عليه تتم أولا داخل العائلة) أصبح في المجتمع الجزائري العامل الأول للاندماج، ورغم الإكراه في سنوات الثلاثينيات "على الابتعاد عن الإسلام" من طرف الاستعمار إلا إن قليلا جدا من الجزائريين تخلوا عن الإسلام بالجزائر، وهذا يمكن مقارنته ببعض العبادات التي بقيت من العصر الروماني التي لم تكن عائقا أمام تجذر حقيقي للإسلام لدى الجزائريين، وقد تخلوا عن العبادات الرومانية التي حاول الاستعمار إحياءها ببلدنا للتأكيد على سطحية الثقافة الإسلامية ولم يتخلوا عن الإسلام، وحتى أثناء الحركة الوطنية فقد اندمج العلماء في جبهة التحرير الوطني، وقد لعبت مركزية المرجعية الإسلامية دورا كان لصالح العلماء. وهكذا شكّل حسب (محمد حربي) الدفاع عن الإسلام والعروبة كرهان رئيس في الصراعات السياسية التي تمت من أجل المشروعية وبالتتابع مع مد الحركة الوطنية، وهو ما أنتج ركودا بل ارتدادا للإيديولوجيات العلمانية في بعض القطاعات. وأصبحت هذه الصراعات أكثر غموضا إلى

درجة أن الإيديولوجيات العلمانية وجدت نفسها أمام مصادرة مفرداتها مع كونها تحمل وبشكل قوي صبغة دينية، وهذا ما يؤكد فرضية ارتباط الجزائري بموروثه الثقافي واستحالة فوز العلمانية واللائكية بقلوب وعقول الجزائريين.

لقد كانت الحركة الإصلاحية لجمعية العلماء تحمل رؤية سكونية وجامدة للهوية الجزائرية. ولكنها كانت مع ذلك تتميز بكونها التيار الوحيد الذي كان يملك في صفوف الحركة الوطنية برنامجا ثقافيا منسجما، رافضا لكل تهجين ثقافي، حتى وإن قبل العلماء بفكرة ازدواجية اللغة في الظرف الاستعماري تكتيكيا، ودفاعهم لأجل فصل الدين الإسلامي عن الاستعمار بالجزائر، وإن ما يعزز فرضية ارتباط الجزائريين بثقافتهم هي كون الجزائر ومن بين كل بلاد العالم الإسلامي، كانت الجزائر هي البلد الذي برزت فيه القومية السياسية، القومية اللغوية والقومية القانونية بشكل عنيف. أكثر بكثير من تونس والمغرب، وأكثر بكثير من بلاد المشرق العربي التي تمّ فيها التثاقف القانوني وإدماج القانون الوضعي بشكل هادئ وذلك بالاتفاق مع السلطات الدينية،

أما (كدير مراد) في مقالة تحت عنوان (جمال مجتمعنا الجزائري وقُبح القوارض الثقافية!) فيصور بهاء مدننا الجزائرية من خلال منهج الإنسان الأول الذي رسم صورته الفنية الأولى معبرا عن حياته الداخلية ووفق منظور الإنسان الأول الذي توجه بنظره المجرد نحو الله بالتعبد. آذنا بميلاد جديد لهذه المدن، ونهج منهج الثقافة بعيدا عن المنهج المادي في التعبير عن جمال المدن في الإطار الاجتماعي الحياتي المعبر عن حقيقة المجتمع الجزائري الجميل، ويرى (كدير) أن الصحوة الإسلامية أكملت مسار الثورة فعاد البهاء للمدن الجزائرية وانقشع القبح الذي روجت له القوارض البشرية، فأصبحت اليوم تتحسر لزوال ذلك الواقع الكاذب من خربشة احد الأدباء الجزائريين المدعو (أمين الزاوي) في السنوات الأخيرة، التي أراد بها العودة بنا إلى قبح مدن الجزائر وقت فرنسا أو سمجها زمن الشيوعية الملحدة، وليكن عقد الجمال في مدننا الجزائرية ثقافة الشعب الجزائري الأصيلة في تراثها، المتجذرة في سيكولوجية الفرد المشكل لهذا المجتمع ضمن سوسيولوجية بديعة البناء

تشكلت وفق منهج كامل منذ عودة الفرد لأصل وجوده الأول وصورته الأولى بعد دخول المجتمع الجزائري في الإسلام عبر الفتوحات الإسلامية.

لقد تشكل عقد جمال مدن الجزائر ومجتمعها من خلال ثقافة إسلامية حضارية تألقت في الأندلس وتنورت في بجاية وازدهرت في تلمسان. لقد دخل المجتمع الجزائري مرحلة الشهود الحضاري يوم أن عبر عن مكوناته وجملة علاقاته الاجتماعية وفق نسق ثقافي يجمع بين الذوق الجمالي والتوجيه الأخلاقي والفعالية العملية والمنطق الحركي المنتج فبقي الجمال يتناثر على مساحة أرضية مترامية الأطراف اسمها الجزائر، لولا أن قدم على هذه الأرض الطيبة وحوش حضارية وثقافية أرادت كسر الرابطة الاجتماعية من خلال تغيير هوية المجتمع الجزائري البهية وإلباسه ثوبا ثقافيا جديدا بدعوى الحضارة لتبرير الاستدمار المادي

إن الثقافة حسب (كدير) هي أسلوب مجتمع يتحضر لولوج التاريخ من خلال ربط تام لأواصر العلاقات الاجتماعية الرابطة بين عوالم الأشخاص والأفكار والأشياء المشكلة لأي مجتمع. فلذلك كانت الثقافة أذواقا متشابهة وعادات متكاملة وتصورات متقاربة تعبر عن جملة العلاقات المتينة المعبرة عن ذوات كل فرد ينتمي للوحدة الاجتماعية، ولقد كان الاستعمار الفرنسي يخشى من تأهيل المجتمع وفق التربية الثقافية المعتمدة على هويته الجميلة وقوة الإسلام المتينة والتي تعيد ربط العلاقات الاجتماعية بين الشعب الجزائري، ولقد كانت الثورة رابطا قويا كشف عن جمال الإسلام، رغم قبح القوارض الثقافية (على حد تعبيره) الذين تركتهم فرنسا وبل استثمرت فيهم بهدف الإبقاء على الجهل الذاتي والتعبير الثقافي عن ذات المتسدمر. عملت القوارض الثقافية على تقطيع الروابط الثقافية الجامعة بين أفراد المجتمع الجزائري من خلال الحنين الدائم للحياة الصورية الغربية البعيدة عن الهوية الأصيلة، وبعدها أعادت الصحوة الإسلامية حسب(كدير) حبك ذلك العقد الفاتن الذي تزينت به الجزائر المسلمة عبر قرون من الزمن ولازلنا نحافظ على الهوية الجزائرية النقية المتجملة بحركية المجاهدين الأبرار وتوجيه أخلاقي من العلماء الإبرار وذوق جمالي يتلقاه الإنسان عبر تناسقه مع جمال كتاب الله المنظور، وبذلك فقد أكملت الصحوة مسار الثورة، أكملت الصحوة الإسلامية مسار الثورة لتعبر عن حقيقة المدن الجزائرية التي لطالما

ترنمت بأصوات الأذان من جوامعها العتيقة وبأصوات الفن الشعبي المتشبع بالثقافة الإسلامية بلغة أهل البلد معبرة عن قوة الأندلس وبهاء تلمسان وتفرد مزغنة، لذلك فستظل مدننا تتزين بالإسلام ونظل نلقن مقاييس الجمال لأبنائنا وفق منهج ثقافي أصيل يعبر عن ذات المجتمع الجزائري بهدف تحقيق اكتمال الرابطة الاجتماعية الناقلة للمجتمع من البهيمية الحيوانية والغريزة التملكية المادية إلى الشهود الحضاري وفق منهج الله في تأهيل الإنسان لخلافته على الأرض، وعليه فمن الواضح جدا أن تعلق الجزائري بثقافته راسخ ولا يمكن للظروف التاريخية والأحداث الكبيرة ولا حتى حركات الاستعمار أن تغير ذلك، ولا حتى المستحدثات التكنولوجية العصرية بإمكانها ذلك، إذ يمكن للجزائري أن يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من المواقع والتطبيقات مع الاستغراق فيها دون أن تؤثر جذريا على اتجاهاته الدينية والثقافية والتاريخية والوجودية.

ورغم أن كل فرد في المجتمع الحديث حسب (عبد الوهاب جعفر) يحرص على أن يعيش على نمط الآخرين إلا إن هذه الحياة على نمط واحد لم يكن من شانها سوى أن تزيد من الشعور بالعزلة والقلق وعدم الطمأنينة أو (الاغتراب)، وهو إحساس مرضي اليوم، ولقد حاول الإنسان الحديث أن يقضي على هذا المرض الذي فرضته الآلة (مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الانترنيت ومواقعها) بأن يتغلب على يأسه بالبحث عن عديد وسائل التسلية (ما تقدمه صناعة التسلية) ولكن هذه الأساليب المصطنعة لم تستطع أن تحقق الإحساس بالأمن والطمأنينة، والحقيقة أن الإنسان المعاصر يفتقر إلى الوعي الأخلاقي الذي يوقظ فيه الإحساس بالقيم، ولقد تبين للباحثين ومنهم (عبد الوهاب جعفر) ان حياته سطحية خاوية تفتقر إلى التعمق وينقصها الإحساس بالمعنى أو القيمة بفعل الحياة الالية الحديثة التي انتزعت منه ملكة التأمل وجعلته مجرد حركة وسرعة وتعجل[1].

[1] -عبد الوهاب جعفر: فلسفة الاخلاق والقيم، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، د ط، 2013، ص5.

2-في معنى التشيؤ والاغتراب والتوثن والتسلع:

إننا بحاجة أولا في هذه المداخلة أن نقف عند مصطلحات التشيؤ والاغتراب والتوثن والتسلع، وعليه فحسب الباحث (حمزة شقفة) تستخدم هذه المصطلحات لوصف بعض الظواهر التي أفرزتها المجتمعات العلمانية الحديثة، وعلى سبيل المثل يعتبر مصطلح التشيؤ، ظاهرة تعبر عن النظام الرأسمالي، الذي يتحمل مسئولية ظهور ونمو التشيؤ، فقد بات من الشائع في الأدبيات الاجتماعية الغربية النظر إلى طبيعة العلاقات الإنسانية على أنها مجرد صورة مجسدة لحركة السلع المادية في الأسواق، وبالتالي تم اختزال منظومة الحراك الاجتماعي التي كانت تُشكله في الماضي بدءًا من محاولة سقراط وأفلاطون لفهم الإنسان وانتهاءً بأعمال مفكري عصر النهضة، ضرباً من التوق نحو سيادة الإنسان على الطبيعة إلى ذلك التنميط الساذج المنطوي على إسقاط مفاهيم السوق وحركة السلع المادية على كافة تعقيدات الحياة الإنسانية بجانبيها الروحي والجسدي.

وفي هذا النظام المعولم يتحول كل شيء إلى سلعة قابلة للبيع والشراء وفق مبدأ المنفعة إذ يسعى كل فرد للحصول على السلعة التي يحتاجها مقابل التنازل عن السلعة التي يمكنه الاستغناء عنها، وهنا تصبح مقولات الفن والجمال والأخلاق والحب والدين مجرد مفاهيم مجردة يمكن تجسيدها عبر سلع قابلة للتبادل الآلي البحت، وقد حلل (لوكاتش) للتشيؤ، ويرى أنه يحول العلاقات الإنسانية في ظل هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى أشياء جامدة وخاضعة لمنطق التبادل التجاري بالصورة التي يتحول فيها البشر إلى سلع، بحيث يخضعون لقوى وأشياء خارجة عن إرادتهم، وبذلك فإن هذا العالم الاجتماعي يظهر لنا كما لو أنه لم يعد بمقدورنا أن نغيره، وهذا الوضع ليس وضعاً ظاهرياً فحسب، فالعمليات الداخلية في تشكيل صنمية السلعة والتشيؤ يخلق بنى اجتماعية خارجية يصبح بنو البشر دمى لها.

أما مصطلح الاغتراب فيرى الدكتور هجران عبد الإله الصالحي: في كتابه (الإنسان والاغتراب في فلسفة نيتشه) أن الاغتراب يدخل في حقول علم النفس والاجتماع والفلسفة، وهو يرتبط بمشاعر (القلق والضياع والعزلة)ومن الدلالات والمضامين الأكثر شيوعا

للاغتراب هي: أولا: (العجز) (Power Lessness): وهو إحساس الفرد بأنه لا يستطيع السيطرة على مصيره، لأنه يتقرر بوساطة عوامل خارجية كالقدر أو الحظ أو نظام المؤسسات، وإحساسه بان سلوكه الخاص لا يقدر على تحديد النتائج التي يسعى إليها[1] وانه لا يستطيع أن يفعل الكثير أمام المشكلات التي يواجهها[2]، وثانيا: (فقدان الهدفية): (Meaninglessness) وهو إحساس عام بفقدان الهدف في الحياة[3]، وان شؤون العالم والعلاقات الإنسانية باتت كثيرا تثير الاستغراب[4]، وثالثا: (فقدان المعايير)(Normlessness): أي نقص الإسهام في العوامل الاجتماعية المحددة للسلوك المشترك(لذلك يحدث انحراف واسع، وتبرز عدم الثقة، والتنافس الفردي غير المحدد وما أشبه)، ورابعا: (التنافر الحضاري) (cultural Estrangment): وهو الإحساس بالانسلاخ من القيم الأساسية للمجتمع والقيم الاجتماعية السائدة، مثل (المثقفين أو تمرد الطلبة على المؤسسات التقليدية[5] وعدم الاهتمام بالثقافة السائدة[6]، وخامسا: (العزلة الاجتماعية)(social isolation):التي هي الإحساس بالوحدة والانسحاب في العلاقات الاجتماعية، غالبا ما يشعر الفرد بالوحدة والعزلة في هذا العالم، وسادسا: (الاغتراب النفسي)(Self-Enstrangement): ويعد أصعب الأنواع تعريفا، ويمكن القول ان إدراك الفرد قد أصبح بعيدا عن الاتصال بذاته[7]، وهناك ارتباط بين العدمية والاغتراب، إذ يمكن تحديد اغتراب الإنسان في عدمية نيتشه في جانبها الاجتماعي حسب (هجران عبد الإله الصالحي) من خلال دراسته لانحطاط الإنسان في مجتمعه، سواء بسبب عوامل خارجية ام داخلية في المجتمع، وأول أسباب انحطاط الإنسان (بالآلة) لأنها لا تحرك من قوى الذين يستعملونها إلا أدناها وأبعدها عن

[1] - the new Encyclopedia Britanica, VOL. 1, p.574.

[2] - H.M, lefcourt , locus of contral garrert trends in theory and research, p.163.

[3] - the new Encyclopedia Britanica, Op.Cit, p.574.

[4] - H.M, lefcourt , Op.Cit.164.

[5] - the new Encyclopedia Britanica, Op.Cit, p.574.

[6] - H.M, lefcourt , Op.Cit.164.

[7] - the new Encyclopedia Britanica, Op.Cit, p.574.

الإبداع والتفكير، وأنها لا تستطيع أن تدفع الإنسان إلى السمو والرقي، ولا تقدر على إصلاح حاله وجعل حياته سامية وتفقده استقلاله الذاتي، فتجعل منه (آلة) مثلها مسخرا لغرض من الأغراض[1].

كارل ماركس أيضا يرى أن الإنسان يغترب حين يخضع لأدوات ليست ملكا له، بل لغيره، ويعامل كواحدة من تلك الأدوات، وعلى الرغم من هذا فهو أسير لها[2]، وبهذا فان الإنسان لا يحقق ذاته في عمله وإنما ينفيها، ولا يشعر بالارتياح بل بالتعاسة والملل، ولا ينمي بحرية طاقته البدنية والذهنية وإنما يقتل جسده ويدمر ذهنه[3]، كما أن اغتراب الإنسان بسبب خضوعه للآلة وسيطرتها عليه حتى يغدوا آلة مثلها ومسخرا لها، هي حالة يصفها المجتمع الرأسمالي الحديث بمصطلح (التشيؤ) وهو تحول الإنسان إلى شيء، وحينما يتشيأ الإنسان فانه سينظر إلى مجتمعه وتاريخه بعدهما قوى غريبة عنه، وتصبح العلاقات الإنسانية أشياء تتجاوز التحكم الإنساني فيصبح الإنسان مفعولا به لا فاعلا، يحدث ما يحدث له، دون اي فاعلية من جانبه، فهو لا يملك من أمره شيئا حسبما يقول (عبد الوهاب المسيري) في (العلمانية تحت المجهر، ص 306)

وعليه فان الاغتراب الحاصل بسبب الآلة يطلق عليه (الاغتراب الذاتي في العمل self Estrangement in work)[4]، ومبعثه خضوع الإنسان للآلة التي لا تحرك من قوى الإنسان إلا أدناها وتفقده استقلاله الذاتي فتجعل منه آلة مثلها رغم خضوعها لها، والمبعث الأخر للاغتراب حسب نيتشه هو التكنولوجيا، التي من جرائها اخذ الإنسان الحديث يبتعد شيئا فشيئا عن جذوره الطبيعية وتنقطع صلاته الروحية بالأشياء والناس، وينعدم فيه المثال والخيال والمعنى، ويتحول بالتالي إلى مجرد وظيفة اجتماعية بحتة بدلا من ان يكون كتلة من المشاعر والأماني والمخاوف، أي أن المجتمع يريد أن يبقي الإنسان كما هو شخصية وظيفية

---

[1] -عبد الرحمان بدوي: نيتشه، ص 154.

[2] -عبد الكريم هلال خالد: الاغتراب في الفن، ص 150.

[3] -رتشارد شاخت: الاغتراب، ترجمة: كامل يوسف حسين، ص 148.

[4] - - محمد الياس بكر: قياس مفهوم الذات والاغتراب لدى طلبة الجامعة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، 1979، ص 62.

لا يتغير وهو يفرح عندما يشعر أن فضيلة هذا الشخص وطموحه أن يكون أداة ووسيلة للمجتمع، أي أن مبعث الاغتراب الآلية الدفاعية للمجتمع التي تأخذ بالنمو والتعقيد شيئا فشيئا ويوما بعد يوم لتعمل على إخضاع الإنسان[1]، ولا يزال المجتمع اليوم محكوما بغرائز قطيعية يكون انفع لكل فرد أن يظهر مزاجه كما لو كان مثل حرفته[2].

إن معايير المجتمع وضعت للحفاظ على مستويات الشعور الخاصة التي يشعر بها الناس العاديون ممن يعيشون في قاع الأخدود، ولا تهتم بالإنسان الذي يشعر بداخله بشعور قوي، أن مبعث الاغتراب هو عدم تلبية حاجات الإنسان المميز ذي الشعور الحساس تجاه داخله وواقعه الخارجي، الإنسان المتعلق بالحياة المنكر لكل قيمة خارجها تتعالى عليها، وان كلا كمن النوعين من الاغتراب (الاغتراب الذاتي في العمل self-Estrangement in Work) والاغتراب بسبب التكنولوجيا والاغتراب بسبب ميكانيزم المجتمع) هو اغتراب يمكن القول انه اغتراب خارج البناء الطبقي للمجتمع، ولابد من التنويه إلى ان الفرد يكون مغتربا عن الثقافة الجماهيرية إذا لم يتقبل هذه الثقافة، أو إذا رفضها أو اتخذ منها موقف اللامبالاة أو الانفصال عنها)، ويعرف (نيتلر) وهو احد المختصين في هذا المجال الإنسان المغترب عن الثقافة الجماهيرية بأنه (من تم تغريبه عن مجتمعه والثقافة التي يعيشها ودفعه إلى اتخاذ موقف غير ودي منها)[3]، وعامة يطلق على هذا النحو من الاغتراب حسب (هجران عبد الإله الصالحي) تسمية الاغتراب الحضاري والثقافي (Cultural Estrangement) أي الانسلاخ عن القيم الأساسية للمجتمع والقيم السائدة، وان هناك من يغلب عنه الشعور بالوحدة والتجرد وعدم الاندماج النفسي والفكري بالمقاييس الشعبية على حد قول (مراد وهبة) في (بحث الاغتراب اصطلاحا ومفهوما وواقعا)[4]، أن جوهر مفهوم الاغتراب حسب (ريتشارد

[1] -مزاحم الطائي: بحث نيتشه –افكار في اوانها، مجلة افاق عربية، ص57.

[2] -هجران عبد الاله الصالحي: الانسان والاغتراب في فلسفة نيتشه، دار الغرقد للطباعت والنشر والتوزيع، دمشق سورية، ط1، 2015، ص96.

[3] -ريتشارد شاخت: الاغتراب، ترجمة: كامل يوسف حسين، ص 237.

[4] -مراد وهبة: بحث الاغتراب اصطلاحا ومفهوما وواقعا، مجلة عالم الفكر، ص17.

شاخت) في (الاغتراب هو أن الآخرين يصبحون غرباء بالنسبة للإنسان[1]، ولقد دعا على لسان (زرادشت) بالإسراع إلى العزلة إذ يقول (سارع إلى عزلتك يا صديقي، فقد أورثك الصراع صخب عظماء الرجال، وآلمتك وخزات صغارهم، أن جلال الصمت يسود الغاب والصخور أمامك، فعد كما كنت شبيها بالشجرة التي تحب، الشجرة الوارفة الظل، المشرفة على البحر في صمتها إلى هديره)[2]، ولقد امتلأت مواقع التواصل الاجتماعي بالأشخاص (السايكوسوماتيين) الانفعاليين الحساسين والفوضويين، وغير المستقرين في حياتهم العاطفية وغير الهادئين داخليا، والذين لديهم جوع دائم للإثارة الجديدة وميل نحو الأحلام والخيالات).

وبالنسبة لمصطلح التوثن (Fetishism) فيشير عبد الوهاب المسيري في كتابه (العلمانية تحت المجهر ص 93) إلى انه يعني أن تصبح السلعة والشيء مركز الكون، والوثن الأعظم الذي يعبده الإنسان، والتسلع والتشيؤ والتوثن تعني كلها أن الإنسان يحيد إنسانيته المتعينة فيسقط إما في عالم الأشياء و(السلع) المادية والذات الطبيعية المادية ويفقد إنسانيته المركبة (الربانية) او يذوب في مطلقات لا إنسانية مجردة (المطلق العلماني: الطبيعة/ المادة التنويعات عليه: الدولة –السوق-الإنتاج- الاستهلاك) ويفقد أيضا إنسانيته، وإن التوثن حسب (سهيل احمد بهجت) قد يسقط الإنسان في عبادة العادة أيضا، كعبادة الممارسة الدينية ذاتها، ومنها الوسواس والعناية المفرطة (Solicitude) وبالتالي يسقط الإنسان ضحية عشق الممارسة ذاتها دون أن يكون لها أي منجز أنساني داخلي، فهناك من يعبد الصلاة ومن يعبد الحج او التراويح، وما إلى ذلك، وبالتالي نجد أن مسألة التوثن لا تنحصر في الجانب الاقتصادي والمعيشي، فالغالب ان حتى الدين نفسه يصبح من عالم الإنسان بكل ما يحويه من نواقص وعيوب، فالإنسان يجد نفسه مكرها على دين معين من ولادته، بمعنى انه يأتي إلى الحياة من دون أن يكون له أي خيار في أن يولد مسلما أو

[1] -ريتشارد شاخت: الاغتراب، ترجمة: كامل يوسف حسين، ص 180.

[2] -فريديريك نيتشه: هكذا تكلم زرادشت، ترجمة جديدة، ص348.

مسيحيا أو حتى ملحدا، فيكون مخيرا بذلك قابلا لاحتمالات أخرى، كأن يغير دينه أو يوغل في الدين الذي يهيمن على بيئته إلى حد أنه يقوم بإضافة الكثير إلى الدين دون أن يشعر أن هذه الإضافة تمت بفعله الشخصي.

وفي ما يتعلق بالتسلع، فبوضوح يشير إلى السلعة وعملية تبادل السلع، وعليه فالمصطلح يشير إلى أن السلعة وعملية تبادل السلع تصبح هي النموذج الكامن في رؤية الإنسان للكون ولذاته ولعلاقاته مع الآخر والمجتمع، وإذا كانت السلعة حسب (حمزة شقفة) هي مركز السوق والمحور الذي يدور حوله، فن التسلع يعني تحول العالم إلى حالة السوق، أي سيادة منطق الأشياء، ولان السلعة شيء ان التسلع يعني أيضا التشيؤ، أي تحول العلاقات بين البشر إلى ما يشبه العلاقات بين الأشياء، ومعاملة الناس باعتبارهم موضعا للتبادل، وتحول الإنسان إلى شيء تتمركز أحلامه حول الأشياء، فلا يتجاوز السطح المادي وعالم الأشياء، ووجب التذكير هنا بأن التسلع والتشيؤ مصطلحان مرادفان تقريبا لمصطلح التوثن، حيث ينظر إلى السلعة لا باعتبارها نتاج جهد اجتماعي أنساني، وإنما باعتبارها شيئا مستقلا عن الإنسان، فتتحكم السلع (الأشياء) في المنتج (الإنسان) بدلا من تحكمه فيها، وفي المجتمعات الاستهلاكية تصبح السلع ذات قيمة محورية في حياة الإنسان تتجاوز قيمتها الاقتصادية وغرضها الاستعمالي، فكان السلعة صارت ذات قيمة كامنة فيها، لها حياتها الخاصة ومسارها الخاص، متجاوزة الإنسان واحتياجاته[1].

3-ظاهرة التشيؤ والتغيير في صفات المستخدمين الجزائريين عبر المواقع التفاعلية، وحتمية اغترابهم في ظل الديمقراطية والنزعة الرأسمالية:

لقد تغيرت حتما بعض صفات المستخدمين الجزائريين عبر المنصات التواصلية الاجتماعية، خاصة في ظل الانترنيت وأفكار الرأسمالية والديمقراطية الجديدة، لا شك أن المواطن الجزائري بشكل كبير قد صار في قطاعات كبيرة منه مواطنا رقميا، والمواطن الرقمي هو في النهاية مواطن ديمقراطي، لكنه لا يؤمن بالديمقراطية النيابية، أي لا ينوب عنه

[1] -عبد الوهاب المسيري: العلمانية الجزئية والعالمانية الشاملة، ط1، المجلد الاول، دار الشروق، ص 139-141.

منتخبون محليون في تقرير ما يريد، بل أن يكون شريكا حقيقيا في الحكم، لقد صار لديه مقعد على طاولة الرئيس، إذ يستطيع مخاطبة رئيسه بشكل مباشر دون الحاجة إلى وسيط عن طريق البريد الالكتروني، لقد تراجع بفضل الانترنيت الإهمال السياسي ومقاطعة الانتخابات، لقد صار يعيش شباب اليوم سهولة في إبداء الرأي والتواصل، بل لقد كثر الحديث اليوم عن ميلاد "الجمهوريات الالكترونية" وأنظمة ديمقراطية جديدة، وبدأت تتجسد الانتخابات الالكترونية كلازمة حتمية لظهور الجمهوريات الالكترونية[1]، والنظام الديمقراطي الجديد.

يساهم الانترنيت في النظام الدولي الجديد حسب (محمد لعقاب) بقدر كبير في السماح بالتعددية وتبادل الآراء ومناقشة جميع القضايا، وقس على ذلك مساهمته في عرض القضايا والنظر للمسائل والمواضيع من مختلف الزوايا بالجزائر، فمن خلال تمكين مختلف الدول والجماعات والأقليات بإنشاء مواقع لها على الشبكة والتعبير عن قيمها وهويتها وقضاياها كما تراها هي وليس كما تنمطها جماعات أخرى، وتتعدد التوجهات السياسية والدينية والثقافية المختلفة في الجزائر، والتي تعبر عن أفكار وآراء الجميع بكل حرية في الفضاء الإلكتروني، بالإضافة إلى ذلك يستطيع الكثير من الأشخاص بالجزائر وخاصة الشباب منهم التعبير عن أفكارهم وانتقاداتهم بكل حرية على الإنترنت من خلال ما يعرف بالمدونات الشخصية أو مواقع فيسبوك والتي تمثل جزءا من محاولات اختراق حاجز الصمت ووسائل المنع التي تستخدمها الحكومة أمام الصحافة الحرة وحرية التعبير. الأمر الذي يمكن الشباب الجزائري وبتكاليف بسيطة الكتابة والتعبير عن آرائهم وانتقاداتهم بكل حري، وتجاوز إكراهات المنع والمراقبة، وإن كنا لا نعتقد بشكل كبير بأن منع الحريات بالجزائر والتعرض لها من أولويات الحكومة.

إن هناك اليوم دورا لتكنولوجيا المعلومات الجديدة في إعادة تشكيل الديمقراطية بالجزائر من خلال ظهور نظام سياسي جديد، وما يدعم ذلك عالميا وما يميزه هو بروز

[1] - محمد لعقاب: تاثير الانترنيت على العمل السياسي اوباما نموذجا، دار الصباح الجديد، الجزائر، ط1، 2009، ملخص للكتاب.

الجمهوريات الإلكترونية وزيادة سلطة المواطنين، وذلك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعلت من الجيل الثالث (جيل مجتمع المعلومات) أول جيل من المواطنين يستطيع أن يرى ويسمع ويصدر رأيا على زعمائه في وقت واحد وفورا، وعليه فالحكومات اليوم سوف تواجه باستمرار ضغط الرأي العام الذي أصبحت المعلومات الجديدة والآنية بين يديه، وعلى هذه الحكومات ومنها الحكومة الجزائرية أن تستعد لمواجهة كل أشكال الضغوطات من قبل الرأي العام، ولقد برزت ظاهرة المعارضة الإلكترونية، فالمعارضة اليوم ليست بالضرورة حزبا معتمدا له وجود قانوني وتسمية ومقر اجتماعي ورئيس، فبإمكان الجميع اليوم عن طريق الإنترنت أن ينتقدوا ويعارضوا السياسات والقرارات والشخصيات المسؤولة ويطرحوا البدائل حتى لو كانت من قبل جماعات غير مرغوب فيها وليس لها وجود قانوني، وكما قام المدونون المصريون بتشجيع الشباب للنزول إلى الشوارع ضمن حركة "كفاية" والمطالبة بإصلاحات ديمقراطية في مصر، قام أيضا الرواد الجزائريون عبر مواقع التواصل الاجتماعي بتنظيم حراك شعبي أسطوري في 2019، وفي خضم العدوان الإسرائيلي على غزة منذ 27 ديسمبر/ أيلول 2008، لعبت شبكة الإنترنت دورا بالغ الأهمية في حشد التضامن والحركة الشعبية تجاه القضية، فمواقف الأنظمة العربية لم تكن في مستوى طموحات الشعوب العربية، وفعلا إذا تمكن الناس من التواصل وتبادل الأفكار والتجمع حول المعتقدات وجمع الأموال والتبرعات وحشد التأييد.

ومن الإشكاليات السياسية التي أضحت تؤرق الطبقة السياسية في مختلف دول العالم بما فيها الجزائر حكومات وأحزابا، ما أصبح يعرف" بالمقاطعة السياسية للانتخابات"، فعندما يقاطع الشعب العملية السياسية للدولة، فإن هذا يعني أن النظام فقد شرعيته الشعبية والديمقراطية، ويعود ذلك لتجاهل المؤسسات الرسمية للبالغين من الشباب والقضايا التي تهمهم، أو عدم قدرتها على اجتذابهم ومنحهم فرصا ذات معنى للمشاركة في الحياة السياسية، وهو الوضع الذي تعيشه الحياة السياسية في الجزائر، فالأحزاب الجزائرية استهلكت كل خطاباتها لجذب الجمهور واستقطاب الشباب على وجه التحديد، إذ يستطيع أي متتبع متواضع للحياة السياسية أن يعرف مراد رئيس الحزب حتى

قبل أن يصرح به، بالإضافة إلى كون الطبقة السياسية لم تعد مولدة للأفكار، ولقد زادت شبكة الإنترنت في الاهتمامات السياسية لدى الشباب الجزائري وأتاحت لهم بأدنى التكاليف نشر أي موضوعات أو مواد يمكن رؤيتها في كل أرجاء العالم، وفي ظل الجمهورية الإلكترونية والنظام الديمقراطي الجديد ظهرت الانتخابات الإلكترونية التي أصبحت تمارس وتتطور في العديد من الدول، فمع اختراق الإنترنت سائر أرجاء العالم، باتت الانتخابات الالكترونية مفهوما آخذا في الانتشار.

إن هاجس التشيؤ لا يفارق الإنسان أبدا، خاصة أن كان لا يعطي للنفس قيمة، ولا يهتم بالفكرة والثقافة، ولا يعير اهتماما للإحساس والشعور، بل على العكس يهتم بالماديات بشكل واضح، ويهتم بالتفاصيل المادية أكثر من أي شيء قد يصادفه في علاقاته بالآخرين، إننا إذا بحثنا في كلمة التشيؤ سنجدها ترجمة للكلمة (بالإنجليزية:Reifications) أي: تحول العلاقات بين البشر إلى ما يشبه العلاقات بين الأشياء (علاقات آلية غير شخصية) ومعاملة الناس باعتبارها موضعاً للتبادل، وهنا يمكن القول انه حينما يتشيأ الإنسان، فإنه سينظر إلى مجتمعه وتاريخه (نتاج جهده وعمله وإبداعه) باعتبارهما قوى غريبة عنه، تشبه قوى الطبيعة (المادية) تُفرَض على الإنسان فرضاً من الخارج، وتصبح العلاقات الإنسانية أشياء تتجاوز التحكم الإنساني فيصبح الإنسان مفعولاً به لا فاعلاً، يحدث ما يحدث له دون أية فاعلية من جانبه، فهو لا يملك من أمره شيئاً، وهنا وجب التأكيد على أن قمة التَشيُّؤ هي تطبيق مبادئ الترشيد الأداتي والحسابات الدقيقة على مجالات الحياة كافة.

إن التشيؤ ظاهرة فريدة من نوعها، تلقي بثقلها في الساحة الاتصالية اليوم، وهي تشكل هاجسا فعليا صار يعاني منه كثيرون عبر منصات التواصل الاجتماعي، بفعل الاستغراق الكبير فيها من طرف الشباب، لقد تحولت صفات المستخدمين اليوم لهذه الشبكات، والخطر الداهم المرتبط مستقبلا بهذا الحال سيكون لا محالة وخيما على المجتمع ككل، انه من لمن الصعوبة بمكان أن نقبل بتحول الصفات الإنسانية إلى أشياء جامدة واتخاذها لوجود مستقل واكتسابها لصفات غامضة غير إنسانية على حد ما يقول (لوكاش)،

أن هذا يعني أيضا على حد تعبيره اغتراب الإنسان في ظل العلاقات الرأسمالية حيث لم تعد السلع تقاس بقيمتها الواقعية، وإنما تتحدد بقيمة مجردة تحدّدها السوق.

ومن الطبيعي الجزم بأنه حينما يتشيأ الإنسان، فإنه سينظر إلى مجتمعه وتاريخه (نتاج جهده وعمله وإبداعه) باعتبارهما قوى غريبة عنه، وتصبح العلاقات الإنسانية أشياء تتجاوز التحكم الإنساني، ويصبح الإنسان مفعولاً به لا فاعلاً، وانه وعلى الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي في المجتمعات الرأسمالية، إلا أنّ هذا التقدم لم يمنع من تعرّض هذه المجتمعات لأزمات مختلفة ومتعددة حسب (لوكاش). بل وجعل الإنسان يشعر بالاغتراب، وهنا تحدث أزمة في القيم، لأنّ قيمة الإنسان الحقيقية أصبحت تقاس بعلاقات الإنتاج، وقوانين السلع وتبادلها، والملاحظ الناقد للمواقع الاجتماعية يستطيع أن يتأكد من أنها صارت مواقع وظيفتها الأساسية التركيز على الماديات وعرض السلع والخدمات والبضائع أكثر من كونها مواقع للدردشة والتواصل والتعارف وغيرها، ولنا في (الانستغرام والفايسبوك) مثالا حيا، وليس ببعيد عن التشيؤ، يمكن القول أن مستخدم اليوم يقع ضحية لابتعاده عن بيئته الحقيقية التي نشأ فيها، فبإمعانه في الاستخدام المتواصل، والتعلق بالمواقع التواصلية وتقمص أدوارها والتماهي مع شخوصها والتفاعل الدائم مع روادها، سيصل إلى مرحلة الاغتراب، الذي هو شعور ذو شقين حسب (ديا كريشنا)، أي الشعور بوجود الأخر مع النفور والحذر منه"[1].

وإن الاغتراب برؤية أخرى يدل على حالة من الخلق تتصف بكونها معرفة وجدانية في الآن نفسه، وهو ينطوي على التفات إلى الوجود وعلى الشعور بالنفور منه مصحوبا بالإحساس بان هذا أمر يجب أن لا يكون حسب (ديا كريشنا)، وتلك الحالة الوجدانية المعرفية تتجلى عند الفلاسفة والمفكرين حيال الوجود وما يحيط بهم من ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية، لذا نجد أن للاغتراب نصيبا كبيرا في نتاج الفلاسفة منذ القدم على الرغم من حداثة هذا المصطلح الذي يرجع الى العصر الحديث[2]، ولقد ظهرت تفسيرات للاغتراب في

[1] - ديا كريشنا: مقال الاغتراب وموقف الانسان من العالم، ترجمة: يحي هويدي، ص 630.

[2] هجران عبد الاله الصالحي: مرجع سبق ذكره، ص 36.

المجتمع الرأسمالي وتسميات أخرى، لكنها تصف حالة الإنسان في المجتمع الصناعي الحديث، الاشتراكي والرأسمالي، إذ إلى جانب التشيؤ والاغتراب يمكن استشكال مفهوم " الإنسان ذو البعد الواحد"، بالإضافة إلى التسلع والتوثن، فكل هذه المفردات تصف حالة الإنسان في المجتمع الرأسمالي الصناعي، الذي هو إنسان يشعر باغتراب عميق ناجم عن خضوعه لقوانين بدائية ليست لها أبعاد جوانية، خارجة عنه وعن وعيه، ويمكن تفسير إحساس " الاغتراب" في ضوء المصطلحات السابقة، اذ هو نتيجة ما يسمى بالتشيؤ والتوثن والتسلع، فوجد الإنسان نفسه في هذا العالم ذرة لا معنى لها أو قطرة في السيولة المتدفقة (سيولة المعلومات والأفكار والاتصال) ولا يملك لنفسه حولا ولا قوة حسب ما يقول (عبد الوهاب المسيري) [1].

إن منصات التواصل الاجتماعي اليوم حلت محل مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ويمكن القول أنها تؤدي أدوارا كثيرة كان يمكن لتلك المؤسسات أن تؤديها، غير أن أدوار المنصات التفاعلية أكثر حدية، وأعمق في التأثير اليوم، وأكثر جاذبية، وأوسع مجالا في ما تعلق بالحريات الفكرية، وحرية البحث والتصفح والولوج للصفحات والمواقع والنقر على الروابط، الشيء الذي تجاوز بموجبه إنسان اليوم (إنسان الروابط) كل الحواجز السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية والمادية، والنفسية على وجه الخصوص، لقد فتحت الأبواب على مصراعيها أمام المستخدمين والمتصفحين ليقولوا ما يشاؤون في الوقت الذي يشاؤون بالطريقة التي يشاؤون، مع إمكانية التعديل والحذف والقص واللصق، بالإضافة إلى إمكانية التعليق والمشاركة والتفاعل بكل أريحية، مع إتاحة الردود الجاهزة والسريعة، ناهيك عن الاستعانة بالتطبيقات التي تفسر وتترجم وتعطي المعنى، وهذا خلق لنا مع مرور الوقت مستخدما غارقا في (ثقافة الجاهز).

لقد كان لخصائص التفاعلية والتزامنية والإتاحة والكونية وسرعة الانتشار والتشعبية وغيرها من الخصائص التي تمتاز بها المواقع التواصلية تأثيرا مباشرا في إنسان اليوم، هذا الإنسان الذي صار ينظر للأشخاص بمنطق مختلف، والى الأشياء بتمعن اكبر، والى الأحداث

[1] -عبد الله المسيري واخر: العلمانية تحت المجهر، ص 137.

بسطحية كبيرة، والى الزمن والمكان باعتبارهما حدثان دائمان لا أهمية لهما عنده، وإذا سألت أي مستخدم عن إحساسه بالزمان والمكان فسيقول أن الوقت يمضي لديه بسرعة وأنه لا يتذكر كثيرا تلك الأماكن التي بحث عنها وتوصل إليها عبر المواقع والروابط، إن هذا الأمر هو ما خلق لنا الإنسان ذو البعد الواحد، الذي لا ينظر إلى الأشياء والأحداث والأشخاص والوقائع خارج رؤية واحدة تميز شخصيته، وعلى الأرجح فان هذه الرؤية هي رؤية مادية بامتياز.

4-الشباب الجزائري بين ضرورة الانفتاح على المنصات التفاعلية وهاجس التشيؤ وتحدي الانتماء، قراءة في اتجاهاته العامة بين الواقع والمواقع:

يمكن القول ببساطة شديدة بأن التَشيُّؤ هو أن يَتحوَّل الإنسان إلى شيء تتمركز أحلامه حول الأشياء فلا يتجاوز السطح المادي وعالم الأشياء. والإنسان المُتشيِّئ إنسان ذو بُعد واحد قادر على التعامل مع الأشياء بكفاءة غير عادية من خلال نماذج اختزالية بسيطة، ولكنه يفشل في التعامل مع البشر بسبب تركيبيتهم. والإنسان المُتشيِّئ إنسان قادر على الإذعان للمجردات المطلقة وأن يتوحد بها ويتصرف على هديها، وهذا وصف جيد للإنسان الطبيعي الرشيد، الذي يعيش حسب قوانين الطبيعة - المادة والمطلقات العلمانية الأخرى التي تُعدُّ تنويعاً على الطبيعة – المادة[1].

إن التشيؤ بصورة أخرى، تحول ما هو ليس بشيء ليصبح شيئاً، وهذا يعني أن تنطبق عليه الصفات التي تنطبق على الأشياء، مما يغير من طبيعته، وبالتالي ماهيته، التي لا يوجد إلا بها فإذا تغيرت هذه الماهية، تغيرت صفاته وخرج من عالم غير الأشياء لينتمي لعالم الأشياء. غالباً ما يقسم الوجود إلى عالمين اثنين، هما عالم الأفكار وعالم الأشياء. يتعلق الأول بكل ما هو ذهني أو عقلي أو فكري أو روحي، أما الثاني فيتعلق بما هو مادي أو حسي (أمبيريقي) أو وضعي أو متعين. وتكوُن المادة القوام الأساسي للعناصر التي ندعوها أشياء،

[1]- عبد الوهاب المسيري: مصطلحات الواحدية والاستيعاب فيها، على موقع (واي باك مشين)، 23 أغسطس 2014 ..

مما يجعل خصائصها مختلفة كل الاختلاف عن خصائص العناصر الأخرى الموجودة خارج عالم الأشياء، فالصفات التي تنطبق على الأشياء هي نفسها الصفات التي تنطبق على المادة، فهي متعينة في مكان، وذات ثلاث أبعاد، وقابلة للإدراك الحسي، ويرى عبد الوهاب المسيري في (العلمانية تحت المجهر)، إن التشيؤ هو أن يتحول الإنسان إلى شيء، تتمركز أحلامه حول الأشياء، ولا يتجاوز هو السطح المادي وعالم الأشياء، وتصبح العلاقات بين البشر مثل العلاقات بين الأشياء[1]، وإن العقل عندما يفكر فإنه يستخدم المفاهيم أدوات له لا الأشياء. وهو كثيراً ما يقع في خطأ دون أن يعيه، فلا يعي بالتالي حجم الضرر الذي لحق بتفكيره. هذا الخطأ هو أنه يشيئ المفاهيم التي يتعاطاها فيفكر فيها كما يفكر في الأشياء، ويتعامل معها كعناصر ثابتة ومحددة لا تتغير ولا تتطور، مما يجعلها جامدة ضيقة متكلسة، فتفتقد المرونة التي بدونها لا يمكن أن يستوعب عالم الأشياء، وان أكثر المفاهيم قبولا للتشيؤ هي المفاهيم الأخلاقية، فحضورها الدائم وانتشارها الواسع في حياة الأفراد والجماعات، يجعلانها تأخذ شكل العادات والتقاليد المحظور مناقشتها ونقدها وإثارة الشبهات حولها، وهي عادة ما تكون برسم حماية الكبار الذين أمضوا شطر عمرهم منقادين لها و«مهتدين بنورها»، فصارت جزء من حياتهم الروحية والمعنوية، ما عاد يقبل الإلغاء أو الاستبدال، فيدافعون عنها دفاعهم عن وجودهم، ويورثونها للأجيال التي تأتي بعدهم من خلال التربية التي عادة ما ترتبط بالمفاهيم الدينية التي تعمل كحامل مشرع لهذه القيم. الأمر الذي يجعل تغير منظومة المفاهيم والقيم الأخلاقية بطيئا قد يستغرق أجيالا بكاملها، وبناءه متماسكا لا يمكن اختراقه وهدمه إلا بثورات اجتماعية كبرى. إن الجمود الذي ينشا عن تشيؤ المفاهيم والقيم الأخلاقية يؤدي إلى حالة دائمة من صراع الأجيال، وإن المفاهيم عندما تتشيء لا تصبح أشياء بالمعنى الحقيقي، ذلك أن انتقال عنصر من عالم الأفكار إلى عالم الأشياء أمر مستحيل كاستحالة انتقال أحد عناصر عالم الأشياء إلى الجهة الأخرى. ولكن العقل، بتعاطيه معها، هو الذي ينتقل من حيز التفكير في المفاهيم إلى حيز التفكير في الأشياء، وإن الحقيقة أيضاً، خاصة عندما تكون مقدسة أو تصبح مقدسة، مفهوم يتشيأ،

[1] - عبد الوهاب المسيري: العلمانية تحت المجهر، مرجع سابق، ص 306

وان هناك حراس الحقيقة الدينية والمدافعين عنها. والواقع أن التشيء مفهوم له مصاديق عديدة تنطبق على العلمانيين والإسلاميين وسكان جزر الواق واق[1].

5-العقل التواصلي وتنمية البعد الموضوعي الإنساني للعقل عبر الميديا الجديدة، ما المأمول؟:

العقل التواصلي هو مفهوم صاغه هابرماس لمحاولة تنمية البعد الموضوعي الإنساني للعقل، ولذلك يطلق على مفهوم العقل عند هبرماس (العقل التواصلي)، (Communicational Reason) وهذا العقل لديه هو فاعلية تتجاوز العقل المتمركز حول الذات، والعقل الشمولي المتغلق الذي يدعي انه يتضمن كل شيء، والعقل الآداتي الوضعي الذي يفتت وبجزيء الواقع، ويحول كل شيء إلى موضوع جزئي حتى العقل نفسه، وفي كتابه نظرية الفعل التواصلي) الذي يشكل بوجه من الوجوه إسهاما فيما يسميه (نظرية التواصل) يعيد طرح إشكالية العقلانية الحديثة باسقاطاتها المتعددة[2]، والعقل التواصلي عند هابرماس يرتبط بالحداثة، لقد طور هابرماس العقل التواصلي، وربطه بالحداثة وقال أنها تنتجه وهو يستفيد من معطيات العقل النقدي، ويتجاوز عيوب العقل الأداتي ويطرح نفسه بديلا للمارسات العقلية الإجرائية، وعندما يطرح هابرماس هذا العقل التواصلي لا يريد الامتثال حسب (ابو النور حمدي أبو النور حسن) لا يريد الامتثال للعقول التي تدعي تقديم حلول فورية لإشكاليات مركبة في البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، انه يريد لهذا العقل أن يكون متواصل مع غيره، وهذا العقل حسب هابرماس يتجاوز العقلانية الغربية التي أعطت أولوية مطلقة للعقل الأداتي، والتي تهدف إلى تحقيق مصالح وغايات معينة، فهذا العقل يبنى على فعل خلاق يقوم على الاتفاق وبعيدا عن الضغط والتعسف وهدفه بلورة إجماع يعبر عن المساواة داخل فضاء عام ينتزع فيه الفرد جانبا من ذاتيته ويدمجها في المجهود الجماعي الذي يقوم بالتفاهم والتواصل العقلي[3].

---

[1]- شادي العمر: تشيؤ المفهوم، موقع (واي باك مشين)، 15 مارس 2020.

[2] -ابو النور حمدي ابو النور حسن: مرجع سبق ذكره، ص135.

[3] -عمر مهيبل: اشكالية التواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة، ص 348.

العقل التواصلي عند هابرماس هو الذي ينظم النشاط الاتصالي والعقلانية التواصلية لديه تظهر من خلال العلاقة التي يقيمها الناس القادرين على الكلام وعلى الفاعلية عندما يتفقون على شيء معين، والعقلانية التواصلية حسب هابرماس في كتابه (القول الفلسفي للحداثة) تقاس بالقدرة التي يحوزها الأشخاص المسؤولين والمشاركين في تفاعل ما على التوجه بالقياس إلى ادعاءات الصلاحية التي تستند إلى اعتراف ذاتي، فهذا العقل يضع مقاييس العقلنة[1]، وحول اللغة والتواصل تهدف أفكار هابرماس الأساسية إلى الكشف عن الوسيلة التي بموجبها تقوم البنى الاجتماعية بتشويه عملية التفاعل وتثير فيها الاضطراب والبلبلة، إذ أن سوء الفهم ممكن بين البشر ويمكن خداعهم وتضليلهم بشكل منتظم، وهو عندما يتحدث عن التواصل بين الأفراد في المجتمع يؤكد على أن النشاط التواصلي لي س عشوائيا وإنما هو منتظم، وهذا يتطلب عدة شروط، وذلك لان النشاط التواصلي لا يكون مجرد فعل تتوجه به ذات منعزلة ولكنه مناقشة وحوار يتم بين مختلف الذوات الفاعلة أو بين دواتين فاعلتين على الأقل، فالنشاط التواصلي هو حوار ومناقشة تدور بين ذوات فاعلة مختلفة، حوار تحمه عدة شروط تحددها (عطيات أبو السعود) ومنها[2]: (إن النشاط التواصلي يتم من خلال علاقة تفاعل بين فردين أو أكثر داخل سياق العالم المعاش، فمن حق كل شخص له القدرة على الكلام أن يشارك في النشاط التواصلي، وتتم عملية التواصل من خلال اللغة التي يتم بواسطتها علاقة بين المشاركين في التفاعل وبين العالم الخارجي وبينهم وبين الذوات الأخرى، فاللغة هي الوسيط الأساسي في النشاط التواصلي وعن طريق اللغة يتم الوصول إلى نوع من التفاهم بتوظيف الجمل والعبارات، والتجربة التواصلية هدفها الوصول إلى اتفاق بين الذوات المشاركة في التفاعل وهذا يتطلب التقارب في وجهات النظر، كما أن النشاط التواصلي أو العملية التواصلية لابد لها من ديمقراطية الحوار، ووجود الظروف التي تضمن الإجماع الذي لن يتم الوصول إليه إلا عن طريق قوة الأطروحة

[1] ابو النور حمدي ابو النور حسن: مرجع سابق ذكره، ص ص 136(138.

[2] - عطيات ابو السعود: نظرية الفعل التواصلي عند هابرماس" مجلة اوراق فلسفية، العدد 10، 2004، القاهرة، ص 315.

الأفضل، ولذلك لابد من قوة الحجة والبراهين التي يقوم عليها التواصل، وان يتحرر التواصل من أشكال الضغط وسيطرة وهيمنة كل طرف على الآخر والقهر الخارجي، وان يتاح لكل مشارك في التواصل الفرصة في الدفاع عن رأيه دون سيطرة سلطة ما.

خاتمة

إننا نفي نهاية هذه المداخلة نتفق مع ما يقوله الباحث (سهيل احمد بهجت) في (الإنسان والوثنية قراءة في ما كتبه بد الوهاب المسيري) حول التوثن وما نقوله حول التوثن وعبادة المادة والمجتمع الاستهلاكي ليست إلا نوعا من التخويف والتهويل الذي يمارس بحق الإنسان في العالم الإسلامي والعربي والجزائري على وجه الخصوص، لإخافته من الحرية والديمقراطية والعلمانية، لذلك فمن الراجح القول أن الجزائري بحكم تمسكه بأصيل العادة والتقليد وحرصه على الدين وروايته المفعمة للتاريخ والثرات وحرصه على تماسك العلاقات في مجتمعه تجعله حسب رأينا بعيدا عن كل هذه الأحوال التي ذكرناها، إن علاقة الإنسان الجزائري بعناصر ثقافته متعذرة ذلك يعزز لديه الانتماء لمجتمعه رغم كل المستحدثات التقنية، لذلك وفي كل التعاريف الخاصة بالتشيؤ والاغتراب والتوثن والتسلع لن نجد وصفا واحدا منها يمكن إلصاقه بالإنسان الجزائري، إلا في بعض الاستثناءات، لذلك فإن ظاهرة التشيؤ والتغيير في صفات المستخدمين عبر المواقع التفاعلية هي ظاهرة عادية، مرتبطة بروتينية الممارسة التواصلية، وذلك التغير حتما مرتبط بالأنماط والعادات الجديدة للاستخدام، والتي تفرضها سياقات المتصلين وأحوالهم وطبيعة العلاقة بينهم ونوع المصالح المرتبطة بعملية التواصل، وعليه فحتمية اغتراب الإنسان الجزائري الشاب مستبعدة، على الرغم من إحساسه بالمشاكل الاجتماعية ومعايشته لها والتعبير عنها عبر الميديا الجديدة وعبر كل أنواع الاتصال الأخرى، ذلك أنها ظاهرة طبيعية في ك بلد، وهي نتاج التحول الكبير في أوجه النشاط الإنساني عادة، أما في ظل الحياة الرأسمالية فيبقى التحدي المادي والمنافسة عاملان حاسمان في تحديد نوع التجديد الذي يطرأ على الإنسان وعاداته وتقاليده وأفكاره وروتينه وأفكاره واهتماماته واتجاهاته.

إن الشباب الجزائري يتقلب بين ضرورتين، ضرورة الانفتاح على المنصات التفاعلية وضرورة استيعاب مدى خطورة الاستغراق فيها، فهاجس التشيؤ وتحدي الانتماء، يمكن أن يجعلاه حذرا في التعامل مع العالم الافتراضي المفرط في العاطفة والفوضى الفكرية وكثرة النزوات وتعدد الانفعالات والخواطر، وأن القراءة المتأنية في اتجاهاته العامة تتغير بين الواقع والمواقع، علما أن اتجاهاته تتحدد وفق طبيعة المضامين التي يقبل عليها، أي خياراته عبر المواقع التفاعلية، وكذا نوع العلاقات التي يقيمها، ونوع الأفكار التي يروج لها، وطبيعة الأشخاص الذين يختار التواصل معهم، وكذا نوع القضايا التي يتابعها ويهتم بها، أما بخصوص سؤال مهانة "التشيؤ" بالنسبة للمرأة والرجل الجزائري: (هل تحول الرجل والمرأة إلى سلعة فيمكن القول أن المرأة الجزائرية تبقى رهينة للسياق الجزائري العام، الذي يرفض توظيف المرأة في الوضعيات غير المناسبة، وهو يدافع ضد ذلك عبر كل المنصات وبكل قوة، وبكل الوسائل، وبذلك يبقى التوظيف الدلالي للمرأة غالبا، فيما تبقى صورتها محفوفة بالخطورة، ان وظفت توظيفا غريزيا وغيره، ولا شك أن كل المشاهد غير السوية التي قد تبدوا فيها المرأة الجزائرية أحيانا، هي نتاج فكر مختلف فقط، يحاول كسر الحواجز والأوامر والنواهي والالزاميات المفروضة في المجتمع الجزائري، وذلك بفعل ضغط الحداثة والمتماهين معها، وعدد الذين يؤمنون بتوظيف المرأة توظيفا غير لائق بالجزائر قليل.

وأما فيما يخص فلسفة التشيؤ: وهل حولت الرأسمالية المتأخرة بالجزائر الإنسان الجزائري إلى سلعة، يمكن القول أنه ورغم الانفتاح الحذر في الاول على اقتصاد السوق بالجزائر، ورغم الانفتاح الكبير بعدها على السوق الحرة، إلا أن الجزائري بقي وفيا للقيم التي اكتسبها منذ عهد الاشتراكية، إذ يؤمن اغلب الجزائريين بالعدالة الاجتماعية والحد من هيمنة أصحاب رأس المال على الشأن السياسي والاجتماعي، ويدعم ذلك برامج الدولة في هذا الإطار، فيما يبقى محاولة تعميم الاغتراب والانحراف والعدمية والتنكر للمجتمع وغيرها، مجرد اجتهادات في غير محلها يقوم بها رواد مواقع التواصل الاجتماعي عبر بعض الصفحات، وكذا بعض الدوائر الإيديولوجية التي تعمل على المساس بالتركيبة المجتمعية المتماسكة للجزائريين، علما أن المساس بالمقومات التي يجتمع عندها الجزائريون مشروع قائم لدى أعداء الداخل والخارج، ولا يمكن اعتبار

مواقع التواصل الاجتماعي متهما رئيسيا في ذلك، لان المجتمع الجزائري بإمكانه تمحيص الجيد من السيء، وذلك بفعل التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، والتي أدت إلى زيادة نسبة التعليم والتعليم العالي والاهتمام بهما على الأقل كميا، وكذا تراكم الخبرة والتجربة لدى الجزائريين، التي يمكن أن تقيهم الوقوع في مطبات أخرى عبر الزمن.

ويبقى التوثن عبر مواقع التواصل الاجتماعي مطبا يسقط فيه كثير من الشباب الجزائري، نتيجة الإدمان على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الميديا الجديدة وغيرها، إذ يؤدي ذلك إلى تبني هذه الوسائل والاستغراق فيها، وتبنيها والتماهي معها ومع شخوصها ومضامينها، الأمر الذي قد يحدد أولويات جديدة مع مرور الوقت للإنسان الجزائري، والأمر طبيعي، غير أن غير الطبيعي في أن يكون الأمر مرتبطا بتعلق ما بالرموز أو الأفكار أو الأشخاص أو الأماكن أو الشعائر أو الدلالات، وهذا ينقص من عقلانية هذا الإنسان، ولا نعتقد بأن درجة التوثن لدى الجزائريين كبيرة إلى حد الخطورة.

إن التسلع وتعميم التحول إلى حالة السوق شيء عادي، ولا يمكن فصل الأغراض الإنسانية عن البعد المادي الذي بموجبه يستطيع أن يقضي أغراضه ويحل مشاكله، انه ليس من السهولة التي يتوقعها البعض أن يفقد الشباب الجزائري إنسانيته في سوق الأفكار الحرة، أو أن يصير دو بعد الواحد، وذلك لان الجزائري أصلا لا يعيش ازمة في القيم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بقدر ما قد يتعايش نوعا ما مع أفكار الحداثة، وطبيعي أن يخلق هذا بعضا من الفوضى في الأخلاق التواصلية، وعلى العموم يبقى مأمولا لدينا جميعا أن يتغير الوضع في التعامل مع الميديا الجديدة ومع المواقع التفاعلية، إذ يمكن أن يصير للإنسان الجزائري مقدرة على إحكام العقل التواصلي واستغلاله وتنمية البعد الموضوعي الإنساني للعقل بما يحقق إنسانية يفتقدها البعض اليوم نتيجة الهواجس المرتبطة بالمواقع الجديدة والتطبيقات المرتبطة بها.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

-محمد لعقاب: المواطن الرقمي كيف ساعدت تكنولوجيا المعلومات الثورات العربية، ط1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

-مزاحم الطائي: بحث نيتشه –افكار في اوانها، مجلة افاق عربية، .

-هجران عبد الاله الصالحي: الانسان والاغتراب في فلسفة نيتشه، دار الغرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سورية، ط1، 2015.

-عبد الوهاب جعفر: فلسفة الاخلاق والقيم، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، د ط، 2013.

-ريتشارد شاخت: الاغتراب، ترجمة: كامل يوسف حسين.

-مراد وهبة: بحث الاغتراب اصطلاحا ومفهوما وواقعا، مجلة عالم الفكر.

-فريديريك نيتشه: هكذا تكلم زرادشت، ترجمة جديدة.

-عبد الوهاب المسيري: العلمانية الجزئية والعالمانية الشاملة، ط1، المجلد الاول، دار الشروق.

-محمد لعقاب: تاثير الانترنيت على العمل السياسي اوباما نموذجا، دار الصباح الجديد، الجزائر، ط1، 2009، ملخص للكتاب..

-ديا كريشنا: مقال الاغتراب وموقف الانسان من العالم، ترجمة: يحي هويدي.
-عبد الوهاب المسيري: مصطلحات الواحدية والاستيعاب فها، على موقع (واي باك مشين)، 23 أغسطس 2014.

- شادي العمر: تشيؤ المفهوم، موقع (واي باك مشين)، 15 مارس 2020. -

عمر مهيبل: اشكالية التواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة.

- عطيات ابو السعود: نظرية الفعل التواصلي عند هابرماس" مجلة اوراق فلسفية، العدد 10، 2004، القاهرة.

المراجع باللغة الاجنبية

- the new Encyclopedia Britanica, VOL. 1, p.574.

- H.M, lefcourt , locus of contral garrert trends in theory and research, p.163.

المو اقع الالكترونية

- محمد **حربي** ,« الأسس الثقافية للأمة الجزائرية » / *Insaniyat ,إنسانيات*-47 ,[En ligne] 48 | 2010, mis en ligne le 09 août 2012, consulté le 08 avril 2023. URL : http://journals.openedition.org/insaniyat/4745 ; DOI : https://doi.org/10.4000/insaniyat.4745

دور التوعية الرقمية للحد من المعلومات المغلوطة في الفضاء الرقمي.

دراسة ميدانية على عينة من طلبة الاعلام والاتصال بجامعة أم البواقي.

د. فرحات محي الدين
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
farhatmahiddine@gmail.com

ط.د. رانيا بومزبر
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
raniabmzbr25@gmail.com

الملخص:

يتضمن تحقيق الأمن الإعلامي والتوعية الرقمية توفير التدريب اللازم للمستخدمين على كيفية التعرف على المعلومات المغلوطة والأخبار الكاذبة، بغية تشجيعهم على الاستخدام الآمن للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى توفير المعلومات والأدوات التي يحتاجها المستخدمين للتحقق من صحة المعلومات المتداولة، ما يجب على المستخدمين التأكد من مصادر المعلومات والأخبار، وكذا تحذيرهم من الاعتماد على المعلومات المتداولة في وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية الغير موثوقة.

ومن هذا المنطلق تستهدف هذه الورقة البحثية معرفة كيفية التعرض لوسائل التواصل الاجتماعي واستخدام الانترنت، وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم الاعلام والاتصال بجامعة محمد العربي بن مهيدي - ام البواقي- باستخدام المنهج الوصفي والاستبيان كأداة لجمع البيانات.

الكلمات المفتاحية: التوعية الرقمية. المعلومات المغلوطة. الفضاء الرقمي.

Abstract :

Achevions media Security and digital awareness includes providing the necessary training to users on how to identify misinformation and false news, in order to encourage them to safely use the Internet and social media, in addition to providing the information and tools that users need to verify the validity of the information in circulation.

Information and news, as well as warning them against relying on information circulating on social media and unreliable websites.

From this point of view, this research paper aims to know how to be exposed to social media and use the Internet, by conducting a field study on a sample of students from the Department of Information and Communication Sciences at Mohamed El Arabi Ben M'hidi University - Umm El Bawaqi - using the descriptive approach and the questionnaire as a tool to collect data .

Keywords: digital awareness. Misinformation. Digital space

مقدمة

يهتم الأمن الإعلامي بحماية المعلومات والبيانات الحساسة من الوصول غير المصرح به أو الاستخدام الخاطئ أو التلاعب بها، ويشمل هذا المجال العديد من الجوانب الأمنية مثل: الأمن السيبراني، والأمن الفيزيائي، والأمن القانوني وغيره.

ومع تزايد استخدام الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية، أصبحت الحاجة إلى الأمن الإعلامي أكثر أهمية من أي وقت مضى. فالمعلومات المخزنة على الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر يمكن أن تحتوي على بيانات حساسة مثل المعلومات المالية، والمعلومات الطبية، والمعلومات الشخصية الحساسة، وغيرها. وإذا تم الوصول إلى هذه المعلومات من قبل مهاجمين، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى الكثير من المشاكل، بما في ذلك السرقة والاحتيال والتزوير والتنصت والابتزاز.

ومن المشكلات التي تؤثر على الأمن الإعلامي، هي المعلومات المغلوطة أو الكاذبة، والتي تشير إلى أي معلومات تم تداولها أو نشرها بشكل غير صحيح أو غير دقيق. وهذه المعلومات يمكن أن تتسبب في الكثير من الأضرار، بما في ذلك الضرر بسمعة الأفراد والشركات، والتأثير على القرارات السياسية والاجتماعية.

وللحد من المعلومات المغلوطة والتدفق الهائل لها عبر الفضاء الرقمي، أصبحت هناك ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى بوجود توعية رقمية للتحقق من صحة المعلومات قبل

تداولها أو نشرها، والتحقق من مصدرها، والتأكد من دقتها وموثوقيتها. لكي لا تسبب أضرارا نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية ...الخ.

و من هذا المنطلق قمنا بدراسة ميدانية على عينة من طلبة الاعلام والاتصال بجامعة أم البواقي قصد معرفة ما إذا كان هناك وعي لدى الطلبة بضرورة التأكد من المعلومات المنشورة في الفضاء الرقمي قبل استخدامها هذا من جهة، ومن جهة اخرى على اعتبار أن طلبة الاعلام والاتصال مختصين في مجال الاعلام ويدرسون مقاييس تتناول مواضيع مماثلة والتي من المفروض أنها تجعلهم على علم ودراية بالتحقق من المعلومات ومن مصادرها ومن هنا طرحنا التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور التوعية الرقمية في الحد من المعلومات المغلوطة عبر الفضاء الرقمي؟

وقد تم تفكيك التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية وهي كالآتي:

1- ما مدى إدراك طلبة قسم علوم الإعلام والاتصال لمفهوم التوعية الرقمية؟

2- ما نوعية المعلومات المغلوطة التي يتعرض لها طلبة قسم علوم الإعلام والاتصال في الفضاء الرقمي؟

3- كيف تساهم التوعية الرقمية في مواجهة الأخبار المغلوطة عبر الفضاء الرقمي؟

4- ما مدى مساهمة التوعية الرقمية في توضيح دوافع ناشري الأخبار المغلوطة؟

أولا: الإطار المنهجي

1- أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة اهميتها من الدور الهام الذي يكتسيه الحد من المعلومات المغلوطة عبر الفضاء الرقمي وكيفية اتخاذ تدابير للعمل على التقليل من انتشار المعلومات المغلوطة عبر الفضاء الرقمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة مدى وعي الأفراد بتصديق أو تفنيد ما ينشر من معلومات.

كما تكمن أيضا أهمية البحث في محاولة معرفة المعلومات المغلوطة التي يتعرض إليها طلبة الاعلام والاتصال بصفة خاصة ومستخدمي الفضاء الرقمي بصفة عامة، إضافة إلى

الاستخدام الآمن لطلبة الإعلام والاتصال عبر المواقع او التطبيقات المختلفة وكذا إدراكهم لصحة المعلومات من عدمها.

2- أهداف الدراسة :

- ✓ معرفة إدراك طلبة قسم علوم الإعلام والاتصال لمفهوم التوعية الرقمية.
- ✓ التعرف على نوعية المعلومات المغلوطة التي يتعرض لها طلبة قسم علوم الإعلام والاتصال في الفضاء الرقمي.
- ✓ كيفية مساهمة التوعية الرقمية في مواجهة الأخبار المغلوطة عبر الفضاء الرقمي.
- ✓ التعرف على مساهمة التوعية الرقمية في توضيح دوافع ناشري الأخبار المغلوطة.

3- منهج الدراسة:

يعرف المنهج في اللغة اللاتينية(Méthode) ، والتي يمكننا القول بأنها كل تلك الخطوات الفكرية المنظمة والعقلانية، الهادفة لبلوغ نتيجة محددة في البحث العلمي .

المنهج الوصفي:

وهو الذي يستخدم في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها، علاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك، حيث ينطلق البحث الوصفي من دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقا ويعبر عنه تعبيرًا كميا أو كيفيا.

ونظرا لطبيعة الموضوع" دور التوعية الرقمية للحد من المعلومات المغلوطة في الفضاء الرقمي" اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل وصفها وصفا دقيقا وتحديدها والوقوف على واقعها، وكذا التوصل إلى تحليلات واستنتاجات تفيد في التعرف على دور التوعية الرقمية للحد من انتشار المعلومات الخاطئة عبر الفضاء الرقمي.(إسماعيل، 2019، ص 46)

مجتمع البحث وعينته:

ا- مجتمع البحث:

لابد للباحث قبل الشروع في معالجة دراسته أن يختار مجتمع بحث، يضمن له التوصل إلى إجابات منطقية حول تلك التساؤلات المطروحة في الإشكالية، من اجل جمع

اكبر عدد ممكن من البيانات، مسترشدا في ذلك بأسلوب محدد يسير وفقه البحث.(احمد، مصطفى، 2002، ص110)

وعليه فإن مجتمع الدراسة لهذه الورقة البحثية هو جميع طلبة جامعة ام البواقي.

ب- العينة:

كذلك تعد العينة جزء من مجتمع البحث الكلي المراد تحديد سماته، حيث يختارها الباحث وفق عملية المعاينة التي تعتبر انتقاء لجزء من مجموعة المادة بحيث يمثل هذا الجزء المجموعة كلها، ولابد أن تكون عملية المعاينة التي نستخدمها قادرة على أن تمدنا بعينة ممثلة للمجتمع الكلي اصدق تمثيل.(محمد، 2002، ص282)

فيمكننا الإشارة إلى انه تم تحديد عينة الدراسة انطلاقا من أسس علمية بحثية، وعليه توجه اختيارنا إلى العينة القصدية التي تسمى أيضا بالعينة العمدية أو الغرضية أو النمطية، وهي من العينات غير العشوائية (غير الاحتمالية) وتعرف بأنها العينة التي تختار عن عمد ما يتناسب مع تحقيق هدف بحثي معين.(راسم، 2002، ص132.133)

وعليه فقد تم اختيارنا لطلبة الإعلام والاتصال بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، كونها تساعدنا في ورقتنا الدراسية .

4- أداة الدراسة:

من الأدوات التي اعتمدنا عليها هي أداة الاستبيان وتعتبر لائحة من الأسئلة المحضرة تحضيرا يراعى فيه مجموعة من القواعد المنهجية تدوّن على أوراق وتوزع على المستجوبين للإجابة عليها، مثل: مراعاة التسلسل المنطقي للأسئلة وتجنب الألفاظ الغامضة، مراعاة السن واعتبارات أخرى ...الخ.(إسماعيل، 2019، ص49)

5- تحديد المفاهيم:

ا- مفهوم المعلومات المغلوطة اصطلاحا :

وهي كل قضية أو عبارة موضوعية نوعية مطروحة للتصديق، وهي تتداول من فرد إلى آخر بالكلمة الشفهية في العادة، دون ان تستند إلى دلائل مؤكدة على صدقها، وتحتوي كل شائعة دائما على شيء من الحقيقة.(علي، 2019، ص، 134)

ب- مفهوم التوعية الرقمية اصطلاحا:

في البداية يقصد به القدرة على استخدام آلة الحاسوب وبرامجها لتنفيذ مهام عملية مثل برامج معالجة النصوص، كما يعتبر الوعي الرقمي معرفة لفهم الثورة الرقمية وتطبيقاتها في مجال المعلومات وكذلك في البحث وتوثيق المعلومات، استرجاعها، معالجتها وتوزيعها. (إسماعيل، 2021، ص10)

يقصد به المزايا والحريات الممتدة لجميع مستخدمي التكنولوجيا والتوقعات السلوكية التي تأتي معه والتي من بينها توعية الجيل بحقوقهم ومسؤولياتهم عند استخدام التقنيات الرقمية، وكذا استخدام التكنولوجيا الرقمية بمسؤولية ووعي.

ج- مفهوم الفضاء الرقمي اصطلاحا :

هو فضاء يتم إنشاءه وسط البيئات الحاسوبية وشبكات المعلومات بتوظيف البرمجيات التطبيقية فهو فضاء شبكاتي لا علاقة له بالحدود الجغرافية أو السياسية المألوفة، ومع هذا لا نجد حتى الآن مفهوما واضحا وصريحا للفضاء الرقمي كون جل المفاهيم المطلع عليها لا تقدم مفاهيم صريحة، بل تقدم معلومات لمختلف الفضاءات الرقمية كل على حسب طبيعة إستخدامه، أو المجال الذي يختص به.(محمد، 2015، ص77)

ثانيا: الاطار التطبيقي

1- تحليل وتفريغ البيانات

جدول رقم 01: يمثل متغير الجنس لعينة البحث

المتغير	التكرار	النسبة
ذكر	23	%76.7
انثى	07	%23.3
المجموع	30	%100

نلاحظ في متغير البيانات الديموغرافية الخاصة بالجنس أن فئة الذكور جاءت غالبة على فئة الإناث، بنسبة 76.7% و23.3% تواليا.

جدول 02: يمثل متغير السن

المتغير	التكرار	النسبة
22-18	13	%43.3
27-23	12	%40
32-28	1	%3.4
37-33	4	%13.3
المجموع	30	%100

نلاحظ أن الفئة العمرية الأكثر نسبة هي الفئة ما بين 18-22 سنة بنسبة 43.3% والتي تبين من خلال البحث أنها الفئة الأكثر تعرضا لمواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بالفئات الأخرى، تليها فئة 23-27 بنسبة 40%، أما فئة 28-32 بتكرار واحد وقدرت ب 3.4%، وأخيرا فئة 33-37 فكانت نسبتها 13.3 %.

جدول03: يمثل متغير المستوى الدراسي لعينة البحث

المتغير	التكرار	النسبة
ليسانس	13	%43.3
ماستر	11	%36.7
دكتوراه	6	%20
المجموع	30	% 100

في متغير المستوى الدراسي كان عدد المبحوثين لمستوى الدكتوراه 6 مبحوثين فقط وقدرت نسبتهم ب 20%، اما مستوى الليسانس فقد قدر بأكبر نسبة 43.3%، تليها فئة مستوى الماستر ب 36.7%.

وهذا راجع لكون مستوى الليسانس يضم عددا كبيرا من الطلبة على عكس مستوى الماستر والدكتوراه.

جدول رقم 04: يمثل متغير أسباب نشر المعلومات المغلوطة في البيئة الافتراضية

المتغير	التكرار	النسبة
بث الخوف	05	%05.43
بث الكراهية	04	%04.43
تشويه الحقائق	15	%16.30
خلق التعاطف	08	%08.69
التحريض	09	%09.78
التسلية	07	%07.36
الارباك	02	%02.17
جس رد فعل المجتمع	14	%15.21
زعزعة الأمن	11	%11.95

الحرب النفسية	05	%05.43
تشويه الشخصيات	12	%13.04
المجموع	92	%100

نلاحظ في الجدول أن عنصر تشويه الحقائق قد نال أعلى نسبة وهي 16.30%، ثم جاءت بعدها نسبة 15.21% الخاصة بعنصر جس نبض المجتمع.

أما زعزعة الأمن فقد جاء بنسبة 11.95%، ثم تليها نسبة 13.04% التي تخص عنصر تشويه الشخصيات، كمت جاءت نسبة 8.69% عنصر خلق التعاطف، كما أن عنصر التحريض جاء بنسبة 9.78%، أما نسبة 7.36% فتخص عنصر التسلية، وجمعت نسبة 5.43% بين عنصري بث الخوف والحرب النفسية، أما نسب 4.43% و2.17% فيخص عنصري بث الكراهية والإرباك على التوالي.

وهذا ما يدل أن للأخبار والمعلومات المغلوطة تأثير على أفراد المجتمع أو مستخدمي البيئة الرقمية، خصوصا من ناحية زعزعة الأمن أو محاولة لجس النبض في موضوع معين مثلا من جانب اقتصادي تجاري أو قرارات سياسية.

من جانب آخر يدل ذلك على تصفية الحسابات الشخصية خصوصا من ناحية تشويه لبعض الشخصيات وتلفيق بعض المعلومات أو الاخبار عنهم.

جدول رقم05: يمثل متغير تعرض عينة البحث الى معلومات مغلوطة اثناء استخدامهم لمو اقع التواصل الاجتماعي

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	28	%93.3
لا	02	%6.7
المجموع	30	%100

تعتبر نسبة المبحوثين الذين يتعرضون لمعلومات مغلوطة أثناء استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي كبيرة حيث قدرت بحوالي 93%، في حين أن المبحوثين الذين ينفون ذلك جاءت نسبتهم 6.7%.

جدول رقم 06: يمثل ادراك طالب قسم علوم الاعلام والاتصال لمفهوم التوعية الرقمية

المتغير	التكرار	النسبة
تنمية مهارات الوصول الى المعلومات المقدمة	14	%30.43
تنمية مهارات التحليل الناقد للمضامين الإعلامية	13	%28.26
تنمية مهرات البحث في خلفية القائمين بالاتصال	7	%15.21
تعليم الأفراد القيام بردود الفعل المناسبة اتجاه المضامين	12	%26.08
المجموع	46	%100

جاء عنصر تنمية مهارات الوصول الى المعلومات المقدمة وكذا تنمية مهارات التحليل الناقد للمضامين الإعلامية بأكبر نسبتين 30.43% و28.26% على الترتيب، أما نسبة 26.08% فتخص عنصر تعليم الأفراد القيام بردود الفعل المناسبة اتجاه المضامين، وأخيرا عنصر تنمية مهارات البحث في خلفية القائمين بالاتصال بنسبة 15.21%، حيث تعتبر عينتنا من طلبة قسم الإعلام والاتصال، ومن الضروري معرفتهم بالمهارات الرقمية وإتقانها وكذا تعلم تحليل المضامين التي تخص مايتم نشره عبر الوسائل الإعلامية أو مواقع التواصل الإجتماعي، ما يجعلهم يميزون بين المعلومات المغلوطة والصحيحة.

جدول07: يمثل متغير اختبار الأخبار المغلوطة والكشف عنها

المتغير	التكرار	النسبة
البحث عن مصادر بديلة للمعلومات	17	%32.07
تنويع المصادر	12	%22.64

البحث في خلفيات ناشري المعلومات المغلوطة	09	%16.98
البحث في خلفيات المواقع والمنصات والقنوات الإعلامية	15	%28.30
المجموع	53	%100

قدرت أكبر نسبة ب32.07% والتي أجاب فيها المبحوثين عن عنصر البحث عن مصادر بديلة للمعلومات، ثم يليها عنصر البحث في خلفيات المواقع والمنصات والقنوات الإعلامية بنسبة 28.30%، وقدر عنصر تنويع المصادر بنسبة 22.64%، ثم أقل نسبة وقدرت ب16.98% لعنصر البحث في خلفيات ناشري المعلومات المغلوطة.

وهذا بسبب أن انتشار المعلومات المغلوطة، قد تكون هناك خلفيات خاصة بالناشرين في حد ذاتهم، فمثلا اذا قام صحفي بنشر خبر عن لاعب كرة قدم أو مدرب، وتبين أن الخبر غير صحيح، فهذا قد يرجع لتصفية حسابات شخصية مايجعل المستخدمين يبحثون عن مصادر أخرى بديلة للحصول على المعلومات.

جدول رقم 08: يمثل أساليب الحد من تأثير الأخبار المغلوطة

المتغير	التكرار	النسبة
مشاركتها قصد زيادة مناقشتها	3	% 4.10
التعليق عليها	2	%2.73
التجاهل والإهمال	11	%15.06
التبليغ عنها	16	%21.91
التأكد من صحتها من مصادر أخرى	18	%24.65
توعية المجموعات التي انتمي اليها	09	%12.32
نشر روابط تصويب وتصحيح الأخبار المغلوطة	14	%19.17
المجموع	73	%100

أكبر نسبة قدرت ب 24.65% وهي التأكد من صحة المعلومات من مصادر أخرى، تليها نسبة 21.91% والتي تخص عنصر التبليغ عنها، أما عنصر نشر روابط تصويب وتصحيح الأخبار المغلوطة فقد قدرت نسبته ب 19.17%، ثم عنصر التجاهل والإهمال، توعية المجموعات التي أنتمي إليها، مشاركتها قصد زيادة مناقشتها والتعليق عليها جاءت بالنسب التالية على التوالي: 15.06%، 12.32%، 4.10% و2.73%، وذلك راجع لدرجة الوعي الكبيرة للطلبة الجامعيين، والتي تجعلهم يتأكدون من المعلومات والأخبار المنشورة، خصوصا الأخبار التي تحدث ضجة كبيرة وسط المجتمع الجزائري، إضافة إلى أن التبليغ عن المعلومات المغلوطة قد يساهم بذلك في نشر ثقافة البتليغ بين أوساط الطلبة خاصة والمجتمع عامة والحد منها لكي لا تشكل ضررا.

جدول رقم09: يمثل مصادر المعلومات التي تعتمد عليها عينة البحث

المتغير	التكرار	النسبة
بيانات رسمية	14	%16.06
بيانات شخصية	04	%4.59
وسائل اعلام رسمية	17	%19.54
وسائل اعلام أجنبية	02	%2.29
حسابات رسمية على مواقع التواصل	13	%14.94
مواقع	08	%09.19
وكالات الأنباء	13	%14.94
تصريحات رسمية	16	%18.39
المجموع	87	%100

يعتمد المبحوثين للحصول على المعلومات من وسائل الإعلام الرسمية بنسبة 19.5%، أما التصريحات الرسمية فجاءت بنسبة 18.39%، ثم عنصر بيانات رسمية وقدر بنسبة 16.06% تليها نسبة 14.94% والتي جمعت بين عنصر حسابات رسمية على مواقع

التواصل ووكالة الأنباء، أما عناصر المواقع، البيانات الشخصية ووسائل الإعلام الأجنبية فجاءت نسبها كالتالي: 9.19%، 4.9% و2.29% على الترتيب.

وهذا ما يبين أن المبوحثين يلجؤون لكل ما هو رسمي للتأكد أو للحصول على المعلومات سواء كانت وسائل إعلام، وكالات أنباء، مواقع وتصريحات رسمية خاصة بناشري المعلومات في حد ذاتهم.

جدول رقم10: يمثل الوسائل الأكثر تأثيرا المستخدمة في نشر المعلومات المغلوطة

المتغير	التكرار	النسبة
الفيديوهات	12	%19.67
تصريحات المشاهير	00	%00
التلاعب بالصور	14	%22.95
الصحف الالكترونية	04	%06.55
تسجيلات صوتية	02	%03.27
منشورات على مواقع	21	%34.42
أخبار على وسائل الاعلام	08	%13.11
المجموع	61	%100

جاءت أكبر نسبة لعنصر المنشورات على مواقع التواصل الإجتماعي حيث قدرت ب 34.42%، تليها نسبة 22.95% والتي تخص عنصر التلاعب بالصور، ثم نسبة 19.67% الخاصة بالفيديوهات، أما نسب 13.11%، 6.55%، و3.27% جاءت عناصرها بالترتيب التالي: أخبار على وسائل الإعلام، الصحف الإلكترونية والتسجيلات الصوتية أما عنصر تصريحات المشاهير فلم يحصل على تصويت من قبل المبحوثين.

وهذا يدل على أن المنشورات التي يتم وضعها على مواقع التواصل الإجتماعي كلفايسبوك لها تأثير كبير على المستخدمين، خصوصا إذا كانت مرفوقة بفيديوهات أو صور مفبركة، كما

صادفتنا الكثير من الصور والفيديوهات الخاصة بخبر أو معلومة حيث لاقت الكثير من الرواج، ما يدل على أن لهما مساهمة كبيرة في انتشار المعلومات المغلوطة.

جدول رقم11: يمثل نوعية المعلومات المغلوطة التي يتعرض لها الطالب

المتغير	التكرار	النسبة
أخبار مغلوطة ذات طابع سياسي	14	%18.42
أخبار مغلوطة ذات طابع اقتصادي	15	%19.73
أخبار مغلوطة ذات طابع صحي	1	%01.31
أخبار مغلوطة ذات طابع عسكري	13	%17.10
أخبار مغلوطة ذات طابع اجتماعي	5	%06.57
أخبار مغلوطة ذات طابع اداري	6	%07.89
أخبار حوادث وجرائم	1	%01.31
أخبار كوارث	20	%26.31
اشاعات حول مشاهير	1	%01.31
المجموع	76	%100

نوعية المعلومات التي تعرض لها المبوحثين هي أخبار الكوارث وقدرت بأكبر نسبة 26.31%، أما الأخبار الإقتصادية فجاءت في المرتبة الثانية بنسبة 19.73%، تليها نسبة 18.42% والتي تخص الأخبار ذات الطابع السياسي، ثم الأخبار العسكرية بنسبة 17.10%.

أما الأخبار المغلوطة ذات الطابع الإداري فجاءت في المرتبة الخامسة بنسبة 7.89%، تليها الأخبار الاجتماعية بنسبة 6.57%، كما جمعت نسبة 1.31% بين الأخبار الصحية، اخبار الجرائم والحوادث واخبار المشاهير.

حيث لاحظنا أن أخبار الكوارث نالت اكبر نسبة وهذا قد يرجع إلى الزلزال الأخير الذي حدث في تركيا وسوريا، وكمية الأخبار المنتشرة في تلك الفترة مايجعل عرضة الأخبار المغلوطة منتشرة بصفة كبيرة، أما الأخبار الإقتصادية فهي تدل على الحالة الإجتماعية للمجتمع

الجزائري، ومايعيشه من غلاء في مختلف الأسعار حيث يصبح المواطن بصفة عامة عرضة للأخبار الضالة المنتشرة بالخصوص على مواقع التواصل الاجتماعي من جانب الأسعار.

2- نتائج الدراسة

– من خلال الدراسة تبين أن من بين أهم أسباب نشر المعلومات المغلوطة في البيئة الافتراضية أسباب مفتعلة أو مقصودة وأهمها تشويه الحقائق والشخصيات، وكذا محاولة فهم ظاهرة أو موضوع ما عبر جس نبض المجتمع وما قد يتقبله او العكس.

– يعتمد مروجي الأخبار المغلوطة بشكل كبير وأساسي على التلاعب في الصور والفيديوهات والمنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي.

– تتعرض نسبة كبيرة جدا من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وبشكل دائم للمعلومات المغلوطة عن طريق مضامين ومحتويات منشورة عبرها (عبر صفحات ومجموعات افتراضية).

– يحتاج الطالب الجامعي كمستخدم دائم لمواقع التواصل الاجتماعي لمجموعة مهارات وقدرات حتى يتسنى له التواجد ضمن هذه المواقع بشكل محمي نسبيا من المعلومات المغلوطة وأهم هذه المهارات حسب هذه الدراسة هي:

- مهارات الوصول الى المعلومات المقدمة
- مهارات التحليل
- القدرة على اختيار ردود الفعل المناسبة تجاه المضامين
- مهارات البحث والتعرف على خلفية القائمين بالاتصال من الناشرين عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

– يعتمد رواد مواقع التواصل الاجتماعي في تحري مصداقية الأخبار والكشف عن المغلوطة منها عن طريق البحث عن مصادر بديلة عن المعلومة أو البحث في خلفيات المعلومات وصحتها عبر المواقع الالكترونية والمنصات الرقمية والقنوات الإعلامية.

- من بين أهم الطرق المعمول بها للحد من تأثير الأخبار المغلوطة محاولة التأكد من صحتها من مصادر أخرى مثل التصريحات والبيانات الرسمية وعبر متابعة الأحداث عن طريق وسائل الاعلام الرسمية ووكالات الأنباء، أو التبليغ عن المنشورات المغلوطة وعدم مشاركتها.

خاتمة:

تعتبر الأخبار المغلوطة والتضليلية واحدة من أكثر المشكلات التي تواجه العالم اليوم في مجال الأمن الإعلامي فالتضليل الإعلامي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على حياة الأفراد ويتسبب في الكثير من المشاكل والتوترات داخل المجتمعات لذلك، يجب على الأفراد أن يتعلموا كيفية التحقق من صحة الأخبار والمصادر التي يستخدمونها للحصول على المعلومات، وعدم الانجرار وراء الأخبار الزائفة والمغلوطة، وذلك ما تبين من خلال نتائج الدراسة. كما يجب على وسائل الإعلام أن تكون دقيقة في نشر الأخبار وأن تتحقق من مصادرها قبل نشرها، يجب على الحكومات والجهات المعنية بالأمن الإعلامي أن تعمل على توفير التدريب والتوعية لمستخدمي الفضاء الرقمي حول أهمية الأمن الإعلامي وكيفية التحقق من صحة الأخبار والمعلومات. وينبغي أيضا تطوير القوانين واللوائح اللازمة للحد من الأخبار المغلوطة والتضليلية ومحاسبة المسؤولين عن نشرها.

قائمة المصادر والمراجع

1- احمد عبد الله الحاج ومصطفى محمود ابوبكر: البحث العلمي تعريفه، خطواته، مناهجه، مفاهيمه، إحصائياته)، الدار الجامعية، مصر، د ط، 2001/2002.

2- إسماعيل سالم إسماعيل، أ.مدثر أحمد محمد صالح، واقع الوعي المعلوماتي لطلبة كليتي الطب والعلوم الصحية والصحة العامة بجامعة غرب كردفان، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع، 2021.

3- اسماعيل سيبوكر، نجلاء نجاحي، أهمية المنهج الوصفي للبحث في العلوم الإنسانية، عدد 16، جوان 2019.

4- راسم محمد الجمال، مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الاعلامية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2002.

5- علي حمودة جمعة سليمان، المعلومات المغلوطة بالمواقع الإلكترونية المصرية الصحفية ومواقع التواصل الاجتماعي وتأثيراتها النفسية والاجتماعية على الجمهور المصري بالتطبيق على أزمة كورونا 2019.

6- محمد طاشور، الفضاءات الرقمية دعامة القراءة في ظل التكنولوجيات الحديثة، مجلة علوم المعلومات، علم الأرشيف وعلم المكتبات.

7- محمد مزيان عمر: البحث العلمي (مناهجه وتقنياته)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جدة، ط2، 2002.

آليات تحقيق القنوات الجزائرية للأمن الإعلامي -دراسة ميدانية لعينة من القنوات الجزائرية الخاصة-

The mechanisms applied by the algerian channels to achieve media security

-A filed study of a sample of private Algerian channels-

ط د. عواطف قرقور، جامعة أم البواقي، الجزائر.

guergour.awatef@univ-oeb.dz

ملخص:

يعتبر الإعلام احد أهم الركائز في نشر الأمن القومي داخل البلد فهو يرتبط مباشرة بالأمن الوطني، حيث أصبح للأمن الإعلامي أبعاد وآليات لابد من تحقيقها خاصة في ظل الرهانات التي تواجهه، فقد أتاحت الانترنت ظهور أشكال ووسائل إعلام جديدة بعضها يفتقر لأخلاقيات العمل الإعلامي. فللأمن الإعلامي دور في تحقيق الأمن الإنساني بصفة عامة، وهذا لأهمية الإعلام وما يقدمه من مضامين وأيضا قدرته على التأثير في الناس وتغير سلوكياتهم وتكوينهم لآراء واتجاهات بناء على المضامين المقدمة، كما يعمل الإعلام على إيصال احتياجات ومتطلبات الأفراد.

ولهذا يستغل البعض هذه الوسائل كأدوات لنشر الشائعات والترويج للأخبار الكاذبة خاصة مع ظهور الإعلام الرقمي أين أصبح الحصول على المعلومة أمر سهل لكن التأكد منها ومن صحتها هو الأمر الصعب، وهذا لوجود العديد من الصفحات الإخبارية الغير الرسمية والتي لها رواج كبير لدى البعض، فأمام ما يتيحه الفضاء الرقمي من معلومات وسهولة الوصول لها تعجز المؤسسات الإعلامية في تطبيق الأمن الإعلامي، حيث أصبح هذا من أكبر التحديات التي تواجه الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية معا.

لذا تسعى هذه الدراسة إلى تحديد الميكانزمات التي تطبقها القنوات الجزائرية عينة الدراسة لتحقيق الأمن الإعلامي.

الكلمات المفتاحية:

-الأمن -الأمن الإعلامي -الإعلام -الفضاء الرقمي –القنوات الجزائرية.

Abstract :

The media is considred one of the most important national security, media security has dimensions and mechanisms that must be achieved especially the bets facing it. The internet has allowed the appearance of new forms of media which the journalist work ethics are not applied. media security also has a role in achieving human security , and this is due to the importance of the media and the contents it provides as well as its ability to influence poeple change their behaviors , and attitudes based on the contents presented , media also published needs and requirements of people.

That's why some people use media to duffision rumors and fake news , especially whith the appearance of digital media where obtaining information has become easy , but verifying its authenticity is the difficult thing , where there many unfficial news pages that are very popular , and they are provides many information with easy access to it , which the media is unable to apply media security , and this has become one of the biggest challenges facing journalists and media organizations.

Therfore , this study aims to identify the mechanisms applied by the algerian channels to achieve media security.

Key words:

Security- Media Security- Media- Digital Media- Algerian Channels.

أولا: الجانب المنهجي للدراسة

توطئة

يعتبر الإعلام من بين وسائل التأثير على أفكار وآراء الأفراد، فهو من بين مصادر المعلومات وتكوين الاتجاهات، ويعود هذا لمعالجته العديد من القضايا والأحداث العالمية والمحلية. حيث تتناول وسائل الإعلام هذه القضايا بطرق تختلف من وسيلة لأخرى، وحتى لاختلاف القناة دور في اختلاف طرق المعالجة والتحليل وهذا ما يجعل الأفراد يعون ما يدور من حولهم.

فأصبحت المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، تستخدم الإعلام كوسيط بين أفكارها، برامجها، توجهاتها، أهدافها وبين جمهورها المستهدف، ولهذا لابد من وسائل الإعلام أن تتحلى بالمصداقية والمسؤولية في نشرها للأخبار والمعلومات.

ولأن الإعلام هو حلقة الوصل وجب تأمينه من جميع المخاطر التي يمكن أن تواجهه، لأن من خلاله يمكن تضليل الناس والتشويش على أفكارهم، ولابد أن تكون المؤسسات الإعلامية داعمة لتحقيق الأمن الإعلامي، فالأمن الإعلامي أصبح مرتبطا بأمن الأفراد، فهو يعبر عن مستوى ومرتبة كل دولة من حيث توفيرها لأمن أفراد مجتمعها.

ولتكون وسائل الإعلام أقرب من جمهورها أكثر تعمل دائما على مواكبة الركب الحضري، حيث عملت جميع القنوات التلفزيونية على فتح صفحات على منصات ومواقع التواصل الاجتماعي، أين تنشر كل ما يبث بقنواتها عبر هذه المواقع، ومن جهة ثانية لمحاربة الأخبار الزائفة ومواجهة الشائعات التي تروج لها صفات أخرى.

فوسائل التواصل الاجتماعي بصفة عامة تواجه أكبر المشاكل التي تتعلق بمسألة الخصوصية والأمان، حيث يعتبر أمن وسائل التواصل الاجتماعي صعبا، وهذا مقارنة بالأنواع الأخرى من العمليات الأمنية الخاصة بوسائل الإعلام والاتصال الأخرى.

وعليه تتمحور إشكالية هذه الدراسة في البحث عن آليات تحقيق القنوات الجزائرية للأمن الإعلامي، وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما هي آليات تحقيق القنوات الجزائرية للأمن الإعلامي؟**

ويندرج ضمن هذا التساؤل مجموعة من **التساؤلات الفرعية** وهي كالتالي:

- ما هو الأمن الإعلامي؟
- ما هي الآليات التي تتبعها القنوات الجزائرية عينة الدراسة في تحقيق أمن المؤسسات الإعلامية؟
- ما هي الطرق التي تتبعها القنوات الجزائرية عينة الدراسة في تحقيق أمن المحتوى الإعلامي؟

1.أهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد مفهوم الأمن الإعلامي وطرق تحقيقه.
- إبراز أهمية الأمن الإعلامي في عمل وسائل الإعلام وكيف يسهل ويساعد وسائل الإعلام على القيام بدورها اللازم.
- معرفة الآليات التي تتبعها وسائل الإعلام لتحقيق الأمن الإعلامي.

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الدعامة المستهدفة فهي تسلط الضوء على ظاهرة منتشرة في الفضاء الرقمي وأصبحت تؤثر على مصداقية الإعلام الالكتروني بصفة عامة، خاصة وقت الأزمات أين تزيد أهمية الأمن الإعلامي وهذا لحماية المتابعين والمشاهدين عبر هذا الفضاء.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على الاتجاهات الحديثة المعتمدة على الفضاء الرقمي المنتهجة لمعرفة آليات وطرق تحقيق القنوات الجزائرية للأمن الإعلامي، فالشبكات الرقمية سهلت عملية نشر المعلومات الكاذبة والترويج للشائعات خاصة في وقت

الأزمات، أين يصبح الفرد في حاجة ماسة للمعلومة إلى درجة أنه قد ينسى أن يتحقق من صدقها، فوسائل الإعلام هنا هي المسئولة على التحقق من هذه المعلومات والأخبار قبل نشرها فهي تعمل على تحقيق الأمن الإعلامي داخل البلد.

3.تحديد مفاهيم الدراسة:

تعد خطوة تحديد المفهوم من الخطوات المهمة في البحوث العلمية التي تضع القارئ في الصورة من خلال تحديد المعنى التجريدي لمتغيرات الدراسة، خصوصا إذا ما وجد لبسا في تحديد الفروق بينها كما هو الحال في مصطلحات هذا البحث، فكثير من الأحيان يحدث خلط بين مفهومي الأمن الإعلامي وللإعلام الأمني حيث في بعض الأحيان يتم استخدام أحدهما بدلا من الآخر.

فلمفاهيم الدراسة أهمية كبيرة في البناء المعرفي للبحوث العلمية لذا وجب تعريفها وتحديدها بدقة، إضافة إلى ضرورة ربطها بالواقع وبالدراسة، وقد تطرقنا في دراستنا هذه إلى المفاهيم التالية:

- مفهوم الأمن:

يعرف الأمن على أنه شعور الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه بعدم الخوف من التعرض للأذى الحسي، وبالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها حصول الأفراد على فرص متكافئة للنمو والتطور وتوافر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم. (الصادق، 2014، صفحة 19)

كما يعرف أيضا بأنه ظاهرة مرتبطة بالإنسان فهو مادة الحياة ومصدر استقرارها وتطورها، حيث تبنى عليه كرامة الإنسان وآدميته واحترام حقوقه ومصدر سعادته في إطار مطالبه المشروعة ومصالحه المعتبرة. (اللحام، الشمالية، و كافي، 2015، صفحة 44)

- مفهوم الأمن الإعلامي:

هو عملية تحصين وتحقيق حصانة للإعلام الوطني من عمليات الغزو الإعلامي والاختراق الإعلامي الأجنبي، والحيلولة دون مرور الرسائل الإعلامية المعادية إلا بعد "فلترتها" وتحليل

مضمونها، ليس بالعسكرة بل بالتحصين للمؤسسات الإعلامية وللمجتمع. (بديسي، 2018، صفحة 483)

كما يعرف بأنه ممارسة لحماية سمعة أو صورة مجموعة أشخاص أو فرد أو علامات تجارية أو مؤسسات من الهجمات، عن طريق نشر محتوى والتأثير من خلاله عبر أي شكل من أشكال وسائل الإعلام. (Bauley, What is Media Security?, 2021)

- مفهوم الإعلام الأمني:

هو "تلك النشاطات الاتصالية والإعلامية المتخصصة التي توجهها الأجهزة الأمنية لتوعية المواطنين والمقيمين والزوار عبر وسائل الإعلام المختلفة. بالإضافة إلى توجيههم لكيفية المشاركة الإيجابية في تلك الجهود الأمنية لضمان بيئة أكثر أمنا واستقرارا". (عمروس، 2020)

أسلوب اتصال يتبع في مجال الإعلام الأمني ومن ثم فهم الإعلام الذي يتحقق بمبادرة من رجال الأمن إما بطريقة مباشرة لإنتاج الرسائل الإعلامية كالبرامج الأمنية الإذاعية والتلفزيونية والأفلام السينمائية وغيرها، أو بطريقة مباشرة مثل تزويد الصحف بأخبار الأحوال الأمنية ومجرياتها بشكل موضوعي يعتمد على المعلومات الموثوق بها. (الحازمي، 2021، الصفحات 17-18)

الفرق بين الإعلام الأمني والأمن الإعلامي:

يكمن الفرق بين الإعلام الأمني والأمن الإعلامي في طرق المعالجة لكل منهم، فبالرغم من أن الهدف واحد وهو قائم على أساس واحد ألا وهو الحماية إلا انه يوجد فرق جوهري يتمثل في كون الأمن الإعلامي قائم على معالجة الهوية وأمن المجتمع وأمن المحتوى المقدم لهذا المجمع بالإضافة إلى امن الجهات القائمة على الإعلام لحماية ما يقدمونه، أما الإعلام الأمني فهو أحد تخصصات الإعلام ويوظف لقمع الجرائم ونقل الانتصارات التي يحققها قطاع الأمن داخل المجتمع.

4.مجتمع وعينة الدراسة:

قبل أن ننطلق في القراءة التحليلية لمفردات الدراسة ارتأينا اختيار عينة من مجتمع البحث، والذي يتمثل في جميع القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة (التابعة للقطاع الخاص)، ويقدر عددها بـ 21 قناة (ابراهيم، 2018، صفحة 227). وهذا ما دفعنا لاعتماد العينة القصدية والتي تعرف "بأنها نوع من العينات التي يتم إنتقاء مفرداتها بشكل يراعي صفة التمثيل وبطريقة تحكمية لا مجال للصدفة فيها" (Patil & Yeole, 2019, p. 128)، ليقع اختيارنا في الأخير على:

- **قناة الشروق نيوز:** هي قناة إخبارية جزائرية مقرها الجزائر العاصمة تابعة لمؤسسة الشروق، انطلق البث الرسمي للقناة يوم 19 مارس 2014 وهي ثاني قناة تابعة لباقة قنوات الشروق.[1]
- **قناة الحياة tv:** هي قناة جزائرية تبث باللغة العربية وتبث في بلدان شمال إفريقيا وغرب أسيا والشرق الأوسط في أوروبا، تأسست القناة في الجزائر العاصمة في 16 ماي 2018 على يد حناشي حبيب وهو رئيس شركة النشر epcom.[2]
- **قناة الوطنية:** تهتم قناة الوطنية بالشأن الجزائري والمغاربي والدولي فهي قناة تلفزيونية جزائرية تتناول الأخبار وتعتمد على تباين الآراء وتنوع النقاشات واختلاف وجهات النظر وتقدم تحليلا معمقا للأخبار، بحياد ودون تحيز أو تزييف للحقائق.[3]

5.أدوات جمع البيانات:

اعتمدنا في دراستنا هذه على **المنهج الوصفي التحليلي** وهذا باعتبار الظاهرة الإعلامية أحد الظواهر الأمنية، واعتمدنا على **الاستمارة** لجمع البيانات والتي تعرف بأنها: "أداة ملائمة

[1] : الموقع الرسمي لقناة الشروق نيوز على تطبيق linkedIn: ت ت يوم 26-04-2023 على 20:20، على موقع https://dz.linkedIn.com/company/echorouk-tv-news

[2] : الموقع الرسمي لقناة الحياة tvعلى تطبيق linkedIn: ت ت يوم 26-04-2023 على 20:27، على موقع https://dz.linkedIn.com/company/epcomchannel?trk=similar-pages

[3] :موقع multies net للبث المباشر: ت ت يوم 26-04-2023 على 20:47، على موقع https://live.multies.net/north-africa-ch/elwatania-tv/

للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وتقدم الاستمارة بشكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان" (ذوقان، عبد الرحمن، و كايد، 2012، صفحة 121).

ثانيا: الجانب النظري للدراسة

1-أقسام الأمن الإعلامي:

وينقسم إلا جانبين الأول هو أمن المؤسسات الإعلامية والثاني هو أمن المحتوى الذي تقدمه وسائل الإعلام باختلاف أنواعها:

أ- أمن المؤسسات الإعلامية والصحفيين:

إن سلامة العاملين في وسائل الإعلام والمالكين أمر ضروري لضمان حسن سير العمليات الديمقراطية، فالاعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام لا يؤذي المستهدفين فقط وإنما كل المجتمع الإعلامي يتأذى من هذه الاعتداءات. يمكن أن يتخذ العنف ضد الصحفيين ووسائل الإعلام عدة أشكال، بما في ذلك الاعتقالات والضرب والاغتصاب والقتل. كما يمكن أن يشمل العنف أو التلاعب بأفراد الأسرة، والحرق العمدي أو تدمير المكاتب أو مصادرة وكسر المعدات.(ACE Encyclopédie, 2015)

فسلامة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية لا تتمثل في الحماية الجسدية أو المادية فقط، وإنما لابد من حماية بياناتهم ومعلوماتهم الشخصية ضد أي دخول تعسفي في هذه الخصوصيات ومن أي جهات أو أطراف حكومية كانت أو خاصة. كما يتم حماية الصحفيين بحماية أفكارهم وأعمالهم من السرقة، فحماية الملكية الفكرية للصحفيين وأعمالهم المكتوبة والسمعية البصرية من التوزيع والنشر دون ترخيص منهم أيضا يعتبر مساس وتعدي في حقهم وجهدهم الفكري.

فبحماية الصحفيين وتوفير الجو المناسب للعمل والحماية اللازمة المادية والقانونية أيضا، يصبح الصحفي بإمكانه العمل بسهولة لتوفر الوسائل المناسبة ودون

خوف من القوانين الرادعة والمثبطة لعمله وهذا ما يسهل عليه القيام بدوره لتحقيق الأمن الإنساني.

ب- أمن المحتوى الذي تقدمه المؤسسات الإعلامية:

عندما تكون وسائل الإعلام هي الناطقة الرسمي لمجتمع ما، فهذا يعني أن إسكاتها هو إسكات الجمهور، فلا يمكن أن يخضع الصحفيون للرقابة الصريحة من خلال إلغاء التراخيص، وحظر النشر، وشروط السجن وغيرها من الوسائل الردعية التي تمنع الصحفيون من الوصول للمعلومات.

ففي بعض الأحيان يتم بث معلومات خاطئة أو أخبار مفبركة لأن المؤسسات الإعلامية تفتقر إلى مهارات التعامل مع الموضوعات المثيرة للجدل، أيضا عدم إعطاء الصحفيون جميع الحقوق التي تسمح لهم بالحصول على كل المعلومات. كما يزيد الضغط على الصحفيون وفرض الرقابة الزائدة إلى تغيير محتوى المعلومات التي تتم معالجتها أو ببساطة اختيار عدم تغطية أحداث أو قضايا معينة.(ACE Encyclopédie, 2015)

فلا بد من تشريع قوانين تدعم حريات وسائل الإعلام أكثر، وأيضا تضمن المساواة في تقديم البيانات والمعلومات لمختلف وسائل الإعلام حكومية كانت أو خاصة ويكون هذا من خلال سن قوانين شاملة لها علاقة بالصحافة والنشر والبث وأي وسائل الاتصال الجماهيري عامة.(Alia, Jonas, & Wided, 2014, p. 9)

تعاني الكثير من القنوات الإعلامية الخاصة في العديد من الدول من المشكل التمويل والقنوات الجزائرية ليست بالبعيدة عن المشكلة، حيث تم غلق العديد من القنوات بسبب فشلها أمام تمويل مؤسساتها، لذا لابد من **توفير الدعم المادي** لهذه القنوات والمساواة في تقسيم الإعلانات بين القنوات العمومية والخاصة. لأن غالبا ما تتحول المشاكل المادية في القنوات إلى **سوء وضعف المادة والباقة البرامجية لها**، كما قد يصبح هدفها زعزعت الأمن الإنساني والقومي لجلبها الانتباه وتخطيها المشكل المادي.

2-الميكانزمات المرتبطة بتحقيق الأمن الإعلامي:

للأمن الإعلامي مقومات وأسس ومبادئ ومستلزمات وشروط، من دونها يصبح الكلام عن الأمن الإعلامي يعتبر ضربا من الخيال، أي بغياب هذه المواصفات والخصائص لا يمكن الكلام عن الأمن الإعلامي وتحقيقه داخل البلد.

فالتبعية الإعلامية والتقليد وفقدان الهوية في النظام الإعلامي العربي تشكل خطرا على الأمن الإعلامي وتهدد بذلك كيان الأمة برمتها، فكم هي كثيرة القضايا المهمة التي يمر عليها الإعلام العربي كقضايا الإهانة والحملات الدعائية المتكررة ضد المسلمين والعرب بشكل عام فأغلبها لا تواجه بحملات إعلامية مخططة ومدروسة بطريقة علمية ومنهجية.

فلا يمكن تحقيق الأمن الإعلامي في غياب **إستراتيجية إعلامية** واضحة، وفي غياب **إنتاج** مخطط ومبرمج ومدروس، وفي غياب **ميزانيات** معتبرة، وفي غياب **إنتاج رسالة إعلامية تنبع من رحم المجتمع ومشكلاته وشجونه**. فكلما زاد انتشار تكنولوجيا الاتصال عالميا زاد احتكار صناعة الإعلام والمعلومات والمنتجات الثقافية والترفيهية، وهذا يعني عولمة الإعلام وعولمة الثقافة وزيادة التبعية وانخفاض درجة الأمن الإعلامي. (قيراط، 2022)

حيث يقوم تحقيق الأمن الإعلامي العربي بشكل عام على أسس أبرزها (اللحام، الشمالية، و كافي، 2015، صفحة 60):

- إيجاد قدر من الصناعات الإعلامية.
- تقديم خطاب إعلامي عربي غني ومتطور ومقنع.
- تنويع وتطوير التعاون البيني العربي سواء في مجال إقامة الصناعات الإعلامية أو في إنتاج الموارد الإعلامية وتبادلها.

في حين يرى آخرون أن الأمن الإعلامي اخذ أبعاد كثيرة ومتعددة ارتبطت بالأساس بالتحولات الأمنية الراهنة والتي هي كالآتي (جدو، 2017، صفحة 104):

- الإرهاب الالكتروني والتحولات الدولية من خلال التجنيد والتفكير المنتشر عبر القنوات التي تبث عبر الانترنت.

- الجرائم الالكترونية والتحولات التي بدأت في تزايد كبير من سنة إلى أخرى خاصة القرصنة على المواقع والحسابات الشخصية والحكومية والمصارف والبنوك إلى التشهير والتهديد.

- استخدام الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي للتهديد والضغط على الجهات الحكومية كما اعتمدت كوسيلة للنقل الاحتجاج والتعبير عن الانشغالات المختلفة للمواطنين.

وبالتالي فالأمن الإعلامي يتحقق من خلال إعلام ملتزم ومسئول أمام المجتمع والعالم ويؤمن بكرامة الإنسان وبحريته، كما يعمل على التقصي والبحث عن الحقيقة ومحاربة الفساد والجرائم داخل المجتمع، ويتفاعل مع الأحداث التي تجري داخل البلد ومع والمشكلات التي تواجه جميع فئات المجتمع بالإضافة إلى نقل وتحليل أخبار العالم.

ثالثا: الجانب التطبيقي للدراسة:

فيما يخص بيانات شخصية للمبحوثين المكلفين بالإعلام والاتصال داخل القنوات عينة الدراسة (قناة الشروق نيوز، قناة الوطنية وقناة الحياة tv)، فكلهم ذكور بمستوى جامعي.

الفرع الأول: أمن المحتوى الذي تقدمه المؤسسات الإعلامية

1- تعتبر قناة الشروق نيوز وهذا حسب المكلف بالإعلام والاتصال أن الفرد الجزائري من حقه أن يعرف جميع الأخبار المحلية والوطنية، وأنها حق من الحقوق التي تكفلها قناته، في حين يرى المكلف بقناة الحياة tv أن قناتهم تعمل على تحقيق حق المواطن في معرفته وعلمه لأخبار بلديته وولايته وبلده بصفة عامة وأنها تدخل ضمن حق المواطن في الإعلام. أما بالنسبة لقناة الوطنية فقد أكدت على كفالة هذا الحق وان الأمر لا يقتصر على الأخبار المحلية فقط، وهذا باعتبار أن الشأن الدولي بات أمرا مهما للغاية بالنسبة للفرد الجزائري.

2-أجمع الثلاث قنوات أنهم يتأكدون من الأخبار جيدا قبل نشرها، واعتبرت قناة الحياة tv انه لابد من التأكد من الأخبار ومن مصدرها المباشر خاصة التي تتعلق بأخبار المحاكم والوفيات لأنها تنعكس سلبا على ناشرها في حالة لم تكن صحيحة. أما قناة الوطنية فقد أدرجة هذا ضمن إطار عمل الصحفي وهو التحري والتقصي، حيث يجب عليه البحث عن صحة الخبر لدى الهيئات أو المؤسسات المعنية بالخبر المراد تحريرها، وفيما يخص قناة الشروق فقد اختصرت كيفية التأكد في البحث عن المصدر ومدى ثقتهم فيه.

3-فيما يخص ما إذا كان القنوات تحدد جمهورها المستهدف حتى في بثها للأخبار، يعني حتى وان ظن بعض من فئات الجمهور أنهم ليسوا بحاجة لها، فقد توصلنا إلى أن قناة الوطنية في كل مرة تحاول أن تستهدف فئة معينة ففي الرياضة مثلا هناك من يهتم بمتابعة كل كبيرة وصغيرة حول المنتخب الوطني، فتقوم القناة بتزويدهم بالأخبار لكن لا تقوم بترتيب أولويات المشاهدة أو المتلقي بدليل فالبعض قد لا يكترث لأخبار المنتخب الوطني ويهتم بأخبار ناديه المفضل فقط. في حين اعتبرت قناة الحياة tv أن مهما كان نوع الإعلام (سمعي، سمعي بصري) فكل رسالة تبث تكون موجهة لجمهور مستهدف لا غير، أما عن قناة الشروق نيوز فقد أجزمت أن الأخبار فيها للجميع عبر شاشاتها لكنها تحدد جمهورها عبر الوسائط المتعددة، ويعود هذا الاختلاف كون قناة الشروق نيوز قناة إخبارية وقناة الحياة tvوالوطنية قنوات عامة.

4-اجمع المكلفون بالقنوات عينة الدراسة في اعتمادهم على وكالات الأنباء في رصد الأخبار وهذا لنشر وبث أخبار صحيحة بعيدة عن التهويل والوقوع في الخطأ، إلا انه قد ذكر أن قناة الشروق تعتمد بنسبة قليلة على وكالة الأنباء وان مصادرها عديدة، في حين قناة الحياة tv خصصت الاعتماد عليها في الأخبار الدولية لأنها يجب أن تكون من مصادر رسمية ومسئولة.

5- تعتمد القنوات الجزائرية الخاصة عينة الدراسة على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي في نشرها لبعض الأخبار وهذا بعد التأكد من صحتها، إلا أن بقناة الوطنية وقناة

الحياة tv يعاد تحرير الخبر من طرف الصحفي ناشر الخبر لكن يعتمد على الصور أو الفيديوهات المنشورة بالمواقع بشكل عادي.

6- بعد تحليلنا للأجوبة توصلنا إلى أن قناة الوطنية وقناة الشروق نيوز ولا مرة نشروا خبر متداول على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي واتضح انه زائف، أما قناة الحياة tv واجهتها مشكلة من هذا النوع وخاصة لما يكون الصحفي يبحث دائما على السبق الصحفي ولا يتأكد من العديد من المصادر حتى يثبت صحت الخبر، حيث اعتذرت القناة لجمهورها على الخبر اعتذارا رسميا ونشرت ما ينفي الخبر على صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي وهذا بعد مسحه منها.

7-تعاني القنوات عينة الدراسة من مشاكل تتعلق بحقوق البث والنشر دون تراخيص، ويعود سبب هذه المشكلة إلى الصور أو الفيديوهات التي تنشرها في حصصها التي تحلل فيها مباريات مأخوذة لقطاتها من قناةbeen sports حيث أن جميع القنوات عينة الدراسة عانوا من هذه المشكلة وهذا في مباريات كأس العالم بقطر لعام 2022، فرغم تركهما لشعار القناة وذكرهما أثناء التحليل أن الصور مأخوذة من قناة الـbeen sports إلا أنهم تعرضوا للعديد من المشاكل. فقناة الشروق نيوز في احد برامجها التحليلية أرسلت لها القناة الناقلة الرسمية إنذار مكتوب يحمل حتى تهديدا بالمحاكمة، ليتكفل المكلف بالأمر وتسويته في البداية قبل أن يتفاقم.

8- ترد القنوات الجزائرية الخاصة عينة الدراسة على الأخبار الكاذبة التي تنشر على الجزائر من قنوات غير جزائرية، حيث اجمع الثلاث أن هذه الأخبار اغلبها تصب في الشأن السياسي، فقناة الحياة tv تدخل ردها ضمن التقارير الإخبارية وتبثها مع الأخبار الرئيسية لها لذلك اليوم، أما قناة الشروق نيوز فهي تدخلها ضمن إطار تصحيح الحملات التي تشوه صورة الجزائر والتي تنشرها في أي برنامج أو نشرة أخبار أو حصة إخبارية المهم أنها ترد في الحين وتدخلها ضمن برمجتها بنفس اليوم، في حين اعتبرت قناة الوطنية أن من أولوياتها الدفاع على الجزائر وان الرد يكون سريعا خاصة في حال المساس بقيمة الجزائر ومبادئها

التي بنيت عليها، محاولتا دائما الدفاع عن الرموز الوطنية والدفاع على مصالح الجزائر قبل أي شيء.

9- تتيح كل من قناة الحياة tv وقناة الشروق نيوز للأشخاص والمؤسسات بالرد على الحملات التي تشن ضدهم، حيث تخصص لهم قناة الحياة tv حق الرد من خلال القيام بحوار مباشر أو عبر التدخل بالهاتف، أما قناة الشروق نيوز فقد حددت الأمر وفق التخصص والأهمية والقيمة الخبرية، في حين لا تسمح قناة الوطنية للأشخاص والمؤسسات بالرد على الحملات التي تشن ضدهم عبر قناتها.

الفرع الثاني: أمن المؤسسات الإعلامية والصحفيين

1-نفت جميع القنوات عينة الدراسة تعرضهم للقرصنة أثناء البث، في حين ذكر المكلف بقناة الشروق نيوز إلى قرصنة صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا ما ينقص في أمن هذه المؤسسات وخاصة أن صفحاتهم مرتبطة ببعضها البعض.

2-جميع العمال بالقنوات عينة الدراسة مؤمنون في مكتب الضمان الاجتماعي الجزائري، وهذا يساعد على حماية العمال داخل القنوات وتعويضهم في حالات الإصابة أثناء تأديتهم للعمل بالإضافة إلى ما تقدمه الخدمة من مساعدات في شراء الدواء.

3- قدمت القنوات لطاقم العمل إرشادات واحتياطات صحية، وهذا خلال انتشار الجائحات ونخص بالذكر جائحة كورونا.

4- لم تقم قناة الوطنية وقناة الشروق نيوز بتدريب طاقم العمل على تقديم الإسعافات الأولية، حيث أن قناة الوطنية تبرمج للأمر مستقبلا، وفيما يخص قناة الحياة tv فهي الوحيدة التي أحضرت طاقم من الحماية المدنية قام بتنظيم دورة تكوينية لفائدة صحفي وعمال القناة.

5- لم تدرب أي من قناة الحياة tv وقناة الشروق نيوز مراسليها إلى دولة بها صراعات أمنية، وهذا حسب قناة الحياة tv يعود لعدم اعتمادها حاليا على أي مبعوث في المناطق الحربية، أما عن قناة الشروق نيوز فيعود إلى أنها تختار مبعوثيها من ذوي الخبرة المسبقة

التي تعلموها من الميدان لما كانوا بقنوات أخرى، أما عن قناة الوطنية فقد أكدت أنها تدرب مبعوثيها وهذا حفاظا على سلامته وسلامة المعدات الخاصة بالقناة أيضا.

6- لا تقدم أي قناة من قنوات عينة الدراسة نصائح وإرشادات السلامة والتغطية وسط الجماهير الغفيرة وكيف التعامل مع الغوغاء في كل مرة ينزل فيها المراسل الصحفي للميدان، وهذا حسبهم أن مراسلي القنوات يمتلكون خبرة كبيرة والميدان وحده من دربهم على العمل وسط الجماهير خاصة الجماهير الغاضبة، مثلا في الإضرابات أو في تغطيات نهاية المباريات وغيرها.

7- في حالة اعتقال أو احتجاز الطاقم الصحفي أو معدات القناة أثناء التصوير في الميدان تتكفل القنوات عينة الدراسة بالأمر، فجميع القنوات عينة الدراسة اجمعوا على أنهم يتواصلون مع محامي القناة الخاص بكل منهم، إلا أن قناة الشروق نيوز لم تكتفي بالاتصال المباشر بمحامي القناة وإضافة أنها من التدابير التي تقوم بها هي الاتصال بالجهات المعنية واستغلال القناة لنقل الخبر والضغط على الجهات المسئولة للتحرك وإطلاق صراح الصحفيين وخاصة إذا كان أثناء تأديته لمهامه.

8- تتعامل القنوات عينة الدراسة مع الأحداث التي تكون في وسط محافظ أو أين تكون المرأة عرضة للهجوم بحذر كبير، وهذا من خلال تخصيصها لصحفيات مختصات في الشأن المراد تغطيته فمثلا قناة الحياة tv تخصص بعض الصحفيات للعمل في الشؤون الدينية وأخريات في الشأن الثقافي، في حين تتحفظ قناة الوطنية على الأمر ولا تخوض أي صراعات مع من تقوم بتغطية الحدث معهم، أما قناة الشروق نيوز فهي تلتزم بالوضع العام لمكان التغطية وذكر المكلف انه تم مؤخرا إرسال صحفية لإعداد ريبورتاج عن المسجد الأعظم أين يجب أن تلتزم الصحفية بوضع الحجاب الكامل أو عن طريق اختيار صحفية محجبة من الأول.

9-يستخدم القنوات عينة الدراسة نفس الأدوات ووسائل الاتصال أثناء تواجد الصحفيين بالميدان والمتمثلة في: الهاتف، تطبيق الـ Messenger، تطبيق الـ WhatsApp

من خلال المجموعات، وتقنية الاتصال المباشر عبر الكاميرا حتى يبقوا على تواصل دائم مع مراسليهم.

10- لا تملك أي من القنوات الثلاث عينة الدراسة أي طبيب أو مستشار نفساني للتعامل مع الصدمات التي يتعرض لها العمال أو لتقييم حالة الصحفيين قبل البث المباشر، لكن قناة الوطنية ذكرت انه في حالة ما تطلب الأمر تقوم الإدارة بالاستعانة به.

رابعا: نتائج الدراسة

تعمل القنوات على حماية المحتوى الإعلامي من خلال العديد من الآليات والتي تكون بالآليات التالية:

- من حق الفرد الجزائري أن يكون على دراية بجميع الأخبار المحلية والوطنية والدولية، وأنها حق من الحقوق التي تكفلها قنوات بلده، فهي من تقوم بالتأكيد من الأخبار جيدا من مصدرها المباشر قبل نشرها، وهذا يدخل ضمن إطار عمل الصحفي وهو التحري والتقصي وضمن واجباته اتجاه جمهوره.

- تحاول القنوات الجزائرية في كل مرة أن تستهدف فئة معينة من الجمهور فكل رسالة تبث تكون موجهة لجمهور مستهدف إلى أن تمس جميع فئات الجمهور، أما القنوات الإخبارية فتكون الأخبار فيها محررة على أساس الجميع.

- تحاول القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة في كل مرة أن تثبت مصداقيتها بنشرها للأخبار من مصدرها الرسمي ولهذا فجميعها يعتمد على وكالات الأنباء في رصد الأخبار وهذا لنشر وبث أخبار صحيحة بعيدة عن التهويل والوقوع في الخطأ، وهذا لا يمنع استخدامها لصفحات مواقع التواصل الاجتماعي في نشرها لبعض الأخبار وهذا بعد التأكد من صحتها، وهذا ما يفسر عدم نشرهم لأي خبر متداول على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي واتضح انه زائف، وفي حالة حدوث أمر مشابه يتم اعتذار القناة لجمهورها اعتذارا رسميا ونفي الخبر ومسحه من على صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

- تعاني القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة من مشاكل تتعلق بحقوق البث والنشر دون تراخيص، ويعود سبب هذه المشكلة إلى الصور أو الفيديوهات التي تنشرها في حصصها رغم ترك شعار القناة وذكر أن اللقطات مأخوذة من ذات القناة إلا أنهم تعرضوا للعديد من المشاكل، ولهذا على سلطة الضبط السمعي البصري التدخل في مثل هذه المشاكل لحماية المحتوى المنشور على القنوات ولضمان وصوله للمشاهدين.

- ترد القنوات الجزائرية الخاصة على الأخبار الكاذبة التي تنشر لتشوه صورة الجزائر من قنوات غير جزائرية، والتي اغلبها تصب في الشأن السياسي، فبعض القنوات ترد عليها ضمن الأخبار الرئيسية لذلك اليوم، والبعض في إطار تصحيح الحملات التي تشوه صورة الجزائر والتي تنشرها في أي برنامج أو نشرة أخبار أو حصة إخبارية المهم أنها ترد في الحين وتدخلها ضمن برمجتها بنفس اليوم، فهي تعتبر من الأولويات وان الرد يكون سريعا خاصة في حال المساس بقيمة الجزائر ومبادئها، أو عن رموز السيادة الوطنية.

- كما تتيح أغلب القنوات للأشخاص والمؤسسات بالرد على الحملات التي تشن ضدهم، من خلال القيام بحوار مباشر أو التدخل عبر مكالمة هاتفية وهذا لضمان حقوقهم (حق الرد).

ويتم تحقيق أمن المؤسسات الإعلامية والصحفيين بتحقيق ما يلي:

- لابد من حماية القنوات من القرصنة أثناء البث، بالإضافة إلى حماية صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا ما التمسناه من نقص في أمن هذه المؤسسات.

- جميع العمال بالقنوات مؤمنون في مكتب الضمان الاجتماعي الجزائري، وهذا يساعد على حماية العمال داخل القنوات وتعويضهم في حالات الإصابة أثناء تأديتهم للعمل بالإضافة إلى ما تقدمه الخدمة من مساعدات في شراء الدواء.

- تقدم جميع القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة الإرشادات والاحتياطات الصحية، خلال انتشار الجائحات (كجائحة كورونا).

- تدرب بعض القنوات الجزائرية الخاصة طاقم العمل على تقديم الإسعافات الأولية، كما توجد بعض القنوات التي تدرب مراسليها المبعوثين إلى المناطق الحربية وإلى دولة بها صراعات أمنية.

- لا تقدم أي قناة من القنوات الجزائرية الخاصة نصائح وإرشادات السلامة والتغطية وسط الجماهير الغفيرة وكيفت التعامل مع الغوغاء، وهذا باعتبار مراسلي القنوات ذوي خبرة كبيرة في العمل الميداني وكفاءة.

- في حالة اعتقال أو احتجاز الطاقم الصحفي أو معدات القناة أثناء التصوير في الميدان تتكفل القنوات الجزائرية الخاصة بالأمر، فلجميع القنوات محامي خاص، بالإضافة إلى الاتصال بالجهات المعنية واستغلال القناة لنقل الخبر والضغط على الجهات المسئولة للتحرك وإطلاق صراح الصحفيين وخاصة إذا كان أثناء تأديته لمهامه.

- تتعامل القنوات الجزائرية الخاصة مع الأحداث التي تكون في وسط محافظ أو أين تكون المرأة عرضة للهجوم بحذر كبير، وهذا من خلال تخصيصها لصحفيات مختصات في الشأن المراد تغطيته فهم يلتزمون بالوضع العام لمكان التغطية.

- يستخدم جميع القنوات الجزائرية الخاصة نفس الأدوات ووسائل الاتصال أثناء تواجد الصحفيين بالميدان والمتمثلة في: الهاتف، بعض مواقع التواصل الاجتماعي كتطبيق الـ Messenger، وتطبيق الـ WhatsApp من خلال المجموعات، وتقنية الاتصال المباشر عبر الكاميرا حتى يبقوا على تواصل دائم مع مراسليهم.

- لا تملك القنوات الجزائرية الخاصة طبيب أو مستشار نفساني للتعامل مع الصدمات التي يتعرض لها العمال أو لتقييم حالة الصحفيين قبل البث المباشر، وهذا أحد ثاني النقائص التي تواجه القنوات في تحقيق أمن المؤسسات الإعلامية والصحفيين.

قائمة المصادر والمراجع:

01. جراية الصادق. (2014). تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة. *مجلة العلوم القانونية والسياسية* (8)، 17-31.

02. حبزطي ابراهيم. (2018). استخدامات الشباب الجزائري للقنوات الفضائية الجزائرية الخاصة والاشباعات المتحققة. *مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الاعلام وتكنولوجيا الاتصال، 1* (1)، 227-246.

03.عبد المجيد البلداوي. (2008). *المجيد*. الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

04.عبيدات ذوقان، عدس عبد الرحمن، وعبد الحق كايد. (2012). *البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه*. الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.

05.عمارة عمروس. (13 05, 2020). *الإعلام الأمني- Security Media*. تاريخ الاسترداد 18 04, 2023، من الموسوعة السياسية: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A

06.فؤاد جدو. (2017). آليات تحقيق الامن الاعلامي في ظل ثنائية الانكشافية الاعلاية ومنطق الامنية: دراسة ميدانية. *المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، 8* (1)، 115-100.

07.مبارك بن واصل الحازمي. (ماي, 2021). الاعلام العربي والأمن القومي الرؤى والتحديات نحو أجندة اعلامية مستقبلية. *المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري*، 10-46.

08. محمد قيراط. (21 جانفي, 2022). *الامن الاعلامي العربي الرهانات والتحديات*. تاريخ الاسترداد 20 04, 2023، من TRT عربي:

https://www.trtarabi.com/opinion/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84

%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86%

D8%A7%D8%AA-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%

D8%AA-7

09.محمود عزت اللحام، ماهر عوة الشمالية، ومصطفى يوسف كافي. (2015). *الاعلام الأمني*. عمان: دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع.

10.وحيدة بوفدح بديسي. (2018). الأمن الإعلامي الوطني في ظل العولمة الإعلامية. *مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر-*، *32* (2)، 477-502.

11. ACE Encyclopédie. (2015). *Médias et élections*. Consulté le 04 18, 2023, sur le Réseau du Savoir Electoral: https://bit.ly/2CUzm99

12. Alia, M., Jonas, l., & Wided, b. (2014). *Médias et gouvernance du secteur de la sécurité en tunisie.* Genève: Centre pour le contrôle démocratique des forces armées.

13. Bauley, E. (2021, 09 23). *What is Media Security?* Consulté le 04 27, 2023, sur Media Genius: https://medium.com/media-genius/what-is-media-security-bb87d94b4d23

14. Patil, S. S., & Yeole, H. (2019). *Overview of Plagiarism Checkers and Plagiarism Detection Tools: A Study.* Jalgaon.

نموذج الاستمارة الموزعة:

بيانات شخصية:

المستوى التعليمي:

-ثانوي -جامعي -دراسات عليا

الجنس:

-ذكر -أنثى

الفرع الأول: أمن المحتوى الذي تقدمه المؤسسات الإعلامية

1-هل ترون أن الفرد الجزائري من حقه أن يعرف جميع الأخبار المحلية والوطنية؟

2هل تتأكدون من الأخبار قبل نشرها وكيف يتم ذلك؟

3-هل تحددون جمهوركم أي تستهدفون فئة معينة عند نشر الأخبار؟

4-هل يعتمد صحفيوكم أو قناتكم بصفة عامة على وكالات الأنباء في رصد الأخبار؟

5-هل سبق لكم وان نشرتم أخبار تم تداولها على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي؟

6-هل سبق ونشرتم أخبار تم تداولها على الصفحات العشوائية ومن بعدها اتضح أن الخبر زائف؟

-نعم -لا

إذا كانت الإجابة بنعم كيف تعاملتم مع الوضع بعدها

7-هل سبق وان وقعتم في مشاكل تتعلق بحقوق النشر وهذا بعد نشر أو بث خبر أخذتموه من قناة أخرى دون ترخيص منها؟

-نعم -لا

8-هل تردون عبر قناتكم على الأخبار الكاذبة التي تنشر على الجزائر من قنوات جزائرية وغير جزائرية؟

-نعم -لا

إذا كانت الإجابة بنعم اذكر خبر نشر وصححتم صورة الجزائر فيها.

9-هل تتيحون للأشخاص أو المؤسسات بالرد على الحملات التي تشن ضدهم؟

-نعم -لا

إذا كانت الإجابة بنعم وضح كيف يكون ذلك (عبر بورتري، ريبورتاج، استضافة في برنامج وغيرها).

الفرع الثاني: أمن المؤسسات الإعلامية والصحفيين

1-هل سبق وتعرضت قناتكم للقرصنة أثناء البث؟

-نعم -لا

2-هل جميع العمال بقناتكم مؤمنين؟

-نعم -لا

3-هل تقدمون احتياطات صحية خلال انتشار الجائحات (كجائحة كورونا مثلا؟)

-نعم -لا

4-هل دربتم طقم العمل بالقناة على الإسعافات الأولية؟

-نعم -لا

5-هل تدربون الطقم الصحفي المبعوث إلى دولة ما على طرق التامين في مو اقف الصراعات خاصة في المناطق الحربية؟

6-هل تقدمون نصائح وإرشادات السلامة والتغطية وسط الجماهير الغفيرة وكيف التعامل مع الغوغاء في كل مرة ينزل فيها طقمكم الصحفي للميدان؟

-نعم -لا

7-كيف تتعامل قناتكم لو تم اعتقال أو احتجاز طقمكم الصحفي؟

8-ما هي الإرشادات والطرق التي تتعاملون بها في حالة ما أرسلتم صحفية لتغطية حدث أين يكون الوسط محافظ وقد تكون أصلا المرأة غرض للهجوم؟

9-ما هي الأدوات ووسائل الاتصال التي تستخدمونها أثناء تواجد الصحفيين بالميدان؟

10-هل لكم طبيب أو مستشار نفساني للتعامل مع الصدمات التي يتعرض لها العمال أو لتقييم حالة الصحفيين قبل البث المباشر؟

من مو اقع التواصل الاجتماعي إلى مو اقع التوتر الاجتماعي: كيف تتسبب تطبيقات الذكاء الاصطناعي في نشر الأخبار الكاذبة على الشبكات الاجتماعية، و أثرها على الأمن المجتمعي المحلي

د. بن شرّاد محمد أمين

مخبر وسائل الإعلام، الاستخدامات الاجتماعية، والاتصال

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، الجزائر

د. مساعدي سلمى

جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر

ملخص:

باتت مواقع التواصل الاجتماعي في عصرنا هذا مُساهمًا محوريًا في تشكيل اتجاهات الأفراد وبناء تصوراتهم وتوجيه سلوكياتهم؛ من خلال وظيفتي الإخبار والشرح اللتين يُميّزانها، وهما الوظيفتان اللتان يمكن لهما أن تحيدا أحياناً نحو منطق ووجهة من يقف وراءها ويتحكم في مضامينها خصوصًا متى ما أصبغت عليها لمسة ايديولوجية ما، فتتحول هذه المواقع وبسهولة من مواقع للتواصل والإعلام إلى مواقع للتضليل والتلاعب ونشر الأخبار الكاذبة، ومن ناقلٍ للوقائع إلى تحريفها وتزييف حقائقها، الشيء الذي قد يؤثر على سلامة البناء الفكري للأفراد وينعكس سلبًا على استقرار المجتمع وأمنه المحلي في المطلق.

ولعلّ ما عمّق مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي وزاد من حدّتها هو ظهور تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتقدمة وانتشارها المتسارع بين مختلف فئات المجتمع، وتميّزها بقدرات فائقة على صناعة مضامين كاذبة يصعب التأكد من مصدرها وصدقها، والتي قد يتم استغلالها وتوجيهها نحو خلق صراعات ونزاعات مما يشكل تهديدا على الأمن الفكري للمجتمعات المحلية وزعزعتها.

وفي هذه الورقة البحثية، يسعى الباحثان إلى مناقشة مخاطر الذكاء الاصطناعي في صناعة محتوى مظللٍ وأخبار كاذبةٍ ونشرها عبر مواقع الشبكات الاجتماعية، عبر الاقتراب من أثرها على الأمن الفكري المجتمعي المحلي أولاً، ثم اقتراح بعض الآليات والحلول الكفيلة بالتصدي لها ومواجهتها.

1. مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة ثورةً معلوماتيةً هائلةً ارتبطت أساسًا بالتطورات التكنولوجية المتسارعة وغير المسبوقة الحاصلة، وهي التطورات التي باتت تحتل جُزءا محوريًا من حياتنا اليومية وعمادًا مهمًا من أعمدتها.

وتُعدّ شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي واحدة من أهم تمظهرات هذه الثورة وأقواها، إذ أدى انتشارها وتطبيع استخدامها من قبل الأفراد إلى حدوث تغييرات جذرية في مختلف جوانب الحياة ومجالاتها، وتحديدًا في المجالين الإعلامي والأمني: فمع ظهور مصادر إعلامية جديدة تنشر محتواها على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي وتعتمد في جوهرها على تقنيات رقمية متقدمة مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فإنّ أنماط إنتاج الأخبار وتلقّيها وتداولها قد تغيّرت وتبدلت هي الأخرى وبشكلٍ جذري، ما أتاح فرصًا واسعةً لنشر هذه الأخبار المُولدة عبر الذكاء الاصطناعي وبثها على نطاق أوسع وبسرعات فائقة، ما خلق تحديات كبرى وغير مسبوقة متعلقة أساسًا بالطبيعة الكاذبة لكثيرٍ من هذه الأخبار ومصادرها، وبالتالي طُرحت أسئلة جديّة حول مصداقية ما يتم توليده بالذكاء الاصطناعي وعن آليات التأكد منه، وبالتالي تزايد المخاوف من تأثيرها بشكل سلبي (في أغلب الأحوال) على الأمن المجتمعي المحلي، وما قد تسبّبه من نتائج وخيمة العواقب والآثار.

وفي هذه الورقة البحثية، يسعى الباحثان للاقتراب من مخاطر الذكاء الاصطناعي وأخباره الكاذبة –صناعةً ونشرًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي– على الأمن الفكري المجتمعي المحلي وتفكيك أسبابها، واقتراح آليات عملية للتصدي لها ومواجهتها.

2. تطوّر الذكاء الاصطناعي ودوره في نشر الأخبار الكاذبة عبر الإعلام الجديد:

من المتفق عليه، أنه ومنذ ظهور الإعلام الجديد، فإنّ أغلب الباحثين والمهتمين بشؤونه نظروا إليه على أنه سلاح ذو حدين، إذ بات يُمثّل بوسائطه المختلفة ركيزةً أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، باعتباره مصدرًا رئيسيًا للمعلومات والمعرفة، ووسيلة للتواصل وتبادل الأفكار، وأداةً للتأثير على عقول الأفراد وتوجيه تفكيرهم [1].

كما أصبح عنصرًا محوريًا في التنظيم والبناء الاجتماعي، وجزءًا لا يتجزأ من الفعل الإعلامي. وبالتالي بات يلعب دورًا بارزًا في تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع في شتى المجالات، الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية وكذا الثقافية والدينية والأمنية [2]، غير أن جوانب سلبية عديدة منه بدأت في الظهور لاحقا بشكل متوالي ومثيرٍ للخوف.

فمع تطور التكنولوجيات الحديثة ودخول الذكاء الاصطناعي إلى الساحة كلاعبٍ محوري جديد [3]، ازدادت الاضطرابات الاجتماعية المرتبطة بإنتاج الأخبار وتوزيعها، على اعتبار أن الإعلام الجديد لم يعد اليوم مجرد ناقل للواقع، بل أصبح ينتجه أيضا ويعيد إنتاجه، بل وفي كثير من الأحيان يصنعه مغلوطا عمدًا بما يتوافق مع مصالح وأهداف أصحابه، مُطوعًا في ذلك أدوات عديدة على رأسه الأخبار الكاذبة، والحرص على نشرها ضمن أوسع النطاقات الممكنة.

إنّ امتلاك جهة ما سياسيةً كانت أم اقتصادية لمثل هذه التكنولوجيات فائقة القوة وامتلاك القدرة على الوصول إليها وحتى السيطرة عليها، أفرز فيما أفرزه منتجات إخبارية وإعلامية مرتكزة على المنطلقات الفكرية والأيديولوجية لهذه الجهات (حتى وإن كانت منطلقات خاطئة)، ونشرها عبر هذه الوسائط وتوليدها عبر أدوات الذكاء الاصطناعي، ضمن صراعٍ مخيف يدور على مختلف الأصعدة، قد يؤدّي إلى إحداث وتوليد أشكالٍ جديدة من الوعي [4]، وبالتالي بات الوعي والأمن الفكري في المجتمعات المحلية هو ساحة معاركها.

وعلى الجانب الآخر، ومع انتشار تكنولوجيات الإعلام والاتصال والذكاء الاصطناعي وتحديدًا عبر وسائط الإعلام الجديد، واحتلالها مساحة واضحة من اهتمامات وفكر

ووجدان وعقل المستخدمين فإنّ قدرة الأفراد العاديين على الوصول إلى كمٍ هائل من المعلومات والتفاعل مع الأحداث المختلفة ازدادت [5]. لكن غزارة الرسائل هذه ووجود قدرٍ هائل من الأخبار الكاذبة التي يصعب التحقق منها و/أو السيطرة على مضامينها أبرز لنا الضرورة الملحة لتحصين هؤلاء الأفراد إعلاميا وأمنيًا عبر تلقينهم أدوات التصدي لمثل هذا الخطر الداهم.

فظهور الذكاء الاصطناعي ودمجه مع مواقع التواصل الاجتماعي ووسائط الاتصال الجديدة عمومًا، وفّر مزيدا من الفرص لنقل العملية الإعلامية والتواصلية إلى جماهير غير محدودة وبطرق غير أمينة في كثير من الأحيان ومغلوطة وكاذبة بشكل عمدي في أحيانٍ عديدة أخرى.

وهو التطور الذي يطرح تحديات جديدة تتطلب توعية أكبر وحماية أفضل للوعي والأمن الفكري، كون الأخبار المولدة عبر الذكاء الاصطناعي والمنشورة على منصات الإعلام الجديدة قد تكون أداة للتنوير والتطوير أو قد تكون أداة للتضليل والتلاعب.

وإذا كان الكلام أعلاه يبدو في مجمله مثيرًا للقلق، فإنّ الاقتراب أيضًا من ماهية المتغيرات المعبر عنها في هذا البحث قد توضّح أكثر أسباب القلق من اعتماد أدوات الذكاء الاصطناعي في توليد أخبار كاذبة بشكل عمدي ونشرها على شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على الأمن الفكري والمجتمعي ونشر القلاقل فيه، وهو ما سنتناوله في العنصر الموالي.

3. علاقة الأخبار الكاذبة المُولّدة بالذكاء الاصطناعي مع الأمن المجتمعي المحلي:

يُعدّ الأمن الفكري للمجتمعات مفهومًا حديثًا ومعقدًا، ارتبط أساسًا بثنائية الأمنين الوطني والمجتمعي، واكتسب أبعاده الجديدة بسبب التغيرات العميقة التي مسّت العالم أثناء وبُعيد الحرب الباردة والذي يسعى إلى ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والحماية من العنف العرقي والطائفي [6]، وتتنوع العوامل المؤثرة على الأمن الفكري المجتمعي المحلي وتختلف باختلاف البيئة الحاضنة لتلك العوامل: فنجد أولاً عامل

"التغيرات" العميقة الحاصلة على المستويات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية والتي أدت إلى بروز صراع حضاري وثقافي واضح، ما أفضى إلى بروز مفاهيم جديدة في المجتمعات المحلية مثل مفهوم الأمن المعرفي، الأمن السيبراني، وطبعًا الأمن الفكري المجتمعي.

في حين تبرز لنا "العولمة" كعامل ثانٍ في التغيرات العميقة في ماهية الأمن المجتمعي المحلي، إذ أثّرت العولمة على بنية المجتمعات ومكّنتها التكنولوجيات الحديثة من تبوّء مكانة أساسية في تكوين الأفكار والمعلومات، ونجد ثالثا "وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الحديثة" تحديدا مثل الذكاء الاصطناعي وباقي الإنسانيات الرقمية التوليدية الأخرى، والتي متى ما أُحتكرت من قبل فئات قليلة ذات ثقل اقتصادي وسياسي قوي ومتشابك فإنها تُوظفه غالبًا بشكل لاأخلاقي لخدمة مصالحها وترويج أفكارها [7].

وقبل الحديث عن علاقة الأخبار الكاذبة المُولّدة بالذكاء الاصطناعي مع الأمن المجتمعي المحلي، فإنه من المهم بمكمنٍ الحديث بداية عن هذين المفهومين الجديدين نسبيًا، واللذين يعتبران من نتائج الثورة الهائلة للتطور التكنولوجي وتقنياته: إذ يُنظر للأخبار الكاذبة على أنها "تلك المعلومات المضللة والمغلوطة والتي تُقدم على أنها صحيحة، ويتم نشرها على نطاق واسع عبر مختلف وسائل الإعلام وتحديدًا الوسائط الجديدة منها، بما فها الوسائل التقليدية من صحف ومجلات وإذاعة وتلفزيون، وكذا وسائل التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وتيك توك وإنستاغرام وإكس (تويتر سابقا)، وطبعاً مواقع الويب الأخرى مثل المدونات والمواقع الإخبارية المزيفة أو غير الرسمية.

وقد أصبح مصطلح الأخبار الكاذبة أو المفبركة من بين أكثر المصطلحات تداولا ابتداءً من سنة 2017 وفقا لاختيار قاموس كولينز للكلمات الأكثر تأثيرا وحضورا، والذي يشير إلى مجمل المعلومات الزائفة التي تنشر بشكل عمدي والتي يراد من خلالها تحقيق مصالح وأهداف أطراف معينة [8]، وهو المصطلح الذي اقترن بمواقع التواصل الاجتماعي التي شكلت حاضنها الأول والأبرز.

وللأخبار الكاذبة خصائص عدة، أهمها أنها تحتوي على معلومات مضللة أو خاطئة بشكل عمدي، هدفها خداع المتلقي سواءً كان قارئا أو مشاهدًا أو مستخدمًا، ويُنشر هذا النوع من الأخبار عادةً لأغراض محددة، كالتأثير على الرأي العام أو الترويج لفكرة أو خدمة ما، أو التأثير على الأمن الفكري المجتمعي المحلي.

وإذا كان مصطلح الأخبار الكاذبة يُوحي عموما بأنه مفهومٌ جامع مانع، غير أن التعمق أكثر في قراءته والاحاطة به يظهر أن له أنواعًا فرعية عديدة، فهناك الأخبار الملفقة، وهي أخبار مُختلقة تمامًا لا أساس لها من الصحة، وهناك الأخبار المُضللة، وهي أخبار تحتوي على بعض المعلومات الصحيحة، لكنها تُقدم عمدا بشكل مُضلِل، وكذلك الأخبار المُبالغ فيها، وهي أخبار صحيحة، لكنها تكتب بشكلٍ يُبالغ في أهميتها أو تأثيرها، وأخيرًا نجد السياق المُضلِل، وهي أخبار صحيحة عادة لكنها تُقدم في سياق خاطئ أو مثير للريبة.

وبالعودة إلى مخاطر الأخبار الكاذبة المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن الفكري المحلي المجتمعي نجد أنها عديدة ومثيرة للقلق في آنٍ واحدٍ، إذ تتنوع بين تقويض الثقة في وسائل الإعلام عمومًا والحديثة منها خصوصا، وكذا إثارة الفتن والانقسامات بشكل متعمدٍ في المجتمع، وأيضًا التأثير على سيرورة الانتخابات والعملية الديمقراطية عموماً كما شهدناه خال الانتخابات الأمريكية سنة 2017، وبالتالي إعاقة التنمية المجتمعية والتأثير على الأمن الفكري المجتمعي المحلي.

أما عن الذكاء الاصطناعي، فهو فرع من علوم الحاسوب والإعلام الآلي، يهدف بالأساس إلى محاكاة القدرات الذهنية البشرية في أنظمة الآلات، وله خصائص عدة أهمها التعلم من خلال قدرته على تحليل البيانات وكذا التعلم من الخبرات، مع قدرته على استخلاص استنتاجات فورية ودقيقة من البيانات، وبالتالي حل المشكلات المعقدة بسهولة، إضافة إلى القدرة على التخطيط والتنبؤ بالمستقبل [9]، مع وجود ميزة القدرة على الإبداع وابتكار أفكار جديدة، وهي جميعها ميزات يمكن أن تستخدم في إطار إيجابي تنموي، بقدر ما يمكن أن تُستعمل في إطار سلبي إجرامي يقوض الأمن المجتمعي المحلي وينهكه، وهو ما يهمنا تحديدًا في هذه الورقة البحثية.

وإذا كانت التطبيقات المحتملة للذكاء الاصطناعي غير محدودة، فإن مخاطره أيضا تبدو غير محدودة، وعلى رأسها خطر التحيز: إذ قد تُعاني أنظمة الذكاء الاصطناعي من التحيز ضد فئات معينة من الناس بشكل بسبب طبيعة الأوامر التي يتم إعطائها لخوارزمياتها من قبل جهة ما بهدف الإضرار بالأمن الفكري المجتمعي المحلي عبر خلق أخبار كاذبة يتم نشرها وتوزيعها داخل ذلك مجتمع والإضرار به.

4. عن تأثيرات الأخبار الكاذبة المولدة بالذكاء الاصطناعي على الأمن المجتمعي:

ليس هنالك خلاف في كون مواقع الشبكات الاجتماعية بمختلف خدماتها وتطبيقاتها، تزيد من إمكانيات التفاعل الاجتماعي وتوسيع وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وتسهيل التواصل فيما بينهم وفتح آفاق جديدة لتشكل شخصياتهم وعاداتهم الاجتماعية؛ إذ شكّلت فرصة جيدة لتعزيز الذات والتعبير عنها خاصة في المجتمعات المنغلقة على نفسها.

وفي ذات الوقت يمكن لهذه المواقع أن تتحول وبسهولة من مواقع للتواصل الاجتماعي إلى مواقع للتوتر الاجتماعي والذي يشكل أحد أبرز مخاطر تلك الشبكات على الأمن الفكري المجتمعي، وذلك من خلال قدرتها الفائقة على صناعة وتغذية الأخبار الكاذبة التي تمس الفكر وتشجع على التعصب للرأي ورفض الآخر، وكراهيته وتسفيه آرائه وأفكاره بل حتى تخوينه وترويج الأفكار المغذية للتطرف، بما يهدد السلم الاجتماعي والنظام القيمي وسلامة البناء الفكري للأفراد.

إذ تؤدي الأخبار الكاذبة المولدة عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمنشورة عبر شبكات التواصل الاجتماعي دورًا مهمًا وخطيرا في آنٍ واحدٍ في تشكيل الرأي العام وتعبئة الجماعات وحشدها؛ مهما بعدت المسافات حول أفكار وآراء واتجاهات تؤثر على الأمن الفكري، يقابله عدم امتلاك الأفراد للمعرفة لكافية للتعامل الواعي معها.

ولعل واحدًا من أهم تأثيرات الأخبار الكاذبة المولدة بالذكاء الاصطناعي على الأمن المجتمعي هو تقويض الثقة في المؤسسات، إذ تُثير الأخبار الكاذبة شكوكًا عميقة حول

المؤسسات الرسمية ووسائل الإعلام التقليدية والحديثة، مما يُضعف الثقة وسط أفراد المجتمع، ومنه إثارة التوتر والصراع، كون الأخبار الكاذبة قد تُستخدم لتحفيز الكراهية والعنف بين مختلف طوائف وطبقات وفئات المجتمع.

كما تبرز لنا تجربة الانتخابات الأمريكية التي جمعت بين المرشحين هيلاري كلينتون ودونالد ترامب وفوز هذا الأخير مخاطر توظيف ثلاثية "الأخبار الكاذبة والذكاء الاصطناعي ومواقع التواصل الاجتماعي" للتأثير على الانتخابات، إذ أُستخدمت الأخبار الكاذبة هناك للتلاعب بالرأي العام والتأثير على نتائج الانتخابات.

ولعلّ تمظهرات استخدام الذكاء الاصطناعي لإنشاء أخبار كاذبة وبثها عبر شبكات اتواصل الاجتماعي لإثارة القلاقل والتوتر الاجتماعي عديدة وكثيرة، من بينها تقنيات التزييف العميق أو deep fakeوالتي تُستخدم لتغيير شكل ملامح الأشخاص أو أصواتهم في الصور أو مقاطع الفيديو، مما يُسهل انتشار المعلومات المضللة ويزيد من قابلية الملتقين تصديق ما يرونه، وكذا برمجيات برامج المعروفة ختصارا باسم الـbot والتي تُستخدم لإنشاء حسابات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف نشر الأخبار الكاذبة وتداولها على نطاق واسع، وطبعا نجد الخوارزميات والتي تُستخدم لتحليل البيانات وتحديد الأشخاص الأكثر عرضة للتصديق للأخبار الكاذبة واستهدافهم فكريا بما يؤثر على أمنهم المجتمعي المحلي.

5. آليات التصدي لتأثيرات الأخبار الكاذبة المولدة بالذكاء الاصطناعي:

إنّ تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته تنمو وتتطور وتنتشر بسرعة كبيرة، ويُتوقع أن يكون لها تأثير كبير يصل حد السيطرة على حياتنا في المستقبل القري، وباتالي فالأخطار المداهمة كبيرة ومتعددة، حاولنا في هذه الورقة الإشارة إلى واحد منها وهو توليد الأخبار الكاذبة ونشرها عبر مواقع التواصل الإجتماعي بغية نشر الفتن والتاثير على الأمن المجتمعي للأفراد وإشاعة التوتر المجتمعي الفكري.

ولعل آليات التصدي لمثل هذه الممارسات تبدو بسيطة لكنها ذات أهمية كبرى، كالتحقق من صحة المعلومات قبل نشرها أو مشاركتها، وكذا التأكد من مصدر المعلومات وموثوقيته،

وأهمية التفكير العقلي النقدي في المعلومات التي من مواقع التواصل الاجتماعي وتحديدا الحسابات المشكوك في كونها وهمية أو ذبابا رقميا، وكذا إمكانية استخدام إحدى أدوات التحقق من صحة المعلومات وهي كثيرة ومجانية وفعالة، مع نشر ثقافة الإبلاغ عن الأخبار الكاذبة للسلطات أو حتى الغبلاغ عن المنشورات وترك الباقي لإدارة هذه المنصات وتحديدا منصة إكس (تويتر سابقا) والتي لا تتهاون أبدا مع مثل هذه الإبلاغات.

فانتشار الأخبار الكاذبة المُولّدة بالذكاء الاصطناعي ظاهرة مقلقة فعلا، وتهديد صريح وقادم لا محالة للأمن المجتمعي المحلي على عدّة مستويات.

خاتمة

أمام التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تشكّلها الأخبار الكاذبة المُولّدة عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الأمن الفكري والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المحلية، يبدو من المهم بمكنٍ التشديد على دور الجهات الرسمية بادئًا ذي بدء في اتخاذ أقسى الإجراءات الوقائية والردعية الممكنة عبر تعديل نصوصها القانونية والتشريعية بما يتماشى مع لتطورات لتقنية الهائلة والسريعة للذكاء الاصطناعي، وكذا استحداث هيئات أمنية وبحثية تسهر على حماية الأفراد ومواجهة كل ما يستهدف الوعي الجمعي والاستقرار الاجتماعي بما يضمن الحفاظ على استقرار المجتمع واستمراريته.

إضافة إلى تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية وتطيرها حسب التطور الرقمي الحاصل، وتطوير مناهج وأدوات التربية الإعلامية الرقمية عبر تنمية الوعي الرقمي عند المستخدمين وتدريبهم في كيفية التعامل مع ما يتقونه من أخبار من المصادر الرقمية، مثل تدريبهم على كيفية التحقق من المصادر والتأكد من صحة الصور والفيديوهات، وتنمية مهارات تمييز الأخبار الزائفة والمعلومات الخاطئة وتفريقها عن الحقائق الواقعية والمعلومات الموثوقة.

المراجع المستخدمة حسب ترتيب ظهورها:

1) خالد جمال عبده: الإعلام البديل على الإنترنت، فلسفة جديدة في الإعلام والاتصال، المكتب العربي للمعراف، القاهرة، 2016، ص 12.

2) إيهاب خليفة: حروب مواقع التواصل الاجتماعي، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 13.

3) شادي عبد الوهاب منصور: حروب الجيل الخامس، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص 41.

4) محمد أبو سمرة: استراتيجيات الإعلام العسكري والحربي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 124.

5) محمد مصطفى رفعت: الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية، دار العربي، القاهرة، 2018، ص 11.

6) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: شبكات التواصل والإنترنت والتأثير على الأمن القومي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص 17.

7) حسين علي بحيري: القوى الناعمة، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص 6.

8) محمد حسين أبوعرقوب: دور الصحافة التفسيرية في محاربة المعلومات المضللة، منشورات معهد الجزيرة للإعلام، الدوحة، 2023، ص 17.

9) مجموعة من المؤلفين: فضاء الجيل الرابع، الثورة الصناعية والمعلوماتية والقوة الناعمة، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، 2018، ص57.

آليات مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة في التشريعات الجزائرية بين تحقيق الأمن المعلوماتي، وضمان حرية التعبير

د. نوال بومشطة

مخبر دراسات الإعلام والوسائط الرقمية، جامعة أم البواقي

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على جريمة نشر الأخبار الكاذبة التي نص عليها المشرع الجزائري في قانون العقوبات المعدل والمتمم بموجب القانون 06/20 الصادر سنة 2020، والكشف عن الآليات التي اعتمدها لتجريم هذا الفعل، والعقوبات المقررة لذلك، وقد تم تحديد أركان الجريمة وخطورتها على المجتمع، وكذا تحليل ما جاء به المشرع ضمن هذا القانون.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن المشرع الجزائري لم يعرف جريمة نشر الأخبار الكاذبة واعتبرها جنحة فقط، وغابت ظروف التشديد التي وجب النص عليها في حال ارتكاب هذه الجريمة في وقت الأزمات وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الأخبار الكاذبة، القانون، الجريمة، حرية التعبير.

Abstract

The study aims to identify the crime of publishing the false news stipulated in the Algerian legislator in the amended and completed penal code under Law 20/06 issued in 2020, and to reveal the mechanisms he adopted to criminalize this act, and the penalties prescribed for that, and the cornerstone of the crime and its seriousness has been determined on society, As well as analyzing what the legislator came within this law.

The study concluded with a set of results, most notably that the Algerian legislator did not know the crime of publishing false news and

considered it only a misdemeanor, and the conditions of tightening that must be stipulated in the event of this crime were committed at the time of crisis and others.

Key words: false news, law, crime, freedom of expression.

مقدمة

تواجه المجتمعات اليوم عديد المخاطر جراء انتشار الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أصبح من الصعب التأكد من صحة ما ينشر ودقة المعلومات التي يتم تداولها بسرعة عبر مختلف الشبكات الاجتماعية، مما قد يؤثر على أمن المجتمعات ويمس بالنظام العام وأمن الدول، خاصة وأنه يزيد انتشارها في أوقات الأزمات والكوارث والصراعات، فأصبحت البيئة الرقمية فضاء خصبا لانتشار وتداول الأخبار الكاذبة.

والجزائر واحدة من الدول التي عمدت إلى تجريم نشر الأخبار الكاذبة، واعتبرت من الجرائم المستحدثة في التشريعات العقابية بعد أن أصبحت تهدد أمن واستقرار البلاد، وذلك من خلال سن قوانين تعاقب على نشر الأخبار الكاذبة من أجل الحفاظ على الأمن العام، وحماية الحريات العامة، ورسم حدود حرية التعبير عبر الفضاء الرقمي، جاء ذلك بموجب القانون 06/20 المؤرخ في 28 أفريل 2020، المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، وعليه ولأهمية الموضوع ارتأيت معالجته من حيث كيفية تصدي المشرع الجزائري لظاهرة انتشار الأخبار الكاذبة واستراتيجية حماية الأمن الاجتماعي ورسم حدود حرية التعبير في البيئة الرقمية، وهنا نطرح التساؤل الآتي:

- ما هي الآليات التي نص عليها المشرع الجزائري لمكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة؟

وتندرج تحت هذا التساؤل، مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما مفهوم الأخبار الكاذبة بموجب التشريعات الجزائرية؟

- ما أركان جريمة نشر الأخبار الكاذبة المستحدثة بموجب قانون 06/20؟
- ما هي العقوبات التي أقرها القانون لهذه الجريمة؟
- ما هي الآليات التي ينص عليها المشرع الجزائري لترسيخ الأمن المعلوماتي وضمان حرية التعبير؟

1.الأخبار الكاذبة ودو افع نشرها

1.1 تعريف الأخبار الكاذبة

هناك تعريفات عديدة نذكر منها:

- هي معلومات مغلوطة خاطئة أو غير دقيقة خاصة عندما يقصد بها الخداع عمدا.[1]

-هي الترويج لمعلومات أو خبر مختلف لا أساس له من الواقع أو تعمد المبالغة والتهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة، أو إضافة معلومة كاذبة أو مشوهة لخبر معظمه صحيح أو تفسير خبر صحيح والتعليق عليه بأسلوب مغاير للحقيقة وذلك بهدف التأثير النفسي في الرأي العام المحلي أو العالمي تحقيقا لأهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.[2]

-الأخبار الكاذبة هي مصطلح متنازع عليه، لكنها تشير عموما الى مجموعة واسعة من المعلومات الخاطئة التي تنشر عبر الانترنت وفي وسائل الإعلام.[3]

وقد يفهم من الأخبار الكاذبة تلك المعلومات المضللة، تشمل جميع أشكال المعلومات الكاذبة أو غير الدقيقة أو المُضلّلة المُصمَّمة والمُقدَّمة والمُروَّج لها عن قصد بهدف التسبُّب بالضرر العام أو تحقيق الربح.[4]

2.1 تعريف التضليل الإعلامي

مفهوم عام تعني الكذب والتشويه والخداع وإخفاء الحقائق للتأثير في اتجاهات الرأي العام والقيادات العسكرية من خلال تضليلها بطرق يستخدم فيها أحدث أساليب

التسويق الدعائي والسياسي وتقنيات التعامل النفسي مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة أو ما يطلق عليه وسائل الإعلام الجديد التي انتشرت مؤخرا.[5]

ويعتمد التضليل الإعلامي على نشر الأخبار الكاذبة والمحتوى المضلل الذي " يعتمد على توجيه المعلومات بشكل يوحي أو يوجه الاتهامات ضد فرد أو جهة أو قضية."[6]

التضليل وهو" محتوى ملفق ممزوج بالحقائق ويشمل ممارسات شبكة من المتابعين الزائفين، وهنا المعلومات المضللة ليست فقط ممارسات إنتاج المعلومات ولكن أيضا مجموعة الأنشطة لتعزيز أهمية هذا النوع من المحتوى."[7]

التضليل الإعلامي هو " عبارة عن عملية إقناع أو دعوة للإقناع، والإقناع يتم بالتنسيق بين الوقائع بحيث تكون منطقية لا تناقض فيها من حيث بنيتها الداخلية مدعّمة بمجموعة من الحجج التي تخدم وجهة النظر المخالفة، والحجة تتكون عادة من مجموعة من النقاط التي تعتبر على أنها منطقية سواء أكانت تتباين بين الإيجابية أو السلبية لكنها تدعم بعضها وهنا يراعى أن يكون هناك تسلسل وتدرج مدروس في طرح الحجج حتى نصل لمخطط إعلامي."[8]

3.1 دوافع صناعة الأخبار الكاذبة ونشر المعلومات الزائفة

مصطلح الأخبار المزيفة تم اختطافه وتوظيفه من قبل السياسيين الذين يستخدمونه لوصف القصص الإخبارية والمحتويات الصادرة عن وسائل إعلام لا يحبونها أو لا يتفقون معها، فقد يرى سياسي قصة ما غير جذابة بشكل خاص فيسميها" أخبارا وهمية " في محاولة منه لرفض القصة والمصدر معا، لكن لا يمكن القول أن قصة إخبارية "مزيفة " أو الحقائق التي جاءت بها غير صحيحة لمجرد أن شخصا لم يقتنع بها لأن الوقع أثبت أن معظم الأخبار التي تم وصفها بأنها" مزيفة "من قبل أشخاص من السلطة ليست مزيفة على الإطلاق لذلك فان أقوى الأشخاص في العالم لا يمكنه جعل قصة إخبارية حقيقية مزيفة بمجرد قول ذلك ولكن يمكنه تشويه مصدر الأخبار هذا في أذهان متابعيه[9].

هناك دافعان رئيسيان لإنتاج الأخبار المزيفة هما[10]:

– **الدافع المادي** :نعلم جميعا أن القصص المزيفة التي تنتشر على نطاق واسع تعود بعائدات مالية كبيرة على منتجي المحتوى نتيجة إيرادات الإعلانات التجارية التي ترتبط عادة بنسب المشاهدات وعدد المشاركات وعدد النقرات.

– **الدافع الأيديولوجي** :كثيرا ما تنتج مؤسسات أو أفراد أخبارا مزيفة أو حتى وهمية من أجل الترويج لأفكار معينة أو لأشخاص يدعمونهم، كما أنها توظف أيضا لتشويه سمعة أشخاص آخرين أو حتى من أجل المحاكاة الساخرة أو الهجاء السياسي والدعاية الإخبارية.

4.1 أساليب الأخبار الزائفة

تتخذ الأخبار الزائفة أوجها وأساليب متعددة من أجل القيام بالوظائف المرسومة لها ويتم تصنيفها وفقا للمحتوى المنشورة فيه إلى ما يلي:[11]

– **الهجاء والسخرية:** قد يكون من المفاجئ تضمين الهجاء والسخرية في نموذج التضليل حيث يمكن اعتبار الهجاء والسخرية شكل من أشكال الفن.

– **الأخبار المضللة:** تحمل هذه الأخبار معلومات حقيقة موظفة في سياق خاطئ وغالبا ما تحمل حقائق واقتباسات تم انتقاؤها بعناية ودقة.

– **الربط الخاطئ:** وتكون هنا أخبار ذات صلة خاطئة تحمل عناوين ليس لها ارتباط بالموضوع، أي لا تعكس العناوين والمواد السمعية البصري المنشورة أو المذاعة.

– **الأخبار الملفقة:** تدفع هذه الأخبار الملفقة المستخدمين والقراء إلى تأييد موقف خاطئ أو تغيير صورة معينة في أذهانهم تحمل مضامين كاذبة لا أساس لها من الصحة.

– **محتوى منتحل:** وهي أخبار يتم فيها انتحال هوية شخصيات سياسية أو فنية مشهورة عن طريق تصميم صفحات أو إنشاء حسابات وهمية ينشر فيها أخبار ومعلومات كاذبة أو إنتاج مقاطع فيديو مفبركة ومعدلة باستخدام التكنولوجيا.

2.المبادئ الأساسية للعمل الصحفي في إطار حرية التعبير

مدعومة بشفافية العملية الصحفية والتطبيق الواضح للمعايير الأخلاقية، يكمن دور الصحافة اليوم في قدرتها على المساهمة في التوضيح وبناء الثقة بالمحتوى الذي خضع للتمحيص قبل نشره .يجب أن تلعب المبادئ السبعة التالية دوراً إرشادياً للممارسة الإعلامية المسؤولة:

- **الدقة:** لا يمكن للصحفيين ضمان الحقيقة دائماً ولكن الحفاظ على دقة الحقائق والوقائع الصحيحة يظل المبدأ الأساسي للصحافة.
- **الاستقلالية:** يجب أن يكون الصحفيون أصواتاً مستقلة؛ وهذا يع ن ي . عدم التصرف -بشكل رسمي أو غير رسمي -في خدمة المصالح الخاصة، ويجب الإعلان عن أي شيء قد يشكل تضارباً في المصالح، خدمة لمبدأ الشفافية.
- **الإنصاف**: الرواية والنقل العادل للمعلومات والأحداث وما ينقل عن المصادر وقصصهم، وهو ينطوي على غربلة ووزن وتقييم المعلومات بعقلية متفتحة وحكمة وذكاء.

- السرية :يتمثل أحد المبادئ الأساسية للصحافة الاستقصائية في حماية المصادر السرية (مع استثناءات محدودة جداً)، وهو أمر ضروري للحفاظ على ثقة مصادر المعلومات، وفي بعض الحالات، لضمان سلامة هذه المصادر .

- **الإنسانية** :ما ينشره الصحفيون أو يبثونه يمكن أن يكون مؤذياً بشكل لا مفر منه (على سبيل المثال الإهانة التي يتعرض لها سياسي فاسد كشفت فساده الصحافة الاستقصائية الجيدة)، ومع ذلك يجب مراعاة تأثير الصحافة على حياة الآخرين.
- **المساءلة**: هي علامة أكيدة على الاحتراف الأخلاقية، وتشمل تصحيح الأخطاء والتعامل معها بجدية، والاستماع إلى مخاوف الجماهير والاستجابة لها .
- **الشفافية**: في الممارسة العملية تعزز المساءلة وتساعد في تنمية الثقة في الصحافة والحفاظ عليها.

3. جريمة نشر الأخبار الكاذبة

عرفت الأخبار الكاذبة بأنها كل قصة مختلقة أو عبارة نوعية قابلة للتصديق وتتناقل من شخص إلى آخر بالكلمة المنطوقة وذلك دون أن تكون فيها جزء من الصدق. وعرفت أيضا على أنها تقرير غامض أو غير دقيق أو قصة أو وصفا يتم تناقله بين أفراد المجتمع عن طريق الكلمة المنطوقة غالبا، وتميل إلى الانتشار في أوقات الأزمات، وتدور حول أشخاص يمثلون أهمية لأفراد المجتمع أو أحداث ذات بعد مجتمعي في ظل توفر معلومات غامضة عن هؤلاء الأشخاص أو الأحداث.[12]

وعليه تعرف جريمة نشر الأخبار الكاذبة بأنها النشر بأية وسيلة للأخبار غير المتثبت منها مهما كانت الأخبار خاطئة وترتب عليها مساس بالسلم العام والإضرار بالصالح العام.[13]

4. أهمية تجريم نشر الأخبار الكاذبة

1.4 التأثير السلبي للأخبار الكاذبة على الرأي العام

يلعب الرأي العام دورا جوهريا في توجيه مسيرة المجتمع، فإذا كان هو نفسه موجها توجيها صحيحا فهذا يؤدي إلى أن يسير المجتمع في الطريق الصحيح لأن قراراته صحيحة ومعبرة عن الإرادة الواعية للجماهير المكونة لهذا المجتمع.

أما إذا كان الرأي العام يوجه ويستخدم بطريقة سيئة ومضللة تحت تأثير الأخبار الكاذبة والمغرضة فقد يؤدي ذلك إلى انحراف المجتمع ما ينجر عنه المساس بمصالحه الحيوية بما في ذلك أمنه واستقراره وحماية مصالح أفراده.

على مستوى التوجيه تثير الأخبار الكاذبة الرأي العام وتقوده إلى مظاهر السلبية إذ أنها تعتبر الركيزة الأولى في توجيه فيضانه لأنه بإمكانها في مجموعها أن تخلق رأيا عاما لم يكن موجودا من قبل أو أن تغير اتجاه رأي كن موجودا من قبل.

و يظهر التأثير السلبي لنشر الأخبار الكاذبة على الرأي العام في أحداث كثيرة تمس الأمن.[14]

2.4 تجاوز الأخبار الكاذبة لحدود ممارسة الحق المقرر بمقتضى القانون

إذا قرر القانون حقا اقتض ى ذلك حتما إباحة الوسيلة إلى استعماله أي تبرير الأفعال التي تستهدف الاستعمال المشروع للحق، ولذا شكلت ممارسة الحق المقرر بمقتضى القانون سببا من أسباب الإباحة الطارئة التي تعطل نص التجريم عن التطبيق على الأفعال التي تلتزم بالحدود المقررة لتلك الممارسة، وينطبق ذلك تماما على حق التعبير المقرر لكل أفراد المجتمع والذي يشكل نشر الأخبار الكاذبة أو المغرضة تجاوزا له.

وقد أكدت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بآية وسيلة كانت[15].

5. أركان جريمة نشر الأخبار الكاذبة

1.5 الركن الشرعي

يتجسد إعمال مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات في التكييف أو المطابقة ومؤداها البحث في قانون العقوبات عن الوصف الجنائي الذي ينطبق على الفعل، وفي إطار التحديد الفقهي لمفهوم التكييف الجزائي، فقد ذهب الفقه الفرنسي إلى القوب "البحث في مدى انطباق النص القانوني المجرم على الواقعة، أما في الفقه المصري فقد عرفه مأمون سلامة أنه بيان النص القانوني الواجب تطبيقه على الواقعة المبينة.[16]

يتمثل الأساس القانوني لجريمة نشر الأخبار الكاذبة في نص المادة 196 مكرر من قانون العقوبات التي جاء بها القانون رقم 06/20 المؤرخ في 28 أفريل سنة 2020، المعدل والمتمم للأمر رقم66/ 156 المؤرخ في 3 يونيو سنة 1996 والمتضمن قانون العقوبات، تنص على أنه : "يعاقب بالحبس من سنة إلى 3 سنوات وبغرامة من مئة ألف دج إلى 300 ألف دج، كل من ينشر أو يروج عمدا، بأي وسيل كانت، أخبارا أو أنباء كاذبة أ ومغرضة بين الجمهور يكون من شأنها المساس بالأمن العمومي أو النظام العام، تضاعف العقوبة في حالة العود."

2.5 الركن المادي

يعد الركن المادي في الجرائم أساسيا لأنه يعكس طبيعة الأفعال وماديات الجريمة، وعلى أساسه يتم التجريم وإقرار العقوبات المناسبة، فلا قيام للجريمة دون ركن مادي، ويتكون من ثلاثة عناصر وهي السلوك، أو الفعل الجرمي، النتيجة الجرمية والعلاقة السببية بينهما، ونتعرف على ماهية كل عنصر فيما يأتي:

- **السلوك الإجرامي**

السلوك من أهم مكونات الجريمة وأكثرها إفصاحا عن مخالفة الجاني لنواهي القانون، الذي لا ينشغل بما دون السلوك من مظاهر أخرى ويترتب عليه أنه لا عقاب على مجرد النوايا والنوازع وحتى ولو كانت مخالفة للقانون، ولا بأمنيات إلحاق الضرر والأذى بالآخرين.[17]

السلوك بشكل عام هو "نشاط الإنسان في العالم الخارجي القائم حوله سواء كان حركة الجسم أو أي عضو فيه وهو طريقة لقيادة الإنسان لنفسه في العالم الذي يعيشه".[18]

طبقا لنص المادة 196 مكرر من قانون العقوبات، يأخذ السلوك الإجرامي في جريمة نشر الأخبار الكاذبة، صورة نشر أو ترويج أخبار أو أنباء كاذبة أو مغرضة وما إلى ذلك بأي وسيلة من الوسائل وبغرض إيصال المعلومة لعدد غير محدد من الأشخاص، ويشترط في الفعل المادي نشر الأخبار الكاذبة أن يكون من شأنه المساس بالأمن العمومي أو النظام العام، مثل إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة التي هي مصلحة أفراد المجتمع ككل.

- **النتيجة الإجرامية**

النتيجة الإجرامية هي العنصر الثاني من عناصر الركن المادي بعد السلوك، فالسلوك إيجابيا كان أو سلبيا يقتضي إحداث تغيير في العالم الخارجي، لكن ما يعتد به المشرع من تغيير يعد هو النتيجة وليس غير ذلك، وبالتالي تتحقق النتيجة بمدلولها المادي.[19]

تعرف النتيجة على أنها "ذلك التغير الذي يحدث كأثر للسلوك الإجرامي الذي يقوم به الجاني، وتحقق النتيجة هي شرط لتوافر الركن المادي، فإذا كانت الجريمة عمدية وتخلفت النتيجة، فالمسؤولية تقع عند حد الشروع، أما إذا لم تكن الجريمة عمدية فلا تقوم المسؤولية ما لم تتحقق النتيجة.[20]

قانون العقوبات في المادة 196 مكرر منه لم يحدد الوسيلة التي يتم بواسطتها نشر أو ترويج الأخبار الكاذبة التي تعد جريمة ويعاقب عليها بموجب قانون العقوبات.

- **العلاقة السببية**

تكمن الأهمية القانونية للعلاقة السببية في كونها عنصر أساسي لاكتمال الركن المادي للجرائم، فعلاقة السببية هي التي تسند النتيجة الجرمية إلى الفعل، فتقرر بذلك توافر شرط أساسي لمسؤولية مرتكب الفعل عن هذه النتيجة، وهي بذلك تساهم في تحديد نطاق المسؤولية الجزائية في حال ارتباط النتيجة بالفعل ارتباطا مسببا، فإذا انتفت مسؤولية الجاني تقتصر على الشروع إذا كانت جريمة مقصودة، وفي غير ذلك لا مسؤولية.[21]

يكون النشاط الإجرامي الذي يقوم به الجاني في نشر الأخبار الكاذبة هو السبب في تحقق النتيجة الإجرامية وهو المساس بالأمن العام والنظام العام، وأن تكون هذه الأخيرة قد تحققت بسلوك الجاني، بحيث لولاه لما حدثت هذه النتيجة.

- **ركن العلانية**

تقوم العلانية على أساس إعلان أو إذاعة أو نشر فكرة معينة للناس علما بمضمون هذه الفكرة وهو ما جاء في نص المادة 196 مكرر "كل ما ينشر أو يروج عمدا بأي وسيلة..."، والمشرع الجزائري لم يحدد نوع الوسيلة المستعملة للنشر والترويج ولذلك فقد تكون عن طريق الكتابة أو تسجيل صوتي أو تصوير مقطع فيديو وغيرها من الوسائل حيث يمكن للجمهور معرفة الرأي والفكرة المنشورة أو المذاعة دون عائق.[22]

3.5 الركن المعنوي

هو روح الجريمة ويضم الأصول النفسية لماديات الجريمة والسيطرة النفسية عليها، إذ هو قوة نفسية تسيطر على فكرة الجريمة فإذا ما استقرت جاء دور التنفيذ، والركن المعنوي يتمثل في الإرادة فهي جوهره وقوامه.[23]

وللركن المعنوي أهمية كبيرة في كيان الجريمة، ذلك أن الجريمة عمل إنسان يسأل عنها ويتحمل العقوبة المقررة من أجلها، فأهمية الركن المعنوي مستمدة من كونه وسيلة القانون كي يطبق على الأفراد، وهو بذلك وسيلة في تحديد الشخص الجدير بالمسؤولية وتحمل العقاب.[24]

- **العلم في القصد الجنائي**

العلم هو الحالة النفسية التي تقوم في ذهن الجاني جوهرها الوعي بحقيقة الأشياء والوقائع المعتبرة عناصر واقعية جوهرية لازمة قانونا لقيام الجريمة، وبمدى صلاحية النشاط الذي ارتكبه لأن يفضي إلى النتيجة المحظورة قانونا ويتوافر العلم إذا تطابق ما في ذهن الجاني مع حقيقة الواقع وينتفي هذا العلم في حالتين وهما الجهل والغلط.[25]

ففي جريمة نشر الأخبار الكاذبة لكي يتوفر القصد الجنائي لدى الجاني يجب أن يعلم هذا الأخير بحقيقة نشاطه الإجرامي المتمثل في نشر أو ترويج أخبار كاذبة ومغرضة بأي وسيلة، وأن يعلم أن من شأنه المساس بالأمن العمومي والنظام العام، وهذا العلم مفترض، متى كانت العبارات موضوع النشر أو الترويج كاذبة أو مغرضة.

- **الإرادة في القصد الجنائي**

هي نشاط نفسي يتجه إلى تحقيق غرض عن طريق وسيلة معينة، فالإرادة ظاهرة نفسية وهي المحرك لأنواع من السلوك ذات طبيعة مادية تحدث في العالم الخارجي أثار تشبع حاجات الفرد، الإرادة الآثمة هي النشاط النفسي الذي يصدر عن وعي وإدراك ثم يفترض علما بالغرض المستهدف وبالوسيلة لبلوغ هذا الغرض.[26]

تعتبر جريمة نشر الأخبار الكاذبة جريمة عمدية تقتض ي توافر القصد العام والقصد الخاص، ويستشف القصد العام من خلال اتجاه إرادة الجاني إلى نشر أو ترويج هاته الأخبار، والقصد الخاص يتمثل في نية المساس بالأمن العمومي والنظام العام.

ويجب أن يكون الجاني قد قصد نشر أو ترويج أخبار كاذبة أو مغرضة بين الجمهور، أما إذا تخلف قصد النشر أو الترويج فلا يتوفر القصد الجنائي ومن ثم تنتفي المسؤولية الجنائية.

6. عقوبة جريمة نشر الأخبار الكاذبة

العقوبة المقررة لجريمة نشر أو ترويج أخبار كاذبة في المادة 196 مكرر هي الحبس من سنة إلى 3 سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج.

وهنا نلاحظ أن المشرع الجزائري قد وضع عقوبة جنحة بسيطة لجريمة نشر الأخبار الكاذبة.

وعند رجوعنا إلى نص المادة 196 مكرر من قانون العقوبات التي تخص جريمة نشر الأخبار الكاذبة في الفقرة الثانية التي تنص على" في حالة العود تضاعف العقوبة" وبما أن جريمة نشر الأخبار الكاذبة هي جنحة فإن العود لتطبيقه في الجنح وجب توفر شروط وهي:

-**حكم نهائي سابق** :يشترط في العود أن تكون جريمة نشر الأخبار الكاذبة الجديدة ارتكبت بعد حكم جزائي سابق ونهائي والمقصود هو الحكم البات، ولا يكون كذلك إلا بانقضاء مواعيد الطعن أو بالفصل في الطعن بالنقض.

-**جريمة لاحقة** :يشترط لوجود العود في الجنحة ارتكاب جريمة ثانية بعد الحكم الأول البات على أن تكون الجريمة الثانية مستقلة عن الأولى المحكوم فيها.

- **التماثل بين الجريمتين:** ويقصد به التماثل من حيث الطبيعة ومن حيث المدة الزمنية الفاصلة بين الحكم النهائي عن الجريمة السابقة وبين ارتكاب الجريمة اللاحقة وبوجه عام يشترط قانون العقوبات لتطبيق العود في الجنح أن تكون الجريمة الأولى قد صدر فيها حكم بات، والجريمة اللاحقة عليها من طبيعة واحدة أي أن يرتكب الجاني جريمة نشر الأخبار

الكاذبة ثم يعاود نفس الجريمة، كما يشترط أيضا أن تكون المدة الفاصلة بين الحكم البات والجريمة اللاحقة لا يتجاوز 5 سنوات[27].

الخاتمة

انطلاقا مما تقدم يمكن القول أن تجريم نشر الأخبار الكاذبة من طرف المشرع الجزائري جاء متأخرا نوعا ما مقارنة ببعض الدول التي جرمته منذ حوالي عشر سنوات وذلك بسبب التأثيرات السلبية لهذا الفعل على النظام العام والأمن العمومي، كذلك للحفاظ على حريات الأشخاص، وتنظيم حرية التعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لأنها أصبحت ظاهرة مثيرة للمخاوف في ظل ما تتمتع به هذه التقنيات من خصائص الانتشار والتداول، وعليه يمكن صياغة النتائج الآتية:

- لم يعرف المشرع الجزائري جريمة نشر الأخبار بصورة محددة في القانون.
- لم يشر المشرع إلى نوع الوسيلة التي يتم بها نشر الأخبار الكاذبة.
- وصف المشرع جريمة نشر الأخبار الكاذبة بالجنحة، ولم يشر إلى ظروف التشديد بل أشار إلى العود فقط.
- العقوبة التي نصت عليها المادة 196 مكرر من قانون العقوبات ليست ردعية بالشيء الكافي إذا نظرنا إلى خطورة الفعل على الرأي العام والنظام والأمن العموميين.، خاصة إذا تم ارتكابها في أوقات الأزمات.

---

[1]- كالينا بونتشيفا وآخرون، ترجمة (وزارة الداخلية قطر)، التوازن الدقيق بين مكافحة التضليل الرقمي واحترام حرية التعبير، تقرير نشر من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة اليونسكو، 2020، ص28.

[2]- ليليا شاوي، الاخبار الكاذبة في مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في توسيع أزمة كورونا الوبائية ونشر سلبية اللقاح، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 7، العدد2، 2022، ص 409.

[3]- خليدة سافر وعائشة بالطاهر، أثر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على تشكيل الرأي العام، مذكرة ماستر اتصال جماهيري ووسائط جديدة، جامعة ورقة، الجزائر، 2019، ص 14.

[4]- كالينا بونتشيفا وآخرون، مرجع سابق، ص28.

[5]- لارا خالد طماش، درجة إدراك الرأي العام الأردني للتضليل الإعلامي من وجهة نظر قادة الرأي، رسالة ماجستير في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015، ص51.

[6]- زهية يسعد، الأخبار المزيفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقت الأزمات من وجهة نظر المستخدمين، المجلة الجزائرية لبحوث الرأي الإعلام والرأي العام، المجلد 3، العدد 1، جوان 2020، ص126.

[7]- نبيل لحمر، الأخبار الكاذبة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وآثارها على اتجاهات الرأي العام دراسة في المفهوم، العلاقة والأهداف، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد2، 2020، ص583.

[8] - لارا خالد طماش، مرجع سابق، ص52.

[9]-زهية يسعد، مرجع سابق، ص 127.

[10]- المرجع نفسه، ص 126.

[11]- نبيل لحمر، مرجع سابق، ص ص 582، 583.

[12]- شنة محمد، جريمة نشر الأخبار الكاذبة في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد1، 2022، ص353.

[13]-الجبوري سعد صالح، "مسؤولية الصحفي الجنائية عن جرائم النشر"، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2010، ص ص 138، 139.

[14]- شنة محمد، مرجع سابق، ص352.

[15]- المرجع نفسه، ص353.

[16]-بالضياف خزاني، التكييف في المواد الجزائية، رسالة دكتوراه في القانون الجنائي، جامعة قسنطينة1، 2014-2015، ص17-18.

[17] طلال أبو عفيفة، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار الثقافة، الأردن، 2012، ص242.

[18] -سليمان عبد المنعم، سليمان عبد المنعم، النظرية العامة لقانون العقوبات دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص459.

[19] محروس نصار الهيتي، النتيجة الجرمية في قانون العقوبات، مكتبة السنهوري، بغداد، ص ص29، 30.

[20]- محمد أحمد المشهداني، الوسيط في شرح قانون العقوبات، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2003، ص114.

[21]- نظام توفيق المجالي، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار الثقافة والتوزيع والنشر، الأردن، 2010، ص217.

[22]-آمال حمادي، الأخبار الكاذبة في مواقع التواصل الاجتماعي على ضوء قانون العقوبات المعدل رقم 06/20، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد1، 2022، ص 293.

[23]- محروس نصار الهيتي، مرجع سابق، ص18.

[24] - أشرف توفيق شمس الدين، شرح قانون العقوبات القسم العام، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، ، ص251.

[25]- سليمان عبد المنعم، مرجع سابق، ص519.

[26]- نظام توفيق المجالي، مرجع سابق، ص ص 341، 342.

[27]- شنة محمد، مرجع سابق، ص365.

الفهرس

09 **Overview of Media Security /1**

Dr. Hana Achour

University of batna 1

19 **2/ نحو بناء استراتيجية وطنية لمواجهة مخاطر المعلوماتية والانكشاف الإعلامي**

أ.د عبد الرزاق حموش/ جامعة قالمة

د. هشام بوساحية جامعة قالمة

29 **3/ التداعيات السلبية للانكشاف الإعلامي على الخصوصية والأمن الإلكتروني**

د. **لبنى رحموني**، مخبر دراسات الإعلام والوسائط الرقمية (جامعة أم البواقي)

د. **عادل صيد**، مخبر دراسات الإعلام والوسائط الرقمية، (جامعة أم البواقي)

47 **4/الأرشيف الإداري الرقمي وتسخير آليات أمن المعلومات للمؤسسة الوطنية الجزائرية**

دراسة تشخيصية على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد CNR فرع عنابة.

الأستاذ: عبد الصمد علاق

أستاذ محاضر أ، جامعة باجي مختار عنابة

70 **5/التربية الإعلامية كآلية لتحقيق الأمن الإعلامي والحماية من مخاطر المعلوماتية**

د. جمال الدين مدفوني/ د. نورالعابدين قوجيل جامعة أم البواقي

96 **6/الأمن الإعلامي واضطراب المعلومات في قضية الوخزبالإبرفي الجزائر – رؤية تحليلية**

Media security and disinformation about algerian needle stabbing case

– analytical view –

ط. د نبيل بن مدّور– مخبر دراسات الإعلام والوسائط الرقمية
جامعة أم البواقي
د. نورة نايلي – مخبر الدراسات الثقافية والإنسانيات الرقمية
جامعة باتنة 1

7/الأمن المعلوماتي هل هو دائما مبرر لانتهاك الخصوصية والحد من حرية التعبير ؟ 109
أ.د. حميد بوشوشه
جامعة قسنطينة 3

8/A Comprehensive Survey on Media Security using Deep learning–based Techniques 125
Souhila Kettouche [1], Walid Hariri [2]

9/ الهويّة الرّقمية ومشاريع اختراق الخصوصيّة الثقافية في المجتمع عوالم جديدة رفعت الحدود و أباحت المحظور. 149
الدكتورة فطيمة بوهاني، أستاذة محاضرة (أ) جامعة الجزائر 3
حميدة خذري، باحثة دكتوراه (اتصال جماهيري)، جامعة 8 ماي 1945
قالمة مخبر sophilab

10/ الأمن الإعلامي: بين سطوة التبعية ونداء الهوية. 167
د/بوعزيززهير، أستاذ محاضر-أ-، جامعة أم البواقي

11/ الانسان الجزائري وفرضية التشيؤ والاغتراب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تحليل حالة البعد الواحد 181
د بوالعام بلال من جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي/ متخصص في علوم الإعلام والاتصال

12/ دورالتوعية الرقمية للحد من المعلومات المغلوطة في الفضاء الرقمي. 211
دراسة ميدانية على عينة من طلبة الاعلام والاتصال بجامعة أم البواقي.
د. فرحات محي الدين **ط.د. رانيا بومزبر**
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

13/ آليات تحقيق القنوات الجزائرية للأمن الإعلامي -دراسة ميدانية لعينة من القنوات الجزائرية الخاصة- 228

The mechanisms applied by the algerian channels to achieve media security

-A filed study of a sample of private Algerian channels-

ط د. عواطف قرقور، جامعة أم البواقي، الجزائر.

14/ من مواقع التواصل الاجتماعي إلى مواقع التوتر الاجتماعي: كيف تتسبب تطبيقات الذكاء الاصطناعي في نشر الأخبار الكاذبة على الشبكات الاجتماعية، وأثرها على الأمن المجتمعي المحلي 251

د. بن شرّاد محمد أمين

مخبر وسائل الإعلام، الاستخدامات الاجتماعية، والاتصال

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، الجزائر

د. مساعدي سلمى

جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر

15/ آليات مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة في التشريعات الجزائرية بين تحقيق الأمن المعلوماتي، وضمان حرية التعبير 261

د. نوال بومشطة

ISBN: 978-9969-00-407-6